جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية الآداب و العلوم الإجتماعية

قسم علم الإجتماع و الديموغرافيا

مذكرة ماجستير

التخصص : علم الإجتماع التربوي

مدارس التكوين الخاصة و نظام التربية و التكوين في الجزائر

البحث في عوامل الإختيار لدى الأساتذة و التلاميذ لمدارس التكوين الخاصة

من طرف

كنودي- إيمان

أمام اللجنة المشكلة من

بوزبرة خليفة	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر	رئيســـا
مغربي عبد الغاني	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر	مشرفا و مقررا
معتوق جمال	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، ماي 2007

شكـــر

أتقدم بالشكر الجزيل لله الذي حفظنا و رعانا ووفقنا و أعطانا القدرة لإتمام هذا العمل ، وإلى كل من ساندني في إنجاز هذا البحث .

أتوجة بكل كلمات الصدق و العرفان و الإمتنان إلى الدكتور: عبد الغني مغربي لتفضله بقبول الإشراف على رسالتنا و إعترافا بالجميل لما قدمه لنا من مساعدات و نصائح قيمة .

كلمة شكر و عرفان لكل من الدكتور " جمال معتوق " و كذا " الدكتور عبد العزيز محي الدين " عميد الكلية و كذا السيد " ياسين محمد " رئيس مصلحة المدارس الخاصة بمديرية التكوين و التعليم المهنيين لولاية البليدة على مساعدتهم لنا .

ملخص

كان القرن الثامن عشر العصر الذي من خلاله الإنسان تطور و تقدم علميا في جميع المجالات ،مما جعله يعطي الإهتمام لجميع العلوم و بالأخص علم الإجتماع التربوي أهم وسائل التطور الإجتماعي ، بحيث تعد التربية و التكوين الوسيلة لإعداد القوي البشرية المدربة ، لذا تبلورت دراستنا في هذا التخصص الذي شكل قاعد للتحليل النظري و الميداني لأحد أهم مؤسسات المجتمع في الجزائر في الوقت الحالي و هي مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص ، و تلخصت إشكالية الدراسة في السؤال المحوري التالي :

ماهي أهم أسباب إلتحقاق التلاميذ و الأساتذة بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص ؟

و بما أن الدراسات الإمبريقية يعد الجزء النظري منها القاعدة النظرية و الرئيسية ، فقد ضم هذا الجزء المقاربة المنهجية العامة المتبعة و المتمثلة في عرض أهم أسباب إختيار الموضوع و كذا الأهداف العلمية و العملية للموضوع مع تحديد إشكالية الدراسة و الفرضيات و تحديد البعد المفاهيمي لأهم المصطلحات الواردة في الموضوع و تحديد المقاربة النظرية المعتمدة في الدراسة ، بالإضافة و نظرا للتطورات الحاصلة في مختلف العلوم تأثر علم الإجتماع بها و خاصة المناهج المتبعة فيها أصبح يستعين بالتقنيات و ادوات التحليل الكمي و الكيفي و الإحصاء و الرياضيات و ذلك من أجل إعطاء المواضيع الإجتماعية الصبغة العلمية و الكيفية ، فكان لابد من إختيار العينة الملائمة و تحديد مواصفاتها بدقة و كذا تحديد مجالات الدراسة و أهم الصعوبات التي واجهت الموضوع ، لننتقل إلى عرض أهم الدراسات التي تناولت الموضوع ، ثم تم عرض المقاربات النظرية ، ثم تناولنا نبذة تاريخية عن التعليم في الجزائر من قبل الإستعمار الفرنسي إلى غاية الوقت الحالي للننتقل إلى عرض لمحة تاريخية عن تطور التكوين المهني في الجزائر من العهد العثماني إلى ما بعد الإستقلال و كذا وضع و تطور التكوين المهني في الجزائر من بعد الإستقلال إلى يومنا هذا ، لنصل إلى التعليم الخاص في العالم و ظهوره في الجزائر إلى غاية إنتشار مدارس التعليم الخاصة و مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص أما الجانب الميداني تم فيه عرض و تحليل نتائج الدراسة و هذا بالإعتماد على المعطيات النظرية التي شكلت القاعدة الأساسية للتحليل النظري للدراسة مع إعطاء قراءة سوسيولوجية لأهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة .

قائمـــة الجـــداول

الرقم		الصفحة
01	توزيع المبحوثين حسب متغير السن	176
02	توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس	177
03	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	178
04	توزيع أفراد العينة حسب الإختصاص المدروس	179
05	توزيع أفراد العينة حسب المنطقة الجغرافية	180
06	توزيع أفراد العينة حسب نوعية السكن	181
07	العلاقة بين المستوى التعليمي للأباء بالسن	182
08	العلاقة بين المستوى التعليمي للأمهات بالسن	183
09	علاقة مهنة الأباء بجنس المبحوثين	183
10	علاقة مهنة الأمهات بجنس المبحوثين	184
11	علاقة الجنس بالنشاط الأكثر ممارسة في المنطقة	185
12	توزيع المبحوثين حسب عدد الأفراد داخل الأسرة	185
13	كيفية إلتحاق أفراد العينة بالتكوين في مدارس التكوين الخاصة	188
14	تلقي أفراد العينة لمعلومات مسبقة عن مدارس التكوين الخاصة	189
15	أسباب عدم إلتحاق أفراد العينة بمراكز التكوين العمومية :	189
16	كيفية تلقي أفراد العينة المعلومات الخاصة بمدارس التكوين الخاصة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة	190
17	توزيع أفراد العينة حسب كيفية إختيار التخصص المدروس	191
18	توزيع أفراد العينة حسب التخصصات المرغوب فيها في مدارس التكوين الخاصة	192
19	توزيع أفراد العينة حسب تسجليهم في مراكز التكوين العمومية قبل الإلتحاق بمدارس التكوين الخاصة و علاقته بالجنس	192
20	توزيع أفراد العينة حسب تلقيهم معلومات مسبقة عن مدارس مراكز التكوين العمومية	193

21	أسباب تخلي أفراد العينة عن مراكز التكوين العمومية و علاقته بالجنس:	194
22	يبين أسباب عدم توجه أفراد العينة بمراكز التكوين العمومية حسب متغير الجنس	195
23	يبين رأي أفراد العينة في إحتواء مراكز التكوين المهني على الوسائل المادية و البيداغوجية	196
24	تقيم أفراد عينة البحث لمراكز التكوين العمومية	197
25	تقييم سعر التكوين من طرف المبحوثين حسب المبلغ المدفوع	201
26	إمتلاك المبحوثين لجهاز الكمبيوتر في البيت و إرتباطه بشبكة الأنترنت	202
27	مطالعة أفراد الأسرة للجرائد و المجالات المختلفة	203
28	لغة المطالعة للجرائد و المجالات المختلفة	203
29	عدد السيارات التي تملكها عائلات المبحوثين	204
30	حضور الأب إلى ملتقيات داخل و خارج الوطن حسب المستوى التعليمي للأب	205
31	مكان حضور أباء المبحوثين للملتقيات و الندوات العلمية	206
32	نوع المناقشات التي تكثر في البيت بين أفراد عائلة المبحوثين	206
33	توزيع الدخل الشهري حسب أولياء المبحوثين	207
34	إمتلاك المبحوثين لمكتبة خاصة في المنزل و علاقته بالمستوى التعليمي للأب	208
35	نوع الكتب التي المتوفرة للمبحوثين داخل البيت	209
36	لغة مطالعة الكتب في البيت حسب متغير الجنس	210
37	إمتلاك المبحوثين لسيارة خاصة و علاقته بالجنس	210
38	مكان قضاء العطل لدى المبحوثين	211
39	إرتباط المبحوثين بشبكة الأنترنت	211
40	نوع الهاتف النقال المكتسب من طف المبحوثين	212
41	مكان قضاء المبحوثين للعطل الصيفية	212
42	لغة التحدث داخل البيت و علاقته بمستوى التعليمي للأب	214
43	البرامج الأكثر مشاهدة داخل البيت من طرف أفراد الأسرة	215
44	المصروف اليومي للمبحوثين و علاقته بالجنس	215
45	المبحوثين الذين لديهم غرفة خاصة و علاقته بنوع السكن	216
46	يوضح مصدر ملابس المبحوثين حسب متغير الجنس	217
47	الأجهزة الكهرومنزلية الموجودة في البيت و علاقته بنوع السكن	218

48	المبحوثين الذين لديهم خادمة في البيت و علاقته بنوع السكن	219
49	شروط الإلتحاق بمدارس التكوين الخاصة	223
50	كيفية تعرف المبحوثين على المدرسة الخاصة حسب متغير الجنس	224
51	كيفية تعرف المبحوثين على المدرسة الخاصة حسب متغير الجنس	225
52	عدد التلاميـذ داخل القسم	225
53	أسس إختيار أفراد العينة للتخصص المدروس حسب الجنس	226
54	توفر المدرسة الخاصة على الوسائل البيداغوجية و الوسائل المادية	227
55	رضي المبحوثين عن التخصص الذين يدرسون فيه	227
56	وجود معلومات مسبقة لدى المبحوثين عن الشهادة المتحصل عليها	228
57	يمثل رأي المبحوثين في الشهادة المتحصل عليها الذين أجابوا بلديهم فكرة	228
58	تأهيل الشهادة المتحصل عليها و علاقتها بمستوى التعليمي للمبحوثين	229
59	رأي المبحوثين في الشهادة المتحصل عليها في الدخول إلى عالم الشغل و علاقتها بالجنـس	230
60	يبين علم المبحوثين بإعتراف المؤسسات العمومية بالشهادة المتحصل عليها و علاقتها بالجنس	231
61	يبين وجود أحد أصديقاء متخرج من المدرسة الخاصة و علاقته بالجنس	231
62	يبين عمل أحد الأصديقاء المتخرجين من المدرسة الخاصة للمبحوثين الذين أجابوا بنعم و علاقته بالجنس	232
63	أسباب عدم حصول المتخرجين من المدرسة الخاصة للتكوين على منصب شغل و علاقته بالجنس	233
64	تقييم المدرسة الخاصة للتكوين من طرف المبحوثين و علاقته بالجنس	234
65	توزيع المبحوثين [الأساتذة] حسب متغير السـن	237
66	توزيع المبحوثين[الأساتذة] حسب متغير الجنس	238
67	شهادة المبحوثيـن [الأساتذة]	238
68	تدريس المبحوثين الأساتذة] في المراكـز العمومية	239
69	مدة المبحوثين [الأساتذة]الذين درسوا في مراكز التكوين العمومية	239
70	تدريس المبحوثين [الأساتذة] في مكان أخر	240

71	مكان تدريس المبحوثين في مكان أخر	240
72	المراكز العمومية و ما تعانيه من مشاكل حسب رأي المبحوثين	241
73	المشاكل التي تعاني منها المراكز العمومية	241
74	توفر المدرسة الخاصة على الوسائل البيداغوجية و المادية اللازمــة	242
75	أسباب إلتحاقـك بالمدرسة الخاصة	242
76	إعتماد المدرسة الخاصة على التجارب المدراس التكوين في العالم	243
77	التخصصات الموجودة في المدرسة الخاصة وتماشيها و متطلبات السوق	243
78	أسس إختيار المدرسة الخاصة للتخصصات التي تدرس في المدرسة الخاصة	244
79	أماكن حظوظ المتكون في الحصول على منصب شغل	244
80	الشهادة الأكثر فعالية في سوق العمل	245
81	تطور المدرسة الخاصة حسب رأي المبحوثين [الأساتذة]	245

قائمة الأشكـــال

الرقم		الصفحــة
01	رسم بياني عن طريق الدائـرة يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن	177
02	رسم بياني عن طريق الدائرة البيانية يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس	178
03	رسم بياني 3 عن طريق الدائرة البيانية يمثل التخصصات المختارة من طرف أفراد العينة	180
04	رسم بياني عن طريق الدائرة البيانية يمثل يبين نـوع سكن المبحوثين	181
05	رسم بياني عن طريق الدائرة البيانية يمثل إختيار المبحوثين للتخصص	192
06	رسم بياني عن طريق الدائرة البيانية يبين تلقي المبحوثين للمعلومات عن المراكز العمومية	193
07	رسم بياني عن طريق الأعمدة يبين توفر الوسائل المادية و البداغوجية في المراكز العمومية	196
08	رسم بياني عن طريق الأعمدة يبين المطالعة لدى أفراد العينة للكتب و المجالات	203

الفهــرس

ملخــص

شكــر

المقدمـــة 12

1. المقاربة المنهجية العامة المتبعة 16

1.1 . أسباب إختيار الموضوع. 16

2.1. أهـداف الدراســة..... 17

3.1. الإشكاليــة 18

4.1. الفرضيــات..... 21

5.1. تحديد المفاهيم 22

6.1. المقاربة النظريــة 31

7.1. المناهج و التقنيات 32

8.1. العينة و مواصفاتها 38

9.1. مجالات الدراسة..... 41

10.1. صعوبات الدراسـة 46

2. الدراسات السابقــة 48

1.2. دراسات عن التعليم الخاص في البحرين 49

2.2. دراسات عن التعليم الخاص في سوريا 52

3.2. دراسات عن التعليم في المملكة العربية السعودية 54

4.2. دراسات عن التعليم الخاص في مصر..... 55

5.2. الدراسات السابقة عن التعليم الخاص في الجزائر..... 61

3. المقاربات النظريـــة 64

1.3. نظرية التغير الإجتماعي..... 65

1.1.3. عوامل التغير الإجتماعي..... ... 68

2.1.3. مستويات التغير الإجتماعي 69

3.1.3. نظريات التغير الإجتماعي..... 70
2.3. نظرية إبن خلدون 72
1.2.3. مراحل تطور المجتمع عند إبن خلدون..... 72
2.2.3 . الفكر التربوي عند إبن خلدون..... 74
3.3. نظرية البنائية الوظيفية..... . 74
1.3.3. المدرسة و البناء الإجتماعي 76
4.3. التغيرات الثقافية و الإقتصادية في الجزائر 77
1.4.3 . التغيرات الإقتصادية في الجزائر..... 77
2.4.3 . التغيرات الثقافية في الجزائر..... 79
4. نبذة تاريخية عن التعليم في الجزائر 82
1.4. التعليم في الجزائر قبل الإستعمار..... 83
2.4 . التعليم في الجزائر في عهد الإستعمار..... 84
1.2.4. مرحلة الإحتلال الفرنسي 84
2.2.4. مرحلة الوعي السياسي و أثره على التعليم..... 85
3.4. التعليم في الجزائر بعد الإستقلال 89
1.3.4. سياسة الجزائر في القضاء على الأمية..... 89
2.3.4. المخططات التنموية..... ... 90
3.3.4. إصلاح منظومة التربية..... 92
5. لمحة تاريخية عن التكوين المهني في الجزائر 96
1.5. التكوين المهني في العهد العثماني 97
2.5. التكوين المهني في عهد الإستعمار 97
3.5. مراكز النقابات المهنية 102
6. وضع و تطور التكوين المهني في الجزائر..... 105
1.6. قبل المخططات الإنمائية [من الإستقلال إلى 1967] 106
2.6. التكوين المهني و مخططاته الإنمائية 109
3.6. علاقة التكوين المهني بالنظام التربوي العام..... 116
4.6. السياسة الجديدة للنهوض بقطاع التكوين المهني 119
1.4.6. التمهين كوسيلة لإستغلال إمكانيات التكوين المهني الوطنية..... 119

2.4.6. إصلاح منظومة التكويــن المهني 120
3.4.6. الإهتمـــام بالتكوين المهنـــي 121
5.6. أشكال، أبعاد ، أهداف التكوين المهني..... 123
1.5.6. أشكال التكوين المهني 124
2.5.6. أهداف التكوين المهني..... 125
3.5.6. أبعــاد التكويـن المهنـــي..... 126
4.5.6. مستويات التأهيل [التكوين المهني]..... 128
6.6. مشكلة التكوين المهني في الجزائر 129
1.6.6. مشاكــل التكوين المهني..... 131
7.التعليـــم الخـــاص..... 134
1.7. لمحة تاريخية عن التعليم الخاص في العالم 135
1.1.7. التعليم الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية 135
2.1.7. التعليم الخاص في فرنسا و بريطانيا 136
3.1.7. التعليم الخاص في البلدان العربية 138
2.7. التعليــم الخــاص في الجزائر 140
3.7. مشروع التعليم الخاص في الجزائر..... 142
1.3.7. المدرسة الخاصة للتعليم العام بين التأييد و المعارضة 145
2.3.7. ظهور التعليم الخاص في الجزائر 148
3.3.7. مفهـــوم التعليم الخـــاص 151
4.3.7. قانونيــة المدرسة الخاصـــة 153
4.7. واقــع التكويـن المهني في الجزائر..... 157
1.4.7. الجزائر في ظل العلمنة الإقتصادية..... 157
2.4.7. مواجهـــة التحـــدي..... 159
5.7. مدارس التكوين المهني الخاصة في الجزائر..... 160
1.5.7 . مفهوم المدرسة الخاصة 160
2.5.7. ملف طلب إعتماد مدرسة خاصة للتكوين..... 161
3.5.7. شروط تأسيس مدرسة خاصة للتكوين..... 162
4.5.7. أنواع المراقبـة في المدرسة الخاصة للتكويـن 162

5.5.7. الإختصصات المقترحة في المدرسة الخاصة..... 163
6.7. الإستنتـــاج العـام 171
8. تفريـغ و تحليل البيانات و النتائـــج..... 175
1.8. تفريغ البيانات المتعلقة بالبيانات الأولية 176
1.1.8. تفريغ الجداول الخاصة بالبيانات الأولية 176
2.1.8. نتائـج البيانات الأوليـــة 186
ا2.8. تفريغ البيانات المتعلقة بالفرضية الأولـى 189
1.2.8. تفريـغ الجـداول المتعلقة بالفرضـية الأولـى..... 189
2.2.8.نتائـج الفرضيـــة الأولـــى..... 197
3.8. تفريغ البيانات المتعلقة بالفرضية الثانيـــة 201
1.3.8. تفريغ الجداول المتعلقة بالفرضية الثانيـة..... 201
2.3.8. النتائـــج الفرضيـــة الثانـية..... 220
4.8. تفريغ البيانات المتعلقة بالفرضية الثالثـة 223
1.4.8 . تفريغ الجداول المتعلقة بالفرضية الثالثـــة..... 223
2.4.8. نتائـــج الفرضيـــة الثـــالثـــة..... 235
5.8. تفريغ و تحليل البيانات الخاصة بالأساتـذة 237
1.5.8. تفريـــغ البيانات الأوليـــة و بيانات الفرضية الأولى و الثالثة 237
2.5.8.النتائج الخاصة بالبيانات الأولية و الفرضية الأولى و الثالثة..... 246
6.8. النتـــائج العامـــة..... 247
الخاتمـة 253
المـِراجع..... 257
الملاحـــق 269

المقدمــة

عرف الإنسان منذ القرن الثامن عشر ، تطور إقتصادي جعله يهتم بالتعليم بإعتباره من أهم وسائل التطور الإجتماعي ، حيث مع زيادة النمو التربوي يزداد النمو الإقتصادي بإعتبار المورد البشري قوة وراء التنمية الإقتصادية ، و بالتالي فإن العلاقة التفاعلية و الترابطية و التبادلية بين التربية و الإقتصاد تسعى إلى إعداد القوى البشرية المدربة ، التي من شأنها أن تخلق نظاما عرضيا للتكنولوجيا المعاصرة .

و بالتالي فإن التربية تخدم الخطة التنموية في كافة المجالات ،فهي تهدف إلى تحويل الأفراد إلى طاقة منتجة و إكسابهم خصائص مميزة تساعد على إدماجهم في الحياة العملية ، لذا يعتبر الإنفاق على قطاع التربية و التكوين ركنا أساسيا من رأس المال الثابت ، إذ أن الموارد أو المصروفات التي تنفق على التعليم تعتبرا إنفاقا إستثماريا و ليس إستهلاكيا ، و يعتبر هذا القطاع نوع من الإستثمار البشري في العملية الإنتاجية كما يعتبر سلطة إقتصادية متصلة بحاجات المجتمع ، فهو يؤهل الإطارات و المؤهلين لاستغلال قدراتهم و استعدادهم لتطوير المجتمع و يزيد من المعرفة و المهارات و الإمكانيات التي بدورها تؤدي إلى نمو رأس المال .

إن العالم يعيش هذا القرن تطورا سريعا ، في جوانب متعددة كتوفر التقنيات المتنوعة و العمل على تطويرها ،و عليه اليوم تبذل معظم الدول جهود كبيرة لرعاية شبابها والإهتمام بمستقبلهم إهتماما مستمرا للقيام بالأدوار المنوطة بهم على أحسن وجه ، و المساهمة في دفع عجلة التنمية ، و بالتالي فإن التكوين في مختلف التخصصات يعد أحد أوجه الإستمرار للمجتمع، إذ يضمن التنمية و التقدم لأهم مورد و هو العقل البشري ، بإعتبار التكوين أداة فاعلة تسمح بإعداد الفنيين اللازمين و القادرين على إستعاب التطورات الحديثة ، و كذا يوفر للمؤسسة ما تحتاجه من يد عاملة ماهرة في جميع الاختصاصات و على جميع المستويات كما يؤدي إلى رفع الإنتاجية و زيادتها ، ذلك لإن التطور الإقتصادي و الإجتماعي لبلد ما لا يتم إلا عن طريق توفير أفراد مكونين و قادريين على تسيير المؤسسات .

إن مشروع التكوين يعتبر أحد أسس تحقيق التغير الإجتماعي الضروري لبقاء المجتمعات، خاصة مع عصر التطور السريع و التغير في جميع المجالات و ذلك بالإكتشافات العلمية الجديدة و التقنيات الحديثة التي تتطلب معارف و خبرات قصد التجاوب و التكيف .

و الجزائر كبلد في طريق النمو ، وجدت نفسها بعد الإستقلال أمام أعباء كثيرة في مختلف الميادين بما في ذلك ميدان التكوين ، حيث لم تجد سوى سبعة عشرا مركزا للتكوين المهني ، و لم يكن في وسعها التكفل بمهمة التكوين المهني ، الذي إقتصر على بعض التخصصات المتعلقة بالأشغال العمومية و البناءات الحديثة ، دون أن ننسى ضعف المؤطرين و إفتقار القطاع للكفاءات المهنية الضرورية ، زد على ذلك أن الخريطة التي أعطيت في البدئ لهذه المراكز لم تتغير رغم التغيرات الإجتماعية .

و بالتالي فإن الجزائر عادة ما تستورد ألات حديثة ، تحتاج إلى مهارات و قدرات مهنية تقتضي تكوينا عصريا، و مع زيادة التطور الصناعي و ظهور الحاجة الماسة لليد العاملة الفنية، من أجل التحكم في التطور و التقدم ، و كذلك ظهور نظام عالمي يعمل على زيادة النمو الإقتصادي، الذي يحتاج إلى نظم الإنتاج القائمة على التكنولوجيا الحديثة، و التعليم الفني و المهني هما المكونان الأساسيان الأكثر صلة بإكتساب المعرفة التي يحتاجها المجتمع .

و منه عمدت الجزائر إلى توسيع و تدعيم جهاز التكوين المهني و تحسينه قصد تطوير القدرات، فأصبح هذا القطاع يستقبل عدد هائل من التلاميذ الذين أخفقوا في دراستهم الثانوية أو التكميلية، وهذا بعد عملية التسرب الواضحة في كل الأطوار ، تأتي عملية الدخول إلى التعليم الثانوي التي تجرى فيها أكبر عملية هدر للإمكانيات البشرية إذ **"لا** تسمح إلا 50% من مجموع التلاميذ المتقدمين للدخول إلى التعليم الثانوي، و الذي لا يجتاز منهم في شهادة البكالوريا سوى 17%" [01] ص 03 ، و بالتالي شهد مع بداية التسعينات تمديد التكوين إلى المستويين الرابع و الخامس للتكفل بالتلاميذ المتسربين ، كما تم إدخال أنماط جديدة للتكوين أكثر تكيفا مع التغيرات التي يعرفها عصر العولمة و عصر المعلومات و الإتصالات الحديثة لهذا القرن .

غير أنه بالرغم من التنظيم و إعادة تشكيل جهاز التكوين المهني المكيف على ضوء الإحتياجات التي أفرزتها التغيرات الإقتصادية الراهنة و نوعية الأساليب البيداغوجية المعتمدة ، فإن برامج التكوين لم ترقى إلى المتطلبات التكنولوجية و المهنية ، وكذا طلبات المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية المختلفة ، بالإضافة إلى تسجيل نسبة من المتسربين في هذا القطاع و هذا يرجع لسوء التوجيه و قلة الوسائل البيداغوجية و التعليمية و نقص فرص التشغيل و العجز في التأطير ، وعدم ملائمة لغة التدريس و سوء التنظيم و بالتالي إقتصر الإهتمام بالكم على حساب الكيف ،في هذه الظروف أنشئت مدارس خاصة للتكوين في سنة 1992 طبق للقانون و تحت رقابة الدولة و بإعتراف من وزارة التكوين المهني التي تقدم الإعتمادات لأصحاب هذه المدارس و ذلك بتوفر شروط معينة .

و منه أصبحت اليوم المدرسة الخاصة للتكوين واقع يعرفه المجتمع الجزائري، فوضعيتها قانونية و منتشرة عبر كل أنحاء الوطن وتستقبل أعداد هائلة من التلاميذ في كل موسم دراسي، وذلك من أجل تلقي تكوينا في مختلف التخصصات و الحصول على شهادات تمكنهم من الدخول إلى عالم الشغل ، أو حتى الإرتقاء المهني في بعض الأحيان ، لذا جاء إهتمامنا في هذه الدراسة ينصب حول البحث عن أهم الشروط التي تتوفر في التلاميذ و الأساتذة الملتحقين بهذا النوع من المدارس، و معرفة أهم الفئات الإجتماعية التي تنتمي إليها، و كذلك معرفة ما مدى فعالية و صلاحية الشهادات المتحصل عليها من طرف هذه المدارس بين مختلف المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية سواء كانت عمومية أو خاصة .
و منه جاءت دراستنا مقسمة إلى فصل و بابيـن :

الفصل الأول : المقاربة المنهجية العامة المتبعة و يحتوي على إشكالية الدراسة و الفرضيات ، و كذا أسباب إختيار الموضوع ، و أهداف الدراسة و تحديد المفاهيم و كذا المقاربة النظرية المتبعة و المناهج و التقنيات التي تم الإعتماد عليها و كذا العينة و مواصفاتها و في الأخير أهم الصعوبات التي واجهت الموضوع .
الباب الأول : يتضمن الإطار النظري العام للدراسة و المقسم بدوره إلى الفصول التالية :

الفصل الثاني : الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع حيث تم عرض دراسات عن التعليم الخاص في كل من دولة البحرين و سوريا و المملكة العربية السعودية و كذلك مصر لنصل على الجزائر التي لم نتوصل لدراسات سابقة حول الموضوع .

الفصل الثالث : و تضمن المقاربات النظرية للدراسة و التوسع في النظريات التي تمت في إطارها الدراسة ، تطرقنا إلى نظرية التغير الإجتماعي ووضحنا من خلاله مفهوم التغير الإجتماعي و أهم التغيرات الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري و نظرية إبن خلدون ووضحنا من خلال مراحل تغير المجتمع والنظرية البنائية الوظيفية أهم الأدوار التي تلعبها مختلف البناءات الإجتماعية .

الفصل الرابع : تناولنا فيه نبذة تاريخية عن التعليم في الجزائر و اهم المراحل التي مر بها، بدءا من قبل الإستعمار إلى غاية بعد الإستقلال و أهم ما عرفه من تغيرات و تطورات، و أهم السمات التي إتسم بها و أهم السياسات التي إنتهجتها الجزائر في النهوض بهذا القطاع .

الفصل الخامس : تطرقنا إلى لمحة تاريخية عن التكوين المهني في الجزائر ، حيث تكلمنا عن التكوين المهني في العهد العثماني و كذا عن التكوين المهني في عهد الإستعمار ثم تطور التكوين المهني بعد الإستقلال و دور مختلف مراكز النقابات المهنية .

الفصل السادس : تناولنا فيه وضع و تطور التكوين المهني في الجزائر، حيث عرضنا تطور التكوين المهني قبل المخططات الإنمائية و بعدها، وعلاقته بالنظام التربوي العام، وكذا السياسة الجديدة للنهوض بهذا القطاع، بالإضافة إلى أهدافه و كذا أهم المشاكل التي عرفها هذا القطاع.

الفصل السابع : تطرقنا فيه إلى التعليم الخاص، حيث تكلمنا عن التعليم الخاص في العالم، ثم إلى التعليم الخاص في الجزائر و ظهوره، بالإضافة إلى مشروع التعليم الخاص في الجزائر و مختلف المستويات التي عرفته، كما عرضنا واقع التكوين المهني في الجزائر و ظهور مدارس خاصة للتكوين المهني .

الباب الثانـــي : يتضمن الإطـار الميداني للدراسة ، و يتضمن بدوره :

الفصل الثامـن: إشتمل على البيانات الخاصة بالمبحوثين ، مستوى أسرهم المادي و الثقافي و عدم إعتراف المؤسسات العمومية بالشهادة المتحصل عليها ، ووضعية المراكز العمومية التي دفعتهم للإلتحاق بمدارس التكوين الخاصة ، و هذا من خلال تفريغ و تحليل البيانات و النتائج عن طريق النسب المئوية و الجداول الإحصائية ، مع إعطاء النتائج العامة للفرضيات و الإستنتاج العام .

الفصـل 1

المقاربــة المنهجية العامة المتبعة

إن كل دراسة علمية لإي موضوع من المواضيع سواء المواضيع العلمية أو الإجتماعية تقتضي تحديد الإطار النظري ، الذي يجسد تصور الباحث ، حيث يمكن من خلاله تحديد الأبعاد النظرية و كذا المنهجية لمشكلة الدراسة .

إن كل بحث علمي وخاصة في العلوم الإجتماعية يقوم على منهجية دقيقة و موضوعية تسعى لضمان البحث و نجاحه ، و هذا إبتداءا من إشكالية البحث و التي لابد أن تشمل الإشكالية العامة و كذا الإشكالية الخاصة و صياغة الفرضيات صياغة دقيقة حتى نتمكن من ضبط المتغيرات المستقلة و كذا المتغيرات التابعة من أجل فحصها بطريقة موضوعية في ميدان الدراسة وصولا إلى أهم أسباب إختيار الموضوع و أهدافه العلمية و العملية .

بالإضافة إلى المناهج التي تضفي الصبغة العلمية و الموضوعية على البحث و التقنيات و أدوات جمع المعطيات من ملاحظة و مقابلة و إستمارة التي تسمح بالوصول إلى النتائج الدقيقة المترتبة عن الظاهرة المدروسة من طرف الباحث الإجتماعي الذي يدقق بكل موضوعوية من أجل الوصول إلى الحقائق العلمية ، معتمدين على المقاربة النظرية المتبعة و التي تناسب موضوع الدراسة ، و ضرورة إختيار المنهج الصحيح الذي يسمح بجمع البيانات و المعطيات اللازمة للتحقق من الفرضيات عن طريق الدراسة الميدانية ، و ذلك من خلال الدقة في إختيار عينة البحث المناسبة للدراسة و التدقيق في مواصفتها و في النهاية الوصول إلى اهم الصعوبات التي واجهت البحث سواء في الجانب النظري من خلال البحث عن المراجع و الدراسات السابقة في نفس الموضوع أو المجال الميداني من خلال توزيع الإستمارات وإعادة إسترجاعها و تفريغ البيانات و القيام بالتعليق على النتائج الجزئية و العامة ثم تحليلها .

1.1 . أسباب إختيار الموضوع

يمكننا حصر إختيار الموضوع في مايلي :

* النقاش الإجتماعي و السياسي الذي أثير حول المدرسة الخاصة عامة ومدارس التكوين خاصة ، في السنوات الأخيرة ، وذلك عن طرق وسائل الإعلام [صحافة مكتوبة ، إذاعة ، تلفزيون] ، هذا ما شجعنا على إختيار هذا الموضوع بإعتبار ه جديد و لم يسبق تناوله في السنوات الأخيرة .
* كون مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص، واقع إجتماعي و تربوي في المجتمع الجزائري و هي موجودة بصفة قانونية و هي واقع سوسيولوجي معاش ، هذا ما دفعنا للتعرف على هذا النوع من المدارس و البحث عن أهم الأسباب التي دفعت بالتلاميذ و الأساتذة للإلتحاق بها رغم توفر مراكز التكوين المهني التابعة للقطاع العام .

* الملاحظة المستمرة و المتكررة لهذه الظاهرة، بحكم تواجد هذه المدارس الخاصة في كل مكان و بأعداد كبيرة عبر التراب الوطني.
* صيغة الموضوع الصعبة جلبتنا للتعرف على الأبعاد التي يكتسبها الموضوع من هؤلاء التلاميذ و الأساتذة الملتحقين بهذه المدارس و أسباب تفضليهم لها عن المدارس العمومية.
* حاجة المجتمع لمثل هذه المواضيع و هذا لما يعرفه من تغير سريع على المستويين الإجتماعي و الإقتصادي في نفس الوقت ، حيث هذا نوع من الدراسات تزيد من الإنتاج العلمي و المعرفي و الذي يساهم في النمو الإجتماعي و الإقتصادي للمجتمع .
* الفضول الذي إكتسبناه من خلال دراستنا لتخصص علم الإجتماع و هو البحث عن الخبايا التي تحيط بكل ظاهرة إجتماعية و الكشف عنها و تحليلها بطريقة عملية و منطقية و تفسيرها سوسيولوجيا .
* ملاحظة أفراد من الأقارب و الأصدقاء توجهوا لهذا النوع من المدارس بعد رسوبهم في التعليم العام و عدم قبولهم في مراكز التكوين العمومية ، أو من أجل الحصول على شهادات تمكنهم من الإرتقاء المهني.

1.2. أهـداف الدراســة

إن كل دراسة سوسيولوجية لها أهداف تسعى إليها ، لذا فإننا قسمنا أهداف الدراسة إلى :

1.2.1 الأهداف العلميــة

* الهدف العلمي الذي يسعى إليه كل طالب علم ومعرفة ، هو التدرب الجيد و الدقيق على إجراء البحوث العلمية ، حتى يتمكن من التحكم في القواعد المنهجية عن طرق الممارسة الميدانية .
* إثراء المكتبة الجامعية و البحث العلمي بهذا البحث ، لكي نمكن الأجيال القادمة من الإستفادة من تجربتنا كمادة للبحث و التحليل و الدراسة العلمية و المنطقية وفق أطر و زوايا سوسيولوجية .
* التأكد من الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة، وذلك بتجربتها النظرية و الميدانية وفق أسس و قواعد منهجية مضبوطة .
* السعي لفهم الموضوع المدروس بعمق و إعطاء الصفة الإجتماعية و التربوية، وذلك من خلال التحليل السوسيولوجي و التربوي بدراسات ذات طابع جديد و هادف و هذا لخدمة قطاع التكوين المهني و مختلف القطاعات الأخرى .

2.2.1 الأهــداف العمليــة

* معرفة أهم العوامل الأساسية و الأسباب الرئيسية التي تتدخل في ظاهرة المدارس الخاصة للتكوين و الإقبال عليها بأعداد هائلة.
* التعمق في المدرسة الخاصة للتكوين لفهم واقعها السوسيولوجي و التربوي و ما تقدمه من إمتيازات للتلاميذ الملتحقين بها و الأساتذة العاملين بها .
* معرفة الأسباب الحقيقية لوجود هذه المدارس و إنتشارها في المجتمع خاصة في السنوات الأخيرة .
* التعرف على الفئات الإجتماعية الملتحقة بهذا النوع من المدارس.
* ميلنا الخاص للدراسات الجديدة و محاولة إثراء معهدنا بدراسات علمية جديدة ذات بعد إجتماعي و تربوي و تكويني .
* إعطاء بطاقة تعريف دقيقة لهذه المدارس مع اقتراح مجموعة من النتائج و الإقتراحات الناجحة، لتستفيد منها بعض الجهات المعنية كقطاع التكوين المهني و قطاعات أخرى لها صلة بالموضوع.
* إندراج الموضوع المدروس ضمن تخصصنا بصفة عامة و هو علم الإجتماع بصفة خاصة و هو علم الإجتماع التربوي .

3.1. الإشكاليــة

التغيرات و التحولات في حركية المجتمعات الإنسانية و في مؤسساتها ، هي حركية دائمة و مستمرة هذا الاستمرار غالبا ما يتجه نحو التغيير الذي يقوم بإفراز اتجاهات تجديدية في وظيفة و بنية هذه المؤسسات و في أنساقها الفكرية و التربوية ، و من أهم هذه الأنساق يبرز النسق التعليمي باعتباره من بين أهم الأنساق التي تمسها هذه التحولات .

لذا حرص الاقتصاديون بعد الحرب العالمية الثانية على ربط العلاقة بين الاقتصاد و التربية ، باعتبار المورد البشري قوة التنمية الاقتصادية ، و هذا ما أدى بدول العالم الثالث بعد أن نالت استقلالها إلى العمل من أجل تحقيق ثورة في جميع الميادين الاجتماعية بما في ذلك المجال الاقتصادي و التربوي و هذا لإيقتناعها بأن المدرسة لابد لها من أن تتلاءم مع التغيرات الثقافية السريعة و أن توجه عنايتها في الوقت ذاته لتحقيق حاجات و ميول و قدرات الأفراد.

في هذا السياق عرف المجتمع الجزائري بعد الاستقلال أوضاعا مغايرة جعلته يتجه نحو التجديد لتلبية تطلعات المجتمع ، فحرصت مبادئ السياسة التربوية في الجزائر منذ الاستقلال على تكوين الإطارات اللازمة في مختلف الفروع العلمية ، " فمع نهاية سنة 1962 تم وضع تحضيرات كبيرة لرسم سياسة تعليمية جديدة في الجزائر تقوم كبديل عن التعليم الاستعماري . " [02] ص 02 .

لقد تم إفراز هذه السياسة لاسترجاع خصوصيات المجتمع الجزائري و تكريس مقوماته الثقافية ، فأصبحت المدرسة ضرورة حضارية لا غنى عنها خاصة ما توصل إليه علماء علم الاجتماع بإبرازهم للدور الهام و الفعال لهذه المؤسسة في التنمية الاقتصادية و بالتالي التطور في البناء الإجتماعي للمجتمع بكل أجزاءه .

و المتتبع لنظام التعليم في الجزائر يجد أنه تأرجح بين عدة مناهج مختلفة من أجل الوصول إلى الإستراتيجية المناسبة التي تتكفل بكل الأفراد و تضمن مقعد دراسي لكل طفل ، و منه ظهرت أفكار إصلاحية في مجال سياسة التعليم و القيام بتجديدات تواكب الطابع الاجتماعي و السياسي و الإقتصادي للجزائر المستقلة .

مع هذا عرف قطاع التربية و التكوين المهني مشاكل عديدة من بينها الإخفاق المدرسي و التسرب المدرسي حيث، " **في** سنة 1998 بلغ عدد المتسربين في كامل التراب الوطني ، و على جميع مستويات التعليم ما يفوق 50.000.00 متسرب حيث بلغت نسبة التخلي لمجموع الذكور و الإناث للطور الثالث نهاية السنة الدراسية 98/97 بلغت 25.44 % . " [03] ص 30 ، كل هذه المشاكل أدت إل ظهور ظواهراجتماعية سلبية داخل المجتمع أدت إلى حدوث خلل في مختلف بناءات الأجهزة الإجتماعية و وظائفها ، بحيث نجد اليوم 26.5 % [أي اكثر من 8 ملايين شخص من الأميين] و هذه نسبة عالية مقارنة بالجهود و الأموال المخصصة لهذا القطاع من طرف الدولة ، بالإضافة إلى إحتراف معظم الأطفال المتسربين من المدارس قائمة من المهن التي ترتب في أسفل مهن السلم الإجتماعي ، فيأتي على رأسها بيع السجائر و تعاطي المخدرات وانتشار العنف بين أوساط الشباب و السرقة و مختلف الإعتداءات و غيرها من المشاكل الإجتماعية المختلفة من الإنحراف .

و لهذا كان لابد من متابعة الإصلاحات إلى غاية الثمانينات ، أين تبنت الحكومة أنذاك مشروع الإصلاحات التربوية و أعلن عنه رسميا سنة 1989 ، في هذه الفترة طرحت فكرة الاتجاه بالنظام التربوي التعليمي نحو الخوصصة ، خاصة و أن الميزانية التي خصصت لقطاع التكوين المهني بوضع الهياكل و بناء المنشآت لإستعاب الراسبين من المستوى الأساسي و الثانوي و توجيههم للحياة العملية لم تؤدي الغرض المطلوب ، و هذا باعتبار قطاع التكوين المهني من أهم القطاعات الهامة في النمو الاقتصادي و الاجتماعي فهو مؤسسة جد مؤهلة لرعاية الشباب الذين أخفقوا في دراستهم .

من المعلوم أن المجتمع الجزائري مجتمعا رعيا يعتمد في تنميته الاقتصادية أساسا على العائدات النفطية، فمنذ سنة 1986 و مع تراجع سعر البترول عرف تزعزع في البناء الاقتصادي أثر على مختلف البنيات الاجتماعية الأخرى بما فيها قطاع التربية و التكوين .

زد على ذلك الهزة الاجتماعية التي عرفها مجتمعنا بعد أحداث أكتوبر 1988 ، أحدثت تغيرات هامة أثرت على مختلف الأنساق الاجتماعية بما في ذلك النسق السياسي و النسق الاقتصادي خاصة ،كل هذه العوامل و غيرها جعلت المجتمع الجزائري مع منتصف الثمانينات يعمل على إيجاد حلول لمسايرة التغيرات العالمية و ذلك بإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري ، فتم تبني الخوصصة في بداية الأمر داخل المؤسسات الاقتصادية فقط و بقي الحديث عن الخوصصة في مجالات أخرى ضمن أطر وزوايا محددة تتماشى و النظام القائم .

إن توالي السنين و عدم تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة رغم الميزانية الكبيرة المخصصة لقطاع التربية و التكوين ، لم تتمكن من تغطية جميع الهياكل و تلبية الحاجيات خاصة في قطاع التكوين المهني ، إذ و مع بداية التسعينات و بروز نظام دولي جديد يعتمد على المبادلات الاقتصادية و المالية المدمجة ، أصبح على الاقتصاد الجزائري أن يضع لنفسه مكانة تضمن بقائه بين النظم الإنتاجية القائمة على التكنولوجيا الحديثة وذلك بتكوين إطارات ذوي الكفاءة التطبيقية و إعداد اليد العاملة الفنية و المهنية من أجل مواكبة ما أحدثه عصر التقدم التكنولوجي من ثورة في جميع الميادين ، وهكذا وبعد التفتح السياسي [التعددية الحزبية] والتفتح الاقتصادي [اقتصاد السوق] الذي عرفه المجتمع الجزائري فتح المجال للتفتح في ميدان التكوين المهني و كذا التعليم العام أمام الخواص للاستثمار في ميدان التكوين المهني مع بداية التسعينات و في التعليم العام مع بداية ألفينات ، فجاءت في بداية الأمر فكرة إنشاء مدارس خاصة لتعليم اللغة الإنجليزية ثم تطورت الفكرة لتصبح مدارس خاصة للتكوين المهني تقوم بإعطاء تكوينا في مختلف التخصصات العلمية و المهنية القديمة منها وحتى الحديثة و التي يتطلبها سوق العمل كالإعلام الآلي ، التسويق ، التسيير ، اللغات الأجنبية ، المحاسبة ، البنوك ، .....إلخ .

ومن ثم تم اعتماد من طرف الدولة مدارس للتكوين تابعة للقطاع الخاص و كذا مدارس للتعليم الأساسي و الثانوي ، و يلتحق بهذه المدارس مع كل دخول مدرسي تلاميذ من مختلف المستويات و الأعمار من أجل الحصول على تكوين في تخصصات تسعى للاستجابة للتحديات الجديدة و مطالب عصر العولمة ، وهكذا اتجهت لهذه المدارس فئة اجتماعية معينة من المجتمع تتميز بخصوصيات تختلف عن بقية الفئات الإجتماعية حيث تسعى إلى التوفير لأبنائها الوسائل المادية و البشرية من أجل حصولهم على تعليم يتناسب و المستوى المادي و الثقافي لهذه الفئة و كذا إكتساب شهادات تسمح لأبناءهم الدخول إلى عالم

الشغل أو إكمال الدراسات العليا داخل أو خارج الوطن و حتى الذهاب نحو الارتقاء المهني في ميدان العمل.

فأصبحت هذه المدارس التكوينية الخاصة ، بإختصاصتها الجديدة و المتنوعة و المنعدمة في مراكز التكوين العمومية وجهة التلاميذ الذين يشجعون من طرف أسرهم للتسجيل بها ، هذه الأسر عادة ما تكون من الفئة الاجتماعية التي لها مستوى ثقافي عال يمكنها من تقييم مراكز التكوين العمومية و مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص ، و كذا الأسر ذات المستوى المعيشي الراقي و التي تسعى للتوفير لأبنائها الوسائل الضرورية من أجل الحصول على تكوين كامل و شامل و هذا في مدارس مجهزة بأحدث وأعلى الوسائل المادية و البشرية .

و عليه فإن هذه المدارس الخاصة للتكوين المهني أصبحت واقع تربوي في المجتمع الجزائري ، و تقدم في نهاية التكوين شهادات معتمدة من طرف الدولة و معترف بها من وزارة التكوين المهني و يتحصل عليها التلميذ بعد مدة تكوين تدوم مدة زمنية معينة و هذا حسب كل اختصاص و بعد إجراء امتحانات التخرج في مراكز أو معاهد التكوين العمومية ، لكن ما يبقي عليه النقاش هو ما مدى فعالية و صلاحية هذه الشهادات داخل المجتمع بين مختلف المؤسسات العمومية و الخاصة .

إن هذا الوضع أدى بنا لطرح مجموعة من التساؤلات حول اختيار هذا النمط من التكوين و أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة انتشار هذا النوع من المدارس و الإقبال عليها بأعداد هائلة مع كل موسم دراسي خاص بالتكوين المهني :

1 – فهل يعود التحاق التلاميذ و الأساتذة بالمدرسة الخاصة للتكوين إلى الوضعية الحالية لمراكز التكوين المهني العمومية ؟

2 – هل للوضع المادي و الثقافي لأولياء التلاميذ دور مؤثر للالتحاق بهذه المدارس ؟

3- هل الشهادات المتحصل عليها من طرف هذه المدارس معترف بها من طرف المؤسسات العمومية ؟

4.1. الفرضيـــات

الفرضية الأولى

* التحاق الأساتذة و التلاميذ بالمدرسة الخاصة للتكوين يعود إلى وضعية مراكز التكوين المهني العمومية .

الفرضيــة الثانية

* يلعب الوضع المادي و الثقافي لأولياء التلاميذ دورا حاسما في التحاقهم بمدارس

التكوين الخاصة.

الفرضيـــة الثالثــة

* عدم إعتراف المؤسسات العمومية بالشهادة المتحصل عليها يؤدي إلى تلقي صعوبات للمتخرجين من مدارس التكوين الخاصة .

1.4.1 تحديــد متغيرات الفرضيات

بنيت الفرضية الأولى على متغيرات تم ضبطها وفق مؤشرات محددة يمكن قياسها و هي :

- وضعية المراكز العمومية / المتغير التابع

و لفهم بدقة المتغير التابع قمنا بتحديد مؤشراته :

مؤشرات المتغير التابع

- الوسائل المادية و البشرية المتوفرة، التخصصات المتاحة ، نوعية الشهادة المقدمة ، مدة التكوين ، النظام المتبع ، كيفية الإلتحاق .

الفرضية الثانية

المتغير التابع هو الوضع المادي و الثقافي للأسر ، ضبط وفق المؤشرات التالية :

أ) الوضع المادي **:** الدخل الشهري ، المصروف اليومي للطالب ، نوعية السكن ، نوع السيارة ، نوع و مصدر اللباس ...الخ

ب**)** الوضع الثقافي : المستوى التعليمي للوالدين ، البعثات العلمية ، التخصصات المهنية ، توفر جهاز إعلام ألي في البيت ، لغة القراءة و التحدث ، وجود مكتبة في البيت ...إلخ

الفرضية الثالثة عدم اعتراف المؤسسات العمومية بالشهادات المتحصل عليها و حددت المؤشرات كالتالي:

- نوع الشهادة ، مكان القيام بالامتحانات النهائية ، صلاحيتها لدى المؤسسات العمومية ، اعتمادها من الوزارة الوصية ...إلخ

5.1. تحديــد المفاهيـم

1.5.1 مفهــوم النظام التربوي

" هو النظام أو النسق الاجتماعي الذي يشمل عل الأدوار و المعايير الاجتماعية التي تعمل على نقل المعرفة من جيل لأخر و المعرفة هنا تتضمن القيم و أنماط السلوك ، إن النظام التربوي لا يشمل فقط على التنظيمات الرسمية المخصصة لنقل التراث الثقافي **"** [04] ص 153 **.**

أ / مفهوم المدرسة العمومية

هي مؤسسة تعليمية عامة تشرف عليها الدولة و السلطات المعنية مثل البلديات التي تتكفل بالتمويل و الإدارة و التجهيز و التوجيه ، تتميز بمجانية التعليم في جميع المستويات ، سواء فـي التعليم العام أو مستويات التكوين المهني .

ب / مفهوم التكوين

التكوين لغة هو " إحداث الشيء من العدم، و كلمة تكوين هي الترجمة الحرفية للكلمة الفرنسية. (Formation) و الترجمة الحرفية كذلك للكلمة الإنجليزية(Training) [5]» ص 191 .

أما إصطلاحا فالتكويـن هو " الفعل الذي من خلاله يتم إرسال مضمون الأفكار و المبادئ و أنماط الأفعال الجديدة تثير تحولات عميقة للبناء النفسي و الاجتماعي للأفراد **."** [06] ص 176 .

إن التكويـن هـو نشاط تعليمي يسعى إلى تدريب و إعداد الفرد و ذلك بتزويده بمبادئ و أفكار و أفعال جديدة و حديثة ، و التكوين في المعنى العام يدل على إكتساب العامل كفاءة و إختصاص في تأدية مهنة أو حرفة ، فهو يكسب المعرفة و ينمي القدرات التي تحدد النجاح في فرع النشاط الذي توجه له الأذواق الشخصية ، و التقليد العائلي و نصائح الموجهين ، فهو " ضرورة أساسية لتحسين مهارات العمال و قدراتهم عند الإلتحاق بالعمل فهو " مدخل إلى عالم الشغل " [7] ص 217 . يسمح للفرد من إكتساب مهنة معينة .

كما يعرف التكوين أنه " نشاط تعليمي حرفي مبرمج و منظم ، أو تعليم صناعي موجه و رشيد يراد به إعداد قسم تدريبي في كل منطقة صناعية ، و بذل الجهود الإدارية المشجعة للتدريب و ذلك لرفع الكفاية الإنتاجية ."[8] ص 344 .(Training)

ج / مفهوم المهنة / المهنـــي (Profession, Professionnalisme)

نستطيع تعريف المهنة لغة "هي العمل و المهنة ، عمل يحتاج إلى خبرة و مهارة و حذاقة بممارسة، ويقال مهنة و مهنة، عمل في صنعته و يقال مهن فلانا، جهد وأمتهن شيء ، أبتذله و يقال ما مهنتك هنا ؟ ما عملك ؟ و يقال هو في مهنة أهله : في خدمتهم ، و يقال خرج في ثياب مهنته ، في ثياب يلبسها في أشغاله و تصرفاته " [9] ص 890 .

أما اصطلاحا فالمهنة تعني " حرفة أو خدمة تعتمد على مجموعة معلومات و خبر أخصائية يستعملها الشخص الذي يقوم بها وقت قيامه بالخدمة التي يحتاجها المجتمع ." [10] ص 166 .

و منه المهنة هي كل عمل أو حرفة أو خدمة تحتاج إلى مهارة و خبرة و تكوين و تعلم المعلومات اللازمة و المهارات الأساسية من أجل القيام بهذه الخدمة أو الحرفة التي يتطلبها المجتمع حسب احتياجاته.

د / تعريف التكوين المهني

يعرف" بوفلجة غياث " التكوين المهني على أنه " هو تقنية منظمة و تحسين الإتجاهات و المعرفة و المهارات و النماذج السلوكيات المتطلبة في مواقف العمل المختلفة ، من أجل قيام الأفراد بمهامهم المهنية أحسن قيام و في أقل وقت " [11] ص 5.

كما يعرف التكوين المهني " عبد الرحمان محمد عيسيوي " على أنه: " نوع من التعليم و إكساب المهارات و الخبرات و المعارف المختلفة بمهنة معينة و لا يقتصر التكوين على العمال الجدد فقط ، و إنما أيضا يتناول تدريب الحاليين عندما تريد المؤسسة التي يعملون بها زيادة كفايتهم الإنتاجية ، و بإلمامهم بنوع جديد من الألات أو بطريقة جديدة من طرق العمل ."[12] ص 159 .

وهو كذلك "عملية تعليم و تعلم الفرد من إتقان مهنته و التكيف مع ظروف العمل ، لايكفي أن يكتسب التدريب في مصنع أو مؤسسة المهارات الفنية اللازمة لأداء عمله ، بل لابد له من فوق ذلك من إكتساب عادات إجتماعية و إتجاهات نفسية جديدة ."[13] ص 107 .

ومنه التعريف الإجرائي للتكوين المهني

التكوين المهني هو عملية تعلم الفرد بطريقة منظمة من أجل إتقان مهنة ، و اكتساب المعرفة و الخبرات و المهارات الجديدة و المختلفة ، و ذلك للتكيف مع ظروف العمل و هذا للتمكن من السيطرة على التكنولوجيا الحديثة بتوفر اليد العاملة المهنية و الفنية المؤهلة لذلك، و كذلك العمل على اكتساب عادات اجتماعية جديدة و معاصرة . حتى يتمكن الفرد بما اكتسبه في زيادة الإنتاج و الإنتاجية .

ه / مفهـوم مـراكز التكوين العمــومية

" هي مؤسسة تعليمية عامة تشرف عليها الدولة و السلطات المعنية مثل البلديات ، تتكفل بالتمويل و التحضير و التوجيه تتميز بمجانية التعليم في جميع المستويات " [14] ص 06 .

و منه مراكز التكوين العمومية هي عبارة عن مراكز تسير و تمول من طرف الدولة و تحت إشرافها و تكون غالبا مجانية ، وتقوم بتكوين و إخراج اليد العاملة الفنية و التي تضمن سير عملية الإنتاج و الخدمات .

2.5.1 مفهوم التكوين المهني

" هو كل برنامج موجه إلى الأشخاص الذين سيدخلون إلى عالم الشغل ، بغرض تكيفهم و تكوينهم او ترقيتهم إلى مراكز عمل محددة وتكون هذه البرامج مكثفة في فترات قصيرة و موجهة إلى أشخاص لهم تحصيل سابق أكثر إقترابا من الذي يتطلبه المركز المعتبر، هذا التحصيل يمكن أن يأتي إما من التكوين العام الذي يعطي بواسطة التعليم او بواسطة التجربة العملية في عالم الشغل **"** . [15] ص 21 .

يعتبر مصطلح التكوين المهني حديث النشأة لأنه و يدل في المعنى العام ، على إكتساب العامل كفاءة و إختصاص في تأدية مهنة أو حرفة ما ، و قد إهتم الكثير من الباحثين في التكوين المهني و عرفوه تعريفات مختلفة :

و يعرف التكوين "أحمد زكي بدوي" بأنه " إكتساب مهنة مع العمل على تنمية القدرات التي تحدد النجاح في فرع النشاط ، حسب النصائح التي يوجهها الموجهين " [16] ص 22 .

كما يعرف التكوين " على أنه ضرورة أساسية لتحسين مهارات العمال و قدراتهم عند الإلتحاق بالعمل فهو " مدخل إلى عالم الشغل " .[17] ص 217 .

و يعرف أومزيان ، وزير العمل و التكوين المهني [تقرير حول التكوين المهني] 29 سبتمبر1979، وزارة العمل و التكوين المهني ، الجزائر: " كل عمل يكون من شأنه إكتساب أو تنمية معرفة أو مهارة بهدف إتفاق العامل أو الموظف للعمل المكلف به ." [18] ص 17 .

كما يعرف التكوين المهني بوفلجة غياث ، " انه تكوين صياني مصمم للمحافظة لتكييف المؤسسات و تهيئتها لمواجهة التطورات المستقبلية ، إذ أن التطور الحالي في مجال التكوين يهدف إلى إقتناء مهارات مرنة على قواعد صلبة تحسبا للتغيرات " [11] ص 67 .

و منه يعتبر مصطلح التكوين المهني حديث النشأة لأنه ظهر في نهاية القرن التاسع عشر، و يدل في معنى عام على إكتساب العامل لكفاءة و إختصاص في تأدية مهنة ما، أو حرفة ما، و قد إهتم كثير من الباحثين في التكوين المهني و عرفوه تعريفات مختلفة منها :

يعرفه بول فولكيي Paul Foulquie أنه : "إكتساب المعرفة، و تنمية القدرات التي تحدد النجاح في فرع النشاط الذي توجه إليه الأذواق الشخصية، والتقليد العائلي، و نصائح الموجهين"[19] ص 154، حيث يرى فولكيي أن التكوين عبارة عن إكتساب للمعرفة و تنمية القدرات المتعلقة بحرفة ما ، و عليه التكوين هو عبارة عن تعلم مهنة يعني أن فترة التكوين عبارة عن فترة تدريب و تعلم تسمح للفرد بان يؤدي فيما بعد عمله أو مهنة على أكمل وجه ، ويختار الفرد التكوين في المهنة إما حسب ميوله الخاصة أي يختار مهنة بنفسه و بكل حرية أو حسب التقليد العائلي أي بتوجيه من الأسرة و المحيط كالعمل او التكوين في مهنة عمل فيها الأب أو أحد أفراد العائلة ، أو تبعا لنصائح المرشدين و الموجهين .

و بهذا نستطيع القول أنه أعطى تعريفا بسيطا و شاملا ، يرى أن التكوين هو إكتساب معرفة و مهارة تؤديان إلى النجاح في الحياة ، و أظهر العناصر المحيطة بهذه المهارة ، و المساعدة على النجاح .

أما " المجلة الجزائرية للعمل " فتعرفه بأنه : **"** مجموع المعارف التطبيقية و النظرية لشغل مركز ما " [20] ص 23 ،فهذه المجلة ترى أن التكوين المهني عبارة عن مجموعة معارف ، أي مجموعة مكتسبات يكتسبها الفرد خلال فترته التكوينية و تنقسم هذه المعارف إلى قسمين :

* تطبيقية كالتكوين على إستعمال الألة مثلا ، و نظرية تتمثل في الدراسة النظرية حول هذه الألة ، وكل ما يتعلق بها من خفايا ، كل هذا هدفه الوصول إلى مركز عمل ، وأداء وظيفة ، أو دور على احسن وجه ، لكن إنتهاء فترة التكوين في حاجة إلى توجيه أو متابعة التكوين نظرا ، للتقدم التكنولوجي و التغير السريع الذي تعرفه المهن حاليا ، إذن فالطالب يكون عند إنتهائه من عملية التكوين قد الم ببعض المعارف لا بمجموعها .

3.5.1 أنــواع التكوين المهني

يعتبر التكوين المهني من أهم العوامل المساعدة على التصنيع ، لذلك نال قدرا من اهتمام المسؤولين عن التكوين و التصنيع في بلدنا و يمكن تقسيم التكوين إلى نوعين ، وفي هذا الصدد يقول الدكتور بوفلجة غياث : " تكوين صياني مصمم للمحافظة على سير المؤسسات كما هي ، و تكوين لمسايرة للتغير ، و هو مصمم لتكييف المؤسسات و تهيئتها لمواجهة التطورات المستقبلية إذ أن التطور الحالي في مجال التكوين يهدف إلى إقتناء مهارات مرنة على قواعد صلبة تحسبا للتغيرات ." [11] ص 67 .

و منه يتوجه التمهين إلى الشباب " الذكور" و الإناث " البالغين من العمر خمسة عشر سنة مهما كان مستواهم الدراسي ، و مقر سكانهم و ينقسم التكوين المهني إلى ثلاثة أقسام كبرى هي :

أ- التكوين المهني الأساسي : الذي يخصص عادة إلى الشباب القادمين من المنظومة التربوية ، إن كان ذلك داخل المراكز و المعاهد ، أو عن طريق التمهين أو التلمذة الصناعية أو عن طريق التكوين بالمراسلة أو عن طريق الدروس المسائية في التكوين المهني " [21] ص 7 .

ب - التكوين المستمر **:** ألذي ينظر إلى التكييف المستمر للمال في القيام بواجب المهنة أو التأهيل ينظم هذا النوع من التكوين عن طريق الرسكلة ، و تحسب المستوى المؤهل من تخصص إلى تخصص أخر ، أو التكوين التخصصي المنوط في المؤسسة الإنتاجية نفسها أو على مؤسسة تكوينية او حتى بالتناوب بين هاتين المؤسستين .

ج- التكوين حسب الطلب : الذي يستجيب إلى أهداف معينة مرتطبة بمشروع خاص مثلا، إستحداث مناصب للشغل تتطلب دورة تكوينية في موقع العمل نفسه تحسين مستوى المؤهل، تحويل العامل من تخصص إلى تخصص أخر و ذلك يتم في مؤسسة عمومية أو خاصة أو في مؤسسات التكوين المهني التقليدية و ينقسم التكوين المهني من وجهة أخرى إلى نوعين :

- تكوين الصغار : الذي تم تدريبهم في المعاهد المهيأة أو المراكز التابعة للمؤسسات الوطنية التي إلتحقوا بها .

- تكوين الكبار : أي العمال الحاليين القائميين فعلا بالعملية الإنتاجية على التدريب لرفع مستوى المهارة و التدريب السريع .

تتفق التعاريف السابقة على أن عملية التكوين أو التدريب عبارة عن إكتساب مهارات و تنمية إستعدادات لدى الفرد داخل المنشأة ، وعملية الإكتساب و التنمية هذه القدرات تصاحب ما تعرفه المهن من تطور في عالم الصناعة .

فعملية التكوين المهني ، هي في معناها الواسع عملية تعلم تسمح للفرد بان يتقن مهنته ، و يتكيف مع ظروف عمله و معنى هذا أن المتكون ملزم بعد إكتسابه للمهارات التقنية اللازمة لأداء عمله بإكتساب عادات إجتماعية و إتجاهات نفسية جديدة ، أو التخلي عن عادات و إتجاهات قديمة عن هذا التكيف .

و على هذا النحو يتضح لنا أن التكوين ، بمعناه الشامل لا يقتصر على الإعداد التقني للعامل بل يتجاوزه إلى إعداده النفسي ، لما لهذين العاملين [إعداد التقني + الإعداد النفسي] من أثر مباشرة في المصنع و الصناعة ، هذا دون إهمال جانب العلاقات الإنسانية ، التي تعتبر ذات أهمية مباشرة في المصنع و الصناعة بصفة عامة .

و منه التكوين المهني لابد له ان يشمل الإعداد التقني و النفسي و العلاقات الإنسانية .

4.5.1 . بعض المفاهيم ذات الصلة بمفهوم التكوين المهني

هناك عمليات ذات علاقة وثيقة بالتكوين المهني لها أثار مباشرة على المصنع و الصناعة ، سنعرفها في تعاريف وجيزة و هي : أ) الإنتقاء المهني

ب) التوجيه المهني

أ) الإنتقاء المهني : و منهم من يسميه الإختيار المهني و يعني بذلك إختيار العناصر الصالحة للعمل في مهنة أو حرفة .

و يعرفه محمد جمال برعي بقوله : " يقصد بالإختيار المهني مساعدة الشخص الصالح للوظيفة أو للعمل الشاغر ، تعتمد هذه العملية على المطابقة بين تحليل العمل ، و تحليل الفرد ، حيث يهدف الإختيار المهني إلى إختيار أحسن للأفراد لعمل معين بحيث يستطيع أن ينتج مقدارا هينا من الإنتاج و مع بذل أقل قدر ممكن من الطاقة و يجعله أقل غرضة لسؤ التوافق ." [22] ص 540 .

ب) التوجيه المهني: و يعرفه أحمد عزت راجع: " هو عملية معونة الفرد على إختيار مهنة تناسبه " [23] ص 67 .

ج) التأهيل المهني : و يعرفه أحمد عزت راجع بقوله : " التأهيل المهني هو معونة للعاجز و المعوق على إيجاد عمل يناسبه و يستغل ما لديه من قدرات و مهارات ، ثم إعداده و تأهليه لهذا العمل و إلحاقه به ، ومساعدة ه على التقدم فيه ." [23] ص 68

من خلال التعاريف السابقة ، يتضح لنا أن العمليات السابقة الذكر تسبق عملية التكوين .

فعملية الإنتقاء ، أو الإختيار المهني ، عملية تعتمد على المطابقة بين تحليل العمل و تحليل الفرد ، و يكون هذا قبل البدء بعملية التكوين إما التوجيه أو مساعدة الفرد على إختيار المهنة ، و إختيار المهنة يكون قبل البدء بعملية التكوين ، أما التأهيل فهو معونة للعاجز و المعوق على إيجاد عمل يناسبه و هذه المعونة لن تكون إلا قبل عملية التكوين ، ومن هنا يتبين لنا أن هناك تداخلا بين هذه العمليات الثلاث من جهة و بينها و بين عملية التكوين المهني من جهة أخرى .

تعريف التوجيه المهني

* التوجيه : لغة هو " إدارة الشئ إلى وجهة ما ، يقال وجهة الميت جعل وجهه نحو القبلة ، يقال وجـه [توجيها] إلى فلان ، ذهب إليه ، وجه الشخص إلى فلان ، أرسله إليه " [24] ص 777

* التوجيه المهني : هو ذلك " الإختيار بين مجالات كثيرة في ضوء ما لدى الشخص المراد توجيهه من إستعداد و في الظروف الخارجية القائمة في المجتمع ، و في ضوء التغيرات التي تحدث في المجالات العلمية و الحرفية و المهنية و الإجتماعية المتباينة ." [25] ص 26 .

كما يعرف التكوين المهني محمد لبيب النجيحي بقوله : بالإسبانية و ترجم إلى الإنجليزية بعنوان(**John Huart)** و كان الكتاب الذي ألفه جون هورت هو محاولة لمناقشة ما يعرف الآن بالتوجيه المهني ، أدرك هورت (The Trial of **Wits**) " إختيار العقل " أن الناس يختلفون في كل من الذكاء العام و القدرات الخاصة ، و أوصى بوجوب بذل المحاولة لإكتشاف الميول و القدرات الخاصة لكل فرد ، حتى يمكن إعطاؤه نوع التدريب الذي يتلائم معه أكثر من غيره ." [26] ص 22 .

و عليه فإن التوجيه المهني هو في حقيقة الأمر مساعدة الفرد في إختيار المهنة المناسبة له و التقدم و التدرج فيها ، مع مراعاة ميوله الشخصية و إتجاهاته الفردية و قدراته الذاتية ، و الربط بينها و بين الفرص المتاحة له من حيث توفرها و نوعيتها .

5.5.1 مفهوم المدرسة الخاصة

إن المدرسة الخاصة عبارة عن مؤسسة تعليمية مستقلة عن القطاع العام ، تنتشر بصور خاصة في الدول الرأسمالية و هي غير مجانية ، و تختلف استقلالية هذه المدارس من مجتمع لأخر و هذا حسب سياسة كل مجتمع التربوية ، غالبا ما يشرف على هذا النوع من المدارس هيئات و شخصيات و جمعيات حرة من حيث التسيير و التمويل و التنظيم ...إلخ .

إن المدارس الخاصة تخضع لمراقبة من طرف وزارة التربية أو وزارة التكوين المهني من حيث قانونيتها ، و لابد من توفر شروط تخضع إليها كالمحتوى الدراسي ، الكتب ، الشروط الصحية..... الخ .

التعريف بالمعاينة

المدرسة الخاصة في الجزائر هي مدرسة تقوم على جهد علمي و تربوي خاص، تقوم بمزاولة نشاطها بصفة قانونية عل أساس إعتمادات تقدم لها من طرف الدولة و بالخصوص من طرف وزارة التكوين المهني أو وزارة التربية ، وغالبا ما يكون مقرها في فيلات و لا تستقر في مكان واحد .

يكون تمويل هذا النوع من المدارس من طرف أصحاب هذه المدارس الخاصة و كذلك من طرف مداخيل التلاميذ .

التعريف الإجرائي لمدارس التكوين الخاصة

هي مؤسسات تعليمية تقوم بإرسال مجموعة من الأفكار و المبادئ و أنماط الأفعال الجديدة التي تقوم بتحولات على المستوى النفسي و الاجتماعي للفرد ، كما تسعى إلى تدريب و تكوين الأفراد من أجل زيادة الإنتاج و إعداد اليد العاملة الفنية و المهنية و ذلك بتطوير السلوك المهني و تنمية الأداء وهذا من أجل التمكن من التحكم في التكنولوجيا الحديثة .

تعتبر مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص غير مجانية ، حيث تمول من طرف الخواص بأموالهم الخاصة و هم عبارة عن إما أفراد أو جمعيات ، و تكون هذه المدارس معتمدة من طرف الدولة بحيث تتحصل على الإعتمادات من طرف وزارة التكوين المهني ، ولابد أن يخضع الإستثمار في مجال التكوين المهني إلى دفتر الشروط الذي تتحدد فيه مواصفات المدارس الخاصة من حيث التصميم و الملائمة و الوظيفة ووفرة شروط الأمن و الوقاية .

مفهوم الوضع يمكن تعريف الوضع كمايلي :

" موقع أو مكان الفرد أو الفئة الاجتماعية ، طبقة أو فئة من الأشخاص داخل نسق اجتماعي أو نسق من العلاقات الاجتماعية و يستخدم هذا المفهوم عادة كمرادف لمصطلح المكانة ، طالما أن كل وضع ينطوي على توقعات محددة ." [4] ص339 .

التعريف الإجرائي للوضع المادي [Statut Economique]

يقصد بالوضع المادي لأولياء التلاميذ أي المكانة الاقتصادية التي يتمتعون بها و يتحدد ذلك بمؤشرات هي نوعية السكـــن، الدخل الشهري للأسرة، نوعية السيـارة، توفر الأجهزة الكماليـــة كجهاز الإعلام الألي ، امتلاك هاتف نقال .....إلخ .

التعريف الإجرائي للوضع الثقافي :

يقصد بالوضع الثقافي للأسرة ، الموقع الثقافي لفئة اجتماعية داخل المجتمع و تعني المستوى التعليمي للأولياء التلاميذ ، فكلما كان المستوى التعليمي للوالدين عاليا كلما زاد اهتمامهم بتوفير الجو الملائم للدراسة و التكوين للأبناءهم من خلال العمل على توفير الوسائل الثقافية و التعليمية لأفراد الأسرة كالكتب العلمية المختلفة ، مشاهدة الوثائق العلمية ،التحدث باللغة الفرنسية داخل البيت ، قراءة الجرائد.....إلخ .

6.1. المقـاربة النظريـــة :

كل الدراسات و البحوث الإجتماعية توظف نظرية من النظريات الإجتماعية ، بإعتبار النظرية ركيزة أساسية بفضلها يكتسب البحث الطابع العلمي .

إن إختيار النظرية المناسبة للدراسة تساهم في تبني الإتجاه الفكري و العلمي المناسب حيث أنه : " الإقتراب السوسيولوجي الذي يقصد به تحديد النظرية التي يندرج ضمنها موضوع الدراسة حتى يطغى على البحث الطابع العلمي ، فالنظرية تمكن الباحث من الإلمام بجوانب الموضوع العلمية و يصيغها في نسق علمي مرتبط . " [27] ص 70 .

و لعل أصعب خطوة يصادفها الباحث هو إختيار الإطار النظري و تحديده تحديدا دقيقا حيث ، " يعتبر تحديد الإطار النظري لأي مشكلة بحث أمر مهم و أساسي لفهم معطيات الواقع لأن الإختصار على المستوى التجريبي وحده معناه إنكار علل و أسباب الظاهرات الحقيقية سواء كان هذا الإنكار ضمنيا أو صريحا و معناه بإيجاز تمويه الحقيقة و تزيفيها . " [28] ص 97 .

و قد تم إعتمادنا في هذه الدراسة على بعض النظريات التي تندرج ضمن بحثنا ، كمنهج للتحليل و أسلوب للدراسة و هذا حسب طبيعة الموضوع المتناول .

1.6.1. النظرية الخلدونيـــة

إن إبن خلدون يرى أن العقلانية هي ذلك الدور السياسي الذي يعمل على تحقيق الإندماج الثقافي و الإقتصادي و الإجتماعي للفرد في المجتمع بصفته الحضرية و البدوية ، و هذه المدارس التكوينية الخاصة تسعى إلى تحقيق هذا الإندماج للأفراد داخل المجتمع .

كما يرى إبن خلدون الفرد عند شعوره بأن كيانه الإجتماعي و الثقافي يوجد ضمن الجماعة التي ينمي إليها و بالتالي كل تفكيره و أهدافه و طموحاته منصهرة في هذه الجماعة.

2.6.1. نظرية التغير الإجتماعـي

" إن التغير الإجتماعي يشير إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الإجتماعي و العادات ، نتيجة لتشريح أو قاعدة جديدة لضبط السلوك ، أو كنتاج لتغيير ما ، في بناء نوعي معين أو في جانب الوجود الإجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الإجتماعية " [4] ص 415 .

كما بإمكاننا تعريف التغير الإجتماعي أنه : " هو التحول الذي يقع في التنظيم الإجتماعي سواء في تركيبيه أو بنيانه أو في وظائفه ." [29] ص 317 .

حيث أن التغير الإجتماعي سريع الخطوات الذي شهده المجتمع الجزائري بكامل نظمه و أنساقه المختلفة من بينها مؤسسات و مراكز التكوين المهني التي عرفت تغييرا سريعا تبعا لهذه التغيرات من حيث ظهور مدارس تكوين تابعة للقطاع الخاص ، و تمنح شهادات معتمدة من طرف الدولة .

وقد إعتمادنا على هذا الإطار [التغير الإجتماعي] كإطار أساسي للتحليل كون ظاهرة مدارس التكوين الخاصة في مجتمعنا تدفعنا لمعرفة التغيرات الهامة التي عرفتها منظومة التعليم و التكوين عبر مراحلها المختلفة .

3.6.1. النظرية البنائية الوظيفية

تعتبر البنائية الوظيفية من النظريات الرائدة في علم الإجتماع ، حيث تعتبر المجتمع نسقا عاما يشمل مجموعة من النظم الإجتماعية و الثقافية التي تشكل بناء ، كما تشير إلى الإسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة ، و ما جاء في دراستنا هو معرفة دور المدرسة الخاصة للتكوين في تكوين و تعليم فئة الشباب الذين لم يسعفهم الحظ في إكمال دراستهم و كذلك الإلتحاق بمراكز التكوين العمومية ، و معرفة أهم التغيرات التي طرأت على نظام التكوين و التعليم في المجتمع الجزائري .

7.1. المناهج و التقنيات

1.7.1. المناهـــج

- المنهج المتبع إن المنهج طريقة موضوعية يتبعها الباحث في دراسة أو تتبع ظاهرة من الظواهر أو مشكلة من المشاكل أو حالة من الحالات بقصد وصفها وصفا دقيقا و تحديد أبعادها بشكل شامل ، يجعل من السهل التعرف عليها و تمييزها و تتيح معرفة أسبابها و مؤثرتها .

و الأنماط التي تتخذها أو تشكل فيها العوامل التي أثرت فيها أو تأثرت بها و قياس هذا الأثر أو التنبؤ به بشكل موضوعي دقيق ، يفسر العلاقات التي تربط عواملها الداخلية و الخارجية بقصد الوصول إلى نتائج عامة يمكن تطبيقها أو تعميمها . [30] ص 42، " و المنهج هو طريقة العمل التي نتبعها لمحاولة إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهنا." [31] ص 52 .

و عليه يمكننا القول بإن المنهج هو الطريقة التي يسلطها العقل لدراسة أي علم من العلوم للوصول إلى قضاياه الكلية أي القوانين .

و منه ترتبط قيمة البحث العلمي بالأسلوب الذي يتبعه الباحث للوصول إلى الأهداف المنتظرة من دراسته ، و منه لا يمكن أن يتم أي بحث علمي إلا على منهج واضح يتم وفقا لقواعد دراسة المشكلة و على هذا الأساس إعتمدنا في دراستنا على المناهج التالية :

أ/المنهـج الإحصائـي

إعتمدنا على المنهج الإحصائي ، حتى نتمكن من جمع أكبر عدد من الحقائق قصد الوقوف على محتوياتها ووظائفها و أهم عناصرها " فالإحصاء يساعد على تجميع و تنسيق عدة وقائع ذات نوعيات مختلفة و تمكن من الحصول على البيانات ليدركها بواسطة الحس . " [32] ص 100 .

كما يعرف بودون ريمون التحقيقات [أي البحوث الكمية] : " بأنها تلك التي تسمح بجمع معلومات متشابهة من عنصر لأخر من مجموعة العناصر ، فيما بعد تسمح هذه التشابهية بين المعلومات بقيام الإحصاءات و بشكل أهم التحليل الكمي للمعطيات . " [33] ص 37 .

و إعتمدنا على هذا المنهج حتى نتمكن من جمع المعطيات و تبويبها في جداول ثم القيام بتفسيرها و تحليلها بطريقة إحصائية و سوسيولوجية هذا ما سمح لنا بإستخلاص النتائج بإعتمادنا على الأرقام و الإحصائيات التي تمكننا من معرفة التغيرات التي حصلت و هذا حسب تعريف محمد الغريب للمنهج الإحصائي " بأنه من أهم الأدوات التي يلجأ إليها الباحث في علم الإجتماع خاصة في الدراسات الميدانية و ذلك لتفسير النتائج بالإضافة أنه يمكن من معرفة حجم العينة التي قمنا بإختيارها " [34] ص 129 ، و حجم العينة يساعد الباحث كثيرا في دراسته الإجتماعية .

لذا فإن المختص في علم الإجتماع عليه بالإحصاء في دراسته الميدانية و ذلك من أجل الوصول إلى معطيات إحصائية دقيقة يتم تحليلها عن طريق إختبارها و ذلك من أجل توضيح العلاقات بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة التي حددت في فرضيات الدراسة و هذا حتى يتمكن الباحث من التحليلي الموضوعي و العلمي الدقيق .

حيث المنهج الإحصائي " هو عبارة عن مجموعة من الأساليب و التقنيات المتنوعة و المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية."[35] ص 24، و يتم جمع المعطيات من الميدان المخصص للدراسة.

ب/المنهج الوصفي التحليلي

إن المنهج التحليلي الوصفي يستطيع الباحث من خلاله التحليل و التفسير بشكل علمي و منطقي منظم للظاهرة المدروسة و هذا من أجل الوصول لأغراض محددة لموضوعنا،و يمكن تعريفه بأنه **"**محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة و التفصيلية لعناصر المشكلة أو الظاهرة القائمة ، للوصول إلى فهم أفضل و أدق "[36] ص 122 ،و يساعد هذا المنهج في وصف الظاهرة بدقة ، وتحليلها تحليلا قائما على التدقيق و الموضوعية .

و قمنا بإستعمال هذا المنهج من أجل وصف و تحليل مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص تحليلا دقيقا موضوعيا و مبني على أسس علمية ، حيث حاولنا معرفة أهم الأسباب و التي تدفع بالتلاميذ الإلتحاق بهذه المدارس بإعتبارها مؤسسات تكوينية جديدة في المجتمع عامة و المجتمع التربوي خاصة ، فكان لابد من إعطاء الوضع الحالي لهذه المدرسة بإعطاء تقرير وصفي وتحليلي شامل عنها حيث " يهتم هذا المنهج بتصوير الوضع الراهن و تحديد العلاقات التي توجد بين الظاهرات و الإتجاهات التي تسير في طريق النمو أو التطور و التغيير و هو ليس مجرد وصف لما ظاهر للعيان بل أنه يتضمن الكثير من معرفة الأسباب و المسببات و يعد طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي و منظم " [37] ص 65 .

كما إستعمل هذا المنهج لوصف حالة مدارس التكوين الخاصة و أهم الإمكانيات المادية و البيداغوجية التي تتوفر بها و كذا تحليل أهم العوامل التي أدت بكلا الجنسين الإلتحاق بها ، و الوصف الذي إعتمدنا عليه كان معمقا حيث حاولنا معرفة أوصاف أسر الملتحقين و أهم ما تتمتع به من إمتيازات مادية و ثقافية تسمح لها بالإلتحاق بهذا النوع من المدارس .

كما استعملنا هذا المنهج لتحليل البيانات الأولية و البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية التي إعتمدنا فيها على 150 مبحوث من كلا الجنسين بالإضافة إلى 30 مبحوث يمثلون الأساتذة .

ج / المنهج التاريخـــي

تم إعتماد دراستنا على المنهج التاريخي الذي يعرفه " نائل عبد الحافظ " **:** " أنه يقوم على دراسة الظواهر و الأحداث و المشكلات و المواقف السابقة أو المعاصرة من خلال تتبع الجذور التي نشأت منها المشكلة و العوامل التي أثرت فيها " [38] ص 104 .

و عليه فإن المنهج التاريخي يسعى للوصول إلى القوانين عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية ، و منه تتبعنا مراحل تطور المدرسة التكوينية الجزائرية بصفة عامة و المدرسة الخاصة للتكوين

قبل و بعد الإستقلال لمعرفة التغيرات التي طرأت على التعليم في مختلف مراحله حتى اليوم ، و هذا لفهم تطور المدرسة الخاصة للتكوين في الجزائر ، و هذا من خلال معرفة إذا كانت وليدة الأوضاع الإجتماعية الحالية ، أم لها جذورها التاريخية في المجتمع الجزائري و معرفة ما إن كانت هي إمتداد تاريخي لهذه الجذور أم هي وليدة الساحة و الأوضاع الجديدة الحالية .

2.7.1. التقنيـــــات

1.2.7.1. أدوات جمع البيانات و قد تم إستعمال مايلي :

أ/ الملاحظة المباشرة

تعتبر الملاحظة أدات من أدوات جمع المعطيات و المعلومات حيث تسمح بالحصول على الكثير من البيانات حيث يعرفها " عمار بوحوش " : " هي توجيه الحواس لمشاهدة و مراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة و تسجيل ذلك السلوك و خصائصه . " [39] ص129 .

من خلال هذه التقنية تمكنا من ملاحظة الطلبة و الأساتذة داخل المدرسة و تفاعلنا مع أفراد العينة و قمنا بجمع المعلومات اللازمة و هذا من خلال ملاحظتنا للتلاميذ و طريقة لباسهم و كذلك الوسائل المادية و البداغوجية المتاحة في هذا النوع من المدارس و هذا ما ساعدنا كثيرا في تحديد الفئة الإجتماعية التي ينتمي إليها التلاميذ الملتحقين بهذه المؤسسات الخاصة و هذا لإن الملاحظة هي " طريقة هامة من طرق تجميع البيانات ،يستخدمها الباحث للوصول إلى المعلومات المطلوبة و المتعلقة بموضوع الدراسة"[40] ص 129 .

ب /المقابـــلة

يعرف "عمار بوحوش" المقابلة بأنها " محادثة موجهة يقوم بها فرد مع أخر أو مع أفراد بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو للاستعانة بها في عمليات التوجيه و التشخيص و العلاج . " [39] ص 56 .

إستعملنا المقابلة كأداة لجمع المعلومات الضرورية و الهامة عن المدرسة الخاصة للتكوين ، و ذلك بإجراء مقابلة مع مدراء المدارس الخاصة للتكوين التي أجريت فيها الدراسة و هذا للتعرف أكثر عن كيفية تسيرها و عملها و كذلك تنظيمها و كنا نهدف من خلال هذه المقابلات جمع أكبر عدد من المعلومات الهامة و التي بإمكانها إثراء البحث ،و المقابلة هي عملية إجتماعية تحدث بين الباحث الذي يجمع المعلومات و المبحوث الذي يعتبر مصدر المعلومات حيث عرفت المقابلة " أنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع أخر ، بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لإستخدامها في بحث علمي " [34] ص 14 ،دون ان ننسى أنه

من خلال هذه التقنية تمكنا من الوصول و التحدث مع مسؤولي مختلف القطاعات المشرفة على هذه المدارس من مسؤولين في وزارة التكوين المهني و مديرية التكوين و التعليم المهنيين لولاية البليـــدة .

ج /الإستمـــــارة

إن المنهج الكمي المستعمل في دراستنا ، فرض علينا تقنية من طابع كمي و هي الإستمارة التي تهدف إلى تكميم المعلومات من حيث التركيز على توزيع النسب التي تحدد توجهات الظاهرة بمختلف أبعادها ، هذه النسب تكون بمثابة الموجه للتحليل السوسيولوجي فيما بعد .

كما انه يتوقف اختيار تقنية البحث أو عدة تقنيات لجمع البيانات في دراسة ظاهرة ما على طبيعة الموضوع ، إذ هنالك مواضيع تعتمد على عدة تقنيات كما هو الحال في دراستنا فمن بين التقنيات المستعملة هي الإستمارة حيث : " الإستمارة من خلالها يمكن ترجمة هدف البحث في أسئلة محددة لها علاقة بهدف الدراسة ككل " [41] ص 170 .

و عليه فإن الإستمارة تستخدم خاصة في الدراسات الوصفية ، حيث نجد بها بيانات وصفية غالبا ما يتم جمعها من خلال الإستبيانات و الملاحظات ، و أساليب المشاهدة و هي عبارة عن مجموعة من الأسئلة سواء مفتوحة أو مغلقة يطلب الإيجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الإستبيان .

كما يمكن تعريف الإستمارة حسب **ANGERS** بأنها " التقنية المباشرة للإستطلاعات العلمية المستعملة للأفراد ، والتي تسمح لمساءلتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و الحصول على نتائج كمية من اجل إيجاد علاقات إحصائية ، و من أجل القيام بمقارنة عديدة " [42] ص 60 .

و منه و بما أن الإستمارة تعد من أهم الأدوات التي تستعمل في البحوث العلمية ، خاصة البحوث السوسيولوجية التي ترتكز على هذه التقنية حيث تسمح للباحث بجمع المعطيات الميدانية و بالتالي فإن الأسئلة التي تطرح على المبحوثين تشكل معطيات من خلال الأجوبة التي تقدم .

لقد تم القيام في البداية بتوزيع 33 إستمارة تجريبية أولية على المبحوثين بالثلاث مدارس ، لمعرفة ما إذاكانت الأسئلة المطروحة في مستوى فهم المبحوث ، و تبعا لذلك تم تعديل بعض الأسئلة و إضافة البعض الأخر و حذف البعض الأخر .

لقد تم توزيع إستمارة على التلاميذ و إستمارة على الأساتذة الذين يدرسون بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص .

لقد إشتملت الإستمارة على أسئلة متنوعة منها ما هي مفتوحة و منها ما هي مغلقة و البعض الأخر نصف مغلق ، و هذا حسب ما تطلبته الدراسة للتحقق من فرضيات البحث ،حيث قمنا بتوزيع 150 إستمارة على التلاميذ الدارسين بثلاث مدارس خاصة للتكوين ، فقمنا بتوزيع 50 إستمارة على كل مدرسة و تم إسترجاعها جميعها و هذا لمتابعة مدراء المدارس لهذه العملية و حرصهم على دراستنا .

و لقد تضمنت الإستمارة 47 سؤال مأخوذة من ثلاث فرضيات موزعة كالأتي :

- بيانات أولية خاصة بالمبحوثين
- بيانات عامة عن مدارس التكوين الخاصة و عن حالة مراكز التكوين العمومية و الأسباب التي تمنع التلاميذ من الإلتحاق بها .
- بيانات خاصة بالمكانة المادية و الثقافية لأسر المبحوثين .
- بيانات خاصة بالشهادة المتحصل عليها منا المدارس الخاصة و التي تؤدي لصعوبات في الحصول على مناصب شغل بعد التخرج لعدم إعتراف المؤسسات العمومية بها .

أما الإستمارة الخاصة بالأساتذة فتضمنت عشرة 10 أسئلة مفتوحة و نصف مفتوحة و مغلقة

- بيانات عامة خاصة بالأساتذة .
- بيانات عامة حول الفرضية الأولى و الثالثة .

2.2.7.1 . أدوات التحليل الكمي و الكيفي

أ /أدوات التحليل الكمي

نستطيع معرفة أهمية التحليل الكمي من خلال ما أكده عبد الرحمان محمد العيساوي : " حيث من المعروف أن الوصف الإحصائي أو الرياضي ، هو أكثر صحة و دقة من الوصف اللفظي و الدقة الموضوعية تعدان من سمات العلم الحديث " [43] ص 262 .

و من ثم تضمن التحليل الكمي:

- الجداول الإحصائية
- النسب المئوية

– X المتوسط الحسابي

– K2 الإختبار

ب /أدوات التحليل الكيفي

تتمثل أدوات التحليل الكيفي في التفسير و التعليق والمقابلة بين النتائج ، أما في ما يخص أوات عرض النتائج فقد تم إستخدام الجداول الإحصائية بما فيه البسيطة و المركبة و المزدوجة ، و قد تم الإعتماد على:

- التعليق على النسب المئوية
- مناقشة التعليق و تفسير النتائج
- الإستنتاجات الخاصة
- الإستنتاج العام

و منه هو التحليل السوسيولوجي لظاهرة المدارس الخاصة فهو اللغة السوسيولوجية التي حاولنا من خلالها فهم ظاهرة مدارس التكوين الخاصة و اهم الأسباب التي دفعت هؤلاء التلاميذ الإلتحاق بها ، و ما مدى فعالية الشهادات المتحصل عليها من طرف هذه المدارس ، و معرفة وضعية مراكز التكوين العمومية .

8.1. العينة و مواصفاتهـــا

يمكننا تعريف العينة بأنها " وحدة إحصائية ممثلة للمجتمع الكلي " [34] ص 56 ،و منه و حتى يتمكن الباحث في مختلف العلوم عامة و علم الإجتماع خاصة من توظيف كل معارفه السوسيولوجية ، بما فيها نموذجه التحليلي أي الإشكالية و الفرضيات ، عليه القيام بإختيار العينة كوسيطة بين الفرضية و الواقع و عليه أن يختار مجتمع بحثه العام و منه عينة بحثه و لابد أن تكون هذه الأخيرة صحيحة من الجانب المعرفي و الإحصائي الإستيمولوجي و المنهجي و كما جاء في معجم العلوم الإجتماعية فإن اخذ العينة هو:

1- طريق من طرق البحث و جمع المعلومات ، فتأخذ عينة من مجموع ما للإنتقال من الجزء الأول إلى الكل ، او للتوصل عل الحكم عل المجتمع في ضوء بعض أوزانه فهو ضربا من الإستقراء و ليست العينة إلا مثالا أو مجموعة أمثلة يستخلص منها أحكام فيها قدر من الإحتمال .
2- منهج يتطلب دقة في تحديد الهدف الذي تأخذ من أجله العينة و ثانيا عناية في وضع شروط هذه العينة ، و ثالثا خبرة في إختيارها ." [44] ص 222 .

و تعرف العينة أيضا على أنها وحدة " تدرس جزءا صغيرا من مجتمع البحث بعد إختياره إختيارا منتظما أو عشوائيا ." [45] ص 349،و تختلف طرق إختيار العينة حسب طبيعة الموضوع بالإضافة إلـى مراعاة الإمكانيات الماديةو الزمنية المقيد بها الباحث ، و زاوية دراستنا فرضت علينا التعامل مع مجتمعين البحث و هم تلاميذ المدرسة الخاصة و اساتذة المدرسة الخاصة .

و منه نستطيع القول أن العينة تستخرج من المجموعة الأم ، فهي مجموعة من الأشخاص ينتمون لمجتمع البحث و تكون العينة المختارة و هي التلاميذ الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة ممثلة لمجتمع التلاميذ الملتحقين بالمدرسة الخاصة في مزاياه الديموغرافية و الإجتماعية و الحضارية .

إذن فإن لدراستنا تكون " عينة البحث هي العينة العرضية حيث يقوم الباحث بإختيار هذه العينة إختيارا حرا على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة التي تقوم بها " [46] ص 113 .

1.8.1. طريقة إختيار عينة التلاميذ

إعتمدنا على العينة الحصصية و هذا لطبيعة الموضوع الذي فرض إختيار هذا النوع من العينة ، حيث تعذر إستعمال المسح الشامل و هذا لإعتبارات معينة .

حيث تم التعامل مع 03 مدارس خاصة للتكوين و تم إختيار ستة تخصصات للتعامل مع أفراد عينتها بها 200 تلميذ في كل مدرسة يتوزعون كالتالي :

المدرسة1	المدرسة 2	المدرسة 3
- اللغات : 36 تلميذ	اللغات : 24 تلميذ	اللغات : 20 تلميذ
- المحاسبة : 20 تلميذ	المحاسبة : 28 تلميذ	المحاسبة : 36 تلميذ
- البنوك: 20 تلميذ	البنوك : 20 تلميذ	البنوك : 20 تلميذ
- التسويق : 28 تلميذ	التسويق : 36 تلميذ	التسويق : 20 تلميذ
- التسيير : 24 تلميذ	التسيير : 24 تلميذ	التسيير : 16 تلميذ
-الإعلام الألي : 32 تلميذ	الإعلام الألي : 28 تلميذ	الإعلام الألي : 40 تلميذ
- قانون أعمال : 20 تلميذ	قانون أعمال : 24 تلميذ	قانون أعمال : 24 تلميذ
- موارد بشرية :20 تلميذ	موارد بشرية : 16 تلميذ	موارد بشرية : 24 تلميذ

و بهذا أردنا إختيار عينة تمثل 50 تلميذ من كل مدرسة من هذه التخصصات ، فإعتمدنا على العينة بالحصص ، فإخترنا نسبة السبر ¼ و هذا للتقليل من الخطأ الذي يمكن الوقوع فيه ، وعليه فتم إختيار نسبة السبر المقدرة بـ ¼ من هذه التخصصات فكانت النتائج كالتالي :

*المدرسة الأولى -1-

التخصصات	عدد الطلبة	عدد أفراد العينة

اللغات	36	9
المحاسبة	20	5
البنوك	20	5
التسويق	28	7
التسيير	24	6
الإعلام الألي	32	8
قانون أعمال	20	5
تسيير موارد بشرية	20	5
المجموع	200	50

و منه M50 = 4/200*1 =

*المدرسة الثانية -2-

التخصصات	عدد الطلبة	عدد أفراد العينة
اللغات	24	6
المحاسبة	28	7
البنوك	20	5
التسويق	36	9
التسيير	24	6
الإعلام الألي	28	7
قانون أعمال	24	6
تسيير موارد بشرية	16	4
المجموع	200	50

و منه M50 = 4/200*1 =

التخصصات	عدد الطلبة	عدد أفراد العينة
اللغات	20	5

المحاسبة	36	9
البنوك	20	5
التسويق	20	5
التسيير	16	4
الإعلام الألي	40	10
قانون أعمال	24	6
تسيير موارد بشرية	24	6
المجموع	200	50

*المدرسة الثالثة -3-

M50 = 4/200*1 = و منه

2.8.1 . طريقة إختيار عينة الأساتذة

تم إختيار عشرة [10] أساتذة من كل مدرسة بطريقة عشوائية و منه إعتمدنا على العينة العشوائية في إختيار عينة الأساتذة .

و منه تم توزيع الإستمارات على جميع أفراد العينة ، أي على 150 تلميذ من كل مدرسة 50 تلميذ و على 30 أستاذ ، بحيث 10 أساتذة من كل مدرسة ، و تم إسترجاعها ، و هذا نتيجة متابعة مدراء المدارس لهذه العملية و حرصهم على توزيعها و إسترجاعها بطريقة منظمة .

9.1. مجالات الدراســـــة

1.9.1. المجال البشري

إن عينة البحث تتكون من 150 مبحوث تتوفر فيهم المواصفات التالية :

- يدرسون في مدارس خاصة للتكوين
- يتراوح سنهم ما بين 15 سنة و 30 سنة

تشمل عينة البحث الذكور و الإناث .

تتكون عينة البحث كذلك من 30 مبحوث و يمثلون الأساتذة الذين يدرسون في مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص .

- أخذنا من كل مدرسة 50 مبحوث يتوزعون على التخصصات التالية: اللغات، المحاسبة ، البنوك، التسويق ، التسيير ، الإعلام الألي ، قانون الأعمال ، موارد بشرية .

- تم إختيار التخصصات التالية بعد أن صرح لنا مدراء المدارس على أن هذه التخصصات هي الأكثر طلبا من طرف الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة .
- بالنسبة للأساتذة قمنا بأخذ عينة 10 أساتذة من كل مدرسة خاصة .

2.9.1. المجال الزمنـــي

هي الفترة الزمنية التي تستغرق للقيام بالدراسة النظرية و الميدانية .

حيث قمنا مع بداية سنة 2005 ، بدارسة إستطلاعية للمدارس التي تم إختيارها للقيام بالدراسة ، و تعرفنا على مجتمع البحث و اخذنا الموافقة المبدئية من مدراء هذه المدارس لكن بصعوبة كبيرة و هذا لإنتماء هذه المدارس للقطاع الخاص ، ثم قمنا بجمع المراجع الخاصة بالدراسة من كتب و مجالات و قواميس و جرائد لبناء الباب النظري .

أما الدراسة الميدانية فاستغرقت أكثر من 3 اشهر ، حيث قمنا بتجريب الإستمارة من أجل تعديلها و كان ذلك خلال شهر جانفي 2006 ، ثم قمنا بتوزيع الإستمارات النهائية من 05 مارس 2006 إلى غاية 15 ماي 2006 ، و هذا لإن كل مدرسة إستغرقت مدة معينة و مختلفة لإسترجاع الإستمارات سواء من التلاميذ أو الأساتذة .

3.9.1. المجال المكاني

و هو المكان الذي تمت فيه الدراسة ، و دراستنا تمت في 3 مدارس خاصة ، تنشط هذه المدارس عبر ولاية البليـدة .

أ /المدرسة الأولى مدرسة أفاق سكول

مدرسة خاصة للتكوين تحصلت على إعتمادها من وزارة التكوين المهني في 10 جويلية 1995 ، تحت رقم 195/328 ، تقع في ولاية البليدة في وسط المدينة في حي راقي و هادئ لا توجد فيه سوى مباني على شكل فيلات ، و هي عبارة عن فيلة ضخمة تتكون من طابق واحد ، و تحتوي على قاعات للدارسة ، و مكتب إستقبال ، و مكتب للسكريترة ، و مكتبة ، و مكتب خاص بمدير الدراسات ، و قاعة

للإعلام الألي ، و مرحاض ، و ساحة في الخارج ، و يدرس بها حوالي 36 أستاذ لديهم المستوى الجامعي و هناك من يدرس في نفس الوقت في الجامعة .

- الأساتذة الذين يدرسون في هذه المدرسة متعاقدين مع المدرسة بعقد محدد المدة و هي غير مرسمين
تحتوي المدرسة على دورتين للإلتحاق بها ، دورة في شهر سبتمبر ، و دورة في شهر فيفري .
- للمدرسة نظام جد صارم يمنع التلاميذ من الغياب او التهاون في الدراسة .
- هناك 3 إمتحانات في السنة الدراسية ، و الإمتحان النهائي للحصول على الشهادة يجرى في المعهد الوطني للتكوين و كذلك مناقشة مذكرة التخرج .
- تقدم للملتحقين بها دروس نظرية ، دروس تطبيقية ، تربص في ميدان العمل
- تقدم دروس صباحية و دروس مسائية .

1- الملف المقدم : يحتوي على :
- 02 شهادة مدرسية [الأصلية + 01 نسخة مصادق عليه]
- 02 شهادة ميلاد
- 04 صور شمسية
- 04 أظرفة بريدية
- نسخة من بطاقة التعريف مصادق عليها
- شهادة طبية
- حقوق التسجيل تقدر بـ 800.00 دج

2- التخصصات المقترحة : - اللغات ، المحاسبة ، البنوك ، التسويق ، التسيير ، الإعلام الألي ، قانون الأعمال ، موارد بشرية ، التأمينات .

يتحصل المتكون على الشهادة في التخصص الذي يدرس فيه ، مع العلم أن التخصصات تتوزع حسب المستوى التعليمي للتليمذ .

- المستوى الدراسي المطلوب لبعض التخصصات هو التاسعة أساسي فما فوق .و هناك تخصصات لابد من المستوى الثانية ثانوي فما فوق ، و هناك تخصصات لابد أن يكون المستوى الثالثة ثانوي فما فوق .
- الشهادات المتحصل عليها ، تقني و تقني سامي .

ب /المدرسة الثانية مدرسة I.FO.M

تقع هذه المدرسة بحي علي عزيز ، سيدي عبد القادر ، ولاية البليدة ، تأسست بتاريخ 13 جانفي 1997 تحت رقم 197/10 ، تقع في حي راقي يتكون فقط من فيلات ضخمة، و هي عبارة عن فيلا ضخمة تتكون من طابقين وحديقة حيث نجد الطابق الأول يحتوي على مكتب إستقبال ، و مكتب السكرتيرة ، و مكتب المواد ، بالإضافة إلى مرحاض ، بالإضافة إلى 04 قاعات للتدريس تحتوي على كل الوسائل الضرورية للدارسة من كراسي و طاولات و سبورة ، قاعة للمطالعة بها كتب متنوعة باللغات العربية و الفرنسية و الإنجليزية في التخصصات متنوعة .

أما الطابق الثاني فيحتوي على 05 قاعات للتدريس ، و مرحاض ، و مخبر للإعلام الألي ،

- هناك إمتحانات ثلاثية و هناك إمتحانات سداسية و هذا حسب التخصص المدروس
- تقترح المدرسة دروس دعم في اللغات الأجنبية الفرنسية و الإنجليزية لمن يرغب التسجيل .
- تجرى الإمتحانات النهائية في مراكز التكوين المهني أو معهد التكوين المهني و هذا حسب التخصص المدروس .
- هناك من الأساتذة الذين يدرسون في هذه المدرسة يدرسون في الجامعة و هناك من يدرس في معاهد التكوين المهني .

الشهادات المقترحة :

- شهادة تقني سامي
- شهادة تقني
- شهادة التحكم في تقنيات المحاسبة
- شهادة الإقتصاد و القانون
- شهادة تحكم في مهني

1- المستوى الدراسي المطلوب : السنة التاسعة أساسي و مافوق ، السنة الثانية ثانوي و مافوق ، السنة الثالثة ثانوي و مافوق .

- تقترح المدرسة تكوين طويل المدى و تكوين قصير المدى .
- مدة التكوين: هناك 09 أشهر ، 12 شهرا ، 18 شهرا ، 24 شهرا ، 30 شهرا و هذا حسب التخصص المدروس .

- ملــف التسجيــل :
- شهادة مدرسية أو ديبلوم [الأصلي + نسخة مصادق عليه]
- 03 شهادة ميلاد
- شهادة طبية
- 06 صور شمسية
- 06 أظرفة بريدية عليها عنوان الملتحق بالمدرسة
- 500.00 دج حقوق التسجيل
- صك بريدي يمثل الدفعة الأولى من مبلغ التكوين [يمكن دفع المبلغ نقدا]

ج /المدرسة الثالثة مدرسة I.F.I.G

تقع هذه المدرسة في وسط بلدية الأربعاء، بولاية البليدة، تأسست بتاريخ 23 جويلية 2001 تحت رقم 01/53، تقع في وسط مدينة الأربعاء في حي عبارة عن عبارة من طابقين، و تتمركز المدرسة في الطابق السفلس من العمارة و هي عبارة عن شقتين متاقبلتين يالإضافة إلى مساحة خضراء مقابل المدرسة ، تتكون من قاعة إستقبال ، وقاعة للإنتظار و مكتب للمدير، و مكتب للسكريترة ، بالإضافة إلى ثلاث قاعات للدراسة فيهم كل متطلبات التدريس من طاولات و سبورة ، و كراسي و مكتب للأستاذ ، و قاعة للإعلام الألي و مكتبة صغيرة بكتب متنوعة ، كما نجد دورة للمياه واحدة للذكور و أخرى للإناث ، و قاعتين في الجهة الأخرى للتدريس ، كما نجد مساحة خضراء لإستراحة المتكونيين .

- تتبع المدرسة نفس النظام المتبع في مراكز التكوين العمومية حيث نجد دخول في سبتمبر و كذا في شهر فيفري .
- يدرس في المدرسة حوالي 15 أستاذ في تخصصات مختلفة و يحملون شهادات عليا ، حسب تصريح مدير المدرسة .

ملــف التسجيــل :
- شهادة مدرسية
- 02 شهادة ميلاد
- شهادة طبية عامة و صدرية
- 06 صور شمسية
- 06 أظرفة بريدية عليها عنوان الملتحق بالمدرسة
- 600.00 دج حقوق التسجيل

- الدفعة الأولى من مبلغ التكوين [يمكن دفع المبلغ نقدا أو عن طريق صك بريدي] .

لابد على المسجل في هذه المدارس ، أن يدفع مصاريف التسجيل قبل إلتحاقه بالمدرسة ، و إن لم يفعل فلا يمكنه الإلتحاق بها ، و يقوم الملتحق بالمدرسة أو وليه بإمضاء عقد بين الطرفين و في حالة تراجع أحد الطرفين فهو مطالب بدفع غرامة مالية .

كما تقوم هذه المدارس مع كل موسم تكويني بالعمل على معرفة طلبات التلاميذ للتخصصات التي يرغبون فيها و تحاول ، مع كل موسم تكويني إدخال تخصصات جديدة تتماشى و متطلبات العصر و التكنولوجيات الحديثة و كذلك ما يطلبه سوق العمال من يد عاملة فنية مؤهلة .

10.1. صعوبـات الدراسـة

إن الدراسات في العلوم الإجتماعية تلقى دائما صعوبات و عراقيل تظهر من الناحية المنهجية و الميدانية حيث لا توجد دراسة علمية إلا و تواجهها صعوبات تعرقل البحث العلمي و من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في بحثنـا مايلي :

* قلة المراجع الخاصة بهذا الموضوع إلا البعض القليل منها و معظمها لها صلة غير مباشرة بالبحث المدروس لكونه موضوع جديد و ظاهرة تربوية جديدة في المجتمع الجزائري ، حيث إعتمدنا بدرجة كبيرة على الجرائد و المجالات التربوية المختلفة .
* إنعدام الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة و هو " مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص " رغم إنتشار هذا النوع من المدارس و ظهورها منذ أكثر من عشرة سنوات و ظهور في الأونة الأخيرة مدارس خاصة بالتعليم العام بأطواره الثلاثة و إلتحاق التلاميذ بأعداد هائلة بهذه المدارس الخاصة مع كل موسم دراسي .
* صعوبة الوصول على المعلومات الدقيقة بإعتبارها جد سرية حسب ما صرح به مدراء هذه المؤسسات و نتيجة حساسية الموضوع ، حيث بصعوبة كبيرة تمكنا بإقناع المدراء بالسماح لنا بإجراء الدراسة و هذا نتيجة المنافسة بين المدارس .
* صعوبة الوصول إلى عينة البحث و هذا بسبب رفض المدير التعامل مع عينة البحث مباشرة إلا بعد خروج التلاميذ من المدرسة و في أوقات الفراغ .
* المكانة التي تعرفها المدارس الخاصة في المجتمع و هي تابعة للقطاع الخاص حيث رفض المدراء التعامل معنا إلا بعد التحايل عليهم و إستعمال مختلف الحيل .

* صعوبة إسترجاع الإستمارات من التلاميذ ، و هذا بسبب فترات الإمتحانات و التي كان في هذه الفترة المدراء يمنعوننا من إكمال الدراسة إلا بعد نهاية الإمتحانات .
* صعوبة جلب المعلومات من الأساتذة و التحدث معهم ، و هذا لأن معظمهم يعمل في مؤسسات عمومية في نفس الوقت سواء يدرس في الجامعة أو معاهد التكوين العمومية .

الفصل 2
الدراســـات السابقة

من خلال الباب سوف نتطرق للإطار النظري العام للدراسة بحيث يشمل بدوره عدة فصول نظرية و المتضمن الفصل الثاني و الذي بدوره يشمل الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع حيث لم نتمكن من الحصول على دراسات سابقة في الجزائر ، لكن تمكنا من الحصول على دراسات في الدول العربية المجاورة و الدول الخليجية فأخذنا دولة مصر العربية و سوريا و كذلك المملكة العربية السعودية و دولة البحرين ثم يليه الفصل الثالث و الذي يحدد لنا المقاربات النظرية التي تناولت الموضوع التي تمت في إطارها الدراسة بطريقة موسعة و شاملة حيث تم تحديد الإطار النظري للدراسة وهي المقاربات النظرية المتبعة من نظرية التغير الإجتماعي و نظرية البنائية الوظيفية و نظرية إبن خلدون ، ثم نتطرق إلى الجانب الخاص بدراستنا النظرية و هو الفصل الرابع و الذي نعرض من خلاله تطور و تغير التعليم في الجزائر لنتعرف على أهم المراحل التاريخية التي مر بها التعليم في الجزائر من قبل الإحتلال الفرنسي إلى غاية الوقت الحاضر ، ثم ننتقل إلى الفصل الخامس لنتعرف على أهم المراحل التاريخية التي عرفها قطاع التكوين المهني في الجزائر لنصل إلى الفصل السادس لنتعرف على وضعية التكوين المهني و أهم المشاكل التي عرفها هذه القطاع على مدار هذه الحقبة الزمنية و أهم المخططات الت عرفها من أجل النهوض بهذه القطاع و التي أدت إلى تطوره ، و في النهاية نجد الفصل السابع و الذي نعرض من خلاله التعليم الخاص في العالم في الدول الأروبية و كذا أمريكا و في الدول الخليج لننتقل إلى أهم الأسباب التي أدت على ظهوره هذا النوع من التعليم في الجزائر و بالتالي إلى إنتشار مدارس للتكوين تابعة للقطاع الخاص .

و بالتالي و من خلال هذا الباب سوف نلم بالإطار النظري للدراسة و هذا من خلال الفصول المدرجة في هذا الفصل و المتمثلة في الدارسات السابقة ، وفصل حول المقاربات النظرية المتبعة ، وفصل حول نبذة تاريخية عن التعليم في الجزائر و فصل عن مراحل تطور التكوين المهني ثم ننتقل لفصل عن وضع التكوين المهني في الجزائر لنصل للفصل الأخير في الجانب النظري و الذي يعطي لنا لمحة عن التعليم الخاص في العالم و ظهوره في الجزائر .

إن عرض الباحث للدراسات السابقة يعد خطوة منهجية ذات أهمية بالغة في مجال البحث العلمي ، و هذا لإن البحث العلمي هو عبارة عن سلسلة متصلة من الحلقات ، و له ميزة التراكمية ، التي تساعد الباحث من التدقيق في بحثه و كذا إعطاءه الصبغة العلمية و الموضوعية فعلماء الإجتماع و خاصة في مجال علم الإجتماع التربوي حظيت مواضيع التربية و التعلبم بإهتمام الكثير من الدراسات الأجنبية و العربية و الجزائرية التي حاولت بشكل خاص إلقاء الضوء على خصائص المدارس و الجامعات و كذا أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع التربية و التكوين المهني من مشاكل و البحث في إيجاد الحلول المناسبة للخروج من هذه المشاكل ، و محاولة فهم الإنعكاساتها الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية على المجتمع .

إن موضوع المدارس الخاصة الذي تم تناوله قليل الدراسات و البحوث في هذا الموضوع ، و هذا نتيجة أن هذه الدراسة هي حديثة في المجتمع الجزائري الذي طالما حث على مجانية التعليم لكل أفراد المجتمع منذ الإستقلال إلى يومنا هذا ، لذا نجد هذه النوع من الدراسات في الدول الأروبية و أمريكا و كذا الدول العربية و الخليجية التي يسود فيها هذا النوع من التعليم مثل ، دول الخليج و مصر و سوريا .....إلخ .

لذا حاولنا من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء عن بعض الدراسات عن التعليم الخاص في بعض الدول العربية المجاورة مثل البحرين و في المملكة العربية السعودية التي يسود فيها هذا النوع من التعليم و ينتشر بكثرة من مدارس خاصة سعودية و كذلك مدارس أجنبية للننتقل لدولة سوريا و التي يسود فيها هذا التعليم و صولا إلى دولة مصر و التي تعود الجذور التاريخية لهذا النوع من التعليم إلى قبل نشوء التعليم الحكومي بزمن طويل و هذا من أجل خدمة الطوائف المختلفة للمجتمع المصري و لكن هذه المدارس تخضع لإشراف الدولة و رقابتها و هذا حتى لا تخرج عن السياسة التعليمية العامة للبلاد حيث سبقت الجزائر منذ سنين في هذا النوع من التعليم الذي جديد في المجتمع الجزائري و في بداية نموه .

.1.2. دراسات عن التعليم الخاص في البحرين

1.1.2. التعليم الخاص في البحرين

إن دستور البحرين ينص على أنه يجوز للأفراد و الهيئات إنشاء مدارس خاصة تحت إشراف الدولة ، و هي مؤسسات تنشأ و يديرها أفراد من طرف أفراد المجتمع البحريين ، و تعتبر مدرسة " الرجاء صالح " أو مدرسة خاصة إفتتحت في البحرين عام 1913 ، و في سنة 1961 صدر أول قانون لتنظيم التعليم الخاص , و أكد عى ضرورة إشراف مجلس التربية و التعليم على هذه المؤسسات .

" و قد بلغ عدد المؤسسات الخاصة الوطنية و الأجنبية 68 مؤسسة تعليمية في عام 1983 منها 21 مدرسة ، و 30 روضة أطفال ، و 05 دور حضانة ، و 12 معهدا خاصا ." [47] ص 200 .

و منه نجد أنه في السنوات الأخيرة عدد الملتحقين في مختلف المراحل بمدارس التعليم الخاص قد تزايد إذ إرتفع من 9626 تلميذ في سنة الدراسية 80/81 إلى 13564 في عام 84/83 ، إلا أن نسبة المسجلين في المدارس الخاصة في مراحا التعليم النظامي المختلفة لم تتعدى 14.7% من مجموع المسجلين في هذه المراحل في التعليم العام .

و تعد إدارة التعليم الخاص بوزارة التربية و التعليم الجهة المشرفة على قطاع المؤسسات و تقوم هذه الإدارة بالتنسيق مع إدارات الوزارة الأخرى بتقديم الدعم ،حيث تقوم الوزارة بتخصيص إختصاصيين من الوزارة لتوجيه مدرسي لهذه المواد ، كما تلتزم المؤسسة التعليمية الخاصة بالمناهج و الكتب التي توافق عليها الوزارة فيما يتعلق بمقررات اللغة العربية للطلبة العرب ، و التربية الإسلامية للطلبة المسلمين ، أما فيما يخص مادتي التاريخ و الجغرافيا البحرين فتقدم لجميع الطلبة ، و يكون الحد الأدنى المقرر لتدريس هذه المواد في المراحل التعليمية المختلفة إذ كانت مدرسة أجنبية على الشكل التالي :

- حصص لغة عربية أسبوعيا للصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الإبتدائي 6.
- حصص لغة عربية أسبوعيا لبقية الصفوف الإبتدائية و الإعدادية و الثانوية 6.
- حصة واحدة للتربية الإسلامية أسبوعيا للطلبة المسلمين في جميع المراحل التعليمية .
- و يكون تدريس المواد الإجتماعية لجميع الطلبة حسب ما تقرره الوزارة .

و بالتالي فإن التعليم الخاص في البحرين يفتح أمام الطلبة فرصة تكوين المشاريع التجارية الصغيرة يتمويل ذاتي و تطبيق عملي للدراسة النظرية و الأكاديمية ، و تعد مشاركة الطلبة في مثل هذه المشاريع ذات أهمية كبيرة بحيث تمكنهم من الإنخراط المباشر في الحياة التجارية و الإقتصادية من خلال الممارسة العملية للإستثمار الوقت و الجهد و الفكار لا سيما و أن دولة البحرين أولت أهمية كبيرة للمشاريع الشبانية التي تساهم بشكل مباشر في التنمية الإقتصادية و تتيح للطالب فرصة إكتساب المهارات و الخبرات العملية إضافة للإستفادة من الدعم الذي تقدمه الشركات و المؤسسات لمثل تلك المشاريع بعد دراسة جدواها الإقتصادية .

2.1.2.المؤسسات التعليمية الخاصة في البحرين [48]

أ/ دور: و هي مؤسسات تخضع لإشراف و رقابة وزارة العمل و الشؤون الإجتماعية ، و تضم الأطفال

الذين لا تتجاوز أعمارهم سن الثالثة ، و تتبع دور الحضانة الجمعيات النسائية و الخيرية .
ب / ريــاض: تتنوع رياض الأطفال في البحرين ، فهناك ما يتبع جمعيات نسائية و خيرية ، و أخرى تتبع أفراد و غيرها ملحقة كمرحلة تعليمية بالمدارس الخاصة ، و يلتحق بها الأطفال من سن 3-6 سنوات .

ج/ المــدارس الخاصة

تختلف المدارس الخاصة في البحرين حسب النظم التعليمية التي تنتهجها و الجهات التي تتبعها الهيئات الإستشارية التربوية ،و لهذه الهيئات دور في تحديد المسار التربوي الخاص لكل مؤسسة تعليمية ، و تقسم المدارس الخاصة في البحرين إلى :

أ/ المدارس الخاصة الوطنية

و هي المدارس التي يتم إنشاؤها و إدارتها من قبل الأفراد البحرينيين أو بالإشتراك مع غير البحرينيين بقصد التعليم و التثقيف وفقا للمناهج الوطنية أو إستنادا إلى المناهج التي تجيزها الوزارة تحت إشرافها و تخدم بالدرجة الأولى الطلبة البحرينيين ، و تضم هذه المدارس المراحل التعليمية المختلفة بدء من مرحلة الروضة بالإبتدائية فالإعدادية فالثانوية ، و تطبق هذه المدارس نظام ثنائي اللغة حيث تدرس المواد الدراسية باللغتين العربية و الإنجليزية .

ب / المـدارس الخاصة الأجنـبية

و هي المدارس التي يتم إنشاؤها و إدارتها و تمويلها أشخاص أو مؤسسات أجنبية الموجودة في دولة البحريين أو بالإشتراك مع أشخاص بحرينيين بقصد التعليم و التثقيف و فقا لمناهج و إشراف تربوي أجنبي و تمنح شهادات بلد المنشأ التي هي إمتداد له و تخدم بالدرجة الأولى الطلبة الأجانب ، و تضم هذه المدارس المراحل التعليمية المختلفة بدء من مرحلة الروضة إلى غاية الثانوية ، و تدرس اللغة العربية في جميع المدارس الخاصة الأجنبية التي تقبل الطلبة العرب إلى جانب دروس التربية الإسلامية لجميع الطلـبة المسلمين .

د / مدارس الجاليات الأجنبية

و هي المدرسة التي يتم إنشاؤها و تمويلها من قبل الجاليات الأجنبية في دولة البحرين بقصد تعليم أبنائها فـقط .

ج المعاهد و المراكز التعليمية

حيث هناك من المعاهد عبارة عن مؤسسات تجارية و منها ما يتبع أفراد من المواطنيين البحرينيين

و تقدم هذه المعاهد و المراكز برامج تدريبية في اللغات الأجنبية ، و علوم الحاسب الألي ، و الطباعة الإلكترونية ، و المهارات المتنوعة في الإتصالات و الإدارة و التجارة .....و غيرها ،**و** لكل مؤسسة تعليمية خاصة منهاجها و خططها الدراسية و مقرراتها و كتبها المدرسية الخاصة بها ، و التي تقوم بإعدادها و موافقة وزارة التربية و التعليم بها لإعتمادها.

و للوزارة الحق في تعديل أو إيقاف المناهج و الكتب التي تتعارض مع القيم الدينية و القومية و الوطنية للبلاد ، و تشرف إدارة التعليم الخاص على مناهج اللغة العربية و التربية الإسلامية و المواد الإجتماعية في المدارس الخاصة .

2.2. دراسات عن التعليم الخاص في سوريا

1.2.2 . دراسة لمحي الدين عيسو [49]

تناولت هذه الدراسة التعليم الخاص بسوريا ، حيث يرى أن التعليم بجميع مراحله من الإبتدائي إلى الجامعي حتى أواخر القرن الماضي كانت الدولة تحتكر التعليم و كان من الصعب في سوريا الحصول على ترخيص لفتح مدرسة خاصة أو معهد تعليمي في نفس الوقت فقدت المدارس العامة ثقة المواطنين ، و صارت القاعدة لدى الاهالي تسجيل أبنائهم في المدارس العامة لإنها مجانية و لأنهم ملزمون بذلك ، أما من يريدون ضمان تعليم أبنائهم فيسجلوهم لدى معاهد خاصة بالإضافة إلى تسجيلهم في مدارس حكومية ، و هكذا أخذ الطلب يتطور على التعليم الخاص ، و دخلت السوق عدد من المعاهد أغلبها لم يكن يملك ترخيص تدريس منهاج الثانوية لكن حاز ثقة الأهالي أكثر من المدارس الحكومية ، و كان أيضا هذا في الجامعات ، حتى تم إصدار عدة مراسيم تقضي بإنشاء جامعات خاصة في سوريا من أجل الحفاظ على الطلاب الذين كانوا يتجهون للدراسة في الجامعات الخاصة في البلدان المجاورة [الأردن و لبنان] ، و تجدر الإشارة إلى أن عدد مدارس القطاع الخاص وصل إلى 401 مدرسة فيه 4437 شعبة فيها 173448 طالبا و طالبة ، في حين يبلغ عدد المدارس الرسمية 18676 مدرسة فيها 151105 شعبة يصل عدد طلابها إلى أكثر من 4783000 طالب و طالبة و الإشكالية التي طرحها الباحث ، هي هل حققت هذه المدارس الخاصة و الجامعات الخاصة الأهداف المطلوبة ؟

و أخذ كنموذج مركز التعليم المفتوح و ذلك ضمن المرسوم [383] بتاريخ 29-07-2001.

و من خلال دراسته توصل إلى أن طلاب التعليم المفتوح يعانون الأمرين من السياسة المتبعة في أساليب التعليم المنتهجة و السرقة المبرمجة من قبل إدارة المركز من جهة أخرى ، حيث يدفع كل طالب يقوم بالتسجيل مبلغا قدره ثلاثة ألاف ليرة سورية لكل مادة و يبلغ عدد الطلاب المسجلين في مركز التعليم

المفتوح حوالي الستون ألف طالب حيث الإحصائيات الرسمية تشير تقريبا إلى [15000 في دمشق - 25000 في حلب -7000 قسم الزراعة في حمص -4000 قسم الترجمة في حمص ، بالإضافة إلى الأقسام الأخرى مثل الحاسوب و إدارة الأعمال] أي أن الطلاب يدفعون أكثر من مئة و ثمانين مليون للمادة الواحدة حيث يبلغ عدد المواد في السنة الواحدة بين 10-12 مادة هذا بالإضافة إلى المواد التي يرسب بها الطالب فهو ملزم بدفع نصف قيمة المادة [1500] ليرة سورية دون تقديم أي خدمات جامعية لهؤلاء الطلاب فالكتب الجامعية تأتي من مصر و الطالب لا يستفيد من السكن الجامعي ، بالإضافة إلى الكليات التي تحتاج إلى الدراسة العملية مثل كلية الزراعة التي لا توجد فيها لا عملي و لا نظري فقط هناك إمتحانات ، و بما أن الشهادة الممنوحة في جامعات سوريا و جامعة القاهرة في نفس التخصص يعمد أساتذة الكليات إلى ترسيب الطلاب بهدف الحصول على مبالغ إضافية ، فعندما يرسب الطالب في إحدى المواد يدفع نصف القيمة [1500] ليرة سورية من أجل التقديم مرة أخرى .

و في النهاية يرى الباحث أن الجامعات و المدارس الخاصة أمر جيد و يدل على تطور المجتمع لكن شريطة أن تلتزم الدولة بتقديم الكتاب أو المقرر ، و كذا كفاءة الهيئة التدريسية و مراعاة الأمور الإقتصادية للأفراد ، خاصة و أن وزارة التربية بتحرير رسوم التسجيل في المدارس الخاصة مما أدى إلى رفع رسوم التسجيل في هذه المدارس ، فأصبحت المدارس الخاصة مجال للإستثمار.

2. 2.2 .دراسة لفوزي المعلوف [50] ص22

كان منطلق دراسة الباحث إنطلاقا من صدور التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم 55 المتعلق بالمؤسسات التعليمية الخاصة و التي صدرت بداية سنة 2005 ، و شكلت هاجسا حقيقيا لدى الأسر التي لديها أبناء في المدارس الخاصة .

و المشكلة التي طرحها الباحث تناولت ما حددته التعليمة التنفيذية ، حيث حددت عدد طلاب الشعبة الواحدة في المدارس الخاصة بـ 30 طالبا ، في حين يتراوح العدد في الوقت الحالي ما بين 40-60 ما يعني أن نحو 30 ألف طالب لن يجدوا مقاعد لهم في المدارس الخاصة القائمة حاليا .

و كان إعتماد شرط العدد في الشعبة الواحدة ، سيخلق مشكلة لا يمكن حلها ، خاصة و أن المدارس العامة ، تعاني من ضغط بعدد الطلاب ، حتى إن بعضها ما زال يعمل بنظام الدوامين لمحدودية الشعب الدراسية ،فقامت الوزارة الوصية بإعطاء المدارس القائمة فترة زمنية مقبولة لتسوية أوضاعها ، و تسهل إجراءات إفتتاح مزيد من المدارس الخاصة ، و طلبت من هذه المدارس تسوية أوضاعها في فترة لا تتعدى العام و النصف ، و بالطبع يرى الباحث أنها مدة غير كافية للحصول على شهادة جامعية ، أو حصول على

ديبلوم تأهيل تربوي ، و هنا يشير أن عدم تحرك وزارة التربية لمعالجة الأمر بشكل منظم ، كما فعلت بالتعاون مع وزارة التعليم العالي بخصوص تاهيل الجو التدريسي في المدارس العامة ، و بالتالي فإن مثل هذا الإجراءئ سوف يؤدي بتسريح عدد غير قليل متجاوزين الخبرة المكتسبة ، و السؤال الذي طرحه الباحث يتمثل هل هذا أمر مقبول ؟

كما حملت التعليمة المساحة المطلوبة لكل طالب ، و بلغت لمدارس الدرجة الثالثة : ثلاثة أمتار للروضة ، و أربعة أمتار و نصف للمرحلة الثانوية ، إضافة لوجود مطاعم و مسابح و غيرها ، و إشتراط مساحات واسعة في المنشأت التعليمية الخاصة ، يعني دفعها للتواجد خارج دمشق و المدن بشكل عام ، و بالتأكيد فإن لابد من دراسة هذه النقطة بدقة بما يضمن الشروط الصحية و البيئية المطلوبة و قرب المكان . كما فرضت وزارة المالية على هذه المدارس ضريبة دخل الأرباح الحقيقية على القطاع التعليمي ، معتبرة إياه قطاعا تجاريا إستثماريا.

و في الوقت الذي ترى فيه الوزارة المعنية ، أن التوجه الحالي يركز على نشر المؤسسات التعليمية الخاصة الحديثة و الوطنية في سوريا ، و هذا من أجل أن تقوم هذه المؤسسات بمساعدة التعليم الرسمي ، و بالمقابل توضع كل تلك العوائق ، هذه العوائق التي يراها المختصون في هذا المجال ستؤدي إلى تراجع إنتشار المدارس الخاصة في سوريا ، و لا تسمح إلا لفئة قليلة من المجتمع للإلتحاق بهذا النوع من التعليم الذي أصبح يعاني من عدة صعوبات و عوائق .

لكن السؤال الذي طرحه الباحث هو هل التعليم الخاص موجه لمن لديه القدرة على دفع أقساط تتجاوز نصف المليون سنويا ؟ ليتبقى الإجابة على هذا السؤال كمنطلق لدراسة أخرى .

3.2. دراسات عن التعليم في المملكة العربية السعودية

1.3.2. دراسة لدكتور راشد بن حسين العبد الكريم و الدكتور صالح بن عبد العزيز النصار [51]

قام كلا الباحثين بهذ الدراسة تحت عنوان " التربية الوطنية في مدارس المملكة العربية السعودية " و هي دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التوجهات التربوية الحديثة في المدارس الخاصة و العمومية .
لقد تعرض الباحثان لعدة تساؤلات أهمها :

- ما مفهوم التربية الوطنية في ضوء الإتجاهات التربوية الحديثة ؟
- ما مدى توافق منهج التربية الوطنية في المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية مع التوجهات التربوية الحديثة ؟ و تتضمن الإجابة عن هذا السؤال ، السؤالين التاليين:

- أ/ كيف تناول نظام التعليم في المملكة العربية السعودية موضوع تدريس التربية الوطنية في المرحلة المتوسطة ؟
- ب/ كيف تناول نظام التعليم في بريطانيا موضوع تدريس التربية الوطنية في المرحلة المتوسطة ؟
- ما النموذج المقترح لمنهج التربية الوطنية في المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية في ظل التوجهات التربوية الحديثة ؟

و للإجابة على هذه الأسئلة إتبع الباحثان منهج دراسي علمي تمثل في إختيار مجتمع البحث و المتمثل في منهج التربية الوطنية في المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية و كذلك منهج التربية الوطنية في المرحلة المتوسطة في دول بريطانيا ، كما إتبع الباحثان منهج تحليل المحتوى الوصفي الظاهري الذي يهتم بالوصف الظاهر النوعي للموضوعات و الأفكار العامة التي تضمنتها الكتب في المرحلة المتوسطة في السعودية و بريطانيا .

و كانت تهدف الدراسة للتحليل النوعي لمنهج التربية الوطنية في المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية ، بهدف التعرف على الأسلوب الذي تناول به هذا المنهج أهداف و محتوى التربية الوطنية ، التحليل النوعي لمنهج التربية الوطنية في المرحلة المتوسطة في بريطانيا .
و توصلا الباحثان إلى أن تعليم الطلاب سواء في المدرسة الخاصة أو العامة على تحمل المسؤولية المشتركة ، بحيث يشعر الطالب بأن تلاحم هذا المجتمع و صلاحه و نموه مسؤولية كل فرد فيه ، المشاركة في صنع القرار بالطرق المدنية التي تقرها الجماعة .

و في نهاية الدراسة يقترح الباحثان على المسؤولين بوزارة التربية و التعليم و المهتمين بتطوير

المناهج العامة و مناهج التربية الوطنية الخاصة مايلي :

- ضرورة ربط الطلاب أثناء دراستهم لموضوعات التربية الوطنية في المدارس العمومية و الخاصة بما يدور العالم من قضايا و مشكلات تؤثر عليهم شخصيا و على أوطانهم ، بشكل مباشر أو غير مباشر
- الإستفادة من الأفكار الواردة من اجل تطوير منهج التربية الوطنية في المرحلة المتوسطة .
- إجراء المزيد من الدراسات و البحوث المقارنة بين مناهج التربية الوطنية في المملكة العربية السعودية و مناهج التربية الوطنية في بلدان أخرى متقدمة .

4.2. دراسات عن التعليم الخاص في مصر

يعد السبب من إنشاء المدارس و الجامعات الخاصة في مصر هو إفتقار المدارس و الجامعات العربية الحكومية إلى أبسط أدوات البحث العلمي و التجريب و ضعف الإمكانات و الموارد المخصصة للبحث العلمي و التي كانت وراء التخلف الذي تعاني منه الدول العربية في مجال المعلوماتية و إنعكاس ذلك على باقي الشؤون الإجتماعية للمجتمع .

حيث نشأ التعليم الحر في مصر قبل نشأة التعليم الحكومي بزمن طويل ليخدم طوائف المجتمع المصري المختلفة ، فقد كانت الكتاتيب الخاصة الإسلامية منها و القبطية توفر تعليم لأبناء الشعب في القرن الثامن عشر 18 م .

و في عهد الإستقلال ظهر إهتمام الدولة المصرية بالتعليم الخاص ، و ذلك بالإشراف عليه ، ففي سنة 1955 صدر القانون رقم 583 الذي إشترط على المدارس التي لا تسير وفق مناهج المدارس الحكومية أن توفر لطلبتها تعليما معادلا لما يقابله في المدارس الرسمية في الدين و اللغة العربية ، تاريخ و جغرافية مصر ، و بالتالي قامت معظم المدارس الأجنبية بالتأميم وقامت الحكومة بإصدار قوانين أخرى لتنظيم المدارس الخاصة في مصر ، و أحكام من أجل الإشراف عليها و تسييرها .

و كان الهدف من خصصة التعليم في مصر هو تقديم خدمات تعليمية متميزة ، و قد إتجهت الدولة في سياستها إزاء التعليم الخاص إلى :

1- إخضاع مدارس التعليم لإشراف الدولة و رقابتها .
2- جعل نظم التعليم و سلمه في المدارس الخاصة مطابقة للنظم السائدة في مدارس الدولة .
3- تعديل المناهج الخاصة ببعض المواد بحيث تعني بالدراسات القومية و باللغة العربية و الدين ، بحيث تستخدم لغة البلاد في تدريس هذه المواد خاصة في المدارس التي كانت تابعة للجاليات الأجنبية .
4- الحد من المغالات في المصروفات المدرسية التي كانت تتقاضها هذه المدارس ."[52] ص–294-295 .

و لكن و رغم السياسة المتبعة من طرف السلطات المصرية للإشراف على المدارس الخاصة ، لكن الواقع لا يوحي بذلك ، حيث تبقى المدرسة الخاصة التي تستخدمها فئة دون الأخرى لترسيخ مكانتها و إعادة إنتاج نفسها عن طريق إعطاء نفس التربية بكل ما تحويه من أفكار و إعتقادات لأبنائهم حتى يتشبعوا بنفس النمط الفكري لأبائهم .

و هناك عدة انواع من المدارس في مصر و على رأسها المدرسة الخاصة " فيكتوريا " و هي على النمط الأمريكي ، تضم أبناء الصفوة من المجتمع فقط ، إذ يلتحق بها الأطفال ذوي المستوى الإقتصادي العالي جدا ، و الإنتماء الغربي و أصحاب المكانة المرموقة في المجتمع و هذه المدرسة تسعى من أجل تربية أطفال يتمتعون بنفس شخصية الأولياء حتى لا يقع إنفصام بين الجيلين ، إذ تعتبر اللغة الإنجليزية هي اللغة الأساسية في التدريس في جميع المواد ما عدا التربية الإسلامية ، و اللغة العربية التي لا تحظى إلا بساعات قليلة من البرنامج.

لكن هذا الوضع أدى إلى ظهور إختلافات حول قضية التعليم الخاص في مصر ، فالبعض يؤيد بقاء هذا النوع من التعليم و البعض الأخر يعارض .

حيث يرى أن البعض أن هذا النوع من التعليم يشكل مخاطر كثيرة ، كتحول التعليم إلى مجال التجارة و إنحرافه عن المضمون القومي للتعليم ، خاصة أنه يضم أبناء طبقة خاصة من طبقات المجتمع ، و هذا يعود لعدم وجود رقابة فعالة من طرف السلطات على هذا النوع من التعليم ، لذلك " طالبت هذه الفئة الرافضة بضرورة الإشراف الدقيق على التعليم الخاص حتى لا يتحول إلى عملية إستثمار بقصد الربح ، كما يطالبون الدولة بإنشاء مدارس لغات خاصة حتى لا يصبح تعلم اللغات الأجنبية على مستوى رفيع وقفا على الأطفال القادرين ماليا ." [52] ص 298 .

و نستطيع القول أن مصر كانت تسعى من أجل خصخصة التعليم و هذا من تخريج كفاءات تلبي إحتياجات سوق العمل التي تطورت بسرعة مؤخرا و ذلك من خلال فتح تخصصات جديدة و من خلال الإهتمام بعملية التدريب و إكتساب المهارات الضرورية مثل إتقان اللغات الأجنبية و التعامل مع الأجهزة العلمية و الألات و المعدات الحديثة .

و مع الزيادة الهائلة لعدد السكان إكتظت الفصول الدراسية بالطلاب مع تلك الزيادة في أعداد الطلاب ، كان هنالك تراجع في المستوى التعليمي للخريجين و من هنا كانت نشأة رياض الأطفال و المدارس الخاصة المرتبطة بتدريس منهاجها باللغة الإنجليزية ، و أصبح من يملكون المال من أولياء الأمور يفضلون إلحاق أطفالهم بتلك المدارس ، ثم يأتي دور المدارس الثانوية و الإقبال عليها و الزيادة في الحاصلين عليها و الرغبة في دخول الجامعات و بسبب إلتزام الجامعات بقبول تلك الأعداد تحولت الجامعات إلى " مدارس ثانوية من الدرجة الثانية " ، كما يقول الدكتور مصطفى محمود .

ثم ظهرت مؤخرا الجامعات و الكليات و المعاهد الخاصة في مصر ، و بمصروفات باهضة جدا كانت عند إفتتاحها [25 الف جنيه للطب ، 15 ألف جنيه للصيدلة في العام الواحد] ، و غالبا ما يكون الدفع في تلك المدارس و المعاهد و الجامعات الخاصة بالدولار و ليس بالجنيه المصري .
و بالتالي فقد أصبحت هذه المعاهد و الكليات و المدارس الخاصة حكرا على الفئة المثقفة من المجتمع و بالخصوص أصحاب الأموال و الدخل العالي في المجتمع ، و لم تقدم هذه الجامعات و المعاهد تخصصات نادرة أو مختلفة عما هي عليه في الجامعات الحكومية .

و في البداية رفض المجلس الأعلى للجامعات معادلة الشهادات الممنوحة من تلك الجامعات بمثيلاتها الحكومية و لكن و في ظل الضغوط المتواصلة وسطوة أصحاب رؤوس الأموال تمت معادلة هذه الشهادات و الإعتراف بها .

وقد أعلن وزير التربية و التعليم مؤخرا على إنشاء مدارس تجريبية متميزة و عن فتح فصول لرياض الأطفال بمصروفات 800 جنيه للمرحلة التمهيدية و 1000 جنيه لباقي المراحل التعليمية حتى الثانوية العامة .

و صدر مرسوم الأميري بقانون رقم 37 لسنة 2002 ، بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم و الذي يختص برسم السياسات التعليمية لمرحلة جديدة ، و يسعى إلى تطوير العملية التعليمية في كل نواحيها و إلى تخريج جيل من الشباب مؤهل للإلتحاق بالجامعات و لدخول سوق العمل ،و بالتوازي مع تللك الخطوة تم التعاقد مع أصحاب 12 مدرسة خاصة لتحويلها إلى " مدارس مستقلة " وهي مدارس تموله الدولة و تتوفر فيها الحرية في إختيار الفلسفة التربوية و طرق التدريس الخاصة .

1.4.2 . خصخصة التعليم العالي في مصر [53]

دراسة لـ : محمد إبراهيم

توصل الكاتب من خلال دراسته و التي طرح من خلالها إشكالية التعليم الخاص في مصر و بالأخص التعليم العالي الخاص ، أن مصر لها نسبة هامة من التعليم ما قبل الجامعي تابع بشكل كامل أو جزئي للقطاع الخاص ، ويدفع فيها التلاميذ مصروفات مقابل التعليم ، هذه النسبة قد تقلصت خاصة بعد عدوان 1956 حين أممت المدارس الفرنسية و الإنجليزية و أصبح التعليم ما قبل الجامعي تشرف عليه الحكومة المصرية ، و أصبح من المستحيل أن يدخل الطفل المصري مدرسته في بلده و لا يتعلم فيها اللغة العربية و كذلك تاريخ مصر و المنطقة العربية ، و لكن حتى بعد وضع الحكومة المصرية المدارس الأجنبية و الخاصة تحت إشرافها ، إستمر التعليم فيها بالمصروفات ، و بقيت المدارس الأجنبية تعد على أصابع اليد الواحدة لأبناء الأجانب و منعت الدولة المصرية أولاد مصر من دخول هذه المدارس بالقانون .

و منذ منتصف السبعينات حدث توسع هائل في المدارس الخاصة التابعة لجهات أجنبية أو هيئات مصرية أو أفراد ، و فتحت أبواب المدارس الأجنبية التي تدرس اللغة العربية ، و تضاعفت مصاريف هذه المدارس و التي أصبحت بعيدة من متناول الطبقة الوسطى و صاحب ذلك إنهيار في التعليم الحكومي المجاني ، و بالرغم من أن التعليم الخاص أصبح يسيطر على جزء هام من التعليم العام ، لكن الباب أصبح مفتوحا لنسبة محدودة من خريجي المدارس التي لا تعلم اللغة العربية لدخول الجامعة المصرية .

2.4.2. التعليم العالي الخاص في مصر

من خلال دراسة الباحث التي عرض من خلالها، أن الجامعة الأمريكية التي أنشئت عام 1920 هي أقدم مؤسسة للتعليم الجامعي الخاص الغير خاضع لإشراف الدولة ، و لكنها كانت معزولة تماما عن المجتمع المصري أعداد طلبتها كان محدودا جدا ، فمثلا في عام 1945 كان كل الطلبة الذين إلتحقوا بالجامعة الأمريكية 134 طالبا معظمهم من الأجانب أو المصريين ذوي الأصول الأجنبية .

و كانت هناك بعض المعاهد العليا الخاصة و مدة الدراسة بها كانت قصيرة في مدة أقصاها سنتين لتعليم بعض التخصصات مثل الفندقة و السكرتارية و غيرها ، و لم تكن هذه المعاهد مرتفعة المستوى و لكن كانت مصاريف التعليم فيها مرتفعة و كان يلتحق بها أبناء الشريحة السفلى من الطبقة الوسطى أو الطبقات الفقيرة الذين لم تتاح لهم فرصة التعليم العالي بسبب ضعف درجاتهم .

و قد حدثت طفرة هائلة في مرحلة التعليم العالي الخاص بإنشاء عدد من الجامعات الخاصة المملوكة لأفراد و كذلك عدد كبير من المعاهد العليا الخاصة أيضا .

و في السنوات الأخيرة و نتيجة فلسفة الدولة عموما من ناحية و لأسباب ضعف الإقتصاد المصري المتناهي و قلة الأموال المتاحة للإنفاق على التعليم من ناحية أخرى ، بدأ التفكير جديا في خصخصة التعليم الجامعي الحكومي ، لكن لابد من إتباع سياسة و خطة لتفادي مشاكل أخرى.

حيث إرتفع عدد الجامعات الحكومية في مصر من ثلاث جامعات عند قيام الثورة إلى أربعة جامعات بالإضافة إلى جامعات أخرى مصرية و أجنبية منها الجامعة الكندية و الجامعة الأمريكية .

حيث وجد الباحث أنه هناك فرق بين الجامعات الخاصة التي أنشأها القطاع الخاص المصري و الجامعات الخاصة في كل أنحاء العالم ، فالجامعة الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية هي جامعة أنشأت بأموال عدد من كبار الرأسماليين فهو مشروع حضاري لخدمة المجتمع عكس ماهو في مصر ، فهو مشروع إستثماري الغرض منه تحقيق الربح .

و النتائج التي توصل إليها الباحث :

1- سوف يقبل الطلبة الأغنياء على الجامعات الخاصة و على الكليات القمة ، اما باقي الكليات فلن يدفع أحد مصاريف ضخمة لدخول هذا الكليات .

2- يكون تقييم الطلبة في الجامعات الخاصة لمن يدفع أكثر و ليس عن طريق إختبارات شخصية و التوفق الدراسي و المعدل ،و يصبح دخول كلية الطب مثل كلية الشرطة معتمدا على الوساطة و الإتصالات الشخصية .

3- يكون المسجلين في هذه الجامعات الخاصة لهم نفس المستوى المادي ، و يمتحنون كل فريق لوحده و هذا حسب المبالغ المدفوعة .

التوصيات :

1-إعادة نظام دفع مصاريف دراسية كاملة مقابل خدمة التعليم الجامعي لجميع الطلبة و يعني ذلك إلغاء المجانية بالكامل .

2- دفع مصاريف دراسية للطلبة كلهم مع إعفاء المتفوقين .

3- تخصيص نسبة من الطلبة الذين يدخلون الجامعة بالمصاريف و هو ما تسميه الحكومة بالتعليم الموازي مع إستمرار التعليم المجاني لبقية الطلاب .

4-إنشاء جامعات حكومية جديدة بالمصاريف لجميع طلبتها و ترك الجامعات الحكومية كمت هي بالمجان .

5-تشجيع القطاع الخاص على التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة و تقليص الجامعات الحكومية المجانية مع مراقبة الجامعات الخاصة

3.4.2. دراسة " إنتصار سليمان " : " فاتورة مصرية لدخول المدارس" [54]

إن التعليم الخاص في مصر يلعب دورا هاما مقارنة بالتعليم العمومي ، حيث أغلب الأسر المصرية تسجل أبناءها في مدارس خاصة حيث تحاول أغلب البيوت المصرية تدبير هذه المصروفات بطرق عديدة ، مثل إصلاح الملابس القديمة ، أوالقيام بسلفة او قرض بضمان المراتب ، أو إدخار مبلغ من المال لهذه الطوارئ حيث نجد مثلا مع إنتظام العام الدراسي الجديد في 20 سبتمبر 2003 في مصر بدأت معاناة أخرى للأسر خاصة مع الإرتفاع الأسعار .

و تفتح الدراسة في مصر التي ينتظم فيها 20 مليون طالب بالمدارس و الجامعات ، أبوابا متعددة من المصروفات تؤثر على ميزانية الأسر المصرية بدءا بمستلزمات المدرسة و مرورا بالمصروف اليومي و إنتهاء بالدروس الخصوصية .

ويمثل بند التعليم وفقا لأرقام الجهاز المركزي للإحصاء -10% من ميزانية الأسرة المصرية في عام 2002 ، و إن كان كان البعض يرى أن هذه النسبة متواضعة و أن التقدير الواقعي قد يصل إلى -30% خاصة إذا كان من المعلوم أن بند الدروس الخصوصية يستهلك وحده ما يزيد على 15 مليار جنيه وفقا لتقرير لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية بمجلس الشورى عام 2003 .

التعليـم الخاص

بند أخر يمثل عبئا ، و هو مصروفات الدراسة بالمدارس الخاصة التي تتفاوت أسعارها ، فبعضها يصل إلى 2000 جنيه سنويا ، بينما يصل البعض الأخر إلى 10 ألاف جنيه ، و تظهر مشكلة إرتفاع الأسعار في المدارس الخاصة و اللغات بشكل واضح و بسبب إرتفاع سعر الورق زادت مصروفات الكتب الصف الأول الإبتدائي من 320 إلى 750 جنيها ، كما إرتفع سعر الزي المدرسي لنفس الصف من 75 إلى 120 جنهيا ، هذا بالإضافة للمصروفات الإستثنائية مثل التبرع لتكملة البناء في المدرسة و حفلات الأطفال و الدروس الخصوصية و هدايا المدرسين في المناسبات المختلفة .

و هذا لإن أعباء مصاريف التعليم هو الزي المدرسي ، و تتراوح أسعاره في المرحلة الإبتدائية بين 30 إلى 70 جنهيا مصري ، و في المرحلة الإعدادية من 35 إلى 100 جنيه مصري ، و في المرحلة الثانوية يتعدى سعر الزي المدرسي 150 جنهيا هذا بالنسبة للمدارس الحكومية ، أما بالنسبة لمدارس الخاصة و مدارس اللغات فيتراوح سعر الزي المدرسي بها من 75 إلى 250 جنهيا .

أما سعر الدروس الخصوصية فيختلف في المدارس الحكومية ، عن المدارس الخاصة و مدارس اللغات فإنه يتضاعف في أغلب الأحيان .

و بالتالي نجد أن المدارس الخاصة في مصر هي بمجملها مجال للإستثمار وسعي محموم إلى الربح عبر المنافسة في بداية الأمر و الإحتكار و ذلك برفع الأسعار للدخول لهذه المدارس .

5.2. الدراسات السابقة في الجزائر

ان الدراسات السابقة تثري البحث العلمي و تزيد من موضوعيته و دقته ، و من المعلوم أن المدرسة الجزائرية منذ الإستقلال عام 1962 ، مرت بإصلاحات عديدة ، و مع بداية 1999 أعلن عن فتح المدارس الخاصة رسميا في الجزائر و تحت رقابة الدولة بعد أن كانت هذه المدارس تنشط بطرق غير شرعية .

لذا و لإن ظاهرة المدارس الخاصة هي ظاهرة جديدة و حديثة النشأة في المجتمع الجزائري ، لم نتمكن من إيجاد دراسات سابقة حول هذا الموضوع ، و حتى موضوع المدارس الخاصة للتكوين ، كون أن المدارس الخاصة ظاهرة تربوبة و إجتماعية جد حديثة في المجتمع الجزائري الذي لم يتعود الفرد الجزائري منذ الإستقلال على هذا النوع من التعليم الذي يسير من طرف الخواص .

و عليه فقد قمنا بالبحث عن دراسات سابقة عن مواضيع حول ظاهرة التعليم الخاص سواء في التعليم العام أو التكوين المهني في الجزائر ، فلم نتمكن من الوصول إلى دراسات سابقة حول ظاهرة المدارس الخاصة في الجزائر و بالخصوص المدارس الخاصة للتكوين المهني .

لذا فإننا دراستنا ستكون بمثابة الإنطلاق في إجراء المزيد من الدراسات و البحوث الخاصة بالتعليم الخاص في الجزائر بكل مراحله و كذا المدارس الخاصة للتكوين المهني لإن التعليم الخاص اليوم في الجزائر اصبح بصورة واضحة في المجتمع و خير دليل إلتحاق الاف الأطفال سنويا بهذا النوع من التعليم و زيادة إنتشار المدارس الخاصة في المجتمع الجزائري يوما بعد يوم .

ملخص الفصل

من خلال هذا الفصل و الذي كان علينا من خلاله التطرق فيه للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع ، لم نتمكن من الحصول على دراسات سابقة في الجزائر حول هذا الموضوع لذا قمنا بعرض بعض الدراسات السابقة في البلدان العربية المجاورة .

وعليه قمنا بعرض دراسات عن التعليم الخاص في البحرين و دراسات عن التعليم في المملكة العربية السعودية و التي قام بها كل من الدكتورين " راشد بن حسين العبد الكريم " و " صالح بن عبد العزيز النصار " حيث يؤكدان على أن البعد الإجتماعي يستهدف التعرف على إمكانيات إسهام التعليم و هم دول من الخليج العربي و الذي يسود فيه هذا النوع من التعليم بكثرة و في مختلف الأطوار التعليمية من دور الحضانة إلى الإبتدائي و كذا الإعدادي وصولا بالثانوية و الجامعة ، و تعطي الدولة إهتماما كبيرا لهذا النوع من التعليم بإعتباره يساهم في التنمية الثقافية و كذا التنمية الإقتصادية ، ثم تطرقنا لدراسة "لمحي الدين عيسو " و التي أعطت لنا أهم معالم التعليم الخاص في سوريا و إهتمام الدولة بالتعليم الخاص في سوريا بإعتبار هذا التعليم يساهم في دعم التعليم العام .

و لإن مصر من أهم البلدان العربية في مجال التعليم الخاص ، فإننا قمنا بعرض دراستين " لإنتصار سليمان " و التي تحدد لنا أهم مميزات التعليم الخاص في جمهورية مصر العربية ، و دراسة "

لمحمد إبراهيم " و التي تعطي لنا لمحة عن التعليم العالي الخاص في مصر و اهم مميزاته حيث التغيرات السريعة التي يمر بها العالم ، سواء على المستوى الإجتماعي أو المستوى الإقتصادي .

أما بالنسبة للجزائر فلم نعثر على دراسات سابقة في هذا الموضوع ، و هذا لإن التعليم في الجزائر طالما ما كان خدمة عمومية و كانت الدولة هي التي تتكلف بتعليم الأفراد و هذا بتكفلها المادي لكن منذ أواخر الثمانيينات و مع الإنهيار الحاد الذي عرفته الحركة العالمية تصاعد الهجوم الليبرالي و تم بذلك تفويض المحاور الكبرى لسياسة التعليم ، حيث تم دعم القطاع الخاص و مع نهاية التسعينات أعطي الضوء الأخضر لفتح مدارس خاصة تحت لاقابة الدولة كون مدارس التكوين الخاصة هي حديثة في المجتمع الجزائري ، فلم نستطيع الحصول سوى على مقالات في مجالات مختلفة تربوية كانت أو ثقافية بالإضافة إلى مقالات الجرائد المختلفة سواء كانت باللغة العربية أو الفرنسية.

الفصل 3
المقاربـــات النظريـــة

إن النظرية هي الإطار الفكري الذي يفسر مجموعة من فروض علمية و تضعها في نسق علمي مرتبط ، إذ عند صياغة أي مشكلة لابد من الإنطلاق من النظريات التي تشمل الموضوع كإطار مرجعي تساعد الباحث في تحليل و بناء موضوع الدراسة حتى يكتسب الطابع العلمي ، بحيث من خلال النظريات يستطيع تحديد الأبعاد و كذا الزوايا الفكرية و الإتجاه النظري الذي يتناول من خلاله الموضوع ، حيث مهما كانت الدراسة الإجتماعية فهي تحتاج إلى توظيف النظريات الإجتماعية التي تناسب الموضوع ، بحيث تحديد المقاربة السوسيولوجية التي يندرج ضمنها موضوع الدراسة التي تتطلب الإنتقال من إتجاه فكري معين تحدد زواية الدراسة هي الركيزة الأساسية التي بفضلها يكتسب البحث الإجتماعي الطابع العلمي و الصبغة الموضوعية ، و بالتالي فإن كل موضوع يرتكز على النظريات التي تخدمه ، و من خلال هذا الفصل حاولنا إختيار النظريات التي تناسب دراستنا للإنطلاق منها و جعلها الإطار النظري لدراستنا الراهنة " تطور منظومة التربية و التكوين في الجزائر " و هي نظرية التغير الإجتماعي و التي هي كل تحول يقع في التنظيم الإجتماعي سواء في تركيباته و بنيانه و وظائفه و تم الإعتماد على نظرية التغير الإجتماعي كمنهج للتحليل كون الظاهرة المدروسة تتطلب الوقوف عند التغيرات التي عرفتها المدرسة الجزائرية و مراكز التكوين المهني و معرفة مدى تأثير التغيرات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية التي شهدها المجتمع في ظهور هذه المدارس بالإضافة إلى نظرية إبن خلدون و نظرية البنائية الوظيفية التي تحدد لنا دور هذه المدارس في البناء الإجتماعي بمعنى أخر فهم مبررات المدرسة الخاصة مع ربطها بالحاجات الإجتماعية الجديدة لمختلف فئات المجتمع .

لفهم التغيرات و التحولات التي شهدها قطاع التربية و التكوين في الجزائر ، لابد من إطار نظري يعتبر كمنهج أساسي للتحليل ، ومنه لابد من إطار فكري يفسر مجموعة من فروض علمية و يضعها في نسق منهجي و علمي مرتبط ، ومنه النظريات التي تتناسب و موضوع دراستنا يمكن الإنطلاق من النظريات التاليـة :

1.3. نظرية التغير الإجتماعي

التغير الإجتماعي ، هو ذلك التحول و التغير الذي يطرأ على البناء الإجتماعي سواء في بنياته أو في وظائفه ،فإن التغير الاجتماعي هو" كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواءا في بنائه أو في وضائفه خلال فترة زمنية معينة " [55] ص 486 .

حيث هو ذلك التغير الملحوظ في التنظيم الإجتماعي و في بناء المظاهر الثقافية مثل القيم و المعايير و غيرها ، بحيث يمثل مجموعة التغيرات التي تحدث في التنظيم الإجتماعي .

و منه فإن التغير الإجتماعي " يشمل تفاعل أنماط الحياة على إختلافها ، لتحقق بإستمرار أنماطا جديدة يشعر في ظلها أفراد المجتمع بأن حياتهم متحركة و متجددة و تتطلب الحركة المستمرة " [56] ص 31 . و بالتالي تكون حياة الأفراد في حركة و ديناميكية دائمة .

و لقد إتصلت نظرية التغير الإجتماعي بجهود عدة علماء الإجتماع ، و أصبحت هذه النظريات بمثابة الإطار التصويري الذي يوجه الباحثين و المتخصصين عند دراستهم .

أ/ نظرية كارل ماكس

إن هذه النظرية ترى حركة المجتمع و تقدمه و كذلك تطوره أساسها على القوى المنتجة و على العلاقات الي تقوم عليها ، أي أن الإنتاج و الإنتاجية هي الأساس الذي يقوم عليه تاريخ المجتمعات و بمأن الإنتاج يتميز بأنه دائم التحول و التغير ، و بالتالي هذه النظرية ترجع التغيرات في المجتمع نتيجة إلى التغيرات المادية و الإقتصادية التي هي أساس بناء المجتمع و تلعب دورا مهما في تغييره .

ب / نظرية أكست كونت

ترى بأن التغير الإجتماعي إنما يعود محصلة النمو الفكري للإنسان و صغاها فيما سماها بقانون المراحل الثلاثة و هي المرحلة اللاهوتية و المرحلة الميتافيزيقية و المرحلة الوضعية .

ج/ نظرية هربت دركايم

أساسها فكرة التضامن الإجتماعي ، أي هناك تضامن ألي الذي يبرز في المجتمع المحلي ، حيث تكون درجة التخصص محدودة و يرتبط الأفراد ببعضهم البعض بروابط وثيقة و متينة .

د/ نظرية هربرت سبنسر

حيث جعلت المجتمع و حدة للتحليل العلمي و كان للمماثلة التي عقدها سبنسر بين المجتمع و الكائن العضوي على تأكيد فكرة البناء و الوظيفة .

نستطيع القول أن مع بداية القرن الثامن عشر عصر التنوير في أوروبا زاد الإهتمام بالتغير الإجتماعي ، و يمكن تعريف التغير الإجتماعي على أن : " التغير ظاهرة عيانية موجودة في كل مستويات الوجود ، في المادة الغير الحية و في المادة الحية و أيضا في الحياة الإجتماعية "[57] ص 69.

و منه فإن التغير الإجتماعي هو كل تغير و تحول يكون في أنماط العلاقات الإجتماعية ، و في الجماعات و النظم و الأنساق الإجتماعية أو في القيم و المعايير الخاصة بالمجتمع و التي يكون لها دور في سلوك الأفراد و تحدد مكانتهم و أدوارهم الخاصة بالتنظيمات الإجتماعية المختلفة ، و عليه فإنه يشمل عدة جوانب إجتماعية مختلفة ، وبالتالي فإن هذا التغيير يشمل النظم و القوانين و كذلك مراكز الأشخاص و منه القيم الإجتماعية .

« Guy Rocher » هو من ميز بين أقسام مختلفة للتغير الإجتماعي فيما يلي :

* التغير الإجتماعي ظاهرة عاملة توجد لدى أفراد كثيرين و تؤثر في أسلوب حياتهم .
* التغير الإجتماعي يصيب البناء الإجتماعي ، أي يؤثر في هيكل النظام الإجتماعي و في كل أجزاءه .
* يكون التغير الإجتماعي محدود بفترة زمنية محدودة و منتهيا بفترة زمنية معينة ، من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة .
* أن يتصف التغير بحالة الديمومة و الإستمرارية .[58] ص-ص 20-21 .

و منه فإن التغير الإجتماعي صفة رئيسية من صفات المجتمع و هو صفة غير خاضعة لإرادة معينة ، بل هي نتيجة تيارات إجتماعية و عوامل ثقافية و إقتصادية و سياسية تتداخل بعضها البعض يؤثر بعضها في البعض الأخر .

و يعتبر التغير الإجتماعي إما تغيرا شبه بنائي للنسق أو المجتمع .

1- التغيرات البنائية : يمكن تحديد التغير الإجتماعي أنه تغير في الجوانب التالية :

أ) التغير في المراكز و الأدوار الإجتماعية داخل الجماعة و المجتمع : و تتمثل هذه التغيرات في المراكز الإجتماعية و تتغير على أساس الميراث ، و لا دخل للإنسان فيها ، إلى قيامها على أساس العمل و الإنجاز الشخصي و قد تظهر أدوار جديدة لبعض قطاعات المجتمع .

ب) التغير في العلاقات الإجتماعية : نتيجة إستحداث تنظيمات جديدة تتغير العلاقات بين الأفراد و هذا نتيجة التغير في النظم الإجتماعية ، حيث كل تغير في القيم التي تسود داخل المجتمع أو في المعايير أو في التنظيمات تتضمن نسق الأدوار و المراكز داخل الجماعة .

ج) التغير في القيم : إن من اهم التغيرات البنائية داخل المجتمع هو التغير في المعايير و القيم ، و القيم هي التي تؤثر مباشرة على مضمون الأدوار و العلاقات الإجتماعية مثل تقييم الأشخاص على أساس معايير ذاتية كالقبيلة أو الطائفة أو الطبقة ، إلى قيم هذا التقييم على أساس معايير موضوعية كالمهارة و التعليم و الجهد .

2- التغيرات شبه بنائية

أ) التغيرات في الشخصيات أو شاغلي المراكز الإجتماعية : يرى الباحثين أن كل مجتمع يحدث داخله تغير مستمر في شاغلي الأدوار و المراكز الإجتماعية و هذا من خلال تولي كبار السن الأدوار و المراكز .

ب) التغيرات في القدرات و الإتجاهات **:** التغير في الشخصيات هي نفسها القدرات و إتجاهات الأشخاص ، فهي تسهم في إحداث مثل هذه التغيرات البنائية .

و التغير الإجتماعي له عدة أنواع مختلفة و هذا حسب **سمزلر** " فهناك العملية الإجتماعية و هي أبسط أنواع التغير و هو ما يحدث في بناء إجتماعي معين عن طريق تغيير مكانات الأفراد و ما يصحب ذلك من تغيير أنماط التفاعلات ، و كذلك هناك تغير النظام و هو يحدث عن طريق تغير العملية الإجتماعية مثل التحرك الإجتماعي و هو إنتقال الأفراد من مركز إجتماعي إلى أخر ، و هناك ألإنقسام أو التعدد ينشأ بإضافة وحدات جديدة إلى جانب الوحدات القديمة ، بالإضافة إلى التغير البنائي و هو تغير أساسي لأنه يحدث تحولا واسعا في بناء المجتمع " [59] ص 99 .

و بالتالي فإن هذه الأنواع من التغير الإجتماعي تحدث تحولا في ظواهر المجتمع و العلاقات الإجتماعية بين مختلف الأفراد و الفئات الإجتماعية .

1.1.3. عوامل التغير الإجتماعي

إن أي تغير في المجتمع وراءه أسباب مختلفة ، وعدة عوامل تحكم هذا التغير ، و أهم العوامل التي تدفع بالتغير نذكر مايلي :

1.1.1.3 . العامل الإقتصادي

تشكل التنمية الإقتصادية في المجتمع دورا هاما و أثر ذلك يظهر في السلوك الإجتماعي ، حيث يعد البناء الإقتصادي للمجتمع و الإرتفاع في المستوى المعيشي للأفراد عاملا من العوامل التي تأثر على العلاقات الإجتماعية بين الأفراد ، و بالتالي فإن التقدم التكنولوجي في الأنظمة المجتمع يؤدي تحقيق المجتمع الإستهلاكي الذي يشبع الحاجة الأساسية لأغلب أفراد المجتمع و النظرية الماركسية ترى أن العوامل الإقتصادية هي الوحيدة المسؤولة عن التغيرات و الثروات التي تحدث داخل المجتمع و التي تساهم حسب ماركس " في التنظيم الإجتماعي للإنتاج و نمو العلاقات بصفة لا إرادية عند الناس ."[60] ص 30

ويرى ماركس أن التطور في العامل المادي يؤدي إلى ظهور شرائح و طبقات إجتماعية جديدة متمايزة عن بعضها بل متناقضة في مصالحها و غاياتها ، وبالتالي فإن هذا التطور التكنولوجي و طريقة تنظيمها و إستغلالها هو الذي يؤدي إلى حدوث تغير إجتماعي، و بالتالي فإن ماركس يرى بأن التقدم التكنولوجي يؤدي حتما إلى تغير إجتماعي ثوري و بعبارة أخرى هناك تفاعلا و تكاملا بين التقدم التكنولوجي و التغير الإجتماعي ، ومنه فإن الإنتاج هو أساس النظام الإجتماعي ، غير أن الطابع الخاص لهذا النظام تحدده طبيعة الصلة التي تقوم بين علاقات الإنتاج و القوى .

و منه و حسب ماركس فإن التغيرات الإجتماعية الكبرى التي أدت إلى نشوء الدولة الإشتراكية في أوروبا كان إنتصار النظام الإشتراكي راجعا لعدة عوامل سياسية و إجتماعية و إقتصادية خاصة .

2.1.1.3. العامل الجغرافي و السكاني

هناك علاقة وثيقة بين التغيرات التي تحدث في المناطق الجغرافية المحيطة بالمجتمعات و بين ما يحدث فيه من تغيرات إجتماعية ، إقتصادية و ثقافية ، فإكتشاف لأي شئ جغرافي جديد يؤدي بالضرورة لوجود تغيرات على مختلف المستويات الإجتماعية ، كذلك بالنسبة للتغير في تركيب الأفراد في مجتمع من المجتمعات كفيل أن يحدث تغيرات في التنظيم الإجتماعي حيث العامل السكاني يمثل " الأثار المترتبة من الوضع السكاني ، لشعب من الشعوب على تطوره و تغيره الإجتماعي ." [61] ص 35 .

فزيادة أو نقص عدد الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع ، نتيجة عدة عوامل مختلفة كالعدد المواليد أو الوفيات ، أو الهجرة الداخلية و الخارجية و بالتالي يؤدي إلى تغير في نسبة الكثافة السكانية و هذا من شأنه أن يؤثر على الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية للمجتمع .

3.1.1.3. العامل التكنولوجي

إن المنظومة التكنولوجية لها دور في فعال في المجتمع ، حيث الإختراعات الحديثة في المجتمع تنشأ عنه تقدم كبير في الناحية المادية و الإقتصادية ، حيث التطور التكنولوجي السريع قد أدى في كثير من البلدان الرأسمالية إلى تحقيق المجتمع الإستهلاكي الذي يشبع الحاجة الأساسية لأغلب أفراد المجتمع مما أدى إلى إتساع ما يسمى بالطبقة الوسطى و تقلص الطبقة الفقيرة ، و بالتالي فإن التقدم التكنولوجي يحدث تغيرات على مستوى التنظيم الإجتماعي .

4.1.1.3. العامل الفكري و الإتصالات

إن النظريات و الفلسفات و مختلف العلوم و الأداب أثر في التغير الإجتماعي ، حيث مختلف الأديان والحركات الإنسانية و الثورات السياسية أحدثت تغيرات في النظم الإجتماعية ، بالإضافة للتأثير الذي تلعبه و سائل الإتصال و ما تلعبه من دور في نشر الثقافات و تبادل المعلومات بين المجتمعات و بالتالي يحدث تغير إجتماعي .

2.1.3. مستويات التغير الإجتماعي

إن التغير الإجتماعي له عدة تغيرات و أنماط مختلفة ، حيث يؤكد معظم العلماء أن التغير شيئا معقدا و يحدث بصورة تراكمية من الصعب ملاحظته بصورة بسيطة او سريعة .

" **و** بالرغم من تعدد أنواع النظريات إلا أنها لم تحدد حدوث التغيير أو نقطة البداية أو حتى نقطة النهاية ، فالتغير الإجتماعي تغير يحدث في العمليات و التفاعل و السلوك الإجتماعي المترتب على هذا التغير ذاته ." [62] ص 370 .

و بالتالي يتم تحديد مستويات التغير الإجتماعي و الثقافي عندما تظهر مجموعة أو نوع من الإختراعات ، أو إنتقال عناصر ثقافية من مجتمع إلى أخر ، فهي عملية إضرارية للتغير الثقافي فتشمل مراحل أساسية يتم من خلالها مستويات التغير و هي :

1 - مرحلة إنتشار العنصر الثقافي : حيث من المجتمع الأصلي يتم إنتقال العناصر الثقافية، فيكون

تغير في النظم أو الأفكار و الإتجاهات أو إختراعا جديدا .

2- مرحلة عملية الصراع الثقافي : و هي تتم بين العناصر الحديثة للثقافة و العناصر التقليدية للثقافة فيتم قبول بعض العناصر و رفض البعض الأخر .

3- مرحلة التوافق : و هو حدوث مرحلة التوافق بين العناصر الثقافية المتنوعة مع ثقافتها الجديدة .

4- مرحلة التمثيل : وهي عملية إستعاب العناصر الثقافية الجديدة داخل مكونات المجتمعات المستقبلة لهذه العناصر الجديدة .

و بالتالي نستطيع القول أن التغير لا يحدث بطريقة فجائية أو ثورية تقدمية بصورة مستمرة ، بل يحدث بصورة نسبية و هذا حسب طبيعة التغير نفسه و حسب نوعية البناءات الإجتماعية و النظم و الأنساق و العلاقات الإجتماعية .

3.1.3. نظريات التغير الإجتماعي

إن العديد من علماء الإجتماع إهتموا بالتغير الإجتماعي ، وأصبحت هذه النظريات الإطار التصوري الذي يوجه الباحثين و المتخصصين عند القيام بدراستهم الإجتماعية .

1.3.1.3 . نظرية أوكست كونت

توصل إلى فلسفة جديدة لإصلاح المجتمع ، ووضع قوانين تخضع لها الظواهر الإجتماعية بتوصله إلى قانون الحالات الثلاثة :

أ- المرحلة اللاهوتية: و فسرت في هذه المرحلة الظاهر الإجتماعية بأسلوب ديني، و كانت الجماعات الدينية المرتبة المرموقة و التي تسمح لها بتسيير المجتمع وفق المعتقدات الدينية .

ب – المرحلة الميتافيزيقية : في هذه المرحلة سيطر على عقول الناس المذهب الفلسفي مثل الحرية و الفضيلة و غيرها من الأفكار الفلسفية .

ج- المرحلة الوضعية : و في هذه المرحلة ظهر التفسير العلمي للظواهر ، المبني على الملاحظة و التجربة و المقارنة ، و بالتالي بفضل ما نكتشفه من قوانين الظواهر الإجتماعية، فيتضح لنا التحول السريع للنتائج ، حيث سعى كونت من خلال تقسيمه للمجتمع إلى إظهار تصوراته حول حقيقة التغير الإجتماعي ، ووضح أن كل مرحلة من هذه المراحل هي عبارة تطور مادي لأنساق الثقافة و المعرفة .

2.3.1.3. نظرية إميل دوركايم

يرى دوركايم أن التطور الإجتماعي مستمر ، حيث يرى أن هناك المجتمعات البسيطة [الألية] و المجتمعات المركبة [العضوية] ، حيث يرى أت التغيير يبدأ من البسيط إلى المعقد و المركب و يضم كل البناءات الإجتماعية و أنساق العلاقات و أنماط السلوك و تغير في العادات و القيم و التقاليد .

3.3.1.3. نظرية سبنسر

يربط سبنسر التغير الإجتماعي بالتطور البيولوجي و المماثلة بين الكائن العضوي و المجتمع ، وجاءت نظريته من العلوم البيولوجية و العلوم الطبيعية التي تساهم في فهم و إدراك هذا التغير بصورة واضحة ، و يرى أن هناك جوانب من التشابه و الإختلاف بين الكائن العضوي و الكائن الإجتماعي من حيث البناء و الوظيفة ، حيث يرى أن التغير الإجتماعي يأخذ خطا واسعا من البسيط إلى المركب و من المتجانس إلى اللامتجانس و يحدث تغير و إستبدال و تجديد مستمر بين المكونات البنائية و ايضا السمات الوظيفية التي توجد فيه و هذا هو التغير المستمر .

4.3.1.3. نظرية كارل ماكس

إن ماركس يرى بان الحياة الإجتماعية تقوم على أساس الإقتصاد ، و أن البنية التحتية هي المحرك الأساسي للمجتمع بكل نظمه و عاداته و تقاليده و قيمه ، و بالتالي فإن المادة عند ماركس هي التي تشكل عناصر البناء الإجتماعي و التي يطلق عليها ماركس : الأبنية الفوقية كالقانون و الأسرة والدولة و الثقافة و التعليم حيث يرى ماركس أن القوى المنتجة و هي النمو التكنولوجي و كذلك العلاقات الإجتماعية بين الطبقات و الصراع الناشئ بين الطبقة العاملة و الحاكمة يؤدي إلى تغيرات بنائية وظيفية نتيجة لسيطرة إحدى الطبقتين على وسائل الإنتاج و أظهر فكرة الشيوعية و الرأسمالية و هي تعكس تفسيراته حول التغير الإجتماعي .

و نجد أن مفهوم ماركس العلمي هي المادية التاريخية و الجدلية المادية .

أ) المادية التاريخية

يرى أن المجتمعات البشرية عرفت خمس تشكيلات و كل هذه المراحل كانت أساسا مبنية على المادة و هذا نتيجة التطور في وسائل الإنتاج ، والمادة هي القانون التي تتحكم في هذا التطور و هي العامل الذي أدى إلى الإنتقال من تشكيلة إلى تشكيلة أخرى ، و بالتالي تبحث المادية التاريخية عن القوانين العامة

التي ترتكز على العلاقة بين الظواهر و على جوانب الحياة الإجتماعية التي توجد في كل بناء إجتماعي و في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع كالقوى المنتجة ، علاقات الإنتاج .

ب) الجدلية المادية

إكتشف ماركس أن هناك حركة و تغير من خلال الجدلية المادية تخضع للقوانين التي تدور حوله فكرة التناقض ملكية وسائل الإنتاج ، و بالتالي فإن الجدلية هي دراسة التناقض القائم في جوهر الأشياء .

و بالتالي ترتكز النظرية الماركسية على الفهم المادي و نزعة الحتمية الإقتصادية أي أن العامل الإقتصادي و المادي هو أساس كل البناءات الأخرى و العلاقات ثم تأتي القيم و الشعورو الوعي والتي تمثل البناء الفوقي للمجتمع أي أنها تربط جميع مكونات المجتمع بالعامل الإقتصادي و المادي .

2.3. نظريــة إبـــن خلــدون

نظرية إبن خلدون مرتبطة بالعمر الذي أعطاه للدولة و الذي يساوي ثلاث أجيال تساوي مائة و عشرين عاما ، تموت بعده و تنشأ على أطلالها دولة جديدة تعيد نفس الدورة التي مرت عليها الدولة السالفة حيث يرى أن الدولة تعرف نمو و إزدهار و مرحلة قوة ثم تعرف مرحلة الفناء حيث ورد فصلا كاملا في مقدمته تحت عنوان **"** في الدولة لها أعمار طبيعية ، كما الأشخاص **"** و فيه يذكر **"** إن عمر الدولة لا يغدو في الغالب ثلاثة أجيال ، على أساس أن الجيل الأول لا يزالوا على خلق البداوة و خشونتها ، و توحشها ، أما الجيل الثاني تحول حالهم بالملك و الترف من البداوة إلى الحضارة و من التقشف إلى الترف و الخصب و من الإستطالة إلى ذل الإستكشاف ، أما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة و الخشونة كأن لم تكن و يفقدون حلاوة العز و العصبية ." [61] ص 63 .

و منه فإن إبن خلدون يرى أن المجتمع يمر بخمس مراحل و هي مرحلة البداوة ، مرحلة الملك ، مرحلة الترف والنعيم و مرحلة الضعف و الإستكانة ثم الفناء .

1.2.3. مراحل تطور المجتمع عند إبن خلدون

المرحلة الأولى

و هذه المرحلة هي مرحلة البداوة و تتميز بتوحش الأفراد و خشونة العيش و كذلك إنتشار العصبية و التي تبنى على التماسك و التلاحم و الترابط بين التجمعات الإنسانية برباط الدم و القرابة بما تقتضيه عوامل الجوار أو الحلف أو الولاء ، و بالتالي فهي دائما متحدة للدفاع عن نفسها من الأعداء و الظلم الذي قد يأتيها .

المرحلة الثانية

و هي مرحلة الملك و الإستبداد و في هذه المرحلة ينتقل المجتمع من البداوة إلى الحضارة و يحدث ما يسمى بالإنفراد بالحكم من قبل أسرة واحدة أو فرد أو فئة مشهورة في وسط القبيلة و تكون لها السلطة و التحكم .

المرحلة الثالثة

و هي مرحلة اللهو و الترف و النعيم و يسميها إبن خلدون مرحلة الترف و الفراغ، و في هذه المرحلة يفتقدون و يتخلون الأفراد عن العصبية تماما و يتمتعون بخيرات الدولة و السلطة و يستفيدون من الدولة و السلطة أكثر مما يفيدون فيها .

المرحلة الرابعة

مرحلة القنوع و المسالمة و تقليد للحكم السابقين و بالتالي تبدأ ظهور علامات الضعف و الإنهيار .

المرحلة الخامسة

و في هذه المرحلة يظهر الضعف و الإستكانة و تعتبر المرحلة الأخيرة من عمر الدولة، و من خلالها يتم إنهيار الدولة و نهايتها و بالتالي تأتي دولة جديدة و تقضي عليه نهائيا.

1.1.2.3. العصبية عند إبن خلدون

هي رابطة الرحم و الدم القائمة بيم مختلف أفراد القبيلة ، و التي تجعلهم يعملون بصورة موحدة في حالة السلم و الحرب ، و من جملتها النعرة على ذوي القربى و أهل الرحم أن ينالهم مصيبة أو هلاك ، أي رباط الأفراد فيما بينهم يكون بالقربى و النسب أصلا ثم يمتد إلى التحالف و الولاء .

2.1.2.3.الدولة عند إبن خلدون

إن إبن خلدون من خلال دراسته للدولة حاول البحث في الأسباب التي تؤدي إلى هذه الظواهر الإجتماعية و ذلك بمنظور أساسه مبدأ الشمولية ، لقد أدرك أن الإنسان حيوان سياسي ، و بذالك تكون السياسة أمر حيوي و خاصية طبيعية بالنسبة للإنسان ، و يرى أنه لا يوجد مجتمع بدون سلطة نظرا أن تنظيم الشؤون الإجتماعية داخل البناء الإجتماعي ككل ترتكز على الوازع السياسي ، و هذا لإن المجتمع في تطور و تغير مستمر بمعنى هناك ديناميكية قائمة و بالتالي جدلية بين المجتمع و السلطة و الأنظمة .

و بالتالي توصل إبن خلدون إلى القانون الذي يحكم المجتمعات البشرية هو قانون النظرية الدورية ، فالمجتمع لابد أن يمر بمرحلة النشئة و التطور ثم مرحلة النضج و الإكتمال و أخيرا طور الهرم

و الشيخوخة ، ثم يقوم على أنقاضه مجتمع أخر يسير في نفس المراحل التي سار فيه المجتمع السابق و بالتالي فالمجتمعات البشرية لا تقف عن الحركة بل هي ديناميكية ، و يرى أن الإنسان هو الذي ينجز في بيئته الحضارية معالم المدينة و التراث الحضري و باقي الفنون الحياتية التي تطور المجتمع و تنميه في مجالات مختلفة .

2.2.3. الفكر التربوي عند إبن خلدون

نجد أن إبن خلدون بدراسته للجانب التربوي في المجتمع البشري يفرق بين التعليم العملي و التعليم النظري و بالتالي نجد لدى إبن خلدون نوعين من التعليم :

التعليم النظري

ينظر على أنه أرقى من التعليم العملي ، و ذلك لإن التعليم النظري إنتقال من الحروف الخطية إلى الكلمات اللفظية و منها إلى المعاني ، و ذلك أن التعليم النظري يحتاج إلى إدراكات كلامية مجردة .

يرى إبن خلدون أن العلم و التعليم من طبائع العمران البشري ، و لهذا يرتبط إزدهار العلم و تطوره بمدى إزدهار العمران البشري بمعنى هناك علاقة ديالكتيكية بين العلم و العمران .

و نجد تصنيف إبن خلدون للعلوم جاء مطابقا لتصنيف الغزالي حيث قسم العلوم إلى :

أ) العلوم النقلية : تدور حول قراءة القرأن الكريم و تفسيره ، إسناد الحديث و تصحيحه و إستنباط الأحكام و قوانين الفقه .
ب) العلوم اللسانية : و تتمثل في اللغة ، النحو ، البيان ، الأدب .
ج) العلوم العقلية : تتمثل بما يهتدي إليه الإنسان في فكره من فلسفة و علوم المنطق و الطبيعيات و علوم المقادير و العلوم الأخرى علوم النجوم ، علوم الكمياء .

كما أن إبن خلدون تناول طرق التعليم السائدة في عصره خاصة في المغرب العربي بالنقد حيث خصص لها فصل مستقل في مقدمته بعنوان " وجه الصواب في طرق التعليم و إفادته " و هو الذي يؤكد على ضرورة التدرج في التعليم و البدئ بالأمور البسيطة التي يتعينها العقل ثم التدرج و التكرار يقدم الأصعب و أن يبدأ بالإجمال ثم يخرج عن الإجمال إلى التفصيل .

3.3. نظريـــة البنائيــة الوظيفية

تعد النظرية البنائية الوظيفية إحدى النظريات السوسيولوجية الرائدة في علم الإجتماع و ترجع

تحليلات علماء البنائية الوظيفية إلى تصورات روبرت ميرتون و توم بوتومور و تالكوت(T.Parsons, R.Merton ,T.Bottomore) بارسز و غيرهم من علماء الإجتماع و تدور فكرة البنائية الوظيفية حول تكامل الأجزاء في كل واحد و الإعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع و تعتمد فكرة النسق العضوي ، حيث يمكن النظر إليه بإعتباره نسقا عاملا من الأجزاء و يمكن تعريف **الوظيفية** على : " أنها النتيجة المترتبة عن نشاط أو أسلوب إجتماعيين و غالبا ما ترتبط الوظيفية في العلوم الإجتماعية بالأنماط الثقافية و البناءات الإجتماعية و الإتجاهات ، وينظر إلى هذه النتائج في ضوء تأثيرها على بناء الموقف أو النسق أو التفاعل بين الأشخاص ." [63] ص 256 .

حيث إعتبرت هذه **"** النظرية المجتمع نسقا عاما يشمل مجموعة النظم الإجتماعية و الثقافية التي تشكل في النهاية البناء ، و وظيفة هذا البناء تشير إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل ، و هذا الكل يتمثل في المجتمع و ثقافته ." [64] ص 139 **.**

كما تشير الوظيفة إلى الإسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة التي يضمها ، أو الإسهامات التي تقدمها الأسرة من أجل بقاء أبنائها و المحافظة عليهم .

و منه فإن البنائية الوظيفية ترى **"** أي البناء الإجتماعي يتكون من مجموعة أنظمة مترابطة ببعضها البعض بنائيا و وظيفيا " [65] ص 152 .

إن فكرة النسق ظهرت في معناه العلمي عند **"**مونتسكيو" في كتابه "روح القانون" حيث يرى أن أجزاء المجتمع ترتبط فيما بينها إرتباطا وظيفيا ، حيث ما يسميه بالروح العامة إنما ترتبط بكل النظم و العلاقات كالقانون و الإقتصاد و السياسة .

و يرى أوكست كونت أن النظم الموجودة في البناء الكلي هي نظم ثابتة ، و النظام الكلي يتفرع إلى عدة نظم و تخدم النظام الكلي ، مثل نظام التربية له علاقات بالنظم الأخرى .

أما سبنسر ففكرة الوظيفة عنده مرتبطة بالكائن الحي العضوي، حيث عقد ممثلات بين الكائن الحي و المجتمع من حيث البناء و الوظيفة، فالمجتمع ينمو و يتطور بأطوار كما ينمو و يتطور الكائن الحي و كما أن للبناءات الموجودة في مجتمع وظائف تقوم بها و هي مرتبطة ببعضها البعض ، كذلك الأعضاء الموجودة في الكائن الحي وظلئف تقوم بها وهي مرتبطة ببعضها البعض .

الوظيفية عند دوركايم أخذت أكثر واقعية في البحث و التحليل الوظيفي السوسيولوجي حيث أكد على الحقيقة الإجتماعية و ميزها بإستقلاله القائم بذاته ، و يشير دوركايم للوظيفية إلى وجود نسق من الحركات الحيوية تلك الحركات ضرورية لحياة الكائن العضوي ، و يمكن دراسة البناء الإجتماعي من زاوية وظائف تقسيم العمل في أنساق الدين و الإقتصاد و هذه نزعة تكاملية في دراسة الظاهر الإجتماعية ، و منه هو أبو النزعة الوظيفية في الدراسات السوسيولوجية .

البناء الإجتماعي يتجزء إلى نظم فرعية كالنظام السياسي، الإقتصادي، العائلي، الديني، إن البناء الفرعي الواحد كالبناء السياسي مثلا يتجزأ إلى نظم ثانوية و فرعية يطلق عليه إسم المؤسسات السياسية ، ويمكن إعتبار الأدوار الإجتماعية بمثابة الوحدات البنائية لتكوين المؤسسة و يمكن إعتبار المؤسسات الإجتماعية بمثابة الوحدات البنائية لتكوين المؤسسة ، و يمكن إعتبار المؤسسات الإجتماعية بمثابة الوحدات البنائية لتكوين البناء الإجتماعي ، فالبنية تتألف من عناصر ، إذا ما تعرض الواحد منها لتغير أو تحول فتتحول بقية العناصر الأخرى و هناك روابط و قواسم فيما بينها هذه الروابط و القواسم تؤدي حتما لتأثر البعض بالبعض الأخر .

و منه البنيوية تؤكد على التكامل بين عناصر البنية الواحدة ، فعلى الرغم من الإستقلالية لكل عنصر من عناصر البنية إلا ان أهميته و قوته تكمن في إتجاه و تكامل مع باقي عناصر الأخرى، و بالتالي فهي تؤكد على التكامل .

حيث أن المكانة الإجتماعية هي المركز الذي يشغله الفرد في الجماعة و يرتبط بالمكانة أدوار محددة ، يقوم بها الفرد طبقا للقواعد السلوكية المقررة ، فالمكانة الإجتماعية هي أحد مواقع السلم الإجتماعي الذي يحدده المجتمع العام ، ويخص ممارسات الفرد فيها .

و عليه فإن النسق التربوي في المجتمع يحتوي على نظم و هيئات و هي بمثابة أنماط مختلفة للتنظيم الإجتماعي ، و بذلك يشير التنظيم الإجتماعي التربوي إلى مجموعة من الأهداف التربوية الأساسية و الوسائل التي تقرها ثقافة المجتمع لتحقيق تلك الأهداف ، و ينطوي على مجموعة من العناصر التي تقوم بينها علاقة ثابتة و متبادلة الإعتماد في أدائها الوظيفي مع بعضها البعض و التي تتفاعل مع المجتمع و نظمه الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية .

1.3.3. المدرسة و البناء الإجتماعـــي

إن دراسات كثيرة ظهرت في البلدان الرأسمالية أثبتت أن المدرسة تساهم دائما في إستنساخ علاقات

الإنتاج و ذلك من خلال مساهماتها من جهة في إستنساخ القوى الإجتماعية القائمة أو من جهة ثانية في معاودة إنتاج الإديولوجية السائدة و يرى **بورديو و بارسون** أن المدرسة كانت تعرف دائما على الرغم من التغيرات التي تطرأ على البنية الإجتماعية و كيف تحتل المواقع المتشابهة التي تربطها بالطبقات السائدة من خلال نظام العلاقات الإجتماعية . و منه فإن نظام التعليم ينحو إلى إعطاء الأفضلية الإضافية لأبناء الأوساط الميسورة لإن نظام القيم هي أكثر ما تكون إلتصاقا بالقيم و التقاليد و الثقافة السائدة لدى الطبقات الميسورة .

1.1.3.3.نظرية بورديو و بارسون

ترى هذه النظرية أن التوازن القائم بين النسق التعليمي و عالم الشغل تتم عن طريق سوق العمل و متطلباته من عمال مؤهلين ، و بالتالي تقوم نظريته على أسس جديدة تقوم على الربط بين الحراك الإجتماعي و التعليم .

إن زيادة التمدرس بالمواقف الدفاعية للأفراد التي تمكنهم من الحفاظ على مستواه الإجتماعي المهني في سياق مجتمع رأسمالي يقوم على المنافسة الحرة ، الأمر الذي يظطرهم إلى بذل مجهودات إضافية لتحسين مستواهم التعليمي و بالتالي الإجتماعي، و تعتبر هذه النظرية أن التطابق بين الفرد و عالم الشغل ينتقل من المدرسة إلى سوق العمل .

وعليه فكل تلميذ و عائلته يختاران وفقا لفائدتهم الممر الأكثر مردودية ، فكل واحد يقوم بموازنة بين المحاسن و المساوئ من كل اوجهها الحالية و المستقبلية لهذا القرار و الكلفة المالية و كذلك الكلفة السيكولوجية التي تبدأ من التنشئة الإجتماعية ضمن نظام إجتماعي معين فهي: " عملية مستمرة تبدأ منذ الطفولة إلى غاية مرحلة متقدمة من العمر ، فالتنشئة الإجتماعية تستمر إلى موت الفرد " [66] ص 60 ، لذا فإن للتنشئة الإجتماعية دور هام في تحديد شخصية الفرد .

4.3. التغيرات الثقافيـة و الإقتصادية في الجزائر

إن الجزائر بعد الإستقلال سعت لبناء مختلف قطاعاتها بما فيما ذلك القطاع السياسي و الإقتصادي و الثقافي من أجل بناء ما خلفه الإستعمار الفرنسي خاصة في مجال قطاع التربية و التكوين من أجل تكييفه مع المستجدات العالمية و مع الواقع الإقتصادي و الإجتماعي المتغير بإستمرار من أجل تفاعل النظام التربوي الجزائري مع مختلف التغيرات العالمية .

1.4.3. التغيرات الإقتصادية في الجزائر

طبقت الجزائر أسلوب التخطيط ، كأداة لرفع و تحسين المستوى الإقتصادي و النهوض بقطاع

الإقتصاد في المجتمع، و كان أول مخطط أقرته هو "المخطط الثلاثي [1967-1969] الذي يحدد حجم إستثماراته بقيمة 9.6 مليار من الدينارات، ثم يليه المخطط الرباعي الأول [1973-1976] و الذي قدر حجمه الإستثماري بـ : 36.7 مليار دينار ، ثم المخطط الرباعي الثاني [1974-1977] لذي بلغت إستثماراته 120.8 مليار دينار ، ثم المخطط الخماسي الأول [1980-1984] الذي قدرت تكاليف تطبيقه بـ : 250 مليار دينار ، و في الأخير المخطط الخماسي الثاني الذي قدرت تكاليف تطبيقه حاليا و الذي يبلغ حجم إستثماره 550 مليون دينار ." [67] ص 121 .

ونتيجة للمخططات التنموية عرف المستوى المعيشي للجزائريين تطورا مقارنة بالفترة الإستعمارية ، و ساهمت في ذلك حركة النمو الديمغرافي و زيادة السكان و بالتالي التطور الإقتصادي و زيادة الدخل الفردي و هذا لإن الجزائر سعت على : " الإهتمام بتطوير و تحسين وضعية البنية التحتية أو البنية الإجتماعية التي تمثل توفير السكن و التعليم و التكوين و الرعاية الصحية لإنها من ضروريات تحسين شروط الحياة ، و تمثل حصة هذا القطاع من البرامج الإستثمارية للمخطط الخماسي 32 % و هي نسبة معتبرة تبررها سياسة الدولة الخاصة بتطبيق ديمقراطية التعليم و مكافحة الجهل و التحكم في أساليب التكنولوجيا ، و تطبيق سياسة مجانية التعليم و سياسة السكن للجميع ." [68] ص 84 .

و منه عرف المجتمع الجزائري تطورا على مستوى برامج التصنيع و التنمية الإقتصادية و الهجرة الجماعية من المناطق الريفية نحو المدن و هذا ما ساعد على ظهور مناطق حضرية جديدة و بهذا عرفت الجزائر تطور في الناحية الإقتصادية فانتقلت من النظام الإشتراكي و دخلت نظام إقتصاد السوق و نظام المنافسة العالمية .

إن كل هذه التحولات فرضت على الجزائر كدولة تنتمي لدول العالم ، الإنتقال من الإقتصاد المركز إلى إقتصاد السوق الذي يعتمد على المنافسة ، و هذا الإنتقال جاء بعد إنهيار المعسكر الشرقي و هيمنة المعسكر الرأسمالي و إنفراد المعسكر الغربي بإدارة الإقتصاد العالمي ،" فالتحولات السريعة التي يشهدها الإقتصاد العالمي ، وتعدد أقطاب الإنتاج ، و عولمة المبادلات عوامل ولدت جوا من المنافسة الحادة ، حيث أن الدول التي طورت و إستوعبت العلوم و التكنولوجيا هي وحدها الكفيلة بعصرنة وسائل إنتاجها ، و فرض مكانتها في سوق في طريقها إلى الإنفتاح المتزايد " [69] ص 63 ، من أجل مسايرة مختلف الدول المتقدمة .

لذا فإن الجزائر كغيرها من الدول النامية ، تحاول الإندماج في الإقتصاد العالمي و الإنضمام إلى

المنظمة العالمية للتجارة ، من أجل الإستفادة من التجارب الإقتصادية العالمية لإنعاش الإقتصاد الوطني الذي أصبح منذ سنوات يعاني من مشاكل عديدة من إنخاض في الإنتاج و قلة العرض و الطلب ، فسعت إلى خوصصة هذا القطاع الحساس في المجتمع و الذي يعد البنية الأساسية لبناء أي مجتمع هذا ما أدى إلى التأثير السلبي على البناء الإجتماعي بتدني القدرة الشرائية لأفراد المجتمع و إرتفاع معدل البطالة نتيجة تسريح العمال من المؤسسات العمومية و عدم التوظيف للمتخرجين من الجامعة بشهادات جامعية و إرتفاع عدد السكان بالمقابل . هذه الأوضاع نتجت عنها أزمات إجتماعية أدت إلى بروز ثقافة اليأس و الإقصاء و تفشي ظواهر إجتماعية سلبية منها العنف و التطرف هذه الظاهرة التي مست حتى المدارس و التلاميذ في الأطوار الدراسية المختلفة .

لذا يعد النمو المعرفي أحد العلمات المميزة لعصر التقدم و التكنولوجيا الحديثة ، و منه فإن الإنفجار المعرفي يفرض على كل الميادين الإجتماعية المختلفة أن تنفتح و تتحرر سواء في الجانب الثقافي أم الإقتصادي أم الإجتماعي أو السياسي و حتى التربوي .

إن التغيرات السريعة في مختلف الميادين التي يعرفها العالم اليوم سواء في العلوم و الفنون و الأفكار و الإتجاهات ، لذا فإن قطاع التربية و التكوين مطالب اليوم بتجديد الطرق و الأساليب و الوسائل التربوية و التعليمية و التكوينية من أجل تكوين الأفراد من الناحية العلمية و التكنولوجية ، حيث تعد المفاهيم و و المهارات التي إكتسبها الفرد في الماضي تحتاج إلى تعديل شامل ، و بالتالي فلابد اليوم من تدريب الطفل على التفكير و المناقشة من أجل ربط نظام التربية و التكوين بمختلف القطاعات الإجتماعية الأخرى خاصة القطاع الإقتصادي ، و هذا من خلال إعطاء المعارف العلمية و التطبيقية و التكنولوجية اللازمة ، و هذا من أهم وظائف المنظومة التربوية .

بحيث السياسة التربوبة هي إنعكاس للسياسة العامة للدولة ، فلابد من إتباع السياسة التي تاخذ بعين الإعتبار الأوضاع الراهنة الخارجية منها و الداخلية من أجل بناء الأفاق المستقبلية الشاملة لكل القطاعات التعليمية و التكوينية ، و لابد من الإشارة أن هناك علاقة تفاعلية و ترابطية بين الإقتصاد و التربية بإعتبار كل واحد يكمل الأخر ، و بالتالي فإن التربية و التكوين هي عملية تكوين إجتماعي هادف ، موجه و مضبوط فالإهتمام به يعد من الإهتمامات الكبرى لأي مجتمع من أجل الرفع من الإنتاج و الإنتاجية التي تساهم في رفع الدخل القومي و بالتالي إلى قوة في الإقتصاد .

2.4.3. التغيرات الثقافية في الجزائر

بدأت الجزائر بعد الإستقلال تعمل بأسلوب التخطيط في تنظيم حياتها الإجتماعية لكي تنتقل من

مرحلة التخلف إلى التقدم و خاصة في المجال الثقافي و العلمي حيث إهتمت بالثقافة و التعليم و المهارة ، فعرف المجتمع الجزائري سلسلة من التغيرات العميقة منها " إنتشار التعليم و بالتالي إرتفاع المستوى التعليمي للأفراد و خاصة تعليم المرأة الذي يمثل عنصرا هاما في سياق التحويل الإجتماعي و شرطا أساسيا في الديناميكية الثقافية تناسبا مع الإقتصاد الصناعي الحالي الذي يعتمد إلى أقصى حد على المفاهيم العقلانية و الحسابية ." [70] ص 81 .

و بالتالي و بما أن التربية تعد إستثمارا لرؤوس الأموال ، و ليست مجرد خدمة إستهلاكية ، لذا من غير المعقول أن تبلغ التنمية الإقتصادية أهدافها بدون إعتمادها على قطاع التربية و التكوين في إعداد المختصين و الفنيين و العمال المهرة و يعتبر نقص هذه الفئات عقبة أمام التطور الإقتصادي ، خاصة ان رأس المال البشري يلعب دورا فعالا في النمو الإقتصادي ، و بالتالي فإن مراكز و معاهد التكوين المهني تعمل على توجيه الشباب إلى سوق الشغل بعد تخرجهم و تلبية حاجيات التنمية الإقتصادية ، فالشباب الذين لم يسعفهم الحظ في إتمام مشوارهم الدراسي ضمن المنظومة التربوية أو لديهم ميولات مهنية معينة تفتح لهم مراكز و معاهد التكوين المهني أبوابها ، الشيء الذي يسمح لهم بالإندماج في عالم الشغل و عليه فإن التكوين المهني يتولى في نفس الوقت مهاما ذات طابع إجتماعي [إدماج الشباب في الحياة العملية و بالتالي في الحياة الإجتماعية] و إقتصادي [توجيههم نحو القطاعات الإنتاجية و الصناعية و كذا الإقتصادية] .

و بهذا حرصت الجزائر على الإهتمام بقطاع التربية و التكوين خاصة و أن مؤسسات التكوين المهني تعتبر من القطاعات الحيوية التي تهتم بالشباب و تعطيهم مكانتهم و ترقيتهم ، لذا أجرت إصلاحات متعددة لتلبية متطلبات المجتمع من اليد العاملة المتخصصة و الإطارات المختلفة و تكييفها مع المبادئ الإقتصادية العالمية للمجتمع الجزائري .

وهذا ما أدى إلى توجه الأفراد و الشباب خاصة نحو التخصص في مهن جديدة و التوسع في التزود بالعلم و المعرفة و التكوين في المهن التي لها عائد مادي يناسب التغيرات التي يرفها المجتمع الجزائري في ظل العلمنة الإقتصادية ، و عليه فإن الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا إستطاعت تحقيق الأهداف التربوية و التكوينية التي سعت إليها من الجانب الكمي ، و أصبحت اليوم تسعى للإهتمام بالكيف دون الكم ، خاصة و أن نظام التربية و التكوين في الجزائر عرف عدة تغيرات و تطورات لعبت فيه الظروف التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري الدور الرئيسي .

و لإن إنتهاج التعليم الخاص الذي سيؤدي بالمجتمع الجزائري للتقدم و التطور ، و هذا لإن الدول التي إعتمدت المدارس الخاصة وصلت إلى قمم المجد فوجودها مهم في الحياة التعليمية و التكوينية ، حيث

الظروف الحالية التي يعرفها المجتمع اليوم أدت على فرض وجود تعليم خاص موازي للتعليم العام ، و هذا من أجل تحسين المردود التربوي و رفع المستوى العلمي للفرد و إزدهار الحياة الثقافية ، و الرفع من مستوى المدرسة الجزائرية من خلال رفع المستوى التحصيلي للتلميذ و الذي يؤدي بالضرورة إلى الرفع من المستوى الثقافي بشكل عام.

ملخص الفصل

يعد الإطار النظري الذي يؤطر الدراسة من ابرز السمات في البحث العلمي الإجتماعي، لذا دراستنا إعتمدت على نظرية التغير الإجتماعي لمعرفة أهم التغيرات التي حدثت في المجتمع الجزائري و مست العديد من جوانبه المختلفة و التي أدت بدورها إلى حدوث تغيرات في النظام التربوي ونظام التكوين المهني و الذي يلعب دورا فعالا في تأثير على مختلف الأنظمة المختلفة للمجتمع و في قطاع التكوين المهني بصفة خاصة إذ يعد من أهم العوامل المساعدة على التصنيع و تدريب اليد العاملة المؤهلة التي تتمكن من التحكم في الألات و ذلك بتكوين العمال و تدريبهم مهنيا من أجل تحسين مهاراتهم لكي تتماشى و تتكيف مع التطور التكنولوجي و التقدم العلمي من أجل مطابقة المدرسة مع متطلبات الإقتصاد الرأسمالي و ملائمة التعليم لحاجيات السوق العالمية .

بالإضافة إلى نظرية إبن خلدون التي تعطي لنا أهم العناصر التي تسبب عملية التغير التي تحدث في المجتمع و تؤدي إلى نموه و تطوره و أهم المراحل التي يمر بها المجتمع بدءا من ظهوره و نموه إلى إنحلاله و إنهياره كما تشير إلى عمر المجتمع و أهم الأسباب التي أدت إلى إضمحلاله ، بالإضافة إلى تطرقنا إلى نظرية البنائية الوظيفية و التي تعطي لنا وظيفة مختلف البناءات الإجتماعية الموجودة في المجتمع بمختلف مؤسساتها و كذا أهم الأدوار التي تقوم بها مختلف الفئات الإجتماعية ، و في النهاية عرضنا أهم التغيرات الإقتصادية و الثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري و التي أدت إلى تكوين ملامحه التي هي اليوم ترسم صورة المجتمع الجزائري الذي دخل نظام العولمة و التنافس الذي يعتمد على التحكم في التكنولوجيات الحديثة .

الفصل 4
نبـذة تاريخية عن التعليم في الجزائر

من أجل فهم السمات الرئيسية لمنظومة التربية و التعليم في الجزائر ، لابد أن ندرك منذ البداية أن هذه السمات هي وليدة مجموعة من العوامل التي شكلتها بالصورة التي هي عليها الأن ، إذ أن الإتجاهات أو السمات العامة للتعليم في الجزائر ينبغي أن تفهم في ضوء الإطار الذي نمت فيه ، و قد ساعد في تشكيل هذا الإطار الظروف الحضارية و التاريخية التي مرت بها من ناحية و القوى السياسية و الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية التي تحكم واقع المجتمع الجزائري في ظروفه الراهنة من ناحية و ظروفه الماضية من ناحية أخرى .

إن التطور التاريخي للجزائر إتسم بملامح أساسية و مختلفة ، إذ و قعت الجزائر تحت الأتراك و إعلان نشر الثقافة التركية و اللغة التركية و بعد العثمانيين وقعت الجزائر تحت الإحتلال الفرنسي و قد إستهدفت الإدارة الفرنسية الدين الإسلامي و اللغة العربية لمحو الشخصية العربية و الجذور الجزائرية و هذا ما أدى إلى ظهور مشاكل كبيرة في النسق التعليمي ظلت الجزائر تعاني منها لسنوات طويلة و بقيت بقاياها إلى بعد الخروج الإستعمار الفرنسي من الأراضي الجزائرية رغم الجهود التي قامت بها الجمعيات و النوادي التي نشطت في هذا المجال ، لذا عرفت الجزائر بعد الإستقلال هياكل و تنظيمات كانت تخدم السياسة الإستعمارية ، فأخذت التربية مكانة بارزة في سلم الإهتمامات و هذا لدواعي الإستجابة للطلب الإجتماعي ، فأملت عليها تغليب الجانب الكمي على الجانب النوعي ، لكن مع مرور السنين بعد الإستقلال لم تستطيع السياسة التربوبة في الجزائر تحقيق أهدافها فقامت بعملية الإصلاحات التربوية و المساهمة في العمل على تكوين الكفاءات اللازمة للنهوض بمتطلبات البلاد الإقتصادية و الإجتماعية و كذا للتماشى و التقدم التكنولوجي و العلمي الذي يعرفه العالم اليوم .

1.4. التعليم في الجزائر قبل الإستعمار

إن الجزائر شأنها شان بقية الدول الإسلامية و العربية كانت توجد بها كتاتيب و مدارس دينية و معاهد للتعليم يدرس بها القرأن و الدين و الأحاديث و يعود تاريخها إلى بداية القرن 13 هـ و 14 هـ و حسب الطاهر زرهوني حيث " قام سلاطين تونس و فاس و تلمسان بتأسيس مدارس رسمية و التي تقوم بنشر الثقافة الدينية و الأدبية و الفلسفية و الطب و علوم اللغة و الفقه و الفلك ، و إزدهار هذه المدارس إبتداءا من القرن 15 هـ ، حيث كانت مسيرة من طرف الخواص إضافة إلى تبرعات المسلمين ." [71] ص 213 .

و منه نستطيع القول أن العوامل الأولى لظهور التعليم في الجزائر ، كانت مع دخول الفاتحين المسلمين تحت لواء " عقبة بن نافع " بسبب هذا العامل الجديد وجدت المساجد ، الكتاتيب ، الزوايا و المدارس في مناطق مختلفة من البلاد حيث كانت مدارس لتعليم القرأن في تلمسان و بجاية و بسكرة و قسنطينة و تيارت ، لكن خلال هذه الفترة الزمنية لم تكن هناك وزارات مختصة بالتعليم ، بل كانت هناك مسؤولية جماعية نحو التعليم .

حيث " إبتداءا من العهد التركي ، في القرن 16 م ، فقدت المدارس شيئا من إشعاعها ، إلا أنها بقيت ناشطة ، حيث بلغت قبل الإحتلال الفرنسي ألفي مدرسة إبتدائية و عليا في الجزائر " [71] ص 13 ، و منه "لم تبدا المدارس كما نعرفها اليوم، و المختصة بالتعليم في المراحل المختلفة في الإنتشار إلا في القرن 18م، بإستثناء بعض مدارس تلمسان التي كانت بمثابة مركز للإشعاع العلمي في تلك الفترة، مدرسة مازونة التي تأسست في أواخر القرن 12م و التي بناها محمد شريف البداوي."[72] ص 26 .

و بالتالي فإن التعليم في الجزائر قبل الإحتلال كان يعرف حركة مزدهرة و مشعة ، حيث كتب بعض الفرنسين عن حالة التعليم في الجزائر عند بداية الإحتلال الفرنسي بما يفيد وجود حركة تعليمية مزدهرة ، حيث نجد ما ذكره الجنرال قالازي [يناير 1934] : يكاد كل العرب يعرفون القراءة و الكتابة، ففي كل قرية تجد مدرستين، و لعله يشير هنا للمناطق التي كانت تحت السيطرة الفرنسية .

اما فيما يخص الجامعات " لم تكون خلال كل هذه الحقبة من الزمن جامعة في الجزائر .... فقد كان الجامع الكبير بالعاصمة نواة للجامعة الجزائرية بمركزه و أوقافه الضخمة ." [72] ص 27 .

ففي تلك الفترة لم يكن التعليم ينتهي بشاهدات كما هو عليه اليوم و إنما يختم بإجازة شفوية من عند الأستاذ ، و كانوا يختارون مستشاري و كبار موظفين هذه المدارس من الطلبة المتخرجين من هذه المدارس

2.4. التعليم في الجزائر في عهد الإستعمار

1.2.4. مرحلة الإحتلال الفرنسي

إن السياسة الإستعمارية واضحة في جميع البلدان ، بحيث تعمد إلى تسخير كل الأدوات و الطرق لخدمة أهدافها الخاصة ، وأول ما قام به الإحتلال الفرنسي هو تجريد المواطنين الجزائريين من ملكياتهم و إحلال الفرنسيين محلهم بصفة جماعية و كذلك العمل على " فرنسة الجزائر" و طمس شخصيتها العربية و الإسلامية ، فمنذ السنوات الأولى للإحتلال ظهر إتجاهها نحو القضاء على الإسلام و نشر المسيحية فيها فقد " أعلن سكرتير الحاكم العام القضاء على الإسلام و نشر المسيحية سنة 1932 رسميا " . [73] ص 127

و لكي تتمكن من تلبية غرضها إنتهجت فرنسا سياسة تجهيل المواطنين الجزائريين منذ الوهلة الأولى لدخولها إلى الجزائر تمثلت فيما يلي :" تجهيل السكان من الجزائريين لصالح رفع المستوى التعليمي للأروبيين [الفرنسة] أو إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية ."[74] ص 104 ، تمثل هذا في الإستيلاء على أملاك الأوقاف التي كانت تمول الخدمات الثقافية و الدينية و الإجتماعية للجزائريين ، كما وجهت إهتمامها لمعظم المدارس و الجوامع و الزوايا المنتشرة في البلاد ، فبعضها هدمته و بعضها حولته إلى معاهد للتعليم الفرنسي و بعضها الأخر حولته إلى هيات تبشيرية مسيحية .

و كان التعليم في عهد الإستعمار يقتصر على اللغة العربية في المدارس الإبتدائية المسمات بالعربية الفرنسية، كما عملت فرنسا على تشجيع نشاطات الجمعيات الفرنسية التبشيرية مثل " الجمعية التبشيرية الإقريقية " و "جماعات أخوات نوتردام الإقريقية " و ساعدتها على إنشاء مدارس للبنين و البنات على السواء تستهدف إلى جانب نشر الثقافة الفرنسية التبشير المسيحي الكاتوليكي .

كما درجت السلطات الفرنسية منذ عام 1883 على فصل تعليم الجزائريين عن تعليم الأروبيين لتأكد سيادة العنصر الأروبي، و كانت المدارس الإبتدائية قليلة التلاميذ الجزائريين و هذا لإن الدروس كانت بعيدة عن قيمهم العربية و الإسلامية و هكذا كانت نسبة المسجلين في التعليم الإبتدائي تتراوح مابين 3% و 4%، أما التعليم الثانوي فكان لا يلجأ إليه إلا أبناء الخيام الكبيرة أي أبناء عملاء الإستعمار الفرنسي كل هذه الظروف أدت على إستشهاد الكثير من علماء الدين، و هجرة من بقوا منهم على قيد الحياة إلى التأثير السلبي على نشاط التعليم في جميع أطواره ، بما في ذلك التعليم العالي حيث وجدت جامعة واحدة في تلك الفترة بالجزائر ، و التي أنشأت سنة 1877 و كانت تضم أربع كليات علمية :الأداب و العلوم الإنسانية ، العلوم و الفيزياء ، الحقوق و العلوم الإقتصادية ، الطب و الصيدلة ، و في حقيقة الأمر أن جامعة الجزائر أنشأت كجامعة فرنسية إذ كانوا المستفدين منها بالدرجة الأولى أبناء المستوطنين الأروبيين في الجزائر و

بقيت محافظة على طابعها الفرنسي في جميع دراساتها و أبحاثها إلى غاية إسترجاع الجزائر لسيادتها الوطنية .

و عليه " فقد كان الفرنسيون الذين يزاولون دراستهم العليا في جامعة الجزائر يمثلون طالبا واحدا لكل 227 من السكان الأروبيين في الجزائر ، أما الجزائريون فقد كانوا يمثلون طالبا واحد لكل 15342 من السكان الجزائريين ." [75] ص 146 ، و هذا خير دليل للسياسة الإستعمارية المتبعة ،و منه نستنتج " أن الإدارة الفرنسية ما كانت تخصصه للإنفاق على تعليم الجزائريين متواضعا جدا ، إذا ما قورن بتعليم الأروبيين ، ففي الوقت الذي كان فيه المعمرين لا يشكلون من حيث العدد أكثر من 10% من جملة تعداد السكان العام في الجزائر ، فإن ميزانية التعليم التي كانت تخصص لهم تزيد ما بين 5 مرات ما يخصص لتعليم الجزائريين .حيث بلغ في 1928 الإنفاق على التعليم الجزائري 210030.00 فرنك فرنسي و 843440.00 فرنك فرنسي على التعليم الفرنسي ." [71] ص 23 .

و منه و حتى فترة 1930 رفض الإستعمار أي مشروع خاص بتكوين مدارس خاصة للجزائريين و ركزوا فقط على التعليم المهني او الزراعي حتى يكون الجزائريين الأعوان التي تخدم المصالح الفرنسية فقط و ليس السعي وراء تعليم الجزائريين .

وخلاصة القول، كانت السياسة الفرنسية للتعليم في الجزائر تهدف إلى تعليم الأروبيين و تجهيل أكثر ما يمكن تجهيله من الجزائريين و نشر الأمية بين أفراد المجتمع و في نفس الوقت تعليم أكبر عدد من الأروبيين و هذا بقيامها بوضع فرقات بين الجزائريين و الأروبين .

2.2.4. مرحلة الوعي السياسي و أثره على التعليم

تمتد هذه المرحلة من الفترة 1930 إلى غاية 1962 ، أي بعد الأزمة الإقتصادية العالمية التي عرفها العالم بأسره في سنة 1929 و بداية التحرير الوطني و ظهور حركة الكفاح ، و قد إضطرت الإدارة الفرنسية تحت ضغط النخبة المثقفة أن تحقق بعض الأماني للبلاد في التعليم ، وأدخلت عدة تعديلات هامة من أجل إرضاء مطالب الفئة المثقفة منها إدخال اللغة العربية في التعليم لكن كلغة أجنبية و ليس كلغة رئيسة و هذا حتى تبقى اللغة الفرنسية هي اللغة الأم .

و قد ظل فصل تعليم الجزائريين عن تعليم الفرنسيين حتى عام 1947 عندما قررت السلطات الفرنسية دمج المتعلمين معا في مدارس مشتركة للجزائريين و الأروبيين لأول مرة ، وهكذا ظلت السلطات الفرنسية تنشر إحصاءات سنوية حول نسب التمدرس الكلية للأطفال الجزائريين خاصة في الصف الأول

حيث " تم إصدار مرسوم حكومي في 27 نوفمبر 1944 يمتد أثره إلى غاية 1964 [على إمتداد 20 سنة] و بعده مرسوم اخر مكمل للمرسوم السابق في 05 نوفمبر 1949 يقضي بفتح أبواب المدارس دون التمييز بين الجزائريين و الأروبيين " [76] ص 64 .

و بهذا عملت الإدارة الفرنسية على منع اللغة العربية من التدريس في معاهد التعليم الحكومية و الأهلية ، و لابد من ترخيص خاص من إدارة الإحتلال ، ورغم كل هذا إعتبر إدخال اللغة العربية كلغة أجنبية نصرا على الجزائريين في كفاحهم من أجل إستمرار ثقافتهم ،و بهذا ظهرت على الساحة الثقافية جمعيات و نوادي نشطت من أجل إعادة الإعتبار للغة العربية و الشخصية الوطنية و الروح القومية التي سعت السلطة الفرنسية من أجل القضاء عليها منذ الوهلة الأولى لدخولها الأراضي الجزائرية فكان ظهور هذه الجمعيات و النوادي التي كان هدفها إعادة بناء الشخصية العربية و الإسلامية و الجزائرية التي أرادت السلطة الفرنسية محوها و إعادة بناء شخصية أخرى تتماشى و مصالحها الإستعمارية .

1.2.2.4. التعليم الحـر في الجزائر في فترة الإحتلال

قبل التطرق للتعليم الحر في الجزائر في الفترة الإستعمارية لابد من معرفة مفهوم المدرسة الحرة و التي يعرفها أحمد بن نعمان بأنها :"المؤسسات التربوية التي كانت تقدم التعليم الحر ، و هي مؤسسات سميت "حـرة " لإنها غير خاضعة لقوانين الإدارة الفرنسية و هي تنشأ و تسير و تمول من طرف الأهالي و بمجهوداتهم الخاصة دون إعانة من أي جهة رسمية تابعة للإدارة الفرنسية ." [77] ص 62 . و منه فإن تمويل هذه المدارس من الأموال الخاصة للأفراد .

و منه نشات حركة" التعليم العربي الحر " الحديث قبيل الحرب العالمية الثانية كرد فعل على محاربة الإحتلال للثقافة العربية و اللغة العربية تماشيا مع السياسة العامة ، و منه تأسست كثيرا من النوادي و المدارس و الجوامع و المساجد و تكوين الجمعيات الخاصة لرعاية تلك المؤسسات حتى أصبحت معاهد التعليم العربي الحر تعد بالمئات مع نهاية 1956 .

و عندما تكاثر الإقبال عليها من طرف الجزائريين ، فأعلن الإحتلال الفرنسي الحرب على هذه المعاهد حيث كتبت جريدة البصائر في عام 1937 تندد بهذه العراقيل مقال تحت عنوان " محاربة التعليم في الوطن العربي " ، حيث قامت السلطات الفرنسية بمعوقات لسير التعليم الحر في الجزائر و ذلك بـ " التقصير في منح رخص التعليم للمعلمين و هيئات التعليم و مصادرة الممنوح منها فعلا و إضطهادا للمعلمين الأحرار في التعليم الحر، و إغلاق المدارس الحرة و تعطيل النوادي الوطنية الحرة ."[78] ص 166 ، و هذا حتى تعيق النخبة المتعلمة و المثقفة من الإستمرار في مسيرتها التعليمية .

و هكذا قام الإحتلال الفرنسي بإغلاق المدارس دون سبب و تعطيل النوادي عن أداء دورها التربوي و الإجتماعي الذي تسعى من خلاله للقضاء على الأمية ، لكن هذا الإضطهاد الذي لقيه التعليم العربي الحر في معاهده و رجاله و معلميه و على رأسهم جمعية العلماء المسلمين لم يكن له أي مفعول بل واصلت هذه الجمعيات و المعاهد مواصلة جهودها و عملها التربوي و دورها التعليمي في نشر اللغة العربية للمحافظة على الشخصية العربية و الإسلامية للجزائريين .

2.2.2.4. جهود المنظمات و الجمعيات الوطنية في ميدان التعليم

ستناول الجهود الوطنية في نشر التعليم القومي و المعروف بالتعليم العربي الحر و التي كانت لها مساهمة فعالة في نشر التربية و التعليم العربي في الجزائر و على رأسهم :

أ) جمعية العلماء المسلمين

" تكونت في الخامس من شهر مايو 1931و قد تولى تكوينها مجموعة من علماء الجزائر ، وقد تولى رئاستها منذ البداية الإمام عبد الحميد بن باديس حتى وفاته 1940 ، ثم تولى قيادتها الأستاذ محمد البشير الإبراهيمي حتى عام 1956 ." [78] ص 201 .

فقد ساهمت مساهمة فعالة في بعث النهضة التعليمية العربية ، فبقيت تقوم بدورها منذ نشأتها حتى توقف نشاطها بصورة رسمية مع نشوب ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 و كان لها الدور الكبير في نشر اللغة العربية و تعليم الجزائريين و توعيتهم و إعادة بنء شخصيتهم .

و كانت جمعية العلماء المسلمين تمنح شهادة للمتمدرسين بها ، و في عام 1952 قررت لأول مرة في تاريخ نشاتها إحداث شهادة إنتهاء دروس التعليم الإبتدائي في مدارسها. " و قد أعلنت جريدة البصائر أن من المنتظر أن تلي شهادة التعليم الإبتدائي العربية ، شهادة التعليم الثانوي و العالي عند تهيأ الأسباب لها و تتم الواجبات " [79] ص 1-2 .

و بهذا فقد إهتمت الجمعية بان يكون المعلم الذي يدرس في مدارسها يتمتع بشخصية قوية و حسن الأخلاق و كذا يتمع بمعارف إسلامية و عربية ذات صلة بالأصالة العربية .
حيث " في عام 1951 قررت الجمعية إعتبار الشهادات العلمية ، كشهادة التحصيل شرطا أساسيا لقبول المعلمين إضافة إلى إمتحان خاص أطلق عليه " أهلية التعليم " فبلغ عدد معلمي المدارس عام 1950 ، 275 معلم و معلمة ." [80] ص-ص 212 -213 .

على جانب كل هذا إهتمت الجمعية بالبعثات ففكرت في عام 1951 في توجيه البعثات العلمية إلى المعاهد و الجامعات العربية، حيث " كانت أول بعثة لها خارج نطاق المغرب العربي [تونس، الجزائر، المغرب] هي التي أرسلتها إلى مصر في العام الدراس 1951-1952 و ضمت 12 طالب و طالبة واحدة ، كما أرسلت بعثة أخرى إلى العراق في العام الدراسي 1952-1953 بلغ 11 طالبا و بعثة إلى سوريا بها 10 طالب ، إلتحقوا كلهم بمدارس دور المعلمين الإبتدائية بدمشق و حلب ."[78] ص 223 .

و هكذا عملت جمعية العلماء المسلمين على تأسيس المدارس على نطاق واسع في القطر كله ، كما نشطت في تأسيس الجوامع و المساجد و النوادي في مختلف القرى و المدن الجزائرية و كان هدفها نشر العلم و التربية الإجتماعية و الخلقية و الدينية بين مختلف شرائح المجتمع .

ب) حزب الشعب

يعتبر حزب الشعب الجزائري من الأحزاب الوطنية الثورية و جعل نشر التعليم من جملة إهتماماته، و تعتبر حركة الشعب الجزائري الذي تأسس سنة 1937 ليخلف حركة نجم إفريقيا و هدفه تحرير الجزائر، و كانت من أهم مطالبه جعل اللغة العربية رسمية في التعليم الحكومي بحيث يعتبر منظمة قومية جماهيرية ، و من هنا سعى حزب الشعب على المساهمة في نشر التعليم العربي ، وأسس عدد لا بأس به من المدارس الإبتدائية بالعاصمة ، كما أرسل عدد من الطلاب على نفقته الخاصة للدراسة في جامع الزيتونة بتونس و بعض الجامعات العربية .

ج) الكتاتيب القرأنية

كانت منتشرة إنتشارا كبيرا عبر القطر الوطني ، على جانب قيامها بتحفيظ القرأن إلى المترددين عليها و تعليمهم مختلف العلوم الدينية من التفسير و السنة و أصول الفقه ، كانت تلعب دورا هاما في نشر القراءة و الكتابة باللغة العربية بين مختلف أفراد المجتمع ، حتى يستطيع كل فرد جزائري القراءة و الكتابة باللغة العربية و ليس اللغة الفرنسية .

بالإضافة مساهمات مختلف النوادي نذكر منها :

- نادي الترقـــي

أنشأ بالعاصمة سنة 1936 ، يعتبر من الهيئات التي ساهمت في نشر و دعم التعليم العربي الحر ، وكان مركز لنشاط جمعية العلماء المسلمين ، و كان المركز الذي إحتضن معظم الهيئات الجزائرية ذات الإتجاه العربي الإسلامي حتى 1962 .

- مدرسة الشبيبة الإسلاميــة

في عام 1927 تم تأسيسها من طرف شبابها بالعاصمة و شارك في إدارتها و التدريس بها مجموعة من ألمع رجالات الفكر و الأدب في الجزائر و منهم "العيد آل خليفة"و المؤرخ "عبد القادر الجيلالي " الذين كانت لهم مساهمة فعالة في هذا المجال.

- مدرسة السلام

تكونت في حوالي 1929 بالعاصمة ، فأسست مدرسة عربية إسلامية تعاونت مع مدرسة الشبيبة في نشر التعليم العربي ووجدت إقبالا كبيرا من طرف الأفراد على التعلم .

- المدرسة القرآنية

قام بتأسيسها أحد خريجي مدرسة الثعالبية و هو مصطفى حافظ في العاصمة في حدود 1929 ، فشرع لها منهجا جديدا للتعليم العربي العصري لكن مشروعه كان فرديا و إستمر ضعيفا لأنه كان وحيدا و ليس جماعيا لكن لم يمنع من مساهمته في الحركة التعليمية .

بالإضـــــافة إلـــى :

جهود الزوايا التعليمية

و هـي مراكز الطرق الصوفية في الجزائر ، و كانت مراكز للعلم و نشر التعليم و التنوير و هذا بالعمل على نشر الثقافة العربية الإسلاميــة بين أوساط أفراد المجتمع ، و أهم الأعمال أعمال الرابطات التي أصبحت تسمى الزوايا في أوقات السلم ، "**و** كانت تقوم بالتربية و التعليم إلى جانب القيام بأعمال البر [.....] و كان لها جانب تعليمي مثل الإعتناء بتحفيظ القرأن ، و تعليم ما يستلزمه من العلوم اللغوية و الشرعية و التاريخية و الفلسفية " [78] ص 244-245 ، فقد لعبت هذه الزوايا دورا كبيرا في تعليم و تدريس اللغة العربية و الدين الإسلامي و هذا بتنوير عقول الأفراد التي كانت تعمل السياسة الفرنسية على تجهيلها و تظليمها بكافة الطرق و الأساليب الإستعمارية .

3.4. التعليم في الجزائر بعد الإستقلال

1.3.4. سياسة الجزائر في القضاء على الأمية

عقب الإستقلال عرف المجتمع الجزائري مشاكل عديدة أهمها الأمية التي عملت السلطات الفرنسية على نشرها ، حيث يرى رابح تركي أنها " نتيجة هذه السياسة الرامية إلى تجهيل الجزائريين ، كان أكثر من أكثر من أربعة أخماس الشعب الجزائري أميين ، لا يقرؤون و لا يكتبون عند نهاية الإستعمار الفرنسي

في الجزائر عام 1962 ." [81] ص 17 ، و هذا العدد من الأميين كان نتيجة المدرسة الموروثة عن العهد الإستعماري، و كانت موجهة نحو محو الشخصية الجماعية للمجتمع الجزائري، و القضاء على مكاسب حضارته و معالم تاريخه، و كان هذا العدد من الأميين أخطر عائق لإنطلاق الجزائر نحو التنمية الشاملة خاصة النسبة العالية منها حيث، " كانت تشكل نسبة مرتفعة تقدر بـ 90% في أوساط الصغار و الكبارعلى السواء ."[82] ص 27 ، و لهذا كان من الضروري على الدولة الجزائرية منذ الموسم الدراسي 1963/1962 القيام بتغيير ملامح هذه المدرسة و القضاء على الأمية حيث يقول عبد الرحمان سلامة: "في أول تحول مدرسي، إتخذت وزارة التربية قرار يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المؤسسات التعليمية التابعة لها" ، و كان هذا القرار بمثابة إعلان النية لتغيير أوضاع المدرسة الموروثة خلال عهد الإستعمار." [83] ص 74 .

و منه حرص نظام التربية و التعليم في الجزائر بعد الإستقلال على محاربة الأمية التي قام الإستعمار بنشرها بين أوساط الفئات الإجتماعية و تغيير النظام الموروث بإعادة اللغة العربية إلى مكانها الأصلي و كذا تعميم التعليم الإبتدائي ضمن نطاق مبدأ تكافؤ الفرص و ديمقراطية التعليم و كذا مجانيته حتى يتمكن كل طفل من الحصول على التعليم الضروري ، بحيث يشمل جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ستة سنوات إلى إثنى عشرة سنة دون إستثناء .

" و قد شرع إبتداءا من سنة 1963 في تطبيق برنامج واسعا ، لبناء مدارس ريفية حيث برز للوجود ما يقرب عن 2000 وحدة تربوية تتألف كل واحدة منها من حجرتي دراسة ، و قاعة متعددة الخدمات ." [84] ص 100 ، و بتالي شملت عملية التعريب المعلمين و إعداد البرامج التعليمية و الكتب المدرسية و ما يرافقها من وسائل تعليمية و بيداغوجية و كذا مادية حيث ، " شرع في إستبدال كل الوسائل التعليمية الأجنبية بوسائل تعليمية وطنية ، و هذا الإستبدال مس حتى الوسائل الخاصة بتعليم اللغات الأجنبية ."[85] ص 19 ، و عليه كان من الطبيعي العمل على إعطاء نظام التربية الطابع الجزائري و القومي ، و القيام بجزأرته وكذا التغيير في ملامحه الفرنسية و سماته الأروربية التي هي بعيدة كل البعد على قيمنا و أصالتنا العربية و الإسلامية . و منه عرف المجتمع الجزائري عدة مخططات تنموية و هذا من أجل إعادة تنمية المجتمع الجزائري و كان أولها المخطط الثلاثي ، ثم المخطط الرباعي الأول ثم المخطط الرباعي الثاني ثم المخطط الخماسي ، و ركزت على تبني الأهداف الإجتماعية التالية :

2.3.4.المخططات التنمويـــة

المرحلة الأولى [1966-1969]

" لقد صادفت هذه المرحلة تطبيق المخطط الثلاثي للتنمية [1967-1969] و التي عرفت تطورا محسوسا في إعداد الطلبة ، الذين قدر مجموعهم بـ 10756 طالب و طالبة ."[75] ص 151 ، حيث إستطاع هذا المخطط تلبية المجتمع بالمتعلمين و المتكونين .

المرحلة الثانية [1970-1973]

" هذه المرحلة شهدت تنفيذ المخطط الرباعي الأول ، حيث عرفت قفزة نوعية في عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات الجزائرية ، الذين تضاعف من 10756 طالب سنة 1968 إلى 19311 طالب سنة 1970 ، وقد شرع في هذه المرحلة محاولة إصلاح شاملة لقطاع التعليم العالي ."[75] ص 152 ،إذ زاد أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعة إنطلاقا من هذا المخطط التنموي .

المرحلة الثالثة [1974-1977]

و قد صادف في هذه المرحلة تنفيذ المخطط الرباعي الثاني الذي كان يهدف إلى "الإهتمام بالمستوى العلمي و التقني، فضلا عن تكوين اليد العاملة المتخصصة، مع التفتح على متطلبات العصر الحديث و التعريب، ديمقراطية التعليم، و توفير الإطارات اللازمة للإقتصاد الوطني ." [74] ص 123 ، حتى يتمكن الإقتصاد الوطني من تحقيق أهدافه التنموية و بالتالي تحقيق التطور و التنمية الشاملة لمختلف القطاعات المختلفة من أجل النمو و التقدم ، أما بالنسبة للتعليم العالي فإن متطلبات التنمية في هذا الإطار تدعوا إلى التغيير في الإتجاه التالي :" تكوين الأساتذة بأنجح الطرق ، بالإضافة إلى إستغلال محكم لمجموع الإستمارات المخصصة للتعليم العالي ." [74] ص 184 .

وقد تم خلال هذا المخطط " إنجاز 32000 مقعد مدرسي ، في الجامعات و قد حدد عدد المتخرجين بـ 25000 خريج في مختلف فروع العلوم الإنسانية و العلمية " [81] ص 154 .

المرحلة الرابعة

تتزامن هذه المرحلة مع تنفيذ المخطط الخماسي [1980-1984] : " و الذي كان يهدف إلى تدارك الإختلالات الناتجة خلال فترات المخططات السابقة ، و ترشيد العملية التربوية برباطها بشكل أساسي بالحاجات الإجتماعية للمجتمع الجزائري ." [74] ص 184 ، و كذا الإقتصادية و الثقافية .

و هكذا إهتمت الدولة الجزائرية منذ الإستقلال بتطوير التعليم ، و هذا من خلال المخططات التنموية التي وضعتها كسياسة للنهوض بقطاع التربية و التعليم بما في ذلك التعليم العالي و هو إتاحة و منح الفرصة المتساوية لجميع الطلبة الجزائريين الذين وفقوا في دراستهم ، لمزاولة تعليمهم العالي ، أي

جعل التعليم بصفة عامة و العالي بصفة خاصة ، حق لكل فرد في المجتمع بغض النظر عن مكانته ووضعه الإجتماعي ، لذا سعت الدولة إلى إنشاء جامعات و معاهد عليا في كل جهات الوطن.

"و قد جاء في الميثاق الوطني أن الجزائر ينبغي أن تحقق في السنوات القادمة مشروع جامعة أو معهد جامعي في كل منطقة ." [86] ص 209 ، و هذا حتى يتمكن كل طالب إجتماعي من مزوالة التعليم العالي ، ولتالي ضرورة التعديل الكامل للبرامج الدراسية، أي إعادة بعث نظام جامعي، يهدف إلى ترقية التعليم العالي و الرفع من مردوديته، إلى جانب ربط التعليم النظري بالتطبيق العلمي،"كما دعى إلى إستبدال الإطارات الأجنبية بالإطارات الجزائرية، وكذا إدماج اللغة العربية في التعليم العالي و البحث العلمي، حيث تم التطبيق الفعلي لها إبتداءا من سنة 1980، و قد أدمجت في مختلف التخصصات ما في ذلك العلوم الإجتماعية و الإنسانية، كما دعى إلى إعطاء الأولوية للتكوين العلمي و التكنولوجي و ذلك عن طريق توجيه أكبر عدد من الطلبة نحو الفروع العلمية و التكنولوجية ." [87] ص –ص 76-80 ، و هذا من اجل التحكم في مختلف الألات و الإكتشفات العلمية الحديثة و المتطورة .

كما تضمنت صفحات الميثاق الوطني لسنة 1976 أن " الجزائر ستدخل بفضل البحث العلمي ، و العناية المتزايدة بالتكوين التقني عهد الإبداع العصري و تتمكن من ضمان نجاح الثورة الصناعية و الزراعية ." [88] ص 98 . التي ستساهم مساهمة فعالة في التنمية الإجتماعية للمجتمع الجزائري حتى تصبح الإتجاهات العلمية و الأكادمية ذات الطابع الجزائري بكل سماته العربية و ليس الطابع الفرنسي .

3.3.4. إصلاح منظومة التربيــة

1.3.3.4. إصلاح التعليم الأساسي و الثانوي و التقني

إن جملة التحولات التي شهدتها المنظومة التربوية من أمرية 16 أفريل 1976 التي نصت على مبادئ التعليم الأساسي ، حيث كان بمثابة النهضة التربوية التي تنطلق منها الجزائر ، فكانت تنص الأمرية على تأسيس المدرسة الأساسية نتيجة المشاكل التي كانت تعاني منها المدرسة أنذاك ، وبالتالي أدركت الدولة أن التعليم الأساسي يمثل صيغة من صيغ البناء التربوي الأكثر ملائمة و يمكن تعريف المدرسة الأساسية كما جاء في وثيقة المجلس العلى للتربية لسنة 1998 حيث عرفها كما يلي: " بأنها وحدة تنظيمية توفر تربية مستمرة من السنة الأولى إلى السنة التاسعة و تتمثل وحدة المدرسة الأساسية في مبادئ تنظيمها و وحدة مضمون تعليمها و منهاجها ."[89] ص 69 ، و هكذا و بمأن الدولة قامت بإصلاح التعليم الأساسي بإعتباره الأساس الذي ينطلق منه التعليم الثانوي و التقني و ممر إجباري نحو الشغل من جهة أخرى و بالتالي تم الحرص على البناء و التجهيز و الإهتمام بالوسائل المادية حيث :" أنشات معاهد التعليم التقني منذ عهد طويل ، إلا أنها لم تشهد تطورا حقيقيا إلا بعد الإستقلال ، حيث أنشأت من الوزارات و المؤسسات و

المعاهد التقنية لسد الحاجة ." [90] ص 90 ، و بهذا أنشات المتاقن عبر التراب الوطني , وتم تشجيع الطلبة على متابعة الفروع العلمية و التقنية لمواجهة حاجات الصناعة الحديثة و كذا الوسائل و الألات التكنولوجية الحديثة التي تتحكم في الإنتاج و الإنتاجية .

و منذ الثمانينات و الإصلاحات جارية في مرحلة التعليم الثانوي لتكون منسجمة مع أهداف النظام التربوي ، وتم تحديد ضوابط الإنتقال و التوجيه للتعليم الثانوي و التقني .

2.3.3.4. إصلاح التعليم العالي

لابد من الاشارة الى أن الجزائر " كان أغلبية السكان خلال 1962 عبارة عن مزارعين أو عمال أو أشخاص بدون عمل ، بينما في سنة 1984 لم يبقى سوى 18 % من السكان الذين يمارسون النشاط الزراعي أو العمل في الفلاحة مقارنة مع 18 % يمثلون إطارات الدولة و تجار و معلمين " [91] ص 91 ،لذا كان لابد من الإهتمام بالتعليم العالي و ذلك من أجل تكوين الإطارات اللازمة التي بإمكانها التسيير و التنظيم و التحكم في عملية التنمية الإجتماعية حيث يعتبر التعليم العالي أرقى مستويات التعليم " فالنظام التعليمي لا يهدف إلى مجرد حشد أكبر كم من المعلومات لتوصيلها إلى الطلاب ، و لكن هو نظام تربوي في المقام الأول ." [92] ص 245 ، و به يقاس مدى التقدم التربوي و الإقتصادي لأي مجتمع ، لكن الجزائر إنطلقت مع بداية الإستقلال بجامعة واحدة و مدرستين للتعليم العالي و نظام جامعي مورث ، و بالتالي شرع في بناء جامعات بقسنطينة و باب الزوار و وهران و بدأت عملية الإصلاح الجامعي و إدماج الجزائريين في سياق حركة التنمية الشاملة ، كما تم في بداية الثمانينات الشروع في تعميم التعريب لمختلف التخصصات في مجال العلوم الإنسانية و الإجتماعية، و تعزيز ديمقراطية التعليم العالي ، وإنشاء جامعة التكوين المتواصل أما مع بداية التسعينات ، عرفت الجامعة مشاكل في مجالات التنظيم و التسيير ، لم تستطيع الإستجابة للمطالب الإجتماعية و الإقتصادية المطروحة في المجتمع .

3.3.3.4. إصلاح التكوين المهنـــي

رغم المجهودات المبذولة في ميدان التكوين المهني ، إلا انه لم يكن يتماشى مع المتطلبات الإقتصادية و الإجتماعية ، و الإنطلاقة الحقيقة للتكوين المهني لم تكن إلا بعد المؤتمر الرابع للحزب و إنعقاد الدورة الثانية للجنة المركزية المنعقدة سنة 1979 مع بداية المخطط الخماسي الأول و بالتالي نجد أن المخطط الخماسي الثاني واصل الإهتمام بهذا القطاع و سعى لتلبية الحاجيات في مجال الشغل ، مع تطوير هياكل جديدة للتكوين و تطوير أشغال جديدة و بالتالي رغم المجهودات المبذولة، لم تكن مسايرة للتطور الصناعي و الإقتصادي و الإجتماعي للبلاد ، لأن ديناميكية هذا القطاع بدأت بعد الاستقلال ، حيث نجد

أغلب الأجهزة المستعملة مستوردة من دول العالم الثالث و غير قادرة على التحكم في زيادة و تطوير الإنتاج الإقتصادي .

و بالتالي فإن التكوين المهني يعد أحد القطاعات المكونة للمنظومة التربوية، و لهذا إستفاد قطاع التكوين المهني بإلحاق المؤسسات التكوينية المتخصصة في العلوم الإدارية، والتي كانت تخضع لوصاية داخلية ، ولإن التكوين المهني يعتبر من أهم العوامل المساعدة على تصنيع ، لذلك نال قدرا كبيرا من الإهتمام خاصة لدى المسؤولين عن التكوين و التصنيع في بلادنا .

و منه أصبح للتكوين المهني أهمية كبرى و خاصة بعد التطورات التي شهدها العالم في جميع الميادين و خاصة الميدان الصناعي بحيث أصبحت التغيرات الألية و تطويرها لا يمكن ملاحقتها إذا ما إعتمد على التمرين و التلقين من طرف المشرف في العمل ، ولابد من الإعتماد على التكوين النظري المناسب عن طريق الرفع الدائم لمستوى المهارات و الإتجاهات و المعارف لمواجهة أي تغيير أو تطور يحدث في المؤسسة أو الشغل ، فالتكوين المهني من ناحية يلبي إحتياجات المؤسسات الإقتصادية من القوى العاملة المدربة و من ناحية أخرى يضمن المستقبل المهني للأفراد حتى يتمكنوا من الحصول على مناصب شغل و الإرتقاء المهني و عليه فإن التكوين المهني يعمل على التوفير للمؤسسة ما تحتاجه من يد عاملة ماهرة في جميع الإختصصات ، وعلى جميع المستويات ، كما يؤدي إلى رفع الإنتاجية و زيادتها ، ذلك لإن التطور الإجتماعي و الإقتصادي لمجتمع ما ، لا يتم إلا عن طريق توفير رجال مكونين و قادريين على تسيير المؤسسات و التحكم في مختلف الألات الحديثة .

و يعمل على إكساب العامل الثقة بنفسه ، كما أنه له دخلا معتبرا برفع من روحه المعنوية ، كما إنه يوفر أكبرقدر من الحركية و المرونة للقوى العاملة ، بالإضافة إلى ما يوفره من المقدرة على التوافق و الملائمة و التنقل من مهنة إلى أخرى ، و هو ما يمكن تسميته بالحركية الأفقية للقوى العاملة كما يعمل على الأخذ بما يسمى بالحركية العمودية بمعنى إمكانية الإرتقاء و التقدم الذاتي ، و رغم المجهودات المبذولة في ميدان التكوين المهني ، إلا أنه لم يستطيع أن يتماشى مع المتطلبات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و بقي جامدا .

و مع بداية المخطط الخماسي الأول و توجيهات السياسة الإقتصادية و الإجتماعية تم تقوية التكوين المهني ، و منه تم إنشاء الأمانة الوطنية للتكوين المهني في سنة 1980 ، ثم وزارة للتكوين المهني سنة 1984 .

و مع ذلك فإنه كان يعيش طابع إجتماعي أكثر منه إقتصادي ، لكونه كان يسعى من أجل الإنقاص من التسرب المدرسي و إستعاب التلاميذ الراسبين في مختلف الأطوار الدراسية و هذا من أجل التقليل من البطالة التي تنتج عن التسرب المدرسي و كذا الرسوب المدرسي ، لذا فكان الإهتمام بهذا القطاع مما أدى على تطوره وتقدمه فتم تطوير الجهاز الوطني للتكوين المهني .

و هكذا كان يسعى التكوين المهني بالدرجة الأولى إلى :

- تطوير هياكل جديدة للتكوين .
- تلبية الحاجيات الإجتماعية للتكوين الصادرة عن التسرب المدرسي .
- تلبية الحاجيات الضرورية في مجال الشغل .
- تطوير أشغال جديدة للتكوين .

ملخص الفصل

إن الإدارة الفرنسية إستطاعت التغلل في أوساط المجتمع الجزائري بكل طبقاته المختلفة الفقيرة منها و المتوسطة و المتعلمة منها و الجاهلة و إستطاع الإستعمار الفرنسي من السيطرة على مختلف المؤسسات الجزائرية سواء الإدارية منها أو الصناعية و حتى التعليمية و هذا حتى يتمكن من السيطرة على المجتمع الجزائري العمل على نشر سياسته الفرنسية ضد الفراد الجزائريين ، فأصبحت اللغة الفرنسية هي لغة التعليم الرئيسية و الأساسية في كل المدارس في الجزائر ، وقامت فرنسا بالقضاء على الطابع القومي الإسلامي و العربي للشخصية الجزائرية بكل ملامحها و هذا من خلال منع الجزائريين من تعلم اللغة العربية و الدين الإسلامي ، لكن كل هذه الضغوطات و الإضطهادات التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الفترة الإستعمارية لم يمنع الفئة المثقفة من أبناء الجزائر و رجال العلم و الثقافة من نشر العلم العربي الحر عبر كل أنحاء الجزائر و هذا عن طريق النوادي و الجمعيات و الزوايا و كذلك المدارس التي كونت و كان لها الدور الرئيسي في إعادة اللغة العربية و ملامح لشخصية الإسلاميــة.

وعند إسترجاع الجزائر سيادتها الوطنية بعد الكفاح المسلح ، عملت على مواجهة التخلف الإجتماعي الذي خلفه الإستعمار الفرنسي وراءه في كل بنيات المجتمع الإقتصادية منها و الثقافية و الإجتماعية و حتى السياسية ، و كانت مهمتها الأولى إصلاح مختلف القطاعات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية وعليه قامت بتأسيس نظام تربوي جزائري منذ 1962 يسعى إلى التخفيف من المشاكل و الأعباء التي تركها الإستعمار الفرنسي حيث ترك معظم أفراد المجتمع الجزائري أميين لا يعرفون القراءة و لا الكتابة و لا يتقنون سوى الحرف البسطية ، فكانت مهمة الجزائر في إصلاح منظومة التربية و التكوين .

الفصل 5
لمحة تاريخية عن التكوين المهني في الجزائر

لفهم و معرفة أهم السمات الهامة لقطاع التكوين المهني في الجزائر الذي يعد من أهم القطاعات في المجتمع بحيث يهدف إلى تكوين الكفاءات و الإطارات الضرورية التي تتحكم في طرق الإنتاج الحديثة و الوسائل التكنولوجية المتطورة التي تتطلب الكفاءة المهنية و التكوينية اللازمة لذلك ، فلابد من إدراك أن الوضعية التي يعرفها قطاع التكوين اليوم في الجزائر هي ليست و ليدة الصدفة بل نتيجة لمختلف التغيرات التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري بصفة عامة و قطاع التكوين المهني بصفة خاصة من قبل دخول الإستعمار الفرنسي للجزائر إلى غاية ، و عليه لابد من التعرف على هذه السمات التي شكلت مختلف قطاعات التكوين المهني و أدت إلى ظهور مدارس للتكوين الخاصة على ضوء الإطار الذي نمت و ترعرت فيه ، و قد ساعد في تشكيل هذا الإطار الظروف التاريخية التي مر بها من جهة ، و القوى السياسية و الإجتماعية و الثقافية التي حكمت واقع المجتمع الجزائري منذ وجود العثمانيين إلا يومنا هذا ، إن التطور التاريخي للجزائر إتسم بملامح أساسية ، و هذا نتيجة مختلف الإستعمارات التي عرفتها من إحتلال الأتراك و الفرنسين و ما تركه هذا الإستعمار من مخلفات وراءه .

و في هذا الفصل سوف نقوم بعرض نبذة تاريخية عن التكوين المهني في عهد العثمانيين و ما قاموا به من إنجازات في هذا القطاع و أهم الحرف التي كانت في تلك الفترة و أهم التطورات التي عرفها في هذا العهد للننتقل إلى أهم الملامح التي عرفها التكوين المهني بعد الدخول الإستعمار الفرنسي و ما شهده هذا الميدان بكل مؤسساته من تدمير .

- التطور التاريخي للتكوين المهني :

تختلف الأنظمة الإجتماعية من مجتمع لأخر ، و من حقبة زمنية إلى أخرى تبعا للمراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع و ما يطرأ عليه من تغيرات في مختلف الميادين ، و ينطبق هذا الأمر على نظام التكوين المهني في الجزائر حيث إختلف من عهد العثمانين إلى عهد الإستعمار الفرنسي إلى ما ساد في عهد الجزائر المستقلة .

1.5. التكوين المهني في العهد العثماني

عرفت المجتمع الجزائري أثناء العهد العثماني إزدهار في ميدان الصناعة لفترة زمنية ، فتعددت فيها الحرف و إزدحم فيها الصناع و تعددت الورشات الخاصة بنقل الحرف خاصة للصبيان ، فإزدهرت الحرف اليدوية كالحدادة و النسيج و السبك ...إلخ .

و يعود السبب لهذا الإزدهار خاصة في ميدان الصناعة و الحرف إلى هجرة الأندلسين الذين نقلوا حرفهم إلى الجزائر ، كما تدرب الصبيان في العهد العثماني على الدباغة و صناعة الأحذية و الصياغة و الخزانة و النجارة و الحدادة و فن البناء و التعمير ، و كان ما إمتازت به الجزائر و إختصت به إتقان الخياطة و النسيج .

بالإضافة إلى صناعة السفن و التدريب عليها و التي تتطلبها حرفة القرصنة و ركوب البحار و تسيير البخارات البحرية الحربية منها و التجارية ، " و لكن مع تفجير الثورة الصناعية ، و تطور أنواع الصناعات و المنتجات خاصة الأروبية بدأت هذه الحرف في الصناعات تتقهقر في القرن 18 م ، و أصبحت لا تسد في بعض الأحيان حتى الإستهلاك المحلي ، و كان بين ذلك إجتياح السلع الأروبية للسوق الجزائرية و منافستها للمنتجات الصناعية و الحرف التركية ." [93] ص 25 .

و الجزائر شأنها شأن بقية الدول العربية و الإسلامية كانت توجد بها كتاتيب و مدارس دينية و معاهد للتعليم يدرس بها القرأن و الدين و الأحاديث حيث يعود تاريخها إلى بداية القرن 13هـ و 14 هـ " حيث قام سلاطين تونس و فاس و تلمسان بتأسيس مدارس رسمية و التي تقوم بنشر الثقافة الدينية و الأدبية و الفلسفية و الطب و علوم اللغة و الفقه و الفلك ، و إزدهاره المدارس إبتداءا من القرن 15 هجري ، حيث كانت مسيرة من طرف الخواص إضافة إلى تبرعات المسلمين ." [94] ص 213

وبتالي شهدت هذه الفترة حركة تعليمية و تكوينية منتعشة و مزدهرة و هذا ما إنعكس على الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمع الجزائري في هذه الفترة من الزمن .

2.5. التكوين المهني في عهد الإستعمار

بعد دخول فرنسا إلى الجزائر " و قيامها بغلق المدارس و الزوايا و نفي المعلمين و تطبيقها لسياسة الإستيطان المبنية على تجهيل الشعب و ذلك لتتمكن من ممتلكاتهم بما فيه الأراضي ." [75] ص 34 ، و كانت هذه السياسة التي إنتهجتها فرنسا منذ البداية ، إنه بمجرد إرساء قواعد الإستعمار الفرنسي قام بتجريد الأفراد من ملكياتهم و إحلال الفرنسين محلهم بصفة جماعية و كذلك العمل على فرنسة الجزائر و طمس

الشخصية العربية و الإسلامية .و عليه و على غرار كل المؤسسات و الأجهزة التي وضعها الحكم الإستعماري في الجزائر فقد كان تنظيم أمور التكوين المهني تحت السلطة الإحتلالية ، ولم يكن التكوين المهني في عملياته و تنظيماته إلا نتيجة لإستغلال كل طاقات البلاد من مواد طبيعية و بشرية في خدمة مصالحه ، حيث كان مشروع التكوين المهني و خلقه هدفا للإقتصاد الفرنسي .

" قبل هذا نجد أن أول مؤسسة فتحت أبوابها للحرف و الصنائع كانت سنة 1867 ، لكن أغلقت في عام 1871 لأسباب أمنية ." [95] ص 14 ، و هذا من أجل السعي من أجل تحسين التكوين ، و في سنة 1881 م وضع مشروع لبناء عدة مدارس للتكوين في الجزائر تخص ميدان الفلاحة فكان لابد من إنتظار الحرب العالمية الأولى لإدماج الجزائرين في المصانع و الورشات الفرنسية . " و إنتظارا ايضا أزمة 1929 للسماح لبعض الجزائريين للدخول إلى قطاع التعليم التقني ،و هذا كان في سنة 1935 بعد فتح فرع جديد خاص بالتعليم الفني في الجزائر ." [95] ص 15 .

بعد الحرب العالمية الثانية تأكدت لأهمية الإقتصاد الجزائري بالنسبة إلى الإقتصاد الفرنسي مما دفع الحكومة الفرنسية على الإهتمام ببعض الصناعات بهدف إعادة بناء فرنسا المحطمة إقتصاديا ،و في سنة 1946 صدر مرسوم رقم 46-2511 ينص على إنشاء مكتب إقليمي للعمل في الجزائر و منظمة تسيير المدارس الصغيرة للتكوين المهني في الجزائر دون أن ننسى انه تم إنشاء مركز تكوين خاص بكبار الفرنسين و هدفه يتمثل في تكوين يد عاملة مؤهلة التي يحتاجها الإقتصاد الفرنسي، و قد عرف التكوين المهني في عهد الإستعمار ثلاث أنماط مختلفة منها التكوين التقني و الزراعي ثم التكوين المهني . " لقد أدخل سنة 1946 التكوين و كان عدد المتربصين حينئذ لا يتجاوز ألف تلميذا ، و استمرت الحالة إلى أن جاء مخطط قسنطينة سنة 1959 ليتغير العدد من 1000 إلى 4500 متربص ، هذا مع الإشارة على ان جل المتربصين كانوا أوربيين و بنسبة كبيرة خاصة في الفروع العلمية – النظرية على حساب الجزائريين الذين كانوا يتخصصون في فروع البناء و الأعمال اليدوية الشاقة ." [18] ص 32 ، إلا أن التكوين الذي كان يتلقاه الفرد الجزائري ، بوجه بسيط أو بشكل تمهيد فقط لا يتعدى ذلك إلى المعرفة التقنية فكان منصبا حول المهن الشاقة و التي تتطلب قوة بدنية كبيرة مثل المناجم ، المصانع الكبرى ، البناء...إلخ .

و تأكدت هذه السياسة مرة ثانية في مشروع قسنطينة عام 1959 بهدف خلق الكفاءة التقنية و الصناعية لليد العاملة الحضرية لخدمة المصالح الإقتصادية الفرنسية ، و مايشير الإنتباه أن السلطة الإستعمارية لم تقم إلا بإنشاء ورشات للإناث و مشاغل للذكور للصناعة التقليدية .

إن ما يمكن إستنتاجه هو أن التكوين المهني في عهد الإستعمار كان مرتبط إرتباطا وثيقا بالسياسة

الإقتصادية التي كانت فرنسا تتبعها ، حيث كان ظهوره كوسيلة لإنجاز أهداف إقتصادية معينة ، بالإضافة إلى وجود توجيه خاص بالجزائريين نحو المهن التي تتطلب بذل جهد عضلي كبير و هذا حسب تصريحات وزير التكوين المهني السابق السيد مولود أمزيان .

ومنه نستطيع القول أنه يعود تاريخ ظهور التعليم أو التكوين المهني في الجزائر أثناء العهد الإستعماري إلى سنة 1935 عندما أضيف فرع للتعليم التقني مرتبط بإدارة جامعة الجزائر ، وحتى هذا التاريخ لم تكن هناك فروع أو معاهد للتكوين المهني من هذا النوع رغم المشاريع العديدة التي برمجت و التي يظهر الكثير منها للوجود أما التي ظهرت فلم تدم طويلا لأسباب عديدة .

ففي سنة 1867 فتحت " مدرسة الحرف [المهن] و الصنائع ، و كانت مخصصة لجزائري منطقة القبائل ، وبعد خمس سنوات من إفتتاحها ، أغلقتها سلطات الإحتلال مد طلابها يد المساعدة لثوار منطقة القبائل سنة 1871 . "[96] ص 05 .

و في سنة 1881 وضع مشروع لبناء عدة مدارس ولائية_ للتكوين في الميدان الفلاحي ، ظهرت للوجود من هذا المشروع مدرسة واحدة في الجزائر العاصمة خصصت لتعليم أبناء الجالية الأروبية فقط دون تعليم الجزائريين ، و السبب في هذا يعود إلى تخوف المعمرين من أن تتكون يد عاملة جزائرية ماهرة ، تتحكم في يوم ما في ميدان الصناعة و الفلاحة ، و بالتالي إستأجر هؤلاء المعمرون الشباب الجزائري في حقولهم و خاصة السنوات ما بين 1850-1880، و بأعداد هائلة و التي إستولوا عليها بعد طرد أهلها منها, و كان لابد من إنتظار الحرب العالمية الأولى , و النقص العام في الأيدي العاملة الفرنسية الذين دفعا السلطات الفرنسية الحاكمة إلى أن تسمح لعدد محدود من اليد العاملة الجزائرية ، بأن تعمل في المصانع و الورش الفرنسية [بفرنسا و الجزائر] حيث أن الهجرات نحو فرنسا بدأت حوالي سنة1902-1903 و خاصة من منطقة القبائل ،[حيث شجعت سلطات الإحتلال هجرة الشباب الذين تكونوا في مدارس الأباء البيض ، و التي بلغ عددها أنذاك 12 مدرسة .] [96] ص 06 .

كما كان لابد من إنتظار أزمة عام 1929_الإقتصادية الكبرى التي مست العالم الرأسمالي و نتائجها ، حيث أصبح مقبولا مبدئيا إدماج بعض الجزائريين في نظام التعليم التكويني ، و كان لابد أيضا من إنتظار الحرب العالمية الثانية التي تأكدت خلالها الأهمية الإقتصادية القصوى للجزائر في إقتصاد فرنسا الحرة ، مما دفع المستعمر إلى الإهتمام في بعض الصناعات فيها .

و في سنة 1946 : كانت قضية توظيف الشباب الجزائري متكون قضية ، قد إنتهى النقاش حولها لكن التخصصات التي توجه إليها هذه الجماعات من الشباب كانت محدودة جدا .

[**و** إستمر الحال على هذا المنوال حتى سنة 1959 : حيث أدمج برنامج عام و شامل للتكوين المهني ، ضمن" مشروع قسنطينة ".] [96] ص 11 .

1.2.5. مدارس التكوين المهني في الجزائر خلال العهد الإستعماري

يمكننا تقسيم قطاع التكوين المهني في الجزائر ، خلال العهد الإستعماري إلى مجالين أساسين هما ، التعليم التقني و التكوين المهني اللذان يعدان أهم عنصرين في عهد الإستعمار .

1.1.2.5. التعليم التقني

أنشئ هذا الفرع سنة 1935 ، و إرتبط في عام 1944 بإدارة التربية الوطنية و لم تخصص له ميزانية تسيير ، إلا في عام 1947 ، لم تكن ذات أهمية كبيرة ، حيث بلغت [130 مليون فرنك فرنسي ضمن ميزانية التجهيز و التسيير في جهاز التربية الوطنية و التي بلغت أنذاك أكثر من 6 مليارت فرنك] .

مدارســـه **:** أما مدارس هذا النوع من التعليم فيمكننا تقسيمها كالتالي :

أ/ مدارس الدرجة الأولى

أقيمت هذه المدارس في المؤسسات الخاصة و المؤسسات العامة على حد سواء ، في سنة 1954 و كانت موزعة كالتالي :

1- 120 مؤسسة عامة [فيها مراكز لتعليم المهن ، و إعطاء الدروس العامة و النظرية].
2- 19حصة دراسية مهنية تجمع كل مساء العمال و الحرفين ، من أجل تحضير شهادة مهنية
3- 133 مؤسسة خاصة – 21 منها ممولة من قبل الدولة .

و كان هذا النظام يضم حوالي 20,000 شاب :58./. منهم جزائريون ، أما المهن التي كان الشباب يتدرب عليها ، فكانت الحدادة ، التجارة ، الكهرباء العامة و البناء .....إلخ [96] ص 11 .

و لم تشير الدراسات إلى وجود تقسيم بين التخصص على المهن بين الفرنسيين و الجزائريين ، لكن الواقع هو أن المهن المتعبة و المهن ذات الأجر المنخفض ، و التي يرفضها الفرنسيون ، غالبا كانت دائما من نصيب الجزائريين .

ب/مدارس الدرجة الثانية

كان طلبة هذه الدرجة موزعين على مراكز تقنية ، صناعية و تجارية في الجزائر ، و قسنطينة ، و عنابة ، حيث تتركز و تتجمع ورش و مؤسسات الفرنسيين ، و كانت أقسامها موزعة كالتالي :

-38 % من الأقسام مخصصة للصناعة الحديدية .
- 26 % من الأقسام مخصصة للتجارة .
- 8% من الأقسام مخصصة لصناعة الخشب
- أما عدد المنتمين إليها فقد تطور كالتالي :
* عام 1948 ، 1446 طالب
* عام 1952 ، 2818 طالب
* عام 1953 ، 3264 طالب

كان الجزائريون يمثلون 1/5 المنتمين إلى هذه المراكز [96] ص 13 .

ج/ مدارس التعليم المهني العالي

و كان هذا النوع يضم مدارس مهنية عالية ، هي :

1- المدرسة الوطنية البوليتقنية Polytechnicienne أو متعددة التقنية لمدينة دلس ، وكانت تكون تقنين في الميكانيكا ، و الكهرباء ، و الأشغال العمومية .

2- المدرسة العليا للتجارة في العاصمة : و يكون يتخرج منها طلبة في علوم التجارة .

3- المعهد الصناعي في الحراش : الذي كان يكون إختصاصين في الأشغال العامة والعمارة .

وبلغ عدد طلاب هذه المدارس و حسب السنوات كالتالي :

* سنة 1948 ، 274 طالب
* سنة 1952 ، 330 طالب
* سنة 1953 ، 355 طالب

و بلغت نسبة الجزائريين في هذه المدارس ، سنة 1953 ، 2% فقط ." [96] ص 16 ، هذا ما يؤكد المهن ذات الأهمية ، و المعاهد العليا للتكوين ، كانت من صالح أبناء المعمرين ، في حين يوجه الجزائريين كما سبق ذكره إلى المهن الشاقة و الورش الصناعية لإستغلالهم تحت شعار تكوين و تحسين مستواهم المادي .

2.1.2.5. التكويـن المهنـي

لم تحدد السلطات الإستعمارية ، أهداف و دور مراكز التكوين المهني في الجزائر إلا عندما أصدرت المرسوم الصادر بتاريخ 29 أبريل 1949 الذي نص على إعطاء تكوين مهني للفرنسين ، و الجزائريين ، يسمح لهم لتحسين مستواهم المعيشي .

- مراكزه : - و يمكن تصنيف مراكزه كالتالي :

1- المراكز المستقلة ذاتيا Autonome : و كانت مخصصة لصالح اليد العاملة ، أي تكوين الشباب من أجل العمل على المهنة دون التفكير في التدرج أو الوصول إلى مناصب مهنية عامة و حساسة في المنشأة أو الإرتقاء المهني .

2- مراكز المنشأت : التي أنشأت من طرف المنشأت الصناعية ، لتكوين عمالها ، أي لإعطائهم تكوينا مهنيا أوليا يسمح لهم بإدارة الألات و كان الهدف من هذا التكوين زيادة الإنتاج فقط و ليس تحسين من المستوى المعرفي للمتكون .

3.5. مراكز النقابات المهنية

لا يكاد يختلف نوع التكوين في مراكز النقابات المهنية عن غيره من المراكز الأخرى ، في إعطاء الشباب الجزائري تكوينا أوليا بسيطا يسمح لهم من تشغيل الألات فقط ، و كان الهدف من وراء كل هذا، هو إستغلال أفضل و إنتاج أوفر لليد العاملة الجزائرية .

و لقد بلغ عدد المتكونين في هذه المراكز فيما بين عامي1946 و 1954 مايلي :

2- عدد المتكونين فيه :

عام 1946	155 متكـون	عـام 1951	1250 متـكون
عام 1947	620 متكـون	عـام 1952	1312 متـكون
عام 1948	691 متكـون	عـام 1953	1812 متـكون
عام 1949	1089 متكـون	عـام 1954	2149 متـكون
عام 1950	1049 متكـون	عـام 1955	2660 متـكون

و أشارت نفس الإحصائيات إلى عدد الجزائريين بلغ ما يقارب 55 % من المتكونيـن [96] ص 17 .

3- المهن التي تعلم في مراكزه : أما المهن التي كان يتدرب عليها الشباب ، بهذه المراكز فكانت خاصة ، البناء الريفي ، و التكوين على العمل في المناجم و في الأعمال الصعبة .

4 – القائمون على التكوين و غايته : لقد سلمت مراكز التكوين بشمال البلاد ، إلى الخواص من المعمرين أو إلى المؤسسات و الورش الحكومية ، أما جنوب البلاد قد سلمت فيه مراكز التكوين إلى الأباء البيض و كانت ترمي السلطات الحاكمة من وراء ذلك إلى تنصير أبنائه و قتل الروح الوطنية لديهم تخوفا من ثوراتهم وتم نفس الشئ في منطقة القبائل و غيرها .

يؤكد هذا على نية المستعمر لم تكن أبدا تحسين معيشة أبناء الوطن [الجزائرين] بل على العكس ، كان هدفه كما سبق ذكره ، هو تكوين يد عاملة رخيصة ، تخدم مصالح إقتصاد فرنسا ، و مصالح المعمرين في الجزائر ، و الدليل على ذلك أن عدد الجزائريين المتكونيين في المدارس التقنية العالية بلغ 2% فقط ، و بمدارس الدرجة الثانية 1/5 المتكونين .

- أما المدارس القريبة جدا من المؤسسات و الورش الصناعية و التي تعطي للفرد تكوينا أوليا بسيطا ، فقد بلغت نسبة الجزائريين فيها 55 % .

- و أثناء حقبة الثورة ضد المستعمر الفرنسي ، فقد إلتحق أغلب هؤلاء الشباب ، و العمال بصفوف جيش التحرير الوطني ، كما خرب العديد من هذه المراكز و كان من مهام السلطات الجزائرية المسؤولة أنذاك و بعد الحصول على الإستقلال ، الإهتمام بالشباب سواء لتوفير مراكز العمل أو مراكز التكوين ...ألخ .

و عليه و بقيام فرنسا بغلق المدارس و الزوايا و نفي المعلمين و تطبيقها للسياسة الإستيطان المبنية على تجهيل الشعب ، وذلك للتمكن من ممتلكاتهم بما فيها الأراضي و إستعبادهم إلى أقصى درجة ، و منه تم التفكير في التعليم المهني كحل ، حيث فتحت مدرسة واحدة للحرف في منطقة القبائل ثم أغلقت من طرف فرنسا سنة 1971 ، ثم فتحت بعدها مدرسة أخرى للتكوين المهني الزراعي في الجزائر العاصمة مخصصة لشباب أوروبا ، و قد كان إلتحاق الجزائريين بتلك المدارس بعد الأزمة الإقتصادية الكبرى التي هزت كيان النظام الرأسمالي ، فسارعت فرنسا لوضع مخطط عام للتكوين المهني الزراعي للكبار سنة 1946 لخدمة إقتصادها و صنف نظام التكوين المهني إلى ثلاثة أنواع من التعليم و هي : التعليم الزراعي ، التعليم التقني ، التعليم المهني ، المقسمة إلى درجات ، تعليم الدرجة الأولى و الثانية ، التعليم العالي و كذا التكوين المهني .

ثم جاء مشروع قسنطينة و كان بمثابة القفزة في قطاع التكوين المهني سنة 1959 ، و كان يسعى لخلق الكفاءة التقنية و الصناعية لليد العاملة الحضرية من أجل التغلب على البطالة و كذلك خدمة الإقتصاد الفرنسي و كان هدفه الرئيسي تطويق الثورة التحريرية و خنق الإمددات الشعبية عن طريق صرف أنظار الجزائريين بهذا المشروع الذي كان يبدوا في الظاهر ذو غاية إقتصادية ، لكن في حقيقة الأمر كانت غايته سياسية و إستعمارية .

ملخص الفصل

من خلال هذا الفصل عرفنا أهم المراحل التي عرفها التطور التاريخي للجزائر في مجال التربية و التكوين و بأخص في قطاع التكوين المهني الذي يعد أهم القطاعات في التنمية الإقتصادية و كذا التنمية الإجتماعية لأي مجتمع ، حيث عرف قطاع التكوين المهني في الجزائر أهم مرحلة و هي العهد العثماني حيث إزدهرت الصناعة الحرفية من تعدد ورشات نقل الحرف إلى الصبيان كالحدادة و النسيج و الخياطة و الحياكة .... إلخ ، و ما كان من تأثير على المجتمع الجزائري من الإستعمار الفرنسي في نشر السياسة الإستعمارية التي عملت الفرد الجزائري في كيفية إدارة الألات و تشغليها لخدمة مصالحها الشخصية و تحقيق أهدافها الإستعمارية التي تهدف إلى تجهيل الجزائريين و جعلهم عبارة عن ألات تعمل من أجل تحقيق إنتاجها الإقتصادي دون السعي من أجل إعطائهم التكوين الضروري للتعلم و الإرتقاء المهني و التحكم في التسيير حيث قامت بحرق و تدمير المعالم الثقافية و التعليمية للتربية و التكوين في الجزائر أثر على قطاع التكوين المهني في الجزائر بعد الإستقلال .

و عليه فإن السمات التي يتسم بها اليوم التكوين المهني لم تكن محل الصدفة بل هي وليدة العوامل التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري بكل مراحله التاريخية و التي أثرت تأثيرا كبيرا في جميع فروعه سواء البيداغوجية أو المادية خاصة و أن الإستعمار الفرنسي كانت سياسته واضحة تجاه الجزائريين و هي تجهيل أكبر عدد منهم وبالتالي كانت مهام الجزائر بعد الإستقلال كبيرة و صعبة للنهوض بهذا القطاع بكل هياكله من أجل مسايرة التنمية الإجتماعية فسعت إلى تطويره و إخراجه من الوضعية التي كان عليها بعد الإستقلال و هذا بفضل المخططات التنموية التي إنتهجتها القطاع .

الفصل 6
وضع و تطور التكوين المهنـــي في الجزائر

إن المجتمع الجزائري عرف بعد الإستقلال تنظيمات و هياكل جديدة من أجل مواجهة المشاكل و العراقيل التي عرفها المجتمع الجزائري و التي خلفها الإستعمار الفرنسي بعد خروجه من الجزائر نتيجة سياسة التدمير و الإضهاد التي إنتهجها ضد المجتمع الجزائري بكل أفراده ، لذا أخذ الإهتمام بالتكوين المهني مكانة معتبرة و كان من الأوليات الضرورية التي وضعتها الدولة الجزائرية في برنامجها بإعتباره المحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمع بكل هياكله المختلفة ، لذا فإن الأوضاع التي عرفها المجتمع الجزائري خصوصا و السياسة الفرنسية ضد التكوين المهني في عهد الإستعمار جعل الجانب الكمي يغلب على الجانب النوعي ، و أملت الضرورة فتح معاهد و مراكز للتكوين لكي يتمكن كل أفراد المجتمع من الحصول على تكوين خاصة و أن الجزائر بعد الإستقلال إنتهجت خطة المخططات التنموية لنهوض بمختلف القطاعات بما في ذلك قطاع التربية و التكوين المهني .

و في هذا الفصل تطرقنا لأهم مراحل تطور التكوين المهني بعد الإستقلال حيث بعد إسترجاع الحزائر لسيادتها أرادت أن تتخلص من التبعية الإقتصادية للدول المصنعة فإنتهجت سياسة تنموية إقتصادية ، و إجتماعية و لتحقيق ذلك من إنجاز مدارس تعليم ديمقراطية و أهم السياسات المنتهجة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع خاصة و أن التكوين المهني في الجزائر غداة الإستقلال كان موروثا عن فرنسا و قد تم الإعتماد على تسيير العدد القليل من مؤسسات التكوين المهني الموجودة لمدة إمتدت ثلاث سنوات بعد الإستقلال و منه شرع في إنجاز منشأت جديدة للتكوين المهني و هذا إنطلاقا من المخططات التنموية التي عرفها و التي لعبت الدور الكبير في إعادة بناء هذا القطاع الذي دمر من طرف الإستعمار الفرنسي و علاقته بمنظومة التربية بصفة خاصة و السياسة الجديدة التي إتخذتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع و تطويره و كذلك معرفة أهم أشكال و أبعاد و أهداف التكوين المهني التي عرفها بعد عملية المخططات التنموية التي كانت تسعى من أجل تحقيقها و إنجازها .

1.6. قبل المخططات الإنمائية [من الإستقلال إلى سنة 1967]

إن تحديد الأهداف و الغايات، التي يجب الوصول إليها من خلال دراستنا هذه للتكوين المهني لن تعطي نتائج إيجابية إلا بعد تحليل للوضعية الصعبة التي عرفها هذا القطاع خاصة بعد الإستقلال، و بالفعل كانت معظم الهياكل التي ورثتها الجزائر غداة الإستقلال لا علاقة لها بإحتياجاتها الجديدة التي لابد أن تتماشى مع جزائر مستقلة .

عرف مجال التعليم و التكوين المهني في الجزائر بعد الإستقلال مشاكل عديدة أهمها و هي الأمية التي عملت السلطات الفرنسية على نشرها في أوساط المجتمع الجزائري حيث يرى رابح تركي أنها " نتيجة هذه السياسة الرامية إلى تجهيل الجزائريين ، كان أكثر من اكثر من اربعة أخماس الشعب الجزائري أميين لا يقرؤون و لا يكتبون عند نهاية الإستعمار الفرنسي في الجزائر عام 1962 " [81] ص 17 ، و هذا عدد كبير لابد من أخذه بعين الإعتبار.

و هذا العدد الهائل من الأميين كان أخطر عائق لإنطلاق الجزائر نحو التنمية الشاملة لذا كانت هذه المشكلة تعوق تحقيق الثورة الزراعية و الصناعية ، خاصة النسبة العالية منها،" حيث كانت تشكل نسبة مرتفعة تقدر ب 90% في أوساط الصغار و الكبار على السواء ." [82] ص 27 .

لذا كان من الضروري على المجتمع الجزائري و الدولة الجزائرية منذ الموسم الدراسي 1963/1962 القيام بتغير ملامح هذه المدرسة و هذه المراكز التكوينية و ذلك بوضع برنامج لإزالة الأمية حيث يقول عبد الرحمان سلامة : " في اول تحول مدرسي ، إتخذت وزارة التربية قرار يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المؤسسات التعليمية التابعة لها ، و كان هذا القرار بمثابة إعلان النية لتغيير اوضاع المدرسة الموروثة خلال عهد الإستعمار ." [83] ص74 .

و بهذا نرى ان نظام التربية و التكوين في الجزائر بعد الإستقلال عمل على محاربة الأمية ، و عمل على تغيير النظام الموروث بإعادة اللغة العربية إلى مركزها الطبيعي معتمدة في ذلك على إيجاد الإطارات المتمرنة على جانب التعاون التقني مع الدول الصديقة .

و كذلك تعميم التعليم و إصاله إلى المناطق النائية مسخرة إمكانيات لبناء هياكل إستقبال جديدة و تكوين الإطارات اللازمة لذلك و الكفاءات التي تتمتع بتكوين يتناسب و متطلبات المجتمع ، إن ما قامت به منظومة التربية و التكوين هو التأكد عل تحقيق ديمقراطية التعليم و التكوين و توجيه الطلبة للفروع العلمية

التي تتلائم و إحتياجات البلاد و عقد ملتقيات للتكوين و التنمية للنظر في مستقبل المدرسة و مراكز التكوين المهني بصفة خاصة .

1.1.6. أهداف التكوين المهني في عهد الإستقلال

بعد الإستقلال مباشرة كان التكوين المهني كغيره من القطاعات يخضع لضغط الأحداث قبل ان يخضع للمذهب الإرادي [أي لقوانين و توجيهات سياسية] حيث لم يكن للجزائريين إبان الإستقلال من قاعدة مادية مذهبية سوى ميثاق طرابلس . [97] ص-ص 21-24 .

و من هنا أخذت السلطات الحاكمة على عاتقها مسؤولية النهوض بإقتصاد هذا المجتمع و رفع مستواه الثقافي و المهني ، فعرفت هذه الفترة نوعين من التكوين المهني هما :

التكوين المهني السريع و التعليم التقني، فالتكوين المهني السريع كان يهدف أساسا إلى حل مشكلة البطالة التي عان منها الشباب و حتى الكبار ، غير أن هذا النوع من التكوين واجهته عدة مشاكل في مراحله الأولى خلال الفترة ما بين 1962-1966 نظرا لغلق بعض المراكز نتيجة مغادرة الإطارات الفرنسية لها بالإضافة على مشكل الأمية و الهجرة الريفية ...إلخ .

بعد إسترجاع الجزائر إستقلالها ،" أكد المسؤولين على إختيار الإشتراكي للبلاد ، و ضرورة العمل من أجل تدعيم الإستقلال السياسي بالإستقلال الإقتصادي ، حيث كان لابد من إستغلال الطاقات البشرية و تدعيم هياكل و بنايات التكوين المهني ." [98] ص 03 ، و قدر عدد المراكز الموروثة بعد الإستقلال حوالي 20 مركزا دون ادنى مراعاة التنظيم و التنسيق بينها و بين متطلبات الوطن باكمله ، ومباشرة بعد الإستقلال إعتمدت هذه المراكز لسد الحاجيات الإقتصادية و الإجتماعية المستعجلة و محاولة سد فراغ نقص الإطارات الوطنية ، لكن التكوين المهني كان يعاني من مشاكل صعبة مما أدى إلى غلق أبواب بعض المراكز و ذلك للأسباب التالية :- خروج مكثف للمكونيين الفرنسيين ، مدراء المؤسسات .

- محتوى البرامج التكوينية غير كاف لتكوين يد عاملة جزائرية مؤهلة
- نقص كبير في التحضير و إنعدام التقنية [99] ص 04 .

لقد كان لهذه النقائص اثر كبير على التنمية الوطنية و السير الحسن للإقتصاد الوطني لكن رغم ذلك كان هناك تفكير مستمر من أجل تدراك النقائص العالقة ، فمثلا في أوت 1962 ، صدر مرسوم يقضي بإنشاء محافظة للتكوين المهني و ترقية الإطارات ، وكذلك إنشاء مجلس وطني إستشاري مهمته إعطاء

رؤية في المسائل التي تطرح عليه من طرف السلطات العامة ، و تقديم إقتراحات خاصة بالتكوين المهني بمختلف ميادنه و أشكاله .

و من بين المهام التي أسندت لهذه المحافظة ، تحضير الإصلاحات الأساسية ، و النصوص الخاصة بتنظيم التكوين المهني ، ورسم سياسة خاصة للتكوين المهني و ترقيته ، وترقية الإطارات و إعداد برامج مناسبة لإحتياجات السوق ثم التنسيق بين أعمال القطاعات العامة و الخاصة في ميدان التكوين المهني ، و كيفية تطبيق التعليم و مراقبة الوسائل الضرورية لإنجاز الأهداف المسطرة و القيام بإنشاء عدد كبير من مراكز التكوين المهني عبر القطر الجزائري .

2.1.6. نظرة المجتمع الجزائري إلى التكوين المهني في مطلع الإستقلال

بسبب الثقافة المحدودة و إنعدام التوعية ، و التوجيه خاصة خلال السنوات الأولى من الإستقلال ، كان ينظر للمتكونين مهنيا على أنهم فئة أغلقت في وجهها الأبواب و لم تستطيع مواصلة تعليمها في الثانويات ، و الجامعات ، التي يرى فيها الأهالي مصدر التقدم و الرفاهية ، وتحسين المستوى المعيشي ، أضف إلى ذلك نفور الشباب أنفسهم من مراكز التكوين المهني و عدم الإلتحاق بها ، حيث يبحث العديد منهم قبل الإلتحاق بمراكز التكوين المهني عن عمل إما بالمنشأت الحكومية أو لدى الخواص ، أو يهاجر إلى الخارج ...إلخ .

وحتى تتغير نظرة المجتمع كليتا يتحتم على وسائل الإعلام أن تلعب دورا رئيسيا في التوعية مستغلة في ذلك كل وسائلها بالإضافة إلى الإهتمام الخاص في منظومة التربية و التكوين من خلال خطط و برامج مشتركة ، و ذلك للقضاء على العادات السلبية الإجتماعية التي تفشت خاصة في الأوساط الشابة التي إتخذت من الشوارع مصدر لتربيتها ، كذلك القضاء على مشكلة البطالة و بالتالي العمل على التقدم و إزدهار البلاد من أجل التنمية الإجتماعية بكل نواحها المختلفة .

3.1.6. حاجة المجتمع الجزائري إلى التكوين

إن الإختيارات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية في مختلف قطاعات النشاط تتمحور حول متطلبات سياسات البناء الإشتراكي ، وحول تلبية الإحتياجات الإجتماعية للمواطنين ، لا يتمثل إلا في تنظيم ، و تحديد للأجال ، بمقتضى أقصى ما يمكن أن يحققه الجهاز الإقتصادي و الإجتماعي ، و الوسائل التي يمكن تعبئتها ، و إن هذه المطامح تبرز في المقام الأول من خلال المطالبة .

إن التكوين المهني دخل الجزائر على يد الفرنسيين ، و لكن كان هدفه إستغلال الجزائريين بإعطائهم تكوينا أوليا بسيطا دون محاولة تكوينهم على مستوى عالي ، وبعد حصول الجزائر على إستقلالها ، عملت على تغيير ذلك الجو ، حيث في مطلع الإستقلال عملت على جعل التكوين المهني عاملا أساسيا في إقتصادها و مقللا من البطالة .

و يجدر الإشارة أنه في عام 1962 فتحت الجزائر عشرين مركزا للتكوين المهني للكبار ، كان عدد تلاميذها لا يتجاوز 5000 تلميذا و كان أول إنطلاقة لتكوين مهني جزائري .

و الجدير بالملاحظة أن الإختصاصات التي كانت تعلم في المراكز، لم تكن لها أية صلة أو إرتباط بحاجيات و متطلبات البلاد في تلك المرحلة من التطور الإقتصادي و الإجتماعي، و نتيجة هذه الوضعية ظهرت المرحلة الأولى الإيجابية للتكوين المهني بمباشرة في المخطط الثلاثي 1966-1969، و بالتالي فإن الشهادة التعليمية ، هي خير ضمان للكفاءة ، " فبالإضافة الى البيانات الجديدة التي يجب اصلاحها و تعديلها لكي تتماشى مع متطلبات العصر ، يجب الاهتمام بإعادة تشكيل التكوين المدرسي [...] و إعطاء الأولوية للتكوين التكنولوجي." [100] ص 17 .

2.6. التكوين المهني و مخططاته الإنمائية

رغم المجهودات المبذولة في ميدان التكوين المهني بعد الإستقلال بقي التكوين لا يتماشى مع المتطلبات الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد إلى أن جاءت مرحلة أخرى من الإصلاحات و هي مرحلة المخططات الإنمائية التي لعبت الدور الأساسي في عملية تطوير و تحسين من التكوين المهني .

1.2.6 المخطط الثلاثي [1967-1969]

يعتبر المخطط الثلاثي من النشاطات المشتركة و المنسقة التي تهدف إلى تجميع الشروط الهيكلية و التنظيمية و المادية و البشرية اللازمة لعملية تحقيق التنمية الوطنية المخططة و الطويلة المدى و الذي لعب الدور الرئيسي في إنطلاق المخططات التنموية الأخرى .

و في هذا المجال يحدد المخطط مجموعة من الأهداف التي يجب أن يصل إليها في هذه المرحلة و التي كانت تسعى للرفع من مستوى التكوين المهني و هي :

- تكيف جهاز التكوين المهني السريع مع الواقع الإقتصادي الجديد ، أي إضافة فروع أخرى إلى جانب الأقسام المخصصة لمهنة البناء و الأشغال العمومية .

- ربط جهاز التكوين المهني بالتشغيل ، وهذا يجسد إتفاقيات التكوين المحددة لحقوق و إلتزامات لكل من الطرفين ، مركز التكوين و المؤسسة المستفيدة من اليد العاملة المؤهلة .
- تدعيم جهاز التكوين المهني باللجوء إلى إعادة فتح كل الأقسام المغلقة في المؤسسات في سبيل تأكيد الطابع الإقتصادي و الإجتماعي للتكوين المهني .
- تنمية و تطوير مراكز التكوين لإستقبال عدد كبير من المتربصين ، وذلك بتوسيع المؤسسات القديمة و بناء مؤسسات جديدة .[95] ص 19 .

عن بالرغم من بعض النتائج الإيجابية المحققة في ميدان التكوين المهني من خلال هذا المخطط كزيادة فروع التكوين و إستقبال عدد كبير من المتسربين ، وكذا إدماج نسبة كبيرة من المتربصين المتخرجين في الإقتصاد الوطني ، إلا أنها تبقى غير كافية إذا أخذنا بعين الإعتبار ضرورة إنجاز المشاريع المخططة إضافة إلى أنه لم يقع التفكير في إنشاء أية هيأة مركزية للتوجيه و التنسيق بين مؤسسات و مراكز التكوين المهني .، إن المخطط الثلاثي قرر في برامجه فروعا جديدة للتربص و التكوين تزيد عن خمسين نوع ، وعند نهاية الخطة تطور عدد الفروع ليصل 375 فرعا منها ثلث 1/3 في خدمات البناء ، و الباقي للصلب و الحديد ووظائف إدارية و خدمات نسائية و المحاسبة و غيرها من الإختصصات التي كانت البلاد بحاجة ماسة إليها .

2.2.6. المخطط الرباعي الأول[1970-1973]

بإعتماد المخطط الثلاثي [1967- 1969] و الذي كان عبارة عن رحلة إنطلاق لمخطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية " نجد أن المخطط الرباعي الأول أخذ على عاتقه تخطيط القطاعات التي يشملها من قريب أو بعيد التصنيع ، و أخذ على عاتقه أيضا و بدرجة أقل كوسيلة لتحديث و تغيير العلاقات الإجتماعية ، " نجد أن المخطط الرباعي الأول أخذ على عاتقه تخطيط القطاعات التي يشملها من قريب أو بعيد التصنيع ، و أخذ على عاتقه أيضا و بدرجة أقل كوسيلة لتحديث و تغيير العلاقات الإجتماعية في الريف " [101] ص 04 .

و منه قد توسع مفهوم التكوين المهني في هذه المرحلة حيث أصبح يهتم بالزيادة المستمرة للمعارف و القدرات التقنية و المهنية و بتجديدها المستمر ، " **و** التخلي عن تعريفه القديم الذي كان يتحدد بمجرد جهاز ذو وظيفة محدودة و هو تكوين عمال بسطاء و منه الإبتعاد عن المفهوم الكلاسيكي [القديم] و أصبح يحمل محتوى أوسع خاصة بعد صدور نصوص التسيير الإشتراكي للمؤسسات ، و أصبح دور العامل لا يقتصر في التنفيذ فقط ، بل تعداه ليصبح عامل و منفذ و مشارك في تسيير بعض أمور المؤسسة ." [102] ص 67 .

و في هذه المرحلة توسع أيضا قدرات أجهزة التكوين المهني و ذلك من أجل تحقيق إحتياجات المؤسسة الإقتصادية و الإجتماعية في البلاد ، و أدخلت عدة تخصصات لا سيما التقنية منها كالميكانيكا و التعدين و تمكن من إحداث 452 قسما في نهاية 1973، و لهذا كان هناك تسخير كبير للإمكانيات المادية و المبالغ المالية حيث " قدرت الإستثمارات خلال المخطط الرباعي الأول ب 26.400 مليون دينار جزائري وجهت 90% منها إلى القطاع العام و 75 % من مجموع الإستثمارات وزعت كالتالي : - 48 % للصناعة – 16 % للفلاحة – 11% للتربية و التكوين و هي نسبة مقبولة للنهوض بهذا القطاع .

و مجموع الإستثمارات المتوجهة للتربية و التكوين بلغ 2840 مليون دينار جزائري ، و جه منها 577 مليون للتكوين ". [95] ص –ص 24-26 ، بإعتبارمن أهم القطاعات التنموية في المجتمع ، أما مراكز التكوين الفلاحي التابعة لوزارة الفلاحة لا تقوم إلا بتنظيم تربصات تخصصية لفترات قصيرة في 5 سنوات منها :تربية الحيوانات – زراعة الحبوب - الفلاحة – صيانة العتاد الفلاحي - تربية الطيور .

" لقد إستقبلت مراكز التكوين المهني في هذه المرحلة 32000 متربص ، و رغم عدة عراقيل إلا أنه خلال سنة 1973 فتح 450 فرع أبوابه ليستقبل 785 متربص و بالنسبة للمستويات التي تم تكوينها بمراكز التكوين المهني خلال فترة المخطط الرباعي الأول فقد شملت المستويات :

- المستوى الثاني – عمال مؤهلين – أعوان مكاتب
- المستوى الثالث – تأهيل عالي – مراقبي عمل
- المستوى الرابع – تقنيين و إطارات متوسطة تشرف على الإنتاج

ومقابل هذا الجهد الذي يهدف إلى رفع مستوى التأهيل ، إلا أن جهاز التكوين المهني بقي محافظ على طابعه التصفوي دون أن يستطيع تلبية الحاجات الإجتماعية و الإقتصادية للبلاد **."** [103] ص 16 .

و في سنة 1973 تغير عدد الفروع ليصل إلى 452 فرع ب 9000 تلميذ ، هذه الحالة تبين لنا الجهد المبذول لتحقيق التناسب و الإنسجام بين الطلب الإقتصادي و الطلب الإجتماعي في مادة التكوين المهني ، لكن أغلب المشاكل التي عرفها المخطط الثلاثي ، عرفها المخططان الرباعيان رغم اللامركزية التي عرفتها هذه الفترة الجديدة ، في توزيع المراكز ، وعودة العديد من المتكونيين من الخارج و الذين عملوا على تكوين الإطارات الجديدة و تعليمهم .

إن إرتفاع قيمة الإستثمارات في هذا المخطط عن المخطط السابق يتبين بوضوح الإهتمام الواضح للسياسة المتبعة و التي كانت تسعى للرفع من قطاع التكوين المهني و تطويره .

3.2.6. المخطط الرباعي الثانـــي

يشكل المخطط الرباعي الثاني الإمتداد الطبيعي و المنطقي لتطور التربية و التكوين و إستفادة قطاع التكوين لوحده بإستثمار قدره 2166 مليون دينار جزائري من بينها 1863.6 مليون للمشاريع الجديدة و الباقي للمشاريع القديمة التي لم تنتهي بعد ، و قد وزع إلى الهيئات التالية :

- التكوين المهني الذي تشرف عليه وزارة العمل 308 مليون دينار جزائري و المعاهد التكنولوجية التابعة لوزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة 253 مليون دينار جزائري ، وهناك أجهزة أخرى للتكوين التابعة لوزارات و هيئات مختصة بالتكوين مبلغ 1605 مليون دينار جزائري .[103] ص 19 .
- أما القطاعات التي كانت متبعة هي الصناعة الثقيلة، الزراعة ، الداخلية ، الأشغال العمومية ، البناء ، الصحة ، العمل و الشؤون الإجتماعية ، التجارة و النقل .
- تسلم جهاز التكوين المهني التابع لوزارة العمل مهمة تكوين اليد العاملة المؤهلة بصعوبة كبيرة ، و هكذا أصبح التكوين المهني المقدم من قبل جهاز التكوين و الوحدات الإنتاجية و قدم برامج المدروسة و عدم مسايرتها للحاجات المتزايدة و منه تبقى الإستجابة عن التكوين ضعيفة لضغف إمكانيات التكوين و التأطير .

و في سنة 1977 إرتفع مستوى تكوين التقنيين ، حيث وصل عدد الفروع إلى 150 فرع [خمسون فرعا سنة 1973] ، هذا و قد تحقق نفس الشيء بالنسبة للعمال ذوي التخصص العالي ، حيث بلغت فروعهم 480 فرعا من بينها 400 للبناء الميكانيكي و بناء العمارات ، إن الدراسات الدقيقة في ميدان التكوين المهني ، تبين لنا أن قطاع التكوين العالي هو تزايد مستمر ، على حساب تكوين التقنيين –مستوى 5- و العمال المهنيين و الإختصاصيين .

– مستوى 3.4 حيث نجد :- من ثلاثة إلى أربعة مشرفين للمهندس الواحد ، من ثلاثة على أربعة عمال مهنيين للمشرف الواحد ، و عاملين مختصين لعامل مهني واحد ، و من هنا يلاحظ عدم أو ضعف التنسيق السائد بين التكوين المهني من جهة، و جهاز الإنتاج من جهة أخرى ولعل الجدول التالي يبين مدى العجز الذي عرفه قطاع التكوين المهني خلال الفترة ما بين 1970-1977 على سبيل المثال :

	الإطارات	التقنيون و عمال المراقبة	عمال و عمال مؤهلون
المتعاونون	14200	1500	3400
إحتياجات الإقتصاد	67140	94,000	24,3000
تقديرات التكوين	[60180]	[48680]	[232030]
الإنجازات	48940	27950	169040
العجز المطلق في 77 مع إرتفاع التعاون	32400	67550	77960
العجز بدون إرتفاع التعاون	18,200	66050	74560

[104] ص 04 .

4.2.6. المخطط الخماسي الأول [1980- 1984]

" لم تستطع إنجازات المخطط الثالث و المخططين الرباعين من السيطرة على المشاكل المتعلقة بالتكوين ، وهذا ناجم عن إرتفاع النمو الديمغرافي المتزايد ، وعدم قدرة هذه المخططات على مسايرة الأحداث الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ." [105] ص 48 ، و تظهر مع هذا المخطط و توجيهاته السياسية و الإقتصادية الإجتماعية تقوية التكوين المهني و ذلك في سنة 1980 ثم وزارة له في سنة 1984 و S.E.F.P بإنشاء الأمانة الوطنية للتكوين المهني محاولة لامركزية التكوين المهني تولي المنظومة التربوية .

"و إضافة إلى ذلك تم تدعيم دور المؤسسات في عملية التكوين بحيث أنه إلى غاية 1981 كان التكوين المهني يتم في مراكز دون علاقة مع المدرسة و الشغل ، و كانت مهمته تكتسي طابع إجتماعي ، بحيث بعد عملية التصنيع لم يكن الهدف من التكوين سوى إستعمال و التحكم في وسائل الإنتاج ."[106] ص 226 .

إذا كان التكوين المهني يكتسي طابع إجتماعي أكثر منه إقتصادي لكونه يخفض من نسبة التسرب المدرسي ، و كذا التقليل من البطالة التي تنتج عن هذا التسرب ، "مع العلم أنه بلغ عدد المتسربين سنة 1978 و1979 في الإبتدائي 7% و في المتوسط 11% و في الثانوي 19% " [105] ص 59 ، و في هذه المرحلة إجتازت البلاد مرحلة هامة في تاريخها خاصة و هي تطبق الخطة التي أقرتها اللجنة المركزية للحزب و الخاصة بالتكوين المهني .

و قد أتاحت هذه الخطة حصر الإحتياجات المادية و البشرية التي يتطلبها تنفيذ هذه الخطة ، و لما كانت هذه الإحتياجات البشرية تتمثل في أعداد ضخمة ذات كفاءة عالية ، فقد خصصت الدولة ووزارة التكوين المهني لجنة تختص في السهر على توفير الظروف الملائمة لإنجاح هذه الخطة التي إنتهجتها السلطات المعنية .

" و تقدر الطاقات الإجمالية التي توفرت في سنة 1984 ب : 180.000 منصب للتكوين منها
- 90.000 من المستوى الثاني و الثالث
- 54.000 من المستوى الرابع
- 36.000 من المستوى الخامس " [107] ص 130 .

و تدل المعطيات الإجمالية بالأرقام أن النقص بين المترشحين للتكوين و الطاقات الإستيعابية الموجودة يستمر الأمر الذي يتطلب إنتهاج سياسة أكثر حزما ، و لقد وضع المخطط الخماسي الأول مجموعة من الأهداف فقسمت إلى قسمين ، أهداف عامة و أهداف خاصة و يمكن تلخيصها في مايلي :

فالأهداف العامة " تمثلت في تنمية قدرات التكوين الإستيعابية المتمثلة في المراكز و المؤسسات التكوينية الأخرى ، و إستغلال معظم الإمكانيات في مجال التكوين المهني ، إضافة إلى تنظيم الجهاز الوطني للتكوين المهني ، وكذا تكييف هذا الجهاز مع الإستجابة الإقتصادية و الإجتماعية ، و أخيرا رفع المردودية للهياكل الوطنية للتكوين المهني .

أما الأهداف الخاصة : فتمثلت في بناء و تجهيز و تأطير 228 مركز مسجل ، بإضافة حوالي عشرين مشروعا أثناء التسجيل مع توسيع المراكز الموجودة بإنجاز 200 قسم جديد ب : 90.000 قدرة إضافية من مناصب التكوين . [108] ص 58 .

و عليه عمد المخطط الخماسي الأول على تخطيط سياسة للتكوين تتماشى مع الحاجات المبرمجة ، و يكون التكوين فيها إستجابة للإحتياجات الوطنية و بذلك نتفادى نقاط الإختناق ، أو تكوين خريجي بدون عمل في الوقت الذي تعاني فيه بعض القطاعات الوطنية من نقص ملحوظ في المتكونين ، " مع مراعاة الواقع الجزائري في التكوين ، و ذلك بأن يكون التكوين موافقا لبرامج العمل الوطنية دون أن يكون قريبا منها ، أو دخيلا عليها ." [109] ص 25 .

5.2.6. المخطط الخماسي الثاني[1985-1989]

لقد سمح المخطط الخماسي الثاني بتطوير قدرات الجهاز الوطني للتكوين المهني عامة .

حيث قام بتحقيق 180 مشروع تمثل قدرة إجمالية لـ 55.000 منصب تكوين ، و في نهاية هذا المخطط [1980-1984] نجد 520 مؤسسة تكوينية تمثل 155.000 مقعدا بيداغوجيا تشكل نقطة إنطلاق المخطط الخماسي الثاني [1985 -1989] ، و إلى هذا يجب إضافة البرنامج الذي يقدر بـ 70.000 منصب جديد و الجاري تحقيقه و الذي ستسلم أقسام منه في السنوات الأولى لهذا المخطط ، كما أن 100.000 مناصب تكوينية جديدة هو مقدر في برنامج هذا المخطط . [107] ص 133 ، و في مقابل ذلك كانت هناك مجموعة من الأهداف المسطرة لهذا المخطط ، منها تلبية الحاجيات في مجال الشغل ، و الحاجة الإجتماعية للتكوين الصادرة عن التسرب المدرسي ، وكذا تطوير هياكل و أشكال جديدة للتكوين ، وإضافة إلى وضع مقاييس دقيقة تنظيمية لعقلنة تسيير الهياكل الحالية للتكوين و الإسراع في تحقيق مشاريع البرامج .

جدول يبين العجز الذي تعاني منه مراكز التكوين المهني

المستـــوى	الشباب المقبلين دخول مؤسسات التكوين المهني	الشباب الباحثون عن أماكن	العجز
السنة الرابعة متوسط	34793	46727	11934
السنة الثالثة ثانوي	27403	35080	7677

و حسب وزير التخطيط و التهيئة العمرانية فإن إحتياجات التكوين المهني لفترة المخطط الخماسي، مقدرة بحوالي 673.000 شخص من بينهم 403.000 عامل و موظف مؤهل و 186.000 تقني، و من جهة أخرى فإن خريجي الصنفين عمال و موظفون مؤهلون ، المنتظرة خلال المخطط الخماسي يقدر بحوالي 245.000 ، أي 55.6 % من الإحتياجات و العجز السنوي يقدر بـ 320.000 أكثر من كفاءات التكوين الحالية لوزارة التكوين المهني ، و يلاحظ أيضا على مستوى الإحتياجات في التقنيين بأن هناك عجز سنوي يقدر بـ 125.000 تقني ، مقابل 62.2 % من التغطية المضمونة .[110] ص 04 .

إن الملاحظات التي يمكن إستخلاصها من هذا التحليل ، أن الإنسجام يكاد ينعدم بين التربية و التكوين المهني ، و منه تظهر أهمية و ضرورة التنسيق بين أعمال المؤسسات التربوية من جهة ،

و المؤسسات التكوينية من جهة أخرى ، وبين هذه الأخيرة و المؤسسات الإقتصادية المستفيدة من التكوين المهني من ناحية ثانية ، كما يلاحظ عدم الإنسجام بين العرض في مادة التكوين المهني ، و الطلب الإجتماعي الذي يقتضيه نظام التصفية المدرسية ، أما عن هياكل التكوين المهني ، فإنها تقوم بعملية فرز ثانية بعد العملية التي تقوم بها المدرسة لتأخذ عدد ضئيلا ، يبقى دون أهمية بالغة ، خاصة إذا ماقرناه بعدد التلاميذ المطرودين ، الذي يتزايد دون أن يحدث تكوين على مستوى سوق العمل ، أو يبد أ هؤلاء الشباب حياتهم العملية دون الإستفادة مسبقا بحقهم في التكوين المهني .

"وزيادة على هذا فالتكوين المهني لا يضمن تلبية الطلب الإقتصادي ، إذ 21 % من السكان العاملين الذين تزيد أعمارهم عن خمسة عشر سنة قد تلقوا تكوينا خاصا و التجربة " [110] ص 04 .

و نشير أيضا إلى " أن 20% من السكان لم يتلقوا تكوينا من أي نوع كان ، و يلاحظ أن إنعدام التكوين المهني يعني خاصة فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين خمسة عشر و سبعة عشر سنة ، و الذين يعملون في مختلف النشاطات ، حيث تبلغ نسبتهم 34.5% ، و مما تجدر الإشارة إليه أن النساء قد تتبعن تكوينا حسنا نظرا للصرامة المتخذة لدخولهم معاهد التكوين المهني ، حيث نجد 49.8 % من النساء العاملات قد تلقين تكوينا خاصا ، و33 % تكوينا بالتجارب ، و 16.6 % فقط لم يتلقين أي تكوين يذكر " [110] ص 05 .

و عليه فإن الدولة سعت جاهدة إلى إنشاء مراكز التكوين المهني لتكوين المنتهين من كل مرحلة تعليمية ، وقد إتجهت أخيرا إلى نظام التمهين الذي يعتبر طريقة فعالة للتكوين المهني ، يهدف إلى إكتساب تأهيل مهني تطبيقي و نظري للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 18 سنة ، و هو تأهيل يسمح لهم بممارسة مهنة ما في مختلف القطاعات الإقتصادية الوطنية ، و التمهين في شكله هذا يعتبر أداة ناجحة لإنقاذ الشباب و التلاميذ المطرودين من المدارس ، و توجيههم نحو تعلم مختلف المهن و الحرف التي تضمن مستقبلهم و تحقيق مشاركتهم الإيجابية إلى جانب التقنية الحية المنتجة و التحكم في وسائل الإنتاج الحديثة ، و تمكينهم من الحصول على تكوين في تخصصات مختلفة للدخول عالم الشغل و التخصص في مهن مختلفة تضمن لهم من تحقيق مكانة في المجتمع .

3.6. علاقة التكوين المهني بالنظام التربوي العام

إن الإنفتاح شبه الكامل الذي تم بين النظام التربوي الكلاسيكي و التكوين المهني ، قد إستمر في معظم الأحيان خلال العقد المنصرم ، و كان المصدر الرئيسي لتفكك التنسيق بين النظام التربوي و سوق العمل ، و لم يسعى على بذل مجهودات حقيقية ، إلا إبتداء من المخطط الرباعي الثاني ، لكنها كانت بلا

جدوى ، و ما بين إنعدام التنسيق هذا هو عدم التلائم الموجود بين الخروج من النظام التربوي الكلاسيكي [14 سنة] و من الدخول إلى مراكز التكوين المهني [16سنة] ، بالإضافة إلى إنعدام التنسيق الذي يستمد العلاقات القائمة بين مختلف الوزارات من جهة و بين المكونين و المتعلمين من جهة أخرى .[107] ص 20 ، بالإضافة إلى عدم التحكم في عملية الإنتاج و التكنولوجيا الحديثة و بعبارة أدق عدم القدرة على مسايرة التقدم التقني و التكنولوجي الحديث والمتقدم .

1.3.6. مؤسسات التكوين المهني في الجزائر

يمكننا تقسيم مؤسسات التكوين المهني و حسب أهميتها كالتالي :

1- معاهد التكوين المهني

يلتحق بهذه المعاهد الطلبة ذو مستوى تعليمي نوعا ما مرتفع [القسم النهائي علمي ، أو رياضيات] أما المهن التي يتدرب عليها الشباب فتتمثل في [الكهرباء ، الميكانيكا ، الرسم الصناعي ، صناعة الآلات ...إلخ] و مدة التكوين بها تتراوح بين خمس و سبع سنوات يحصل فيها الطالب على دبلوم تقني أو تقني عالي .

2- مدارس التكوين المهني

أغلf هذه المدارس مختلطة ، وهي تعمل على تكوين يد عاملة في ميدان الكهرباء العامة ، و الميكانيكا ، و العمارة ...إلخ أي كل ما يمكن عمله بمختلف المنشآت ، و لكل هذه المهن علاقة بإقتصاديات السوق و المجتمع .

و تتمتع أغلب هذه المدارس بالنظام الداخلي، وقبل هذا تجرى للمتكونين مسابقات، و مدة الدراسة بها تتراوح بين سنتين و خمس سنوات ليتوجه بعدها الطالب مباشرة إلى مركز عمله.

3- مراكز التكوين المهني

نوعية التكوين في هذه المراكز أقل درجة من تلك التي تعرفها مدارس التكوين و هي خاصة بالخشب ، و الحدادة ، وبعض المهن الأخرى البسيطة ، وغالبا ما يجد طلبتها صعوبة في إيجاد مركز عمل ، أما مستوى الطلاب هذه المراكز العلمي فهو مستوى السنة الثالثة أو الرابعة من التعليم المتوسط .[111] ص 65-68 .

4- المراكز التابعة للمنشآت الصناعية

تعمل أغلب المنشآت الصناعية ، بالتنسيق مع الوزارات المعنية على إيجاد مراكز للتكوين المهني خاصة بها أو العمل على تكوين عمالها أو عمال جدد [شباب] بالمنشآت نفسها ، مما يدفعها إلى عدم قبول أو توظيف المتخرجين من مؤسسات التكوين المهني الأخرى خاصة مراكز التكوين المهني ، و مدة التكوين بهذه المراكز تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى سنة كاملة.

5- برامج التكوين المهني

إن وسائل التكوين و أهدافه لن تتحقق إلا ضمن برنامج عام و شامل يلم بجميع ما يتعلق بالتكوين المهني ، لذا كان لزاما وضع برنامج لكل مخطط و لكل منشأة و مؤسسة ، أو سياسة ذات علاقة بالتكوين المهني و الجزائر كغيرها من البلدان تعمل على رسم برامج خاصة بالتكوين المهني و إظهارها بشخصيتها الوطنية ووجهها الأصيل لما لها من أثار على اقتصاديات المجتمع ، و ضمن برنامج التكوين المهني الذي سطره المجتمع من خلال مخططها الخماسي مايلي:

1- وضع برنامج سياسي للتكوين المهني : يتماشى مع الحاجيات المبرمجة ، و يكون التكوين فيها استجابة للاحتياجات المجتمع .

2- مراعاة الواقع الجزائري في التكوين و جعله موافقا لبرامج العمل الاجتماعية .

3- إعادة النظر في دور المعهد الوطني للتكوين المهني، حيث ضمن البرنامج الجديد لم يعد دور المعهد قاصر على إعداد المدرسين بل أضيفت له مهام جديدة أهمها:

أ- القيام بإعداد البرامج و المناهج في مختلف التخصصات و على مستوى جميع مراكز التكوين المهني عبر التراب الوطني .

ب- القيام بتنظيم دورات لترقية مستوى التكوين للاساتذة الذين يمارسون التكوين فعلا ضمن برنامج عام ، يشمل كل المراكز على التراب الوطني .

ج- القيام بوضع برنامج عملية المتابعة و التفتيش الفني ، و البيداغوجي و الترقية لمعليمي التكوين المهني بكافة المراكز عبر التراب الوطني .

د- القيام بإعداد إمتحان التخرج لكافة التخصصات في كافة المراكز عبر التراب الوطني .

ه- الإستمرار في تكوين الأساتذة للتكوين المهني ، مع إتباع نظام اللامركزية في التكوين .

و- وضع برنامج لعمليات المساعدة التقنية ، للمؤسسات التقنية للمؤسسات الإنتاجية .

ي- بذل جهود هامة في مجال تعريب البرامج، و كان نتيجتها تعريب التخصصات التالية :

الميكانيكا العامة ، و ميكانيكا السيارات و البناء ...إلخ

4.6. السياسة الجديدة للنهوض بقطاع التكوين المهني

كما سبق و ان ذكرنا ، فإن التغيرات و التحولات العميقة التي طرأت على الصعيد الإقتصادي ، و الإجتماعي ، تركت أثار ها الكبرى على المنظومة التربوية الوطنية .

و علمنا ذلك أن ضخامة الإحتياجات الإقتصادية ، و الطلبات الإجتماعية في القطاع ، وقلة مؤسسات التكوين ، بقيت و لمدة سنوات تطرح بشكل ملح ضرورة تطور و تنظيم أساليب جديدة للتكوين من شأنها أن تدعم طاقة النظام الوطني للتكوين ، و تمكن من الإستغلال الأمثل و المعقول لجميع إمكانيات التكوين ، لذا جاء قانون التمهين ،الذي سيسد فراغا تشريعيا عاما ، و يضمن تحديد و تنظيم التمهين بصفته عملية من مجموعة العمليات التي تنفذ لمواجهة إحتياجات التكوين .

و التمهين عملية يلزم فيها القانون فئة الحرفين و كل المؤسسات على تظافر الجهود لإنجاح هذه العملية التي هي على قدر ضخامة المشكلة .من اجل تأطير ألاف الشباب ، حيث تشير الإحصائيات إلى ضخامة الرقم العالي المتمثل في 360 ألف شاب ترفضهم المنظومة التربوية سنويا .

غير أن المشكلة المطروحة من جانب أخر لا تتعلق بتلبية الطلب الإجتماعي والإقتصادي فقط ، بل هناك قضية الهياكل الخاصة بالتكوين غير قادرة على إستعاب الأعداد الهائلة من الشباب ، حيث يلاحظ في هذا المضمار أن البرنامج المسطر ضمن المخطط الخماسي لإنجاز هياكل التكوين غير كافية لحل المشاكل النهائية ، فالإحصائيات المقدمة تقضي بإنشاء حوالي 300 مركز خلال المخطط الخماسي من ضمنها خمس مراكز لتكوين المتكونين ، أما الهياكل المتوفرة حاليا فتتمثل في 85 مركز عبر التراب الوطني . [112] ص 03 .

1.4.6. التمهين كوسيلة لإستغلال إمكانيات التكوين المهني الوطنية

إن سياسة التكوين المتبعة كانت ترمي إلى تلبية الحاجات الإقتصادية فإن سياسة التمهين الجديدة ، تستهدف دعم المنظومة التربوية و المدرسة الأساسية على الخصوص ، وتوفير الإمكانيات المادية و البشرية الضرورية لتحقيق الأهداف السياسية في مجال الترقية الإجتماعية ، فالقانون بالإضافة إلى أنه يسعى إلى مضاعفة مناصب الشغل و تكملة التربية المدرسية القاعدية عن طريق التمهين.

تقويم العمل اليدوي : من أجل المحافظة على المكاسب في ميدان الحرف التقليدية و تشجيع و تنظيم المهن و ترقيتها ، و التمهين يعني الشباب الذين تتراوح سنهم ما بين 15 و 18 سنة دون تمييز جنسي ، و كذلك المعاقين جسديا و الذين لا يقل سنهم عن 15 سنة ، و لا يزيد عن 20 سنة و تتراوح مدة التمهين بين

سنة [01] و ثلاث سنوات [03] و يضمن التمهين " كل الشباب القادرين على ممارسة نشاط حرفي و كل وحدة أو مؤسسة إنتاج ، و الخدمات مهما كان حجممها و وضعيتها ." [107] ص23 .

إن للتكوين المهني مبادئ تحكمه ، و الدعم الدولة للتمهين على المستوى البيداغوجي و المالي ، و الامركزية و المراقبة و التنفيذ و المتابعة ، حيث يسعى المجتمع إلى توفير الإمكانيات البشرية و المادية و إعداد المناهج الضرورية و المراقبة البيداغوجية عن طريق مراكزالتكوين المهني ، و ذلك بمنح الأجرة المسبقة للمتدربين و التغطية الإجتماعية و مساعدة المؤسسات المستخدمة التي من واجبها تدريب الشباب و ذلك بإعفائها من الضرائب الجبائية و يعطي هذا القانون صلاحيات واسعة للهيئات المحلية لضمان تطبيق سليم و هذا لكونها تتعامل مباشرة مع المستخدمين و الحرفيين و الخواص ، اذ تعتبر البلدية الإطار المناسب للقيام بعملية التمهين .

و يشمل هذا القانون على 49 إختصاص للنشاط الإقتصادي موزعة على 09 فروع للنشاط الإقتصادي الوطني ، تضمن تكوين حوالي 400 ألف ممتهن خلال السنة و لعل المساهمة في هذا الميدان تبرز من خلال بعث المهن الحرفية التقليدية التي هي في طريق الزوال و هي عملية مهمة في الحفاض على مثل هذه الحرف التي تعد تراثا ثقافيا ذا أهمية ، و الذي يمكن كذلك إدراجه ضمن تقويم العمل اليدوي ، و ترقيته . [113] ص 08 .

و هكذا فإن الجزائر في هذه الفترة سعت من أجل الرفع من المستوى التكويني للمتكونين و سد الفراغ الذي كان بين سلوك التعليم الكلاسيكي و ميدان التكوين المهني و كذلك مشاركة القطاع الخاص في بناء الإقتصادي الوطني ، و بهذا القانون الخاص بالتمهين إنفردت الجزائر كبلد نامي في تطوير التكوين المهني و الرفع من مستواه .

2.4.6. إصلاح منظومة التكويـــن المهني

إن مواصلة الإصلاح في نظام التربية و التكوين ، و جملة التحولات التي عرفها هذا القطاع لم تكن سوى نتيجة المجهودات المبذولة من طرف الدولة للنهوض بقطاع التربية و التكوين المهني خاصة حيث جاءت أمرية 16 أفريل 1976 التي تنص على تأسيس المدرسة الأساسية نتيجة المشاكل التي كانت تعاني منها المدرسة أنذاك ، حسب ما جاء في كتاب " التربية و متطلباتها " لبوفلجة غياث :" أن الجزائر قبل تطبيق المدرسة الأساسية فإن 50% من التلاميذ ، كانوا يطردون عند أخر كل مرحلة إبتدائية و فقط 50% يزاولون دراستهم بالمؤسسات التعليمية يصلون إلى مرحلة البكالوريا ، منهم من ينجح بـ 23% فقط في الإمتحان ."[72] ص 05 .

و منه أدرك المجتمع الجزائري بإعتباره بلد سائر في طريق النمو، أن التعليم الأساسي يمثل صيغة من صيغ البناء التربوي الأكثر ملائمة و إستجابة لمطالب العصر، و أهداف التنمية بإعتباره نظاما يوسع قاعد التعليم و يربطها بالواقع الإقتصادي و الإجتماعي و التكنولوجي، و بهذا أدركت الجزائر حقيقة هذا التعليم و إلتزمت به ، و شارعت في تطبقه في 1976 بصورة تجريبية و منذ شهر سبتمبر 1980 بصورة شاملة ، و تم تطبيقه و تعميمه في الموسم الدراسي 1981/1980 .

و عليه فإن التربية و التكوين المهني يسعيان لتشكيل الأولوية في واجبات الدولة و إنتقالات المجتمع ، و كانا يرتكزان على البعد الديمقراطي و البعد العلمي و التكنولوجي ، بالإضافة أنهما يسعيان إلى إمداد الشباب بالثقافة العلمية و التقنية ذات المستوى العالي . و حسب ما يراه رابح تركي ان التربية تهدف إلى : "تربية الفرد الإشتراكي ، وهذا من خلال تحقيقها التلائم الإجتماعي ، حيث ساهمت في التقريب بين التعليم النظري و التقني ، وبهذا جعلت التلميذ محور العملية التربوية و أيضا التفتح على المحيط الإجتماعي ." [75] ص 59 .

و منه يمكننا القول أن التعليم الأساسي كان يهدف إلى تمكين المتعلم من تعلم كيفية التعلم و تنمية المعرفة و الإطلاع و البحث ، و تعلم اللغات الأجنبية للتفتح على الثقافات و كذلك التأهيل لمواصلة التعليم الثانوي أو التكوين المهني أو الإندماج في الحياة العملية ، ومنه كان يسعى إلى التفكير في إنشاء معاهد بين التعليم الأساسي و التكوين المهني و التمهين .

و هكذا فإن التعليم الأساسي يعتبر نظاما مفتوح القنوات على مراحل التعليم و التكوين المتوالية ، و نجد أن التعليم الأساسي يعقبه التعليم الثانوي ، بالإضافة أنه يسمح بمواصلة الدراسة بفروع التكوين المهني القصير الذي يهيء للشغل و مواصلة التمهين .

أيضا فإن هذا التعليم لا يسمح لجميع التلاميذ الإلتحاق بالثانوية ، في حدود ما تسمح به الإمكانيات و هذا ما يراه عبد القادر فوضيل : **"** في كل الأحوال يشكل عدد التلاميذ المقبولين في السنة الأولى من التعليم الثانوي ، نصف العدد الذي أنهى التعليم الأساسي 50 % ، وتوجه نسبة من الأعداد المتبقية حوالي 10 % إلى مراكز التكوين المهني ، و يسمح النظام بحوالي 25% من التلاميذ بإعادة السنة ." [82] ص 27 ، لذا لابد في التفكير في سياسة لتكفل يهؤلاء التلاميذ الراسبين في مختلف المراحل الدراسية .

3.4.6. الإهتمـام بالتكوين المهنـي

لقد مر التكوين المهني في الجزائر ، بعدة مراحل طبقا للتطور الإقتصادي و الإجتماعي ، لذا فإن التغيرات و التحولات العميقة التي طرأت على الصعيد الإقتصادي و الإجتماعي ،تركت أثارها الكبرى على المنظومة التربوية الوطنية ، إن ضخامة الإحتياجات الإقتصادية و الطلبات الإجتماعية في القطاع ، وقلة مؤسسات التكوين ، بقيت و لمدة سنوات تطرح بشكل ملح ضرورة تطوير و تنظيم أساليب جديدة للتكوين المهني و التقني .

حيث يعد التكوين المهني من ضمن المؤسسسات التي وضعتها الحكومة الفرنسية في عهد الإحتلال تحت سيطرتها من أجل تنظيمه و تسييره حسب إحتياجاتها و سياساتها الإستعمارية ، لذا فإنه كان الجهاز الموجود في الجزائر إمتداد لنظام التكوين الموضوع في فرنسا ، و أول نوع أدخل في الجزائر هو التكوين المهني السريع بعد الحرب العالمية الثانية ، و كان ينحصر أنذاك في إختصصات ضئيلة خاصة في قطاع البناء .

1.3.4.6. تطوره

إن التكوين المهني بعد الإستقلال، لم يكن تأكيد جزائري بل فرنسي، و أغلب الجزائريين الملتحقين بهذا القطاع يتفرعون في التخصصات اليدوية و خاصة في قطاع البناء و بقيت هذه الحالة إلى غاية "1962 أين كان عدد المراكز الموروثة عن فرنسا، يقدر بحوالي 20 مركزا" [95] ص 03

وتم الإهتمام بهذا القطاع نتيجة العدد الضئيل و القليل لمراكز التكوين المهني ، فقامت السلطات ببعض الإجراءات بعد الإستقلال لترقيته و تطويره و هذا بإدخال تخصصات جديدة موجهة لإشباع الحاجات من اليد العاملة المؤهلة للمشاريع الإقتصادية و الإجتماعية ، وكان هدف التكوين أنذاك هو سد الحاجيات الإجتماعية من أجل التنمية ، بالإضافة إلى وجود التعليم التقني و كان له مؤسساته التابعة له ، و كانت تستقبل التلاميذ الذين حصلوا على الشهادة الإبتدائية و هو تعليم طويل يهدف إلى تكوين عمال مؤهلين .

بالإضافة إلى وجود تكوين بالتشغيل و ذلك بقيام مختلف المؤسسات بتكوين عمال على مناصب معينة و محددة .و مع كل هذه الطاقات و المجهودات المبذولة في هذا الميدان ، لم يكن يتماشى مع المتطلبات الإقتصادية و الإجتماعية ، وبقي جامدا ، حيث يقول بوفلجة غياث في هذا الصدد : **" إلا أن** الإنطلاقة الحقيقية للتكوين المهني ، لم تكن إلا بعد المؤتمر الرابع للحزب و إنعقاد الدورة الثانية للجنة المركزية المنعقدة سنة 1979 مع بداية المخطط الخماسي الأول ، و هكذا تقر بناء 276 مركز للتكوين المهني ."[114] ص 73 .

ومع بداية المخطط الخماسي الأول و توجيهاته السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، تم تقوية التكوين المهني و منه إنشاء الأمانة الوطنية للتكوين المهني في سنة 1980، ثم وزارة له سنة 1984 و مع ذلك فإن التكوين المهني كان يعيش طابع إجتماعي أكثر منه إقتصادي ، لكونه يخفض من التسرب المدرسي ، وكذا التقليل من البطالة التي تنتج عن التسرب المدرسي ، و لهذا زاد الإهتمام بهذا القطاع و سمح من تقدمه و تطوره و هذا حسب رأي بلقاسم بن مروان :" و قد سمح هذا المخطط بتطوير قدرات الجهاز الوطني للتكوين المهني،وهذا بتحقيق 180مشروع ،تمثل إجمالية 55.000 منصب تكوين "[105]ص 48 .

و منه فإن المخطط الخماســـي الثاني 1985- 1989 ، واصل الإهتمام بهذا القطاع و كانــت له موجهة إلى : - تلبية الحاجيات في مجال الشغل :

- تلبية الحاجيات الإجتماعية بتكوين التلاميذ المتسربة من المدارس
- تطوير هياكل جديدة للتكوين
- تطوير أشغال جديدة للتكوين
- وضع مقياس دقيق ومنظم لعقلنة تسيير الهياكل المالية للتكوين و الإسراع في تحقيق مشاريع البرامج .[105] ص 53 .

2.3.4.6. التمهين كوسيلة لإستغلال إمكانيات التكوين المهني الوطنية

إن سياسة التكوين المهني كانت ترمي إلى تلبية الحاجات الإقتصادية ، فإن سياسة التمهين الجديدة كانت تهدف إل دعم المنظومة التربوية و المدرسة الأساسية على الخصوص، وتوفير الإمكانيات المادية و البشرية الضرورية لتحقيق الأهداف السياسية في مجال الترقية الإجتماعية، فالقانون بالإضافة أنه يسعى إلى مضاعفة مناصب الشغل و تكملة التربية المدرسية القاعدية عن طريق التمهين، و توسيع تدخل الدولة في ميدان التكوين الشباب بين 15 و 18 سنة، و مساهمة القطاع الخاص بصورة فعالة في السياسة الوطنية و الإجتماعية للتكوين المهني و الترقية الإجتماعية و الإقتصادية و منه فالتمهين يهدف إلى إكتساب تأهيل مهني أولي أثناء العمل يسمح بممارسة مهنة في مختلف القطاعات النشاط الإقتصادي ، فهو أداة لرفع الإمكانيات الوطنية للتكوين المهني ، يمكن المؤسسات الخاصة منها الصغيرة و المتوسطة ، أن تؤدي واجبها المتعلق بالتكوين المهني ، كما أنه يرمي إلى إعادة تقويم العمل اليدوي و المحافظة على المكاسب في ميدان الحرف التقليدية .

5.6. أشكال ، أبعاد ، أهداف التكوين المهني

لقد كان التكوين المهني في أول الأمر عبارة عن عملية تقتضي أن يلازم العامل الجديد عاملا قديما في العملية الإنتاجية ، و يحاول أن يأخذ عنه فنون الصنعة ويقلد في المهنة التي يزاولها ولقد نجحت هذه الطريقة إلى حد ما في بعض الحالات و إستمرار إستخدامها في التكوين حتى الحرب العالمية الثانية ، حيث طبقت نظم جديدة للتكوين تهدف على تكوين العمال تكوينا تخصصيا في مختلف الحرف و الصنائع ، و بهذا أصبح التكوين المهني النشاط الذي يسبق مرحلة العمل الوظيفي ، و ترى النظرة الكلاسيكية أن التكوين يتم في المركز ، حيث يسمح عموما بتأمين المصالح العامة للصناعة الوطنية ، او يتم في المنشأت ليؤمن مصالحها الخاصة و تعتبر فترة التعليم هذه مجرد بداية ، و التكوين عملا متواصلا لا بوقت أبدا و هذا بسبب التوسع أو التطور التكنولوجي الذي شهده و يشهده العالم حاليا .

ومع إزدياد نسبة التغيير ، و التطور في العالم الحديث ، أصبح موضوع التكوين المهني في شكله الكامل أكثر تعقيدا ، وبهذا تغيرت النظرة الكلاسيكية تبعا لظهور أشكال عديدة و موسعة من التكوين، يتوقف إستخدام كل منهم على عدة عوامل ، كطبيعة الوظيفة ، و المهارة المطلوبة ...إلخ [115] ص 61 ، و من هنا يمكننا القول أن إستخدام الطرق المختلفة يعتمد على الأهداف المطلوبة و إمكانيات المتخصصين في التكوين ، وقدرات الأفراد الذين يستفيدون من التكوين ، و يتوقف إختيار طريقة التكوين على حجم المنخرطين في البرامج ، و على أهمية الأعمال التي يقومون بها و الوقت اللازم للتكوين مع مراعاة النفقات التي تحتاج إليها كل طريقة .[116] ص 43، و نورد فيما يلي أشكال التكوين المهني:

1.5.6. أشكال التكوين المهني

1.1.5.6. التلمذة الصناعية

و هي طريقة او سبيل يستخدم لتكوين التلميذ ، المتتلمذ خلال فترة معينة بغية إعداده لتولي عمل معين بصفة دائمة ، هذه الطريقة تتطلب الدراسة النظرية ، الموجهة ، و الإشراف و بها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة في هذا النوع من التكوين .[117] ص49 .

ويمكن تعريفه بأنه "العملية التي يتلقى فيها العامل [أو المستخدم] تعليمات أثناء ممارسة عمله بقصد بلوغ أغراض خاصة محددة و من هذه الأغراض مساعدة [المتكون] الجديد على الإلمام بعمله ، أو مساعدته على الإرتفاع بمستوى نجاعت الإنتاجية أو إعداده للترقية إلى وظيفة أعلى .[118] ص 32 .

2.1.5.6. التكوين المهني السريع

يهدف هذا النوع من التكوين على مساعدة الأفراد أو العمال الحاليين القائمين بالإنتاج في مختلف الصناعات على إكتساب المعلومات اللازمة لتولي أعمال أو مهن تتطلب مستوى معينا من الكفاءة المهنية خلال فترة زمنية قصيرة [118] ص 127 .

3.1.5.6. التكوين في مكان العمل

يعتبر هذا النوع من التكوين أكثر إنتشارا من غيره ، وفيه يتولى تكوين العمال في مكان العمل و على الألة التي يعملون بها ، ويقوم بتكوينهم المشرفون على العمل ، و العمال القدماء ذووا الخبرة الطويلة و يتم هذا التكوين إما في مكان العمل الأصلي كما سبق ذكره أو في مكان مخصص .

4.1.5.6 التكوين المزدوج

و هو نظـــام يجمع بين التكوين العملي في المصانع و الدراسة النظرية في مدارس أو معاهـــد أو مراكز خاصة ، ويستهدف تكوين الشباب تكوينا عمليا على الحرف و الصنائع التي تتطلب درجة من المهارة .

2.5.6. أهداف التكوين المهني

للتكوين المهني أهداف خاصة و أهداف عامة .

أ/ الأهداف الخاصة

و هي تلك التي يحددها المشرفون على التكوين عند وضعهم لبرامج التكوين كعدد الأفراد الذين يجب تكوينهم و نوع المهارة التي ينبغي تكوينهم عليها .

ب/ الأهداف العامة

و هي العامل المشترك لكل أنواع التكوين و يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- مساعدة الفرد على إكتساب معارف و مهارات جديدة خاصة بالنواحي التطبيقية تسمح له بالإنخراط في عالم الشغل .
2- مساعدة الفرد على أداء عمله بطريقة أفضل و بأقل جهد ممكن و إرتياح نفسي .
3- إكتساب الفرد كفاءات مختلفة ، و مساعدته على تنمية مواهبه و مهاراته و إمكانياته .
4- إشاعة روح المسؤولية الإجتماعية في الفرد نحو المنشأة التي يعمل أو سيعمل فيه و نحو مجتمعه
5- تنمية الإتجاه نحو النقد البناء الذي يؤدي في الغالب إلى إقتراحات مفيدة تهدف إلى تحسين العمل و تبسيط إجراءاته .
6- التغلب على ما قد تواجهه بعض المؤسسات من مشاكل منتظرة ، الأمر الذي يستدعي إعداد برامج تجديدية لإعادة تكوين العمال ، [التغيب ، الحوادث ، الإتلاف...إلخ]

7- العمل على تقوية العلاقات الإنسانية بين المتكونين، و تطوير إتجاهاتهم و ذلك عن طريق:

- إعدادهم أولا بأول بكل المعلومات التي تتعلق بأهداف مركزهم و سياسته و المراحل التي يتبعها و حول توزيعهم على مراكز العمل بعد التخرج ...إلخ
- تسهيل و سائل الإتصال سواء أكان من أعلى إلى أسفل ، أم من أسفل إلى أعلى بطريقة تحافظ على نظام المركز .
- إشعار المتكونين بأنهم مسؤولون عن المركز ، وأن في إنتظارهم مسؤوليات جسام ، و أن لهم دورا هاما في دفع عجلة التقدم الصناعي نحو الأمام و خدمة مجتمعهم بالقوى البشرية .[119] ص 161 .

و هكذا نجد ان التكوين المهني يعمل على الرفع من مستوى الأداء في العمل و الرفع من شأن من يؤديه بإتقان وفي نظر أنفسهم و في نظر الناس ، فهو إلى جانب ما يؤدي إليه من تحسين في الإنتاج كما و كيفا ، و كي نحول دراسة التكوين المهني إلى دراسة سوسيولوجية حقا ، علينا أن نظهر التفاعل بينه و بين المجتمع ، أي تأثر كل منهما بالأخر و تأثيره فيه ، لقد زادت أهمية التكوين المهني بتزايد الإحتياجات لليد العاملة المؤهلة و المكونة مهنيا و فنيا ، حيث طرحت مشكلة اليد العاملة اللازمة لسد الطلبات المتزايدة لمجالات مختلفة ، لذا كان الإهتمام بالتكوين المهني كبيرا و مستمرا من أجل تدارك النقائص و سد الثغرات الموجودة في مختلف القطاعات و للتكوين المهني أهداف كثيرة و متعددة منها :

1- تطوير طاقات أفراد المجتمع و تنمية قدراتهم من حيث الكمية و الجودة [النوعية] مما يؤدي إلى التقدم " [120] ص 60 .
2- تغيير إتجاهات الموظفين بطرق عدة كتنمية إتجاهات أكثر ملائمة لدى الموظفين وزيادة الدافع لديهم و زيادة الولاء للإدارة و الإشراف .[121] ص 172 .
3- إشعار المتكونين بأنهم مسؤولون عن المراكز ، و أن في إنتظارهم دورا هاما في دفع عجلة التقدم نحو الأمام و خدمة مجتمعهم و البشرية .[122] ص 18
4- تمكين العاملين بالإلمام بالجديد في مجالات عملهم ومسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي.[119] ص161
5- رفع معنويات الأفراد و التقليل من نفقات الإنتاج و الإقلال من حوادث العمل .[123] ص 96 .
6- إدراك أفضل الحاجيات الحقيقية سواء للعمل أو للعمال في جميع نواحي النشاط الإنساني .

3.5.6. أبعـــاد التكويـــن المهنـــي

1.3.5.6. البعد الإقتصـــادي

"إن معظم الإقتصاديون يتفقون على أن التكوين عامل تطور الإقتصاد هام ، و أنه محور أي تطور و الأمم المختلفة هي أمم متخلفة تربويا ."[124] ص 24 .

و منه التكوين يعتمد على تحديد أفضل للمواد المختلفة في الإقتصاد و التي يمكن إستغلالها في صالح العمل و العاملين ، و من منظور اخر إعتبرت عملية التكوين ضمن نظرية رأس المال البشري ، كفائض قيمة لكونها عملية إستثمار مالية ، وذلك برفع من فعالية العامل بتزويده بالمعارف الجديدة و السلوك الإنتاجي الفعال ، و بهذا عملية التكوين فإنها تتضمن رأس المال منتج أي مصدر خدمات إنتاجية ، و على جانب ذلك فقد إعتبر علم الحديث أن رأس المال البشري هو العامل المحدد لفعالية العناصر الألي ، بحيث يضمن إنسجامها ، فالتكوين الجيد و المنظم و الهادف هو أحسن و أفضل الإستثمارات التي يمكن للمجتمع القيام بها ، كما أن الإنتاجية تستعمل أحدث الألات و الأدوات التقنية لمسايرة التقدم التكنولوجي و الأساليب التنظيمية الجديدة و الحديثة ، و العامل عنصر أساسي في هذه المعادلة ، لذلك وجب تدريبه كلما دعت الحاجة لذلك .

2.3.5.6. البعد الإجتماعي

إن الفرد في المجتمع الحديث لا يشكل وجوده عبئا و ثقلا ، مادام يمكن تحويله إلى طاقة كاملة للإنتاج ، و إذا كان التكوين وسيلة فعالة في تحقيق إدماجه ضمن إطار إجتماعي معين ، و قد عبر عن ذلك " مارسل لسن " بقوله : إن عملية التكوين الخاصة الموجهة إلى تكيف العمال مع حالات جديدة هي مرحلة من مراحل التنشئة ."[125] ص 34 .

و إذا التكوين المهني هو تلقين المعارف التقنية و الأدائية التي تسمح للفرد بمزاولة عمل ما ، فهو بذلك يقوم بإدماجه في المجتمع ، يجعله عنصرا فعالا له مكانته ،" كما يظهر البعد الإجتماعي للتكوين في كونه عاملا مسهلا للحراك المهني ، للعامل ضمن عملية الترقية المهنية ، فتزيد من فرصة في شغل مناصب أرقى في السلم المهني ، و بالتالي من الناحية الإجتماعية و الإقتصادية للعامل ."[126] ص 83 .

3.3.5.6.البعد النفســـي

إن نقص الخبرة و المعرفة في إستعمال الألات و الأدوات التقنية و صعوبات الإندماج في التنظيم، [تنظيم المؤسسة] تجعل العمل في حالة قلق و تذمر ، وردود الأفعال السلبية كالتقصير و التغيب و غيرها **"و** عملية التكوين بوصفها تستهدف تكيف الفرد مع منصب عمله و بيئة العمل بصفة عامة تتناول جانبا مهما من سلوكه و كيانه النفسي ، يبعث التكوين المهني الثقة في نفوس العمال الذين ينتظمون فيه عندما يشعرون بأنهم أصبحوا على درجة من الكفاءة بحيث يتقنون أداء أعمالهم أكثر من ذي قبل ، و هذا الشعور الذاتي يدخل فيهم الإحساس بالتفوق و الإعتزاز بالقيمة الذاتية ، و هي كلها أمور تعتبر من الحاجات الأساسية التي يتوقعها العامل من عمله ."[127] ص 77 .

و منه فإن التكوين المهني للعامل أو للتلميذ يبعث الثقة في نفسية المتكون ، بحيث يكون قادر على إستعاب العمل المقدم له من طرف العامل و بالتالي يتمكن من الحصول على الراحة النفسية و العقلية و بالتالي الزيادة في الإنتاج ، بالإضافة إلى أن التكوين المهني يفتح أمامه فرص الترقية المهنية و المادية التي لها تأثير كبير على الشعور بالرضى و الإستقرار النفسي ، حيث " لا يقوم العامل بعمله بنفس راضية مطمئنة مالم يشعر أيضا بكل ما يدخل في نفسه الإطمئان من جميع ما يتعلق بمركزه الاقتصادي في أمور مرتبته و ترقياته و علاوته و مكافأت العمل أو معاشا مثلا ."[128] ص 201 ، كل هذا يحفز العامل على الأداء الجيد لعمله .

4.5.6. مستويات التأهيل [التكوين المهني]

عن تنوع المهن ، بإختلافها سواء تعلق الأمر بأهميتها أو وفرتها أدى إلى تنوع المستويات الخاصة بكل مهنة و هذه المستويات تتمثل فيمايلي :

- المستوى الأول:

و هو مستوى عام يشمل كل درجات الأفراد على إختلاف مستوياتهم التعليمية ، كما يشمل أيضا الأميين بالغير المتعلمين] .

- المستوى الثاني:

و هو الذي يشترط مستوى السادسة أساسي و تمنح على أساسه شهادة الكفاءة المهنية [عون مؤهل] و يحتوي على التخصصات التالية: الدهن و تركيب الزجاج، زخرفة الحروف، الخياطة المختلطة، البناء، التبليط، الخزف، أما مدة التكوين فتدوم مدة سنة كاملة. [129] ص 196 .

- المستوى الثالث :

و هو المستوى الذي يشترط فيه مستوى التاسعة أساسي ، وتمنح على أساسه شهادة المهارة المهنية [عون ذو تأهيل عالي] و يحتوي على التخصصات التالية : الترصيص الصحي ، الميكانيك و تصليح السيارات ، القفالة و الحدادة ، و التلحيم ، عون تقني للبناء ، الميكانيك العامة ، كهرباء معمارية ، الكهروميكانيك ، الألة الراقنة ...إلخ ، وتتراوح مدة التكوين بين 12 و 21 شهر ." [130] بدون صفحة .

- المستوى الرابع:

و هو المستوى الذي يشترط فيه مستوى الثانية ثانوي و فيه تمنح شهادة تقني و يشمل التخصصات التالية ، المحاسبة ، التركيب الضوئي ، تسيير المخازن و التسيير ، رسم الدراسات المعمارية [الهندسية] ...الخ و مدة التكوين تتراوح بين 18 و 24 شهر .

- المستوى الخامس:

و هو المستوى الذي يشترط فيه من السنة الثالثة الثانوي فما فوق و على أساسه تسلم للناجح فيه شهادة تقني سامي يحتوي على التخصصات التالية: الإعلام الألي، تسيير الموارد البشرية، مراقبة أملاك الدولة ...الخ و مدة التكوين فيه تقدر بعامين و نصف.[130] بدون صفحة .

6.6. مشكلة التكوين المهني في الجزائر

إن التكوين المهني منذ الإستقلال إلى اليوم واجه عدة مشاكل و مازال يواجه مشاكل مختلفة ، حيث يمكننا القول أن المشكلة التي واجهها التكوين المهني إلى جانب الضعف الكمي في عدد المتكونين ، تتمثل في درجة التنسيق بين مختلف المؤسسات و الهيئات التكوينية من جهة ، و حاجات و متطلبات المجتمع في مادة التكوين المهني من جهة أخرى ، لهذا إضطرت الوزارة المعنية في بعض الأحيان إلى إعادة النظر في سياستها في ميدان التكوين المهني ، وذلك على ضوء النمو الإقتصادي و الإجتماعي للبلاد ، إن الملاحظة التي يجب تسجيلها في هذا الصدد تكمن في أن الطلب الإقتصادي لا يساير الطلب الإجتماعي و بالتالي يجب تخطيط و تحديد تطوير التشغيل في ظروف أكثر ديناميكية و هذا التخطيط ليس بالسهل ، و قد تصبح معقدة بتعدد عمليات التكوين ، حيث أن أغلبية الوزارات لها أقسام للتكوين المهني خاصة بها ، و نتيجة التحليل تكون غير واضحة بالنسبة للنمو الإقتصادي و تلبية الحاجات الإجتماعية ، وهكذا نجد أن التنظيم و سير الدروس و تخطيط البرامج ، لا تسير في فلك واحد ، و الفرق الواضح في المناهج المتبعة و إختلافها المتزايد من جهة أخرى ، و كذا الفرق في شروط القبول و في مدة التكوين و التأطير ، و في المستوى ، و المكانات المختلفة ، يكون عائقا أساسيا لتطوير سياسة حقيقية للتكوين المهني تستجيب لمتطلبات النمو الإقتصادي و الإجتماعي .

إن الحالة المتدهورة التي سادت ميدان الأجور نتيجة لإختلاف البرامج التعليمية و إختلاف تعاريف مناصب العمل و أماكن التكوين من وزارة إلى أخرى ، تجعل من الصعب الربط بين الطلب الإجتماعي و الطلب الإقتصادي و حتى تتمكن وزارة التكوين المهني من مواجهة هذه المشاكل ، قامت بإحداث سنة 1978 مجلس وطني إستشاري للتكوين المهني ، يساهم عن طريق التوصيات و الأراء في إعداد السياسة الوطنية للتكوين المهني و تحديدها .

- المجلس الإستشاري للتكوين المهني : [131] ص04 ، لقد أنشأ المجلس الوطني الإستشاري للتكوين المهني بمرسوم رقم 78-135 في 3 يونيو سنة 1978 ، و يتكون من ممثلين عن مختلف الوزارات و يكلف خصوصا :

- بالمشاركة عن طريق التوصية و الرأي في إقامة نظام وطني للتكوين المهني، و دعمه.
- العمل لتحقيق التنسيق و الإنسجام بين البرامج المطيقة في ميدان التكوين .
- إبداء الأراء و تقديم الإقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تطوير التكوين المهني كما و كيفا .
- المشاركة عن طريق الدراسات و التوصيات و الأراء ، في تطوير أي نشاط من شأنه أن يساعد على تأهيل العمال و رفع مستواهم و ترقيتهم .
- تشجيع البحث و نشر المعلومات و المعطيات الإحصائية الخاصة بميدان التكوين المهني .

و التكوين المهني بالجزائر كما أشرنا إليه كانت تقوم به أكثر من جهة و في اغلب الأحيان يقوم بالإعتماد في التنفيذ على الإمكانيات المحلية و على المجلس الوطني الإستشاري أن يعيد النظر في ضرورة التنسيق ما بين هذه الهيئات ، منعا للتكرار ، و إقتصادا للجهود و الأموال ، لذا كان الأمر يتطلب العناية الكاملة بعملية التنسيق بين مختلف الجهات التي تقوم بتنفيذ مشروع التكوين المهني ، و على الأخص في النواحي التالية [132] :

- الأسس العامة لمناهج و خطط التكوين المهني ، بالتركيز على المدة الزمنية و الإختصاص و مستوى الخبرة المطلوبة و دورها في تكوين العمال .
- المكونون و المعلمون الذين يعملون في مجال التكوين المهني و طرق إختيارهم و إعدادهم و القدرات المطلوبة لكل مستوى .
- إختيار المهن المناسبة لكل مستوى من المستويات و فقا لإحتياجات البيئة الفعلية ، حتى يمكن الربط بين التكوين المهني و بين إحتياجات سوق العمل .
- إختيار الأماكن لإفتتاح مراكز و مدارس التكوين المهني .
- الحوافز التي تقدم للمتكونين كعامل من عوامل الترغيب في الإقبال على هذا النوع من التكوين
- نتائج التكوين المهني بالنسبة للدارسين ، و مستوى الشهادة التي تمنح لهم .
- المتابعة و التقويم للتكوين المهني و نتائجه .

و منه و رغم الجهود المبذولة في ميدان التكوين المهني ، إلا أنها لم تكن مسايرة للتطور الصناعي و الإقتصادي و الإجتماعي للبلاد لإن ديناميكية هذا القطاع بدأت بعد الإستقلال ، وكذا الإهتمام به بدأ متأخرا و نستطيع تلخيص مشاكل التكوين المهني فيمايلي :

1.6.6. مشاكـــل التكوين المهني [114] ص 76-77 .

1- الأجهزة المستعملة : حيث نجد الأجهزة المستعملة مستوردة من دول العالم الثالث و الدول الإشتراكية ، و عند إنتقال المتكون للعمل يجد الأجهزة المستعملة في الشركات مستوردة من العالم الغربي ، و هنا لا يستطيع التحكم فيها .

2- سرعة التطور التكنولوجي : في الوقت الذي يفكر المسؤولين في طرق تلبية متطلبات الأعداد المتزايدة ، هناك تطور سريع في التكنولوجيا التي تحتاج إلى تغيير الأجهزة المستعملة بعد كل فترة ، بالإضافة إلى معلومات المتكونين تكون غير حديثة .

3- قلة الاحتكاك بعالم الشغل : حيث لا توجد قوانين ترغم المؤسسات و الوحدات لإستقبال المتربصين .

4- درجة إعتبار الشهادات : هناك المتخرجين من المتاقن التابعة لوزارة التربية و أخرون يتخرجون من مراكز التكوين المهني .

5- لغة الدراسة : حيث نجد تناقض في اللغة العربية المستعملة في التعليم الأساسي ، ثم يجدون في مراكز التكوين مواد التكوين تدرس باللغة الفرنسية ، و هذا ما يصعب مهمة الفهم .

بالرغم من المشاكل التي واجهت و تواجه التكوين المهني في الجزائر، إلا أنه قد قام بجهود لتغطية إحتياجات في هذا الميدان، من أجل إستعاب العدد المتزايد من المتسربين من قطاع التربية، و كذا الطلب المتزايد على اليد العاملة المؤهلة من طرف المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية المختلفة .

و شهد قطاع التكوين المهني في مطلع التسعينات ، تمديد من أجل التكفل بالتلاميذ المتسربين :" ففي سنة 98-99 بلغ عدد المتسربين في كامل التراب الوطني ، و على جميع مستويات التعليم العام ما يوافق 500.000 متسرب ، حيث بلغت نسبة [التخلي /الخروج] لمجموع الذكور و الإناث للطور الثالث في نهاية السنة الدراسية [98/97] بلغت 25.44 % " [133] ص 07 ، و كذلك من أجل إستعاب المتسربين في إمتحان البكالوريا و ذلك بإدخال أنماط جديدة للمتكونين أكثر تكيفا ، و إنشاء مدارس خاصة للتكوين طبقا للقانون و تحت رقابة .

لكن رغم إرتفاع نسبة النجاح في نهاية التكوين ، فإن البرامج التكوينية لم ترقى إلى متطلبات التكنولوجية و المهنية لمختلف التخصصات ، و سد الحاجيات الإقتصادية ، حيث : " سجلت نسبة من

التسرب خلال التكوين تقدر بـ 20%، ومردها إلى عوامل كثيرة أهمها سوء التوجيه، و قلة الوسائل البيداغوجية و نقص فرص التشغيل، عجز التأطير كما و نوعا "[98] ص69 .

من كل ما سبق فإننا نستنتج أن التكوين المهني يعد أحد القطاعات المكونة للمنظومة التربوية و جهاز يساهم بشكل فعال في الحياة الإقتصادية أيضا حيث "منذ سنة 1986 إستفاد قطاع التكوين المهني بإلحاق المؤسسات التكوينية المتخصصة في العلوم الإدارية، و التي كانت تخضع لوصاية داخلية، هذه المؤسسات التي أصبحت تسمى بالمعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني [التسيير]" [134]ص 25

و منه فإن التكوين المهني لابد من ربطه بالمنظومة التربوية حتى يتمكن من إستغلال إمكانيات هائلة من أجهزة و إطارات و توفيرها في المؤسسات الإنتاجية ، و منه نستنتج أن البلدان المصنعة دخلت معترك الإقتصاد العالمي الذي يعتمد على العلمية بالدرجة الأولى ، فبدؤوا في التفكير لمواجهة هذا الوضع الجديد و الطرق الناجحة لمواجهة هذا الواقع الذي يتطلبه إقتصاد السوق الحر في ظل العولمة .

فالتحولات السريعة التي يشهدها الإقتصاد العالمي ، وتعدد أقطاب الإنتاج ، و عولمة المبادلات ، عوامل ولدت جوا من المنافسة الحادة ، حيث أن الدول التي طورت و إستوعبت العلوم و التكنولوجيا هي وحدها الكفيلة بعصرنة وسائل إنتاجها ، و فرض مكانتها في سوق في طريقها إلى الإنفتاح المتزايد و إلى المنافسة العالمية بين مختلف دول العالم المتقدم و السائر في طريق النمو ،و بالتالي فإنه من أهم خصائص الحضارة الحالية التغير السريع المستمر ، حيث كانت المدة التي يشغلها تغيير مس حياة الإنسان طويلة إذا قيست بحياة الفرد ذاته ، لذا فإن الإنسان في الحضارات السابقة تدرب أن يكيف نفسه لحالات تمتاز بالثباث ، أما اليوم فالفترة التي يتطلبها التغير تعد أقصر بكثير من حياة الإنسان ، فالعلم و التكنولوجيا اليوم يحتلان الصدارة في عصرنا الحديث ، و أصبح من الضروري للأم المتطلعة للتقدم أن تكون قاعدة علمية واسعة ، و لتحقيق هذا الهدف لابد من إعطاء المعارف العلمية و التطبيقات التكنولوجية اللازمة للفرد .

و لكي تضمن الجزائر مكانتها بين دول العالم ، تحاول الإندماج في الإقتصاد العالمي و الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و الإستفادة من التجارب الإقتصادية العالمية لإنعاش الإقتصاد الوطني ، الذي أصبح يعاني منذ سنوات إنخفاض في الإنتاج و ذلك بإعادة الهيكلة و خوصصة جميع القطاعات الضعيفة منها ، الأمر الذي أثر سلبا على البناء الإجتماعي و أدى على إنهياره بسبب تدني القدرة الشرائية و إرتفاع عدد السكان و بالتالي عدم تلبية حاجيات السوق ،لذا فإن السياسة التربوية في الجزائر هي إنعكاس للسياسة العامة للدولة فلابد من إصلاح جذري للمنظومة التربية و هذا في مضمون البرامج ، و مناهج التعليم من خلال تعليم اللغات الاجنبية و الإهتمام بالتكنولوجيات الجديدة في ميدان الإعلام و الإتصال و الإعلام الألي

، بالتالي الدخول نحو خوصصة قطاع التربية و هذا من أجل التنويع في مصادر تمويل البرامج الوطنية في ميدان التربية و كذلك الإنفتاح المقنن لهذا القطاع من النشاط للمبادرة الخاصة في إطار تحرير الإقتصاد و المجتمع و إدراك الجزائر اليوم أن قطاع التكوين المهني هو الوسيلة التي تزود الأفراد بالأدوات الفكرية و المهارات ، و إبراز أهمية التعليم الإقتصادي في إعداد القوى العاملة النشيطة التي تساهم في بناء المجتمع الجزائري ليضمن وجوده أمام الواقع العالمي و بين مختلف الأسواق العالمية ،كما أن التكوين المهني مطالب بربط الواقع التعليمي و التكويني مع الواقع الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي لأن من خصائص الحضارة الحالية للتحول التغير السريع و المستمر ، لذا يعد النمو المعرفي و التكويني أحد العلامات المميزة لعصرنا الحالي الذي يعرف ثورة تكنولوجية في ميدان الإعلام و الإتصال ،لذا فتح المجال أمام الخواص للإستثمار في هذا القطاع و هذا من أجل التخفيف من التسرب و الرسوب المدرسي و إستعاب التلاميذ المتسربين من التعليم العمومي و فتح المجال أمام الأفراد لإختيار التعليم الذي يفضلونه لأبنائهم و نوع الخدمات التي يرغبون فيها بالإضافة إلى التخفيف من بعض الأعباء و التكاليف على الدولة.

ملخص الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا لوضع و تطور التكوين المهني بعد الإستقلال في الجزائرمرورا بالمخططات االتنموية التي عرفتها الجزائر مباشرة بعد الإستقلال و التي سعت من خلالها من الرفع من مستوى التكوين المهني و تطويره و ساهمت مساهمة فعالة في إعادة هيكلة مختلف مؤسساته ووسائله المادية منها و البيداغوجية ثم إنتقلنا لمعرفة علاقة التكوين المهني بالنظام التربوي العام و أهم التأثيرات و العلاقة بين النظامين و تأثير كل نظام في النظام الأخر ، و كذلك السياسة المتبعة من طرف الدولة من أجل النهوض بقطاع التكوين المهني و ذلك من خلال معرفة أبعاده و أهدافه و أشكاله المختلفة دون أن ننسى أهم المشاكل التكوين المهني التي عرفها نتيجة المخلفات الإستعمارية .و بالتالي نجد أن الدولة سعت منذ الإستقلال للإهتمام بهذا القطاع إهتماما كبيرا بإعتباره المحرك الأساسي للإقتصاد الذي يعتبر البنية الرئيسية التي يبنى عليها المجتمع بكل قيمه و معاييره و أساليبه .

إن التكوين الجيد لليد العاملة المؤهلة القادرة على التسيير و التحكم في الألات الحديثة سيؤدي بالحتم إلى إزدهار و تطور المجتمع بمختلف ميادنه و نموه ، لكن رغم الصعوبات التي واجهت هذا القطاع إلا أنها إستطاعت الدولة الجزائرية النهوض به حتى يتماشى مع متطلبات التنمية الإجتماعية و بالتالي التنمية الإقتصادية من أجل ضمان حياة كريمة لكل فرد في المجتمع الجزائري و حتى تستطيع الجزائر من الدخول السوق العالمية ،و بالتالي فتح المجال للخواص للإستثمار في التكوين المهني و مختلف المجالات التربوية الأخرى من التربية التحضيرية و التعليم العام .

الفصل السابع
التعليـم الخـــاص

لفهم التعليم الخاص في الجزائر فإنه لابد من المرور و لو مرورا بسيطا عن التعليم الخاص في أنحاء العالم من الدول الأروبية إلى الدول الأمريكية بحيث تعد المدرسة عند الدول المتقدمة مؤسسة إقتصادية لتحقيق التنمية و التقدم و الإزدهار لذا كانت هذه الدول السباقة للإستثمار في التعليم وصولا بالدول العربية ، و بالتالي فإن الدول العربية إعتبرت التعليم بمختلف أطواره إستثمارا يساهم في تطوير المجتمع لنتوقف عند الجزائر و التي تعد من بين البلدان السائرة نحو النمو و التي تسعى من أجل الدخول في هذا المجال [الخوصصة] ، حيث عرف المجتمع الجزائري عدة تطورات مختلفة خاصة في قطاع التربية و التكوين المهني بحيث وضعت الجزائر إمكانيات ووسائل ضخمة للرقي بنظامها التربوي لكن ما تعرفه المدرسة الجزائرية اليوم ، لا يعكس ذلك ، فكل الإنتقادات تجمع على تدهور الجانب الكيفي للمدرسة العمومية ، هذا ما أدى على ظهور مدارس بديلة للمدرسة العمومية يطلق عليها مدارس خاصة و خير دليل هو خوصصة التعليم العام بعد أن تم في التسعينات خوصصة التكوين المهني و إنشاء مدارس معتمدة من طرف الدولة للتكوين التلاميذ في مختلف التخصصات ، لإن المدرسة تعد بمثابة مؤسسة إقتصادية لتحقيق التنمية و التقدم.

لهذا سعت مختلف الحكومات في العالم للإستثمار في التعليم العام و التكوين المهني و حتى في التعليم العالي ، كما عملت الدول المستقلة حديثا هي الأخرى على إعتبار التعليم العام إستثمارا يساهم في تطور المجتمع و قطاع التربية و التكوين بصفة خاصة ، لذا سنتطرق في هذا الفصل لأهم التحولات الخاصة في منظومة التربية في الجزائر و التي أدت إلى ظهور مدارس خاصة و خصخصة قطاع التربية بعد أن كان منذ الإستقلال حكرا على الدولة التي طالما نادت بمجانية التعليم و كذا ظهور مدارس للتكوين المهني للقطاع الخاص بما في ذلك واقع مدارس التكوين الخاصة أهم التطورات و التغيرات التي يعرفها اليوم هذا القطاع في الجزائر و معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مدارس خاصة في التعليم العام و كذلك مدارس خاصة للتكوين المهني في مختلف التخصصات .

1.7. لمحة تاريخية عن التعليم الخاص في العالم

إن الإهتمام بالتعليم الخاص في أنحاء العالم هو التطلع للدراسة التحليلية للقوى الثقافية ، بهدف الوصول إلى جوانب التشابه الإختلاف بين الأنظمة التعليمية المختلفة بين مختلف دول العالم .

حيث تتميز دول العالم المعاصر في السياسة التعليمية التي تتبعها إذ يسمح بإنشاء المدارس الخاصة سواء في التعليم العام و كذا في التعليم العالي و حتى في التكوين المهني ، فالتعليم بمختلف مراحله يمكن الإستثمار فيه من طرف الخواص.

1.1.7 التعليم الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية

يمثل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في النظام الإجتماعي و الإقتصادي الأمريكي، بإعتبار أن الأمركيين يتجهون لتفادي الثبات و عدم الإحتفاظ بتقاليد ثابتة سواء في التربية أو أي مظهر من المظاهر الثقافية المختلفة ، حيث يرى الأمريكان حسب رأي " وهيب سمعان ":" إن المدرسة لابد أن تتلائم مع التغيرات الثقافية السريعة ، و أن توجه كل عنايتها في الوقت ذاته لتحقيق حاجات و ميول و قدرات الأفراد ، و على هذا يجب أن تنظم العملية التربوية كلها بالطريقة التي تضمن أقصى نمو لشخصية كل فرد." [135] ص 382 .

و ما يميز المدارس الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية أنه يشرف على غلبيتها طوائف دينية ، وأن هذه المدارس قادت التعليم الأمريكي إلى القيام ببعض الإبتكارات العلمية الهامة ، و عرفت أمريكا هذا النوع من التعليم منذ أمد بعيد ، حيث " يحمي التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر في سنة 1868 حق المدارس الخاصة في الوجود بإعتبار المجتمع الأمريكي مجتمع ديمقراطي يقوم على التعدد و يعطي الحق للأفراد و الجامعات في إنشاء المدارس خارج نطاق التعليم العام ، لكن تسير على مستويات مماثلة للمستويات المدارس العامة ." [136] ص 42 .

إن شهرة التعليم الخاص في أمريكا تطفي على شهرة التعليم الإبتدائي و الثانوي العمومي ، وهذه الإحصائيات خير دليل على ذلك حيث : " في 1988 كان عدد معاهد التعليم العالي في أمريكا من بينهم 1591 تابعة للقطاع العمومي ، و منها 1996 تابعة للقطاع الخاص ، و توجد 25 جامعة خاصة في أمريكا تعد من الأوائل ، حيث مبالغ حقوق التسجيل بها تتراوح ما بين 29.890 دولار سنويا، ويتم تسجيل 30.000 طالب سنويا بالجامعة الواحدة التابعة للقطاع الخاص ." [137] ص 13 .

و منه فإن التعليم العالي الخاص يسيطر على التعليم التابع للقطاع العمومي ، و هذا لأن الجامعـــات

الأمريكية مشهورة على الساحة الدولية حيث جميع أساتذة هؤلاء الجامعات حاصلون على شهادة الدكتوراه و ما أكثر ، و يتفق معظم المؤرخين على أنه أكبر قسط من النجاح الإقتصادي و السياسي و العلمي و الثقافي الذي أصابته أمريكا خلال تاريخ قصير نسبيا يعود لإلتزامها مبدأ تكافؤ الفرص حيث " اليوم في مدارس الولايات المتحدة الرسمية حوالي 43 مليون تلميذ و طالب في الصفوف الإبتدائية و الثانوية و حوالي 6 ملايين تلميذ في المدارس الخاصة و بعبارة أخرى 88 % من الأولاد الأمريكيين مسجلون في مدارس رسمية و 12 % منهم يتلقون علومهم في مدارس خاصة و المعروف أن كل أربعة مدارس من أصل 5 مدارس تديرها إما كنائس و إما المجامع اليهودية أو جماعات دينية أخرى ." [138] ص 91 .

2.1.7. التعليم الخاص في فرنسا و بريطانيا

1.2.1.7. التعليم الخاص في فرنسا

إن التعليم الفرنسي عرف عدة تحولات هامة إلى تشكيله في البنية التي هو عليها اليوم ، و أهم إصلاح جاء بعد الحرب الحرب العالمية الثانية :"تعتبر القوانين التي صدرت سنة 1959، أساس التنظيم التعليمي الفرنسي، الذي هو في صورته الحالية حيث إستحدثت دور الحضانة و نظم التعليم الإجباري و نظم التعليم الثانوي، كما أصبح حق المدارس الخاصة الحصول على إعانات حكومية و من حقها أيضا أن تطلب تحويلها إلى مدارس خاصة." [139] ص 200 .

أ- شروط فتح مدارس خاصة في فرنسا [140] ص 402 .

كل معلم يرغب في فتح مدرسة إبتدائية خاصة عليه أن يعلن نيته على رئيس البلدية التي يريد إقامة المشروع بها .

- على المعني بالأمر [المعلم] أن يقدم الطلب ، و يدرس الطلب لمدة شهر إبتداء من يوم تقديمه و إن لم توجد أي معارضة يقبل المشروع .

- و إدارة تمويل التعليم في فرنسا ترتكز على المستوى المركزي ووزارة التربية تقوم بالعبئ الأكبر و تشاركها الوزارات الأخرى و نجد أن السلطات المحلية تشارك في تمويل التعليم و تقوم الحكومة المركزية بتجميل نفقات التعليم الثانوي و التقني و الفني و العالي .

ب /أنواع المدارس الخاصة في فرنسا

- مدارس غير مرتبطة مع الدولة بعقد .
- مدارس ترتبط مع الدولة بعقد بسيط .
- مدارس مرتبطة بالدولة بواسطة عقد مشترك .

و للعلم فإن فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية إهتمت بالتكوين العام للكبار و زيادة الحظوظ المقترحة للشباب في التمدرس ، إذ أنه : " أن القانون الفرنسي لسنة 1971 حول التكوين المتواصل تقدم سياسي مهم ، حيث يسمح بتكوين المستخدمين للمؤسسات يمثل حتى 2% من مجموع المتكونين في عطل التكوين " [141] ص 21 ،و المدارس الحرة في فرنسا تسير جنبا مع المدارس الطائفة و العامة و يعطي القانون الحق لكل الهيئات و الأفراد حق فتح المدارس على مستويات تعليمية مختلفة ، و يسمح لطلاب هذه المدارس بالتقدم لإمتحانات التعليم العام ، الأمر الذي جعلها تسير منهجها وفق مناهج المدارس العامة .

7.1.2. 2.التعليم الخاص في بريطانيا

إن في إنجلترا نظامين تعليميين و هما النظام العام و النظام الخاص لكن التعليم الخاص هو الأكثر شيوعا ، و هذا لأن المجتمع البريطاني في الماضي كان عبارة عن مجتمع أرستقراطي ، وتعتبر هذه المدارس الخاصة مستقلة تماما عن النظام التعليمي العمومي من حيث التسيير و المضمون و التمويل .

أ/ المدارس الخاصة في إنجلترا

إن في بريطانيا يعترف بصلاحية المدرسة المستقلة و لهذا يسمح لفئات معينة من المجتمع البريطاني الإلتحاق بها حيث : " توجد في إنجلترا ، وويلز حوالي 300 ألاف مدرسة مستقلة ، يحصل معظمها على المصروفات المدرسية من طلابها ، و أغلبية هذه المدارس لا تحصل على إعانة من الأموال العامة ." [142] ص 195 .

و هذا العدد يعبر عن مدى إنتشار هذا النوع من المدارس ، حيث إقترحت بعض اللجان إتاحة هذا النوع من التعليم لجميع الطلبة دون النظر للمستوى الإقتصادي للطلبة ، على أن تقوم السلطات المحلية بدفع نفقات التعليم .

ب/ التعليم بعد الثانوي في إنجلترا

في بريطانيا يشير إلى التعليم الإضافي أوFurther Education يستخدم مصطلح التعليم الإضافي العالي [البوليتكنيك] و كليات ذات أسماء متنوعة منها كلية التعليم الإضافي و كليات التكنولوجيا و الكليات الفنية و كليات التجارةو كليات الفنون ، وتتلقى هذه الكليات دعما ماليا مباشرة من الحكومة المركزية و المحلية ، وهناك عدد من الكليات المستقلة مثل كلية السكريتاريا و إذا إتجهنا إلى الجامعات نجد أنها : " مؤسسات قومية يلتحق بها الطلاب من أنحاء المملكة المتحدة ، ويبلغ عدد الجامعات في إنجلترا 35 جامعة

و في إسكتلندا 08 جامعات ، و تحصل جميع الجامعات ما عادا الجامعة المفتوحة – على منح من لجنة المنح الجامعية ." [143] ص 304 .

3.1.7. التعليم الخاص في البلدان العربية

- التعليم الخاص في لبنان ، الأردن ، اليمن

1.3.1.7. التعليم الخاص في لبنان

يعود ظهور التعليم الخاص في لبنان إلى القرن 19 م أين كان في جبل لبنان الفرنسين و الأمريكان نشروا هذا النوع من التعليم ، إن التعليم الخاص اليوم في لبنان يخضع لتوجيهات وزارة التربية و الفنون الجميلة خاصة فيما يتعلق بالمناهج الصادرة ، حيث يشترط أن يكون المسؤول عن هذه المؤسسة التعليمية الخاصة من ذوي الكفاءات التي تجعله أهلا للقيام بهذه المسؤولية حيث :" بموجب المادة العاشرة من الدستور اللبناني يسمح بإنشاء الجامعات و المدرسة الخاصة على أن لا يكون في تعليمها ما يتنافى مع الأخلاق الكريمة، أو يعترض لكرامة أحد الأديان " [144] ص 15 .

إن سياسة الإدارة اللبنانية تقوم بتشجيع القطاع التعليمي الخاص على حساب التعليم الرسمي ، حيث أعطت في لبنان وجهة طبقية و أدت لتمييز الطبقي و الإجتماعي لكن هذا لم يمنع من إزدهار التعليم في لبنان و هذا يعود لعدد المدارس الخاصة في لبنان .

2.3.1.7 . التعليم الخاص في الأردن

إن التعليم الخاص ينتشر في الأردن بصفة كبيرة ، خاصة التعليم الجامعي الخاص الذي يهدف إلى زيادة تكوين الإطارات و الحد من الهجرة للدراسة في الخارج ، و أهم شروط القبول في الجامعة الخاصة في الأردن :

1- أن يكون الطالب حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها .
2- تحدد كل الجامعات الشروط الأخرى الإضافية للقبول ، فيما ذلك الحد الأدنى لمعدل الطالب في شهادة الدراسة الثانوية العامة ، على أن لا يقل عن [80% للصيدلية و الهندسة و الباقي الكليات عن 60 %]
3- يقبل جملة فروع شهادة الثانوية أو ما يعادلها في كليات الجامعة الخاصة [145] ص 46 .

لكن المشكل أن خريجي الجامعات الخاصة ينعكس سلبا عليهم و على مدى تشغيلهم سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ، حيث نجد أن الجامعات الخاصة تقبل خريجي الثانويات المهنية ، في حين تقبلهم الجامعات الأردنية الرسمية في نطاق ضيق و محدود .

3.3.1.7 . التعليم الخاص في اليمن

إن التعليم الخاص في اليمن ظهر مؤخرا خاصة الجامعات الخاصة حيث: **"**يعود ظهور التعليم الخاص في اليمن إلى ما بعد قيام دولة الوحدة ، في عام 1990 ، و توجد اليوم 10 جامعات خاصة ، تمنح نفس شهادة التعليم العالي التابع للقطاع العام و الرسوم تختلف من جامعة إلى أخرى ، و تتراوح بين 1000 و 3000 دولار سنويا ." [146] ص 94 ، و المؤسسون للتعليم الخاص في اليمن هم من جمعيات الإصلاح الخيرية ، و مجموعة من الأكاديميين و رجال الأعمال و مجموعة من العلماء و رجال الدين و الخير و يلتحق بهذا النوع من التعليم الفئات الميسورة و أبناء اليمنيين المغتربين .

4.3.1.7 . التعليم الخاص في الدول الخليج

يكثر التعليم الخاص في دول الخليج، ويضم مدارس عربية و إسلامية و أجنبية، حيث تشير الإحصائيات: " أن التعليم الخاص الغير حكومي بكل مراحله يضم نسبة ضئيلة من حجم التعليم العام الحكومي و الغير حكومي بدول الخليجية مقدارها 10%، إذ يبلغ عدد تلاميذ التعليم الخاص بجميع مراحله ما يزيد عن 308 ألاف تلميذ، فنجد أن نسبة التعليم الخاص الغير الحكومي تنخفض إلى 5% في عمان و السعودية، و ترتفع لتصل إلى 27% في الإمارات، 24% في قطر، 23% في الكويت، و 17% في البحرين." [147] ص 93 .

أ/ تمويل التعليم الخاص في دول الخليج

وزارة التربية و التعليم هي التي تشرف على التعليم الخاص في دول الخليج الغير حكومي بنوعيه الأجنبي و الأهلي ، و لتمويله هناك عدة مصادر يأتي في مقدمتها المعونات المادية و المعنوية التي تقدمها الحكومات ، وتعتمد أيضا على المصروفات المدرسية التي يدفعها الأباء نظير تعلمهم و أيضا التبرعات و الهبات و الهدايا من طرف رجال الأعمال .

ب /التعليم الأجنبي بدول الخليج

توجد في الدول الخليجية 6 مدارس خاصة غير حكومية، تشمل مختلف مراحل التعليم، " **و** تضم هذه المدارس 325 الف تلميذ و تلميذة حسب إحصائيات مكتب التربية العربي لدول الخليج لسنة 1985 ." [147] ص 60 .

و تشمل هذه المدارس مدارس أجنبية غير عربية أمريكية ، بريطانية ،و غيرها .
و منه نجد أن التعليم الخاص ينتشر في دول الخليج لمرافقة التعليم العام حيث نجد مدارس خاصة في طور التعليم العام و كذلك جامعات خاصة .

2.7. التعليـــم الخـــاص في الجزائر

1.2.7.الإصلاح التربـــوي

لفهم مراحل تطور التعليم الخاص في الجزائر لابد من معرفة الإصلاح التربوي الذي عرفه المجتمع الجزائري و بالتالي فإن الإصلاح التربوي هو : "محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي ، سواء ذلك متعلقا بالبنية المدرسية أو التنظيم و الإدارة أو البرنامج التعليمي أو طرائق التدريس أو الكتب الدراسية " [148] ص148 ، إن سياسة الإصلاح المطبقة بعد الإستقلال بهدف تتكيفيه وفق إستراتيجيات و أهداف الخطط الإنمائية المتبعة ، عرقلته عدة صعوبات أثرت على سيره و فعاليته و بالتالي على نتائجه ، و لم يزال الأمر كذلك حتى الوقت الحالي رغم الجهود المبذول في هذا المجال ، **"** و يعد مشروع المؤسسة و مشروع المصلحة أهم النصوص التي أطلقتها الوزارة و ذلك في إطارات الإصلاحات التربوية " [149] ص 02 .

إن الواقع الإجتماعي و الإقتصادي و السياسي المتغير بإستمرار حتم على النظام التربوي بإتخاذ إستراتيجيات تعليمية و تربوية جديدة تتماشى مع هذه التغيرات و تسعى إلى تحسين مستوى التعليم و التكوين بوضع أهداف تعليمية و تكوينية تتفاعل مع التغيرات و مواكبتها .

2.2.7. دواعي الإصلاح التعليمي و التكويني

إن تغير النظام التعليمي و التكويني في أي مجتمع يعود سببه للتغيرات الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية ، ومن أهم التغيرات التي طرأت على مجتمعنا الجزائري في مختلف الميادين فرضت إصلاحات لابد منها على عدة مستويات مختلفة و في عدة مجالات منها :

أ/ في المجال السياسي

من أهم التغيرات السياسية هو إنتقال الجزائر من الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية و ذلك بعد أحداث أكتوبر 1988، التي نجمت عنها تغيرات جذرية و تشريعية و دستورية، و بالتالي التذبذبات التي عرفتها الساحة السياسية أثرت على منظومة التربية و التكوين حيث: "تداول على وزارة التربية ما يقرب خمسة عشر وزيرا و خضوعها لمختلف التجارب الهيكلية ." [150] ص 292 .

و بالتالي و نتيجة هذه الظروف المختلفة و التغيرات الحكومات و السياسيات المنتهجة ، تبرز ضرورة تغيير مهام و غايات المدرسة و مراكز التكوين المهني ، بإعتبارهما أهم مؤسسات المجتمع ، و لابد للتغيير أن يكون من خلال إعداد الأفراد للتعامل مع ما طرأ من جديد في المجتمع كإعداد الأفراد :" للتعامل مع مفهوم الديمقراطية ، و ما يتفرع عنها من مفاهيم ، وكيف تمارس الحريات الفردية و الجماعية ، إنطلاقا من إحترام أراء الغير بتربية الأجيال على ذلك في القسم و المدرسة ." [89] ص 39 .

ب/ في المجال الإجتماعي و الإقتصادي

إن التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري في مجالات مختلفة من أهمها المجال الإقتصادي ، حيث التحول إلى إقتصاد السوق و الذي يعتمد بالضرورة على بروز الكفاءات اللازمة ، و لكي تكون للمجتمع الجزائري مكانة بين المجتمعات الرأسمالية و تتماشى مع هذه التحولات ، فكان لابد لها من المحاولة بكل الطرق الإندماج في هذا الإقتصادي العالمي و بالتالي الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و العمل على زيادة و إنعاش الإقتصادي الوطني الذي أصبح يعاني من عدة مشاكل أهمها إنخفاض الإنتاج قلة التصدير و كثرة الإستراد ، و منه كان لابد من إعادة هيكلة و خوصصة جميع القطاعات الضعيفة : " فالتحولات السريعة التي شهدها الإقتصادي العالمي ، وتعدد أقطاب الإنتاج و عولمة المبادلات ، عوامل ولدت جوا من المنافسة الحادة ، حيث أن الدول التي طورت و إستوعبت العلوم و التكنولوجيا هي وحدها الكفيلة بعصرنة و سائل إنتاجها ، وفرض مكانتها في السوق في طريقها إلى الإنفتاح المتزايد .[151] ص 03 .

كل هذه العوامل أثرت سلبا على البنية الإجتماعية بسبب ضعف القدرة الشرائية لافراد المجتمع، و زيادة البطالة نتيجة تسريح العمال و زيادة عدد السكان و العجز عن ضمان الحياة الكريمة للأفراد حتى يتمتعون بحياة إجتماعية متطورة و مزدهرة ، هذا الوضع أدى إلى ظهور أزمات إجتماعية مختلفة و بالتالي إنتشار ثقافة اليأس و الإقصاء و الإحباط لدى مختلف شرائح المجتمع بما في ذلك الشباب و عليه ظهور ظاهرة التطرف و العنف ، و التسرب المدرسي و إنتشار أفات إجتماعية مختلفة من السرقة إلى القتل و الإعتداءات و السطو و تعاطي الكحول و المخدرات ، هذه الظاهر مست حتى المدارس في المرحلة المتوسط و الثانوية و مراكز التكوين من خلال ما تشهده من معاملات تعسفية و غير لائقة بين التلاميذ أو بينهم و بين معلميهم و ما يشاهد من ظتهرة العنف داخل الملاعب الرياضية ، و هذا خير دليل على أن المدرسة إنعكاس لما عليه المجتمع حيث لا تكاد تكون مشكلة إجتماعية بجذورها و حلولها إلا و أن تمس المدرسة بطريقة أو بأخرى .

و علية فإن المدارس و مراكز التكوين المهني و سيلة من أهم الوسائل لإعداد أفراد المجتمع و ذلك من أجل التكيف مع التغيرات الإجتماعية الحاصلة و منه فإن الإصلاح التربوي و التكويني مطالب بزيادة الأفراد بالأدوات الفكرية اللازمة و التقنيات و المهارات الحديثة ، مع إبراز أهمية و ضرورة التعليم الإقتصادي في إعداد القوى العاملة النشيطة التي تساهم في بناء المجتمع بكل جوانبه .

ج/ التغيرات على الصعيد الخارجي

لقد أصبح علينا أن نصدق جميعا أن العالم قد أصبح قرية إلكترونية تتلقاها شبكة ضخمة، و أن التقدم التكنولوجي له أهمية كبيرة في مد أفراد المجتمع بمختلف التوجيهات و المعلومات الجديدة المواكبة لتطورات الواقع الإجتماعي ، ومنه فإن المجتمع اليوم يعرف تغيرات سريعة على جميع المستويات حيث يقول هويت هود : " لقد كانت المدة التي يشغلها تغير يمس حياة الإنسان طويلة إذا قيست بحياة الفرد ذاته ، لذا فإن الإنسان في الحضارات السابقة تدرب أن يكيف نفسه لحالات تمتاز بالثبات ، أما اليوم فالفترة التي يتطلبها التغير تعد أقصر بكثير من حياة الإنسان ." [150] ص 149 .

لذا يعد النمو المعرفي و التكويني أحد أهم علامات التميز التي يمتاز بها العصر الحالي الذي بالطبع يعرف ثورة تكنولوجية في ميدان الإعلام و الإتصال ، و منه لابد من التفتح على جميع الميادين الإجتماعية منها الإقتصادية و الثقافية و السياسية و حتى التربوية ، و منه نستطيع القول أن التكوين المهني في الجزائر لا يمكن أن يكون خارج نطاق هذه التغيرات السريعة في العلوم و الأفكار و الإتجاهات ، لذا فالإصلاح الخاص بالتكوين المهني مطالب بتجديد الطرق و الأساليب و الوسائل التكوينية و التعليمية لتكوين أفراد مهيئين من الناحية العلمية و التكنولوجية و التطبيقية ، فالمفاهيم و المهارات التي إكتسبها الفرد في الماضي تحتاج إلى تعديل شامل يجعلها صالحة للحاضر المعاش و بناء المستقبل ، و عليه فإن التكوين المهني الحالي ينقصه التجديد و التطوير ، فمازالت طرق التدريس تنحصر في الحفظ دون التطبيق ، بينما الواقع الذي يعيشه العالم اليوم و يعيشه المجتمع الجزائري يفرض عليه تدريب القوى البشرية و تعويدهم الإبتكار و التحكم من ممارسة التكنولوجيا و الإهتمام بالتطبيق دون النظري حتى يتمكن من التحكم في التكنولوجيات الحديثة .

3.7. مشروع التعليم الخاص في الجزائر

إن التعليم و التكوين يهدفان إلى تغيير المجتمع بطريقة موجهة و مضبوطة ،لإن العصر الذي نعيشه اليوم يتطلب ذلك ، فالتحولات على المستوى الخارجي أثرت على المستوى الداخل و فرضت على المجتمع الجزائري تحولات جديدة في ظل التعددية و الديمقراطية و العصرنة و بالتالي التفتح على العالم الخارجي ، ودون التغاضي عن ما سوف تعرفه السنوات القادمة و ما ستشهده من تطورات على جميع المستويات

خصوصا و أن الجزائر دخلت نظام السوق و الخوصصة التي حتما لابد لها من أن تشمل تغيرات في جميع القطاعات المختلفة بما ذلك قطاع التربية و كذلك قطاع التكوين المهني ، كل هذه الظروف تفرض اليوم وجود تعليم خاص موازي للتعليم العام لذا كان على الهيئات الرسمية المختصة في التربية و التكوين أن تفكر في وضع ضوابط و قوانين لهذا النوع من التعليم و التكوين في الجزائر تفاديا لأي غرض أو مصلحة خاصة.

إن المجلس الأعلى للتربية يعتبر الهيئة التي ناقشت مشروع التعليم الخاص ، بإعتبار أن تنصيبه جاء يهدف إلى تقييم نقدي و موضوعي للمنظومة التربوية من أجل إصلاحها :[89] ص49 ،و حسب ما جاء في ملخص الوثيقة القاعدية للمجلس الأعلى للتربية سنة 1998 ، فإن التعليم الخاص في الجزائر حسب المشروع الرسمي له يستجيب لهدفين :

الهدف الأول : يتمثل في تنويع مصادر تمويل البرامج الوطنية في ميدان التربية
الهدف الثاني: يتمثل في الإنفتاح المقنن لهذا القطاع من النشاط للمبادرة الخاصة في إطار تحرير الإقتصاد و المجتمع كله .

و لضمان التحكم في هذا النوع من التعليم ، وضع المجلس الأعلى للتربية في إطار مناقشاته لمشروع التعليم الخاص في الجزائر شروطا يجب مراعاتها :

1- وجوب مراعاة ظروف المنظومة التربوية و إمكانياتها لإعطاء التعليم العام الوسائل المناسبة حتى لا يكون هذا النوع من التعليم منافسا قويا لوسائل خاصة تجعله متميزا .
2- أن تكون المناهج و الأهداف موحدة قصد تكوين ناشئين وفق فلسفة التربية التي إختارها المجتمع الجزائري .
3- فيما يخص التوظيف و التكوين ، يشترط أن يخضع المعلمون على نفس الشروط الخاصة بالتوظيف و التكوين و الإمتيازات .
4- " فيما يتعلق بالتأطير و المراقبة ، يشترط أن يكون المؤطرون من مفتشين يجمعون بين الإشراف على التعليم العام و الخاص تفاديا لأي إنحرافات " [152] ص 03 .

و منه و ما سبق ذكره فإن التعليم الخاص يتطلب دراسات معمقة تجنبا لأي أخطاء أو إنزلاقات ، و بالتالي على التعليم الخاص أن يكون مكملا للتعليم العام و ليس منافسا له ، و على هذا الأساس حدد المجلس

الأعلى للتربية ، مبادئ وضوابط لهذا التعليم – كما بين وظائفه و مجالاته و الأطراف المستثمرة فيه و هي كالتالي :

أ/ مبادئ و أسس التعليم الخاص :[89] ص 115-117

تتلخص المبادئ و الأسس في غاية واحدة و هي إعتبار التعليم الخاص عنصرا في المنظومة التربوية يسهم في تطويرها ، و ترقيتها و تحسين مردودها التربوي و رفع المستوى العلمي للمواطن و إزدهار الحياة الثقافية ، أي أنه يسعى للرفع من مستوى المدرسة الجزائرية من خلال رفع المستوى التحصيلي للتلميذ و الذي يؤدي بالضرورة إلى رفع من المستوى الثقافي بشكل عام .

ب/ ضوابط التعليم الخاص

تتلخص مجمل القوانين و الشروط التي تضبط التعليم الخاص فيما يلي :

* ألا يكون مدعاة للتشكيك في مجانية التعليم الذي يعتبر مكسبا لفئات معينة في المجتمع تقره النصوص الرسمية .
* ينبغي ان يكون هذا التعليم مطابق للتعليم الذي تتكفل به الدولة في غاياته ، أهدافه ، خصائصه ، محتوياته ، و أساليبه تقويمه .
* خضوعه للمراقبة و مصادقة الهيئات التربوية التابعة للدولة .
* إعتبار حقل الإستثمار مفتوح للمستثمرين الجزائريين فقط ، لا يعمل فيه إلا الجزائريون .
* ألا يكون ذو طابع إستغلالي و يمكن أن تساهم الدولة في تمويله .

ج/ وظائف التعليم الخاص

إن المبرر الشرعي لوجود و تطبيق التعليم الخاص في الجزائر و الأهداف المنتظرة منه، حيث يسعى إلى تحقيق :

* التخفيف من التسرب و الرسوب المدرسي و إستيعاب التلاميذ المتسربين من التعليم العمومي .
*يفتح للمواطنين إختيار التعليم الذي يفضلونه لأبناءهم و نوع الخدمات التي يرغبون فيها .
* المساهمة في محو الأمية و نشر الوعي و الثقافة و رفع المستوى العام في المجتمع .
* تطوير التعليم القرأني و نشره
* تخفيف بعض الأعباء و التكاليف على الدولة .
* المشاركة في جهود تطوير التربية و التعليم و ترقية البحث التربوي .

د/ مجالات التعليم الخاص

حددت للتعليم الخاص مجالات عديدة وواسعة للاستثمار هي :

* التربية التحضيرية – أي ما قبل المدرسة
* التعليم العام و يقصد به مختلف أطوار الدراسة من الإبتدائي حتى الثانوي .
*التكوين المهني و التمهين
* تعليم الحرف و الصناعات التقليدية .

هـ/ الأطراف المستثمرة

الأطراف التي يمكن لها الإستثمار في التعليم الخاص بصفة قانونية هي :

* الشركات العمومية و الخاصة أي الشركات التابعة للدولة او التابعة للقطاع الخاص .
*الجمعيات العمومية
* المواطنون الجزائريون ، أي الأشخاص القادرين ماليا .

إن التعليم الخاص في مجال التربية التحضيرية ، التكوين المهني ، تعليم الحرف لا إشكال يذكر عليه منذ البداية لكن الدخول في التعليم الخاص بالنسبة للتعليم العام لقي في البداية عدة صعوبات و إعتراضات من طرف البعض فهناك فئة تعارض هذا النوع من التعليم في مجتمع تعود على حكر الدولة لهذا القطاع و هناك فئة تؤيد هذا النوع من التعليم وترى أنه من الضروريات التي يتطلبها العالم اليوم و المجتمع الجزائري و هناك فئة رافضة لهذا النوع من التعليم .

1.3.7. المدرسة الخاصة للتعليم العام بين التأييد و المعارضة

إن الدولة بعد أن تبنت سياسة الخوصصة في جميع المجالات بما في ذلك التعليم و التكوين المهني ، خاصة خوصصة قطاع التربية ، إن المجتمع الجزائري لا نستطيع إنكار التغيرات الهامة و العديدة التي طرأت عليه و أحدث تغيرات ديناميكية سريعة في المجتمع و جعلته في حالة من التغير و الحركة أدى به إلى التطور و التغير في عدة مجالات بما في ذلك التعامل مع التعليم الخاص .لذا فإن التعليم الخاص كان في البداية غريب على مجتمع تعود على نظام إشتراكي معين و من الصعب الإنتقال إلى نظام أخر لم يسبق التعامل معه من قبل ، لذا فإن :

التعليم الخاص لقي و يلقى القبول من فئات إجتماعية معينة في حين لقي و يلقى الرفض من فئات أخرى ، فإنتشار التعليم الخاص في المجتمع الجزائري و المدارس الخاصة حيث هذه الأخيرة لم تلفت إنتباه

الباحثين كظاهرة جديدة تعرفها الساحة التربوية و التكوينية في المجتمع الجزائري ، ما عدا ما تناولته وسائل الإعلام من صحافة و تلفزة و إذاعة من مقالات و ندوات و حصص تليفزيونية .

فالمؤيدون : للمدرسة الخاصة خاصة المتعلقة بمراحل التعليم الأساسي و الثانوي يتوقف تأييدهم على ضرورة تأطيرها قانونيا و مراقبتها بوضع مقاييس مضبوطة لإن : " المدرسة الخاصة ضرورة أملتها التغيرات التي عرفها المجتمع ، و بإمكانها المساهمة في الإبتكار و التجديد " [153] ص10 ،و هذا بإعتبار الدول التي إتبعت نظام التعليم الخاص و صلت إلى قمم المجد فوجودها في الحياة التعليمية و التكوينية لإفراد المجتمع من أجل مواكبة العصر و التكنولوجيا الجديدة المعتمدة على التحكم في الوسائل المبتكرة .

أما الرافضون : فيعتبرون أن المدارس الخاصة تشكل خطرا على المجتمع كونها تؤدي إلى تجديد الطبقة البرجوازية ، التي توفر لأطفالها تعليما نوعيا و تبحث عن أسلوب جديد يعمق تمايزها و إمتيازها عن بقية الفئات الإجتماعية الأخرى داخل المجتمع و عليه حسب إعتقادهم فإن المدرسة الخاصة سبب من أسباب إنشقاق المجتمع هذا حسب تصريح أحد المسؤولين في وزارة التربية سنة 1994 حيث أكد أن : " **أن** ظهور المدارس الخاصة يعتبر تحايل على القانون ، و أنها تشكل خطر على المجتمع لإنها تؤدي من جهة إلى إنتشار ظاهرة الربح السريع و من جهة سوف تخلق التعليم النخبوي الذي طالما حاربته الدولة بتبنيها مبدأ ديمقراطية التعليم ." [154] ص 17 .

1.3.7. 1. الإطار القانوني للمدارس الخاصة

إن إنتهاج أي مشروع جديد من طرف الدولة فإنه بالتأكيد يقوم على ضوابط و منهجية معينة، لذا فإن التعليم الخاص في الجزائر قائم بضوابطه و قوانينه، حيث لوقت لاحق لم يكن هناك نص قانوني صريح يسمح بإنشاء مدارس أساسية و ثانوية تابعة للقطاع الخاص، و هذا طبق للمادة العاشرة من الأمرية 35-76 المؤرخة في 16 أفريل المتعلقة بتنظيم التربية و التكوين في الجزائر و التي تنص على: "أن النظام التربوي الوطني من إختصاص الدولة، و لا يسمح بأي مبادرة فردية أو جماعية " [155] ص 03 ،هذه المادة كانت تؤكد على عدم شرعية المدارس الخاصة التي تخص التعليم الأساسي و الثانوي، بالإضافة إلى ما أعلنه وزير التربية السيد "أبو بكر بن بوزيد" إثر إجتماع مجلس الحكومة في سبتمبر 1999 قائـلا :" المدارس الخاصة ممنوعة " [156] ص03 .

و ورد أيضا قوله "لا أملك شيئا ضد المدارس الخاصة لكنها ممنوعة عندنا، لأن القانون يمنع إنشاء مدارس خاصة " [157] ص 07 ، إن القانون كان يمنع وجود المدارس الخاصة للتعليم الأساسي و الثانوي

، إن ما يلفت الإنتباه أن القانون كان يمنع وجود هذه المدارس منذ أول مدرسة أسست سنة 1989 ، لكن مع مرور السنوات و إنتشار هذه المدارس بطرق غير شرعية و إقبال العدد الهائل عليها من طرف الأولياء إلا أنها أصبحت اليوم واقع معاش و فتحت أبوابها للتلاميذ بصفة قانونية حيث :" قبلت وزارة التربية الوطنية إعتماد 26 مدرسة خاصة عبر ثماني ولايات، للشروع في العمل إبتداء من سبتمبر القادم ، من بين 44 مؤسسة خاصة فتحت أبوابها منذ سنوات ." [158] ص 04 ،هذا ما جاء على لسان أبو بكر خالدي ، الأمين العام لوزارة التربية في حفل توزيع أوراق الإعتماد 26 مؤسسة تربوية خاصة بالمعهد التكنولوجي للتربية ببن عكنون بالجزائر .

و أكد أن لجانا خاصة ستعمل على التأكد النهائي من مطابقة المدارس المعتمدة للمقاييس البداغوجية المنصوص عليها في دفتر الشروط ، مع ضرورة إعتمادها على البرنامج الرسمي للمدرسة العمومية بما فيه تدريس نفس المواد و بنفس الحجم الساعي .

1.3.7. 2. ظهـور المدرسة الخاصـــة

لقد تطرأنا إلى تطور التعليم الخاص في الجزائر و أهم المراحل التي مر بها ، و منه فإن التعليم الخاص الذي يقصد به قيام الأفراد بتأسيس مؤسسات تربوية خاصة ليست ظاهرة جديدة في منظومة التربية و التكوين في المجتمع ، بل يعود تاريخها إلى ما قبل الإستعمار الفرنسي و بقي هذا النوع من التعليم إلى ما بعد الإستقلال إلى غاية صدور أمرية 16 أفريل 1976 الذي أنفاه .

و بهذا فإن التعليم الخاص بصدور هذه الأمرية قد زال و ظهر نشاط موازي لعمل المدرسة بطريقة غير مشروعة و تمثلت أساسا في دروس التقوية و الدعم ، و نجد أن البعض رفض هذا النوع من المدارس البعيدة عن رقابة الدولة و من جهة أخرى نجد من شجع هذا الواقع على ظهور مدارس خاصة في مطلع التسعينات لها مناهج و أهداف مغايرة لتلك المعتمدة في المؤسسات العمومية و لم يكن معترف بها من الطرف الدولة حسب تصريح وزير التربية السيد : أبو بكر بن بوزيد " إن إنشاء مدارس خاصة ممنوع و غير قانوني ، و لا حتى دستوري ." [159] ص 03 .

و من كل هذه التغيرات الظاهرة على الساحة التربوية و التكوينية ظهرت و تبلورت فكرة العودة إلى التعليم الخاص رغم عدم قانونيته في بداية التسعينات مع وضع ضوابط له تحدد كيفيات تسيره ووضع شروط لابد من إحترامها .

2.3.7 . ظهور التعليم الخاص في الجزائر

إن المشاكل التي عرفها قطاع التربية و التكوين منذ الثمانينات و الضعف و العجز في التكوين و التأطير أدى بإنخفاض وتدني المستوى حيث مع بداية سنة 1987 بدأت التقارير التربوية المعدة من قبل مفتشي التربية و إطارات التكوين تؤكد إنخفاض المستوى خاصة تعلم اللغات الأجنبية بما في ذلك اللغة الفرنسية و اللغة الإنجليزية حيث :" لم تطرح مشكلة بخصوص إعتمادها من قبل الجهة الوطنية بموجب قرار وزاري صادر في 1989 ، و إستغلت الفكرة لميلاد المدرسة الخاصة التي جاءت في ظروف تزامنت مع إشتداد موجة النقد للأداء التعليمي في المدرسة العمومية ، في هذا الوقت ظهرت أول مدرسة خاصة في سرية تامة بتلمسان تخصصت في التعليم الإبتدائي سنة 1990 " [160] ص 04 . و كانت أول علامات ظهور التعليم الخاص في الجزائر، و نستطيع القول أنه يعود ظهور المدارس الخاصة في الجزائر إلى نهاية الثمانينات القرن العشرين على يد من تعتبرهم أوساط ثقافية جزائرية " قوى علمانية و تغريبية " ناهضت سياسة تعريب المدارس الجزائرية بموجب قرار صادر في 1976 ، ووصفت تلك القوى هذه المداس بـ " المنكوبة " لأنها صارت تعلم باللغة العربية .

و أنشئت مدرسة خاصة بزرالدة شمال العاصمة ، و كانت عبارة عن روضة أطفال ، و بعد عامين صارت مدرسة إبتدائية بها قسمان ،و تبنت هذه المدرسة برنامج تعليم فرنسيا في وقت لم يزل فيه قانون تعريب المدارس ساريا ، لكن السلطات الجزائرية غضت الطرف عنها ، و من ثم أخذت تلك المدارس في الإنتشار ، و مع وصول الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " للحكم في أبريل 1999 قرر الإعتراف بالمدارس الخاصة ، و أصدر قانونا ينظم عملها بحيث تكون ملزمة بالبرنامج الرسمي الذي تضعه وزارة التربية الوطنية ، غير أن هذه المدارس تمادت بتعليم اللغة الفرنسية و ببرنامج فرنسي .

و يشير الدكتور الرزاقي المحلل السياسي " أن مدرسة " ديكارت " الفرنسية بالجزائر كانت رمزا فرنسيا رئيسيا ، حيث المدرسون فرنسيون و المناهج أيضا كحال المدارس الفرنسية ، غير أن الجزائر أوقفتها أواخر ثمانينات القرن العشرين ، و جعلت برنامج التعليم فيها جزائريا يدرس باللغة العربية " [161] ، كما أكدت " أميمة أحمد " من مجلة إسلام أون لاين ، أن فرنسا بعد هذه الخطوة إتجهت لتشجيع المدارس الخاصة ، و تسمح بسهولة لطلاب تلك المدارس بدخول أراضيها لمتابعة دراستهم ، كما تجري إمتحانات شهادة البكالوريا للمدارس الخاصة بالمدرسة الفرنسية في تونس أو باريس ،و أوضح المحلل السياسي أن فرنسا تسعى لمساندة المدارس الخاصة و هذا من أجل تحقيق مشروعها الثقافي في مستعمرتها السابقة بعد أن أخفقت مدرسة ديكارت .

كما أن الدارسون بالمدارس الخاصة منهم من هم أبناء الأغنياء و المثقفين و يهدفون من إلحاق أبنائهم بهذه المدارس ليكونوا قادرين على العيش بسهولة في الخارج ، و يتحملون نفقات مرتفعة لتعليم أبنائهم تتجاوز 5 ألاف دولار سنويا ، لأنهم غير مقتنعين بالتعليم الرسمي ، و يقول خبراء تعليم بالجزائر : إن المدارس الخاصة لا تولي إهتماما لتدريس الدين الإسلامي ، و تعطي فقط دروسا متعلقة بالأداب العامة و النظافة دون التركيز على الموروث الإسلامي الغني بمكارم الأخلاق ، و يعرب مراقبون عن مخاوفهم من تأثير ذلك على الهوية الإسلامية للجزائر ، لإن خريجي المدارس الخاصة سيكون تكوينهم التعليمي تماما كالطلبة الفرنسيين ، و قد ينسلخون عن الجزائر و الأصالة العربية و الإسلامية ، في هذا الوقت بدأ تكاثر المدارس الخاصة و إزديادها عبر القطر الجزائري خاصة في العاصمة و ما جاورها من الولايات الشرقية و الغربية .

حيث في سنة 1991 أعلنت السيدة " قريفو " رسميا قطيعتها مع النظام التربوي و قررت إعتماد منهج تربوي خاص بها ، و فتحت أول مدرسة بنادي الصنوبر في أواخر 1991 ، ثم إنتقلت إلى بن عكنون رغم معارضة الجهة الوصية لها .و أصبحت مدرستها تدعى بـ " مدرسة قريفو الخضراء ، لتنفيذ مشروعها و تحقيق أهدافها على أرض الواقع بالطرق و الأساليب التي تقترحها لتأكيد مدى صواب نظرتها و علمية منهجيتها .[162] ص 21 ، بهذا و نتيجة ظهور مدرسة قريفو الخاصة، إستغلت هذه التجربة الوحيدة أنذاك لتكاثر المدارس الخاصة بالطرق السرية رغم عدم إعتراف الدولة بهذا النوع التعليم ، و هذا ما أعلنه وزير التربية السابق لعدة مرات السيد أبو بكر بن بوزيد إثر إجتماع مجلس الحكومة في سبتمبر 1999 قائلا : " لا املك شيء ضد المدارس الخاصة ،لكنها ممنوعة عندنا لإن القانون يمنع إنشاء مدارس خاصة "[157] ص 07 .

و عليه فقد تم إنتشار هذه المدارس معتمدة أسلوب وضع الجهات المعنية بالأمر أمام الأمر الواقع و ذلك بعد التحايل عليها ليتم إعتمادها في شكل جمعيات ثقافية أو روضات أطفال او حتى مؤسسات تكوينية حيث نجد في المادة الثانية من المرسوم لسنة 1976 المؤرخ في 16 أفريل ، الخاص بتنظيم و تسيير المدارس التحضيرية تنص على : " **أن** تكون المبادرة بفتح مؤسسات التعليم التحضيري بعد الحصول على رخصة الوزير المكلف بالتربية لهيئات العمومية المكاتب و الجماعات المحلية و منظمات الجماهرية بإستثناء كل شخص أو جماعة أو شركة خاصة " [167] ص 36 .

و عليه فإننا نستنتج أن المدارس الخاصة كانت من قبل ممنوعة و رغم منعها، إلى أنها كانت تزاول نشاطها بطريقة غير قانونية و كان يلتحق بها العديد من التلاميذ و يتحصلون في النهاية على شهادات غير معترف بها من الطرف الدولة حيث أكد في جريدة الصحافة لسنة 1999 السيد عبد القدوس محمد بن

بوزيدان: " إذ أن الإحصائيات تشير إلى وجود ما يقارب 50 مدرسة خاصة اليوم عبر القطر الوطني بالإضافة إلى مدارس أخرى تنشط سريا...لكن هذا لا يمنع من أن تكون هذه المدارس مكملة للمدرسة النظامية و ليس منافسا لها، خاصة أنها تمار س نشاطها منذ أكثر من عشر سنوات ." [159] ص 04 .

1. 2.3.7. تأسيـس المدرسة الخاصـــة

إن التعليم الخاص اليوم في مجتمعنا أصبح واقع و يلقى القبول من العديد من الفئات الإجتماعية ، فنجد الذين أيدوا هذه المدارس ينادون بضرورة تأطيرها قانونيا و مراقبتها بوضع مقاييس مضبوطة و من بين هؤلاء مدراء المدارس الخاصة التي تنشط في سرية من بينهم : " مدرسة " الجنينة " و هي مدرسة خاصة أنشئت عام 1995 تشرف عليها السيدة " ترفة " و مقرها بلدية دالي إبراهيم ، و البرنامج المطبق فيها هو برنامج المدرسة الأساسية بالإضافة إلى البرنامج الفرنسي ، حيث تتوفر المدرسة على نظام نصف داخلي ، يدفع التلميذ تكلفتها ضمن الإشتراكات الثلاثية أو السداسية أو السنوية و قيمتها 4500 دج شهريا ، إضافة إلى أسعار الكتب المستوردة من فرنسا وصلت تكلفتها إلى حدود 1500 دج و 2500 دج " [159] ص 05 .

بالإضافة إلى وجود و إنتشار مدارس أخرى في العاصمة منها " المدرسة الجديدة ليلى " و مديرتها السيدة سليمة عبد السلام ، كان مشروعها في البداية حضانة للأطفال و ذلك سنة 1993 و بعدها أصبحت مدرسة خاصة و فكرتها أنه لا يتم إنقاذ الجزائر إلا عن طريق إنقاذ الطفل الجزائري و تتبع نفس البرنامج المعمول به في القطاع العمومي ، لكنه يختلف عنه من حيث البرنامج و الوسائل ، كما تدعم برنامجها بالبرنامج الفرنسي ، و تعتمد على تمويلها من أموال الأطفال ، هناك أيضا " مدرسة قريفو " المدرسة الخاصة " المتواجدة ببن عكنون و تضم المرحلة الإبتدائية حتى الثانوية موزعين على مدرستين و تحضر طلابها للبكالوريا و البرنامج الذي تتبعه يختلف على برنامج المنظومة التربوية . و يرون أنه لابد من تغيير برنامج المنظومة التربوية و بإمكانها الإبتكار و التجديد ووضع منهاج دراسي جديد و حديث .

2. 2.3.7. معارضة المدرســة الخاصــة

هناك فئة من المجتمع تعارض تأسيس المدرسة الخاصة في الجزائر و هذا لإعتبارها بأن المدرسة الخاصة خطرا في المجتمع، لإن منهجيتها و أساليبها مخالفة لبرنامج المدرسة العمومية و هذا ما يؤكده أحد المسؤولين في وزارة التربية: " إن المدرسة الخاصة سبب من أسباب إنشقاق المجتمع و ظهورها يعتبر تحايل على القانون و أنها تشكل خطرا على المجتمع لإنها تؤدي من جهة إلى إنتشار ظاهرة الربح السريع و من جهة ثانية سوف تخلق التعليم النخبوي الذي طالما حاربته الدولة بتبنيها مبدأ ديمقراطية التعليم " [154] ص 17 ، و مجانية التعليم وإيجباريته على كل طفل بلغ 06 سنوات ، و يرون المعارضين

للمدرسة الخاصة أنها إستخدمت أسلوب التكاثر لمحاصرة الجهات الوصية بوضعها أمام الأمر الواقع حتى يتم ترسيمها و هذا ما تراه السيدة " حرات فاطمة الزهراء " و هي مفتشة التعليم الإبتدائي "أن الوضع القانوني لهذه المدارس يطرح بنسبة مصداقية الشهادات المتحصل عليها من هذه المدارس، تم في الظلام و أنها تقوم على إنتقاء الجيوب و العقول أيضا" [160] ص 04 ،وتسعى من أجل الربح المادي فقط ، و منه نستطيع القول أن هذه المدارس تؤدي إلى ظهور الصراع داخل المجتمع و ظهور التناقضات و عدم الإنسجام في الفكر و السلوك حيث يرى قدور بن مرسي : " أن السيدة قريفو صاحبة المدرسة الخضراء و أطروحتها البديلة عن المدرسة الأساسية الجزائرية و هي تنفي النمط الثقافي للمدرسة الحالية و معجبة بالتجربة الألمانية . [164] ص 08 ، بعيد عن ثقافتنا العربية و الجزائرية .

و من خلال ما إستعرضناه فإن الأراء تختلف حول موضوع المدرسة الخاصة حيث وجودها في مجتمعنا اليوم سيؤدي بالتأكيد لظهور طبقة معينة من المجتمع تتمتع بإمتيازات مادية و ثقافية ، بالإضافة إلا أنه لكل مدرسة منهاجها الخاص . يختلف عن منهاج المدرسة العمومية .

3.3.7. مفهـــوم التعليم الخـــاص

يعرف التعليم الخاص في الجزائر على أنه : " هو التعليم الذي يتم في مؤسسات تربوية خاصة تنشأ من قبل أفراد جزائريين مؤهلين تحت الرقابة الصارمة و الدقيقة للدولة ." [152] ص03 ، و منه يتضح أنه يختلف عن الخوصصة للتعليم التي تعني تحويل ملكية المؤسسات التربوية التعليمية العمومية إلى ملكية خاصة و بهذا يصبح التعليم الخاص مدعما للتعليم العمومي و ملما له، و من جهة فإنه يختلف عن التعليم الحر الذي غالبا ما يتضمن المدارس و الزوايا و فقا لمناهج غير موحدة .

1 .3.3.7 . أهداف التعليم الخاص

- التخفيف من التسرب المدرسي و الرسوب المدرسي و إستعياب التلاميذ المتسربين من التعليم العمومي
- إتاحة الفرصة للمواطنين لإختيار التعليم الذي يفضله لأبنائه و نوع الخدمات التعليمية التي يرغب فيها .
- المساهمة في نشر التعليم و محو الأمية و رفع المستوى الثقافي العام في المجتمع
- تخفيف بعض الأعياء و التكاليف على الدولة
- المشاركة في جهود تطوير التربية و التعليم .

2 .3.3.7 . مجالات التعليم الخاص

التربية التحضيرية و تضم دور الحضانة ، رياض الأطفال

- التعليم القرأني و يضم مدارس التعليم القرأني و الفقه و السيرة النبوية

- التعليم العام بكل مستوياته من التعليم الأساسي إلى غاية التعليم الثانوي
- التكوين المهني و التمهين و يضم التكوين في جميع التخصصات
- تعليم الحرف و الصناعات التقليدية .

3 .3.3.7 . شروط التعليم الخاص

لضمان التحكم في هذا النوع من التعليم وضعت الشروط التالية التي يجب مراعاتها :[152] ص 06

1- " و جوب مراعاة ظروف المنظومة التربوية و إمكانيتها لإعطاء التعليم العام الوسائل المناسبة حتى يكون هذا النوع من التعليم منافسا قويا بوسائل خاصة تجعله متمييزا .
2- أن تكون المناهج و الأهداف موحدة قصد تكوين الناشئين و فق فلسفة التربية التي إختارها المجتمع الجزائري .
3- فيما يخص التوظيف و التكوين ، يشترط أن يخضع المعلمون إلى نفس الشروط الخاصة بالتوظيف و التكوين و الإمتيازات .
4- فيما يخص التأطير و المراقبة يشترط أن يكون المؤطرين من مفتشين يجمعون بين الإشراف على التعليم العام و الخاص ، تفاديا لإي إنحرافات "

" خصوصا أنه منذ سنوات ، فتحت مديرية في قطاع التكوين المهني ، مهمتها إعطاء إعتمادات للقيام بفتح مدارس خاصة للتكوين المهني و التمهين لكن ليس لقطاع التربية أو قطاع التعليم العالي " [165] ص 04 ، و عليه فإن المدرسة الخاصة ضرورة أملتها التغيرات الخاصة في المجتمع الجزائري فإمكانها المساهمة في تخفيف العبء عن الدولة لكن يمكنها أن تكون بإعتبارها أن تضمن لها مميزات إجتماعية و ثقافية خاصة ، لكن يمكنها أن تتحول إلى مجال للتجارة و الإستثمار في غياب رقابة الدولة .

4. 3.3.7. ضوابـط التعليـم الخـــاص

تتلخص ضوابط التعليم الخاص فيما يلي :

- أن يكون باللغة العربيـــة .
- أن لا يكون مهما كانت الأوضاع مدعاة للتشكيك في مجانية التعليم التي تعتبر مكسبا شعبيا تقره النصوص الرسمية الأساسية التي تسيرالبلاد .
- أن يخضع لمراقبة الهيئات التربوية التابعة للدولة .

- أن يكون هذا التعليم مطابقا للتعليم الذي تتكفل به الدولة ، في جميع غايته و أهدافه و خصائصه و تقويمه و مطابقة تامة ، بحيث لا يشكل في أي وقت من الأوقات تعليما يختلف عن التعليم في مؤسسات الدولة .
- أن لا يكون ذا طابع إستغلالي .
- أن يعتبر حقل إستثمار مفتوح للمستثمرين الجزائريين دون سواهم و لا يعمل فيه إلا الجزائريين .

هذه الضوابط حسب ما صدر في وثيقة المجلس الأعلى للتربية ، مارس 1998 .

و منه رغم تأييد المدرسة الخاصة من فئة إجتماعية معينة و رغم رفضها من فئة أخرى ، إلا أنه في النهاية لقيت القبول من طرف المصالح المعنية ، و أصبحت بعد صدور مرسوم في 2004 ، ينص على إعتماد المدرسة الخاصة من طرف الدولة و لا بد أن تخضع لشروط معينة و أن تكون قانونية أصبحت اليوم تزاول مهامها في قانونية تامة .

4.3.7. قانونيــة المدرسة الخاصـــة

بعد ظهور العديد من المدارس الخاصة ، بقي الإشكال مطروح حول وضعية هذه المدارس و قانونيتها ، ومنه فتح ملف المنظومة التربوية سنة 2003 ، بأمرية صادق عليها البرلمان و تم على ضوئها فتح المجال للمدارس الخاصة ، و بعدها صدور مرسوم في سنة 2004 يسمح بإنشاء المدارس الخاصة تحت رقابة الدولة ، " حيث تم إعطاء مهلة سنة للمدارس الخاصة الغير قانونية للخضوع إلى المادة 38 من المرسوم الصادر في 24-03-2004 ، للخضوع إلى القوانين البيداغوجية المقترحة من الوزارة الوصية " [166] ص 03 ، و منه و بعد صدور هذا المرسوم الذي يشترط على المدارس الخاصة شروط لابد أن تخضع لها ، فتح المجال أمام المدارس الخاصة لتسوية وضعيتها و كذا أصحاب الأموال للإستثمار في هذا القطاع الذي طالما كان حكرا على الدولة فقط .

و هكذا طلب من هذه المدارس "الغير قانونية" بتسوية وضعيتها القانونية و تعتمد من طرف الدولة بخضوعها للقانون و المقاييس البيداغوجية المنصوص عليه في دفتر الشروط، بما فيها الأقسام الدراسية و الأساتذة، و أن تقوم بمهامها وفق ما خوله القانون مع ضرورة إعتمادها على البرنامج الرسمي للمدرسة العمومية بما فيه تدريس نفس المواد و بنفس الحجم الساعي و بهذا: " قبلت وزارة التربية إعتماد 26 مدرسة خاصة عبر ثماني ولايات للشروع في العمل من سبتمبر المقبل ، من بين 44 مؤسسة خاصة فتحت أبوابها منذ سنوات ، أما المدارس التي لم تسوي وضعيتها قبل بداية الموسم المقبل فتعتبر " مدارس غير شرعية " في حال إستمرارها في العمل ، و ستطبق ضدها القوة العمومية لو إستدعى الأمــر" [167] ص 04 .

و بالتالي تم إعتماد أول 26 مدرسة خاصة لكن بشروط و قوانين وضعتها الوزارة الوصية ، حيث في نفس الوقت هددت أصحاب هذه المدارس من ضرورة التدريس باللغة العربية و الإعتماد على البرنامج الوطني ، أما تلاميذ المدارس الخاصة و الذين درسوا باللغة الفرنسية فقط ، فإن وزارة التربية الوطنية إقترحت إعداد برنامج إنتقالي خاص بهم في اللغة العربية ، و لضمان سير العملية أنشئت لجان للمراقبة و متابعة هذه المدارس على مستوى مديريات التربية بالولايات المعنية طبقا للمرسوم 90/04 المؤرخ في 24 مارس 2004 .

" و تجدر الإشارة إلى أن عدد المؤسسات الخاصة التي تشتغل حاليا هي 44 مؤسسة ، فيما بلغ عدد المدارس الجديدة التي لم تستقبل التلاميذ لحد الأن تسع مدارس ، و من جانب اخر فإن 06 مؤسسات خاصة تقترح التدريس في طور واحد ، و 29 أخرى في طورين تعليمين فيما تمنح 11 مؤسسة خدماتها في ثلاثة أطوار و 07 مدارس أخرى في أربعة أطوار تعليمية ." [167] ص 04 ، و بهذا أعطيت مهلة إلى غاية نهاية شهر سبتمبر 2005 للمدارس التي لم تسوي وضعيتها ، للإلتزام بدفتر الشروط و إحترام المقاييس البيداغوجية المنصوص عليها في القانون ، فأعلنت وزارة التربية الوطنية مع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية تهديداتها لأصحاب هذه المدارس ، و قامت الدولة بتذكير ممثلي الدولة على المستوى المحلي بقائمة المدارس الخاصة المعتمدة " **و** التي بلغ عددها 71 مدرسة على المستوى الوطني ، منها 50 مؤسسة بالعاصمة و حدها و 04 مدارس بوهران ، و 04 مدارس في عنابة ، تليها ولاية البليدة بثلاث مدارس وولايات بجاية و سطيف و قسنطينة بمدرستين في كل منهما ، فيما إعتمدت مدرسة واحدة في كل من تيزي وزو ، و تلمسان و الوادي و سكيكدة لحد الأن ." [168] ص 05 ، و بهذا و بعد أن أعلنت وزارة التربية الوطنية الحرب على المدارس الخاصة التي تزاول نشاطها بصورة غير شرعية ، أدى إلى ظهور بلبلة ببين أولياء التلاميذ خوفا من غلق المدارس و ضياع مستقبل أبنائهم التعليمي .

7.3.4.1. غلــق المدارس الخاصة الغير قانــونية

و بهذا قررت وزارة التربية الوطنية غلق أبواب المدارس الخاصة التي لم تسوي وضعتها ، أمام الوزارة الوصية ، و تمت عملية الغلق في العديد من الولايات المعنية عبر القطر الوطني بحيث : " طالب أولياء التلاميذ بتطبيق المادة 25 من المرسوم الصادر في 13 نوفمبر 2005، و المتعلق بإنشاء المدارس الخاصة ، و تتحدث هذه المادة صراحة على إجبار مدير التربية في دائر إختصاصه على " في حالة الضرورة القصوى للتكفل بضمان تسيير المدرسة الخاصة في حالة غلقها إلى غاية نهاية الموسم الدراسي " و هي المادة التي إعتبر أولياء التلاميذ أن الوزارة الوصية أغفلتها ." [169] ص 02 .

لكن هذا لم يمنع الوزارة الوصية من الإستمرار في عملية تشميع و غلق العديد من المؤسسات التربوية الخاصة الغير معتمدة و شمل القرار : " غلق 42 مؤسسة تربوية بينها 22 مدرسة بالعاصمة ، و أوضح البيان بأن وزارة التربية الوطنية حذرت مرارا من مغبة عدم إحترام النصوص القانونية التي تحكم هذه المدارس مؤكدة أيضا أن 75 مدرسة خاصة فقط إلتزمت بأحكام القانون ." [170] ص 04 .

و عليه واصلت الوزارة الوصية عملية غلق المدارس الخاصة الغير قانونية ، رغم الرفض الذي تلقته من أصحاب هذه المؤسسات و خاصة أولياء التلاميذ و منه تم " غلق 42 مؤسسة خاصة على الصعيد الوطني ، لم يخضعوا للشروط المنصوص عليه ، ففي الجزائر العاصمة تم غلق 21 مدرسة خاصة ، و بقيت 05 مدارس في حالة مؤقتة في نفس الوقت سجل 60 ملف لدى وزارة التربية الوطنية من أجل إنشاء مدرسة خاصة ." [171] ص 05 .

و نتيجة هذا القرار المتخذ ضد المدارس الخاصة أبلغ الأولياء قلقهم للجنة التربية بالمجلس الشعبي الوطني لتدارك الوضعية الحرجة التي أصبح " يعيشها أكثر من 125 ألف تلميذ متمدرسين في المدارس الخاصة " [172] ص 03 ، و منه نجد أنه أكثر من 100.000 تلميذ و طالب بهذه المؤسسات عاشوا حالة نفسية مضطربة ، خاصة بعدما طلب من أوليائهم تحويلهم إلى المدارس العمومية ، و حسب نبيلة سعدون فإن " الإختلاف في البرامج سيؤدي بهم مؤكدا للرسوب ، خاصة و أن برنامجهم يفرض تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية و هذا بالطبع ممنوع من طرف القانون ." [173] ص 03 .

4.3.7. 2. إعطــاء مهلة للمدارس الخاصة الغير قانونية

بعد الخوف الذي عاشه أصحاب هذه المدارس و الهلع الذي عرفه أولياء التلاميذ و الحالة النفسية المضطربة التي عان منه التلاميذ ، قرر السيد "أبو بكر بن بوزيد" وزير التربية الوطنية إعطاء فرصة لهؤلاء المدارس لتسوية وضعيتهم و هذا حرصا على مصلحة التلاميذ و هكذا : " طلب من مسؤولي هذه المدارس دفع طلبات الإعتماد لدى مديريات التربية من أجل العمل على تسوية وضعيتهم القانونية قبل الدخول المدرسي القادم 2007/2006 ." [174] ص 03 ، و هكذا فإن وزير التربية الوطنية حرص على مصلحة التلاميذ المسجلين بهذه المدارس، و أخذ بعين الاعتبار إمتحانات أخر السنة و بالتالي : "أعطى أبو بكر بن بوزيد لهذه المدارس الخاصة الغير شرعية مهلة إضافية إلى غاية شهر جوان 2006 من أجل خضوعها للقانون و تسوية وضعيتها." [175] ص 23 .

و بهذه المهلة التي منحها وزير التربية الوطنية للمدارس الخاصة ، عرف أصحاب هذه المدارس راحة نفسية ، بحيث القرار الصادر في 23 فيفري 2006 الذي نص على غلق المؤسسات التربوية الغير

شرعية التي لا تخضع للقانون أدى إلى بلبلة و فوضى في أوساط أولياء التلاميذ و هكذا : " أعلن عن فتح 40 مدرسة و إعطائهم مهلة للخضوع للقانون إلى غاية نهاية شهر جوان 2006 ، و يرى وزير التربية الوطنية أبو بكر بن بوزيد أنه قد أعطى لهذه المدارس الخاصة و التي تضم حوالي 3700 تلميذ المهلة المناسبة " [176] ص 03 .

7.3.4.3. إعتمـاد المدارس الخاصـــة

تمت عملية إعتماد المدارس الخاصة التي كانت تمارس نشاطها بصورة غير قانونية ، وأصبحت هناك مدارس معتمدة من طرف الدولة و منتشرة عبر كل انحاء القطر ، بحيث صرح وزير التربية الوطنية السيد أبو بكر بن بوزيد **"** أن عدد المدارس الخاصة هو 98 مدرسة تغطي 14 ولاية ، أعطيت لها مهلة شهرين لتخضع لدفتر الشروط ،وتجدر الإشارة أنه تم دفع 139 ملف على مستوى الوزارة ،و لم يقبل سوى 98 ملف ، و 39 ملف تم رفضهم ، و في الوقت الحالي توجد 61 مدرسة خاصة معتمدة في الجزائر العاصمة . " [177] ص 02 ، و هكذا إنتشرت المدارس الخاصة في المجتمع عبر عدة ولايات و أصبحت تزاول نشاطها بطريقة شرعية و تحت رقابة الدولة .

ففي تصريح للسيد أبو بكر بن بوزيد وزير التربية الوطنية فيما يخص المدارس الخاصة أكد أن : "أن عدد المسجلين في المدارس الخاصة بلغ 15700 تلميذ و ليس أكثر من 50 ألف كما أشيع ." [178] ص 05 ، في حين أكد أن الدولة بقرار إعتماد المدارس الخاصة ، إنما أرادت حماية هذا النشاط و دعمه و تأطيره قانونيا و أكد على عدم التسامح مع الذين يخرقون القانون و هذا بإحترام البرنامج المحدد من طرف الدولة و مدة تدريس المواد ، علاوة على إجبارية إعتماد اللغة العربية في التعليم و إعطائهم الحق في تدريس مواد إختيارية كالرياضيات ، الفيزياء ...إلخ خارج أوقات المقرر باللغات الأجنبية و منه:" فإن 98 مؤسسة خاصة أعطي لها الضوء الأخضر لإتمام التدريس من بين 139 مؤسسة حسب الملفات المقدمة ، وأعطيت أخر مهلة لتسوية وضعية بقيت المدارس إلى 05 جويلية 2006"[179]ص 04

وهكذا تم تحديد 05 جويلية 2006 كأخر أجل لتلك المؤسسات من أجل ملائمة نشاطها مع القانون إن أرادت الإستمرار ، و قرر أنه سيتم إصدار قائمة المدارس الخاصة المعتمدة من طرف الدولة من أجل إطلاع الأولياء عليها و منحهم الفرصة لتحويل أبنائهم من المؤسسات التي تم إقصائها نحو نظيرتها المعتمدة ، و هذا بعد تأكيد وزير التربية الوطنية السيد " أبو بكر بن بوزيد " :**"** أنه على دفتر الأعباء الجديد سوف يحمل بند حول إلزامية أن تتدعم اللجنة الولائية التي تتكفل بالمدارس الخاصة بممثل عن مديرية الضرائب ، و ضرورة أن يكون المدير قد سبق له أن أشرف على مؤسسة تعليمية ." [180] ص 04 .

و بهذا تم منح الإعتماد لـ 100 مدرسة خاصة لتمارس نشاطها إبتداء من الدخول المدرسي 2007/2006 ، لكن بشرط منع هذه المدارس من التعاقد مع المركز الفرنسي للتعليم عن بعد " كناد " و إعطاء مهلة ثلاث سنوات كفترة إنتقالية من أجل أن تتحول جميع المدارس الخاصة التي لا تزال تعتمد في مقررها على مراكز التعليم الأجنبية إلى النظام التربوي الجزائري ، و اما بالنسبة للتمويل المالي لهذه المدارس ، فتستطيع الحصول على تمويل من الخارج شريطة موافقة الوزارة الوصية .مع ضرورة إعتمادها على البرنامج الرسمي للمدرسة العمومية كما أكد رئيس الجمهورية السيد " عبد العزيز بوتفليقة " في العديد من المناسبات .

و جاء التراجع في غلق المدارس الخاصة عقب الإجتماع المنعقد يوم الإثنين 06-03-2006 قررت الوزارة إلغاء القرار ، بغلق المدارس الخاصة ، خاصة أن الرئيس " عبد العزيز بوتفلقة " توعد في خطاب له في أبريل 2005 أن على المدارس الخاصة غير الملتزمة بالبرنامج الحكومي القاضي بأن تكون العربية هي لغة التعليم الأساسية و الإهتمام بالتربية الدينية عكس ما قامت به المدارس الخاصة التي تم إغلاقها ، حيث كانت تدرس اللغة العربية كلغة حية إلى جانب الفرنسية كلغة أساسية ، إضافة إلى تخصيص ساعتين فقط للتربية الدينية ، ومن ثم أصدرت وزارة التربية الوطنية بغلق هذه المدارس .

و اليوم يتجاوز عدد المدارس الخاصة بالجزائر 100 مدرسة بها نحو 12 ألف طالب ، و تتميز بفصول دراسية نموذجية لا يتجاوز عدد التلاميذ كل منها 16 تلميذا ، و يتقاضى المدرسون فيها رواتب مجزية بالإضافة إلى الهدايا التي تمنح لهم مع كل مناسبة .

و منه أصبح في المجتمع الجزائري و في نظامها التربوي و التعليمي ما يسمى بالمدرسة الخاصة ، بعدما أن مست الخوصصة العديد من القطاعات بما في ذلك قطاع الصحة و قطاع البنوك و غيرها من القطاعات ، و اليوم يمس قطاع التربية و التعليم فقد سبقه إلى ذلك قطاع التكوين المهني و ظهور مدارس و معاهد خاصة للتكوين في إختصصات مختلفة و متنوعة .

4.7. واقع التكوين المهني في الجزائر

1.4.7. الجزائر في ظل العلمنة الإقتصادية :

إن البلدان الرأسمالية بما في ذلك البلدان التي يعتمد إقتصادها على الصناعة ، عرفت أن العلم قد دخل المعترك الإقتصادي بما في ذلك الإقتصاد العالمي الذي يعتمد على العلمية بالدرجة الأولى ، فبدؤوا في التفكير لمواجهة هذا الوضع الجديد خاصة مع بداية التسعينات و ذلك بوضع الطرق الناجحة من أجل التصدي لهذا الواقع، و التحديات التي يجب رفعها من أجل مواجهة هذه التغيرات و التكيف مع شروط

القرن القادم لابد أن تكون تمس قطاع التكوين الذي يعتبر من أهم القطاعات التي سوف تعتمد عليها هذه البلدان من أجل تحقيق أهدافها الإقتصادية ، لكن السؤال الذي يتبادر إلينا كيف ستكون مواجهة الجزائر للعلمنة الإقتصادية ؟

لا يخفى على أحد أن الجزائر تعتبر كأي بلد سائر نحو النمو تسعى من أجل تحسين مختلف القطاعات بما في ذلك الإقتصاد الذي يعتبر أهم قطاع يعتمد عليه أي مجتمع من أجل الرقي و الإزدهار ، لذا فإن الجزائر مع بداية كل سنة جديدة تقوم الجهات و المنشأت الإقتصادية بتقويم الوضع الإقتصادي و التفكير في الطرق الجديدة لتحسين هذا الواقع و من بين هذه الطرق الحرص على الإهتمام بمجال التربية و التكوين و خاصة التكوين المهني وهذا لإن العولمة عملت على زيادة النمو الإقتصادي في بعض البلدان ، و إذا ما أرادت الصناعة أن يبقى لها دور فإنها تحتاج اليوم إلى نظم الإنتاج القائمة على التكنولوجيا الحديثة التي بدورها تحتاج إلى أحدث المهارات و التقنيات التي يعرفها عصر التقدم التكنولوجي .و لابد من معرفة أن الأمر المهم من أجل التنافس في القرن الواحد و العشرين 21 و خلق قوة عمل منتجة هي التحكم في التكنولوجيا الحديثة ، و عليه فإن الجزائر ستسعى من أجل إتاحة الفرص الكاملة لإفرادها كي يكتسبوا المهارات الضرورية من أجل بقاءها على الساحة العالمية و تحسين نوعية حياتها ، و هذا لإنه سوف يصبح من متطلبات مكان العمل الإستغناء عن العمال غير ذوي المهارات و غير الصالحين للعمل .و بناء على ما تقدم لابد من الإستعداد المسبق للتعليم و التكوين المهني و التقني من أجل التوظيف بما في ذلك المهن الحرة و التعليم من أجل المهارات الحديثة لتلبية المتطلبات المهنية و الإجتماعية للمشاركة في أدوار إنتاجية في مجتمع دائم الحركة و التغير.

1.4.7. 1. دور قطاع التكوين المهني في الإقتصاد

يعتبر التكوين المهني من أهم القطاعات التربوية المكونة للمنظومة التربوية و جهاز يعتبر هو المحرك الأساسي و الفعال للحياة الإقتصادية حيث : " يشارك قطاع التكوين المهني في كل ما يتعلق بتوحيد المصطلحات و الأساليب قصد توحيد العمل باللغة العربية و إنسجامه مع القطاعات الأخرى في مختلف اللجان التقنية أن يكون له التنسيق التقني و المهني مع القطاعات الإقتصادية الأخرى ." [181] ص 03 .

و عليه فإن التعليم الفني و المهني هما المكونان الأساسيان الأكثر صلة بإكتساب المعرفة و المهارات التي يحتاج إليها العمال في معظم الصناعات التحويلية التكوينية ، و بالنظر للأهمية المتنامية للمهن الحرة في الإقتصاد الجديد فإن التعليم الفني و المهني و شركائه الإجتماعيين في حاجة أن يعملوا معا ليصوغوا سياسات تشمل تعليم و تنظيم المشروعات كجزء متكامل من كل البرامج التعليمية الهادفة إلى

تحقيق قابلية عالية للتوظيف و منه في إقتصاد السوق الجديد ، فإن تقدم التعليم الفني و المهني يجب ان يتم بنظام متعدد الأوجه الذي هو مسؤولية الحكومة و الصناعة و المجتمع .

7.1.4.2. واقع التكوين المهني في الجزائر

إن الجزائر قد خطت خطوات هامة في مجال التكوين المهني ، و قد خصصت ميزانية معتبرة و ضخمة لهذا القطاع حيث :" تشير الإحصائيات أن الجزائر تملك حوالي 413 مركز للتكوين المهني و كلها تنتمي للقطاع العام ، و في إختصصات مختلفة كما أن عدد المتربصين يصل إلى 350000 متربص حسب جريدة الوطن بتاريخ 1996/09/16 ، أي كل مركز للتكوين المهني يكون حوالي 282 متربص كل موسم " [182] ص 03 ، و لكن و رغم كل الجهود المبذولة فإن الجزائر لم تتمكن من خلق اليد العاملة المتخصصة لتنمية الإقتصاد حيث لم تكن هذه المراكز في حقيقة الأمر سوى مراكز لإستعياب العدد الهائل للراسبين و المتسربين من المدارس الأساسية و الثانوية ، و لم تستطيع القيام بدورها الحقيقي و هو مواجهة العولمة و التطور التكنولوجي الذي يعرفه العالم اليوم .

عن مراكز التكوين العمومية التي أنشات لأغراض إقتصادية و إجتماعية لم تستطيع في نهاية الأمر تقديم اليد العاملة المؤهلة و القادرة على التحكم في احدث التكنولوجيات المعاصرة للشركات و المؤسسات ذات الطابع الإجتماعي و الإقتصادي ، و بالتالي أصبح كبار الإقتصاديون لا يجدون ما يبحثون عنه خاصة و أن التخصصات التي عرفها قطاع التكوين المهني منذ الستينات لم يحدث فيها أي تجديد بالإضافة أن خريجي هذه المراكز يصعب عليهم إيجاد مناصب شغل بهذه الشهادات التي لا تحمل سوى تخصصات قديمة لا تحتاجها المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية .

7.2.4.2. مواجهـــة التحـــدي

إن النشاط الإقتصادي و الصناعي يقوم أساسا على الدراسات العلمية ، فالمشاريع الإقتصادية الصغيرة منها و الكبيرة لا ترمى فيها رؤوس الأموال لكن الإعتماد على الدراسة الدقيقة مع إختيار المشروع المناسب قبل رأس المال و البحث و الإعداد في مقدمة ما تقوم به الدول المتقدمة في أي مشروع إقتصادي ناجح ، و منه فإن الدول المتقدمة اليوم تقوم بالدراسات العلمية الحديثة ، و عليه فإن هذه الدول قد شعرت بأن أفراد المجتمع قادرون على توفير التعليم لإبنائهم لذا لم تكن هذه الدول في حاجة للإنفاق على التعليم و فتحت المجال أمام الخواص للإستثمار في هذا القطاع .

و خير مثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية أين التعليم الخاص يسيطر على التعليم العمومي ، و هذا لإن جامعاتها مشهورة على الساحة الدولية ، و يتفق معظم المؤرخين على أن أكبر قسط من النجاح الإقتصادي و السياسي يعود لإلتزام الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ تكافئ الفرص .

و عليه فإن تنوع مصادر التمويل في التعليم الفني و المهني أمرا حتميا في كثير من الدول النامية خاصة أنه المتفق عليه أن التعليم الفني و المهني هو من أعلى البرامج التعليمية تكلفة من الناحية المالية ، و تتباين تطبيقات التمويل من مجتمع إلى أخر و يمكن أن نحصر مصادر التمويل المختلفة لهذا التعليم في الفئات الخمس التالية :- الميزانيات القومية – مساهمات أصحاب الأعمال ، مساهمات الدارسين ، مساهمات تطوعية ، تمويل ذاتي .

و تشير الإتجاهات الإنتاجية الصناعية التي شهدتها أواخر الثمانينات و التسعينات أنه لابد من مشاركة القطاع الخاص في تدريب القوى العاملة المستقبلية حيث : " تزايد التعليم الخاص الذي يديره القطاع الخاص بأموال خاصة في الدول المتنامية و أيضا في الدول المتقدمة، و مع ذلك فإنه يلعب دورا كبيرا في مجال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات." [183] ص 83 .

إن الإستثمار في قطاع التكوين المهني يتيح إمتيازات للمستثمرين في هذا القطاع من تقديم حوافز في شكل ضرائب و تعليقات جمركية منخفضة ، و فوائد أخرى تسهل عمل القطاع من أجل مواجهة التحولات التكنولوجية التي إكتسحت العالم ، و الجزائر كغيرها من الدول النامية إنتبهت لهذه الخاصية فشهد قطاع التكوين المهني في مطلع التسعينات تمديد التكوين إلى المستويين الرابع و الخامس [شهادة تقني ، و شهادة تقني سامي]للتكفل بالتلاميذ المتسربين بعد إمتحان البكالوريا و إدخال أنماط جديدة للتكوين أكثر تكيفا مع الواقع الإقتصادي بإنشاء مدارس للتكوين المهني خاصة طبقا للقانون و تحت رقابة الدولة .

5.7. مدارس التكوين المهني الخاصة في الجزائر

1.5.7. مفهوم المدرسة الخاصة

تعتبر المدرسة الخاصة مؤسسة تعليمية و تكوينية مستقلة عن القطاع العام و هي غير مجانية حيث يقوم الدارسون بدفع مبالغ مالية مقابل تكوينهم ، و تنتشر بصورة خاصة في المجتمعات الرأسمالية و الليبرالية ، و تكون هذه المؤسسات تحت رقابة الدولة و بإشراف وزارة التربية أو وزارة التكوين المهني ، أو وزارة التعليم العالي ، و يشرف على هذا النوع من المؤسسات التخصصات و هيئات و جمعيات حرة من حيث السير و التنظيم و التمويل .

أ/ الأطراف المستثمرة في المدرسة الخاصة

- الجمعيات الوطنية
- الشركات العمومية و الخاصة
- المواطنون الجزائريون

و ينبغي أن يخضع هذا الإستثمار في كل الحالات إلى دفتر الشروط الذي تحدد فيه مواصفات المدارس الخاصة من حيث التصميم و الملائمة و الوظيفة و التجهيز ووفرة شروط الأمن و الوقاية التي تكون غالبا تحت رقابة الحماية المدنية و النظافة التي تكون تحت رقابة مصالح النظافة التابعة للبلدية و التي تقوم بدورات تفقدية بعين المكان من أجل المراقبة ، و عليه فإن بداية إنشاء المدارس الخاصة للتكوين في الجزائر التي أصبحت كثيرة و متعددة و هذا بعد صدور الجريدة الرسمية رقم 91-141 في 1991/05/11 و التي تسمح للأشخاص بإنشاء مدارس خاصة للتكوين المهني بشروط معينة و ضوابط لابد مراعاتها ، " و تشير الإحصاءات في الوقت الحالي أنه يوجد 516 مدرسة خاصة للتكوين في مختلف التخصصات المهنية و التي لا تتوفر فيها الشروط اللازمة يتم سحب الإعتمادات منها ." [184] .

و منه أصبحت مدارس التكوين الخاصة منتشرة و بكثرة في المجتمع الجزائري و كذلك اليوم أصبحت حتى المدارس الخاصة للتعليم الإبتدائي منتشرة لكن بصورة تقل عن مدارس التكوين المهني حيث بلغ عدد المدارس الخاصة للتعليم الإبتدائي : " بلغ عددها لحد الأن 71 مدرسة على المستوى الوطني ، منها 50 مؤسسة بالعاصمة وحدها و 04 مدارس في وهران و 04 في عنابة ، تليها ولاية البليدة بثلاث مدارس وولايات بجاية و سطيف و قسنطينة بمدرستين في كل منها ، فيما إعتمدت مدرسة واحدة في كل من تيزي وزو و تلمسان و الوادي و سكيكدة لحد الأن " [185] ص 05

و قد حرصت وزارة التربية المعنية على أن المدارس التي تزاول نشاطها بصفة غير قانونية سوف تخضع لعقوبات صارمة إذ لم تلتزم بدفتر الشروط و إحترام المقاييس البيداغوجية المنصوص عليها في القانون .

2.5.7. ملف طلب إعتماد مدرسة خاصة للتكوين طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 91/141 المؤرخ في 91/05/11

- الوثائق المتعلقة بالمؤسس لابد من إرفاق الملف بوثيقة [د أ 1] ممضية من طرف المؤسس و مؤرخة يتم إحضارها من مديرية التكوين المهني للولاية .

فيما يخص الأشخاص المادية و المعنوية :

- شهادة ميلاد
- شهادة الجنسية بما في ذلك الأجانب
- شهادة السوابق العدلية

الوثائق المتعلقة بمدير المؤسسة :

- شهادة ميلاد
- شهادة الجنسية الجزائرية
- شهادة السوابق العدلية
- نسخة مطابق للأصل لشهادات التعليم العالي و التكوين المهني

3.5.7. شروط تأسيس مدرسة خاصة للتكوين

" المادة 08 : تأسيس مدرسة معتمدة للتكوين المهني موضوعة تحت رقابة المدير المؤقتة و لابد أن تتوفر فيه الشروط التالية :

- أن يكون له شهادة التعليم العالي أو التكوين المهني معادلة لها .
- للتكوين المهني تجربة مهنية على الأقل 5 سنوات
- أن تكون لا تكون له سوابق عدلية في الميدان التربوي
- أن لا تكون أي سوابق عدلية أخرى

" المادة 15 **:** شروط الموافقة لإنطلاق عمل هذه المدرسة لابد أن يكون تسيرها موافق لذلك الذي يتم في المراكز التوين المهني العمومية ." [186] ص 02 .

4.5.7. أنواع المراقبـة في المدرسة الخاصة للتكويــن

حسب ما ورد في المرسوم رقم 91/ 141 نذكر بعض أنواع المراقبة منها :

المادة 17 : المؤسسات المعتمدة للتكوين المهني لابد من إتباعها لنفس الشروط فيما يخص شروط النظافة و الأمن و الوقاية و إتساع الأماكن الموجودة في قطاع التكوين المهني .

المادة 18 : لابد أن تخضع المدرسة على تأمينات المؤسسة و العاملين بها و الدارسين .

المادة 20 : البرنامج الذي يدرس في المؤسسة الخاصة لابد أن تكون نفس المعلومات به في مراكز التكوين المهني العام .

المادة 22 : في حالة عدم إثبات المؤسسة للشروط المنصوص عليها يؤدي بالسلطات على سحب الإعتماد .لابد من الإشارة أن الشروط و أنواع المراقبة في المدرسة الخاصة وردت في 26.

5.5.7.الإختصصات المقترحة في المدرسة الخاصة

إن الإختصصات المقترحة من طرف وزارة التكوين المهني التي تدرس في المدارس و التابعة للقطاع الخاص هي جميع الإختصصات الموجودة في مراكز التكوين العمومية ، لكن المؤسسات الخاصة نجدها تختار الإختصصات الأكثر طلبا من طرف المتكونين ، لإن برنامج تشغيل الشباب لا يأخذ بعين الإعتبار الخصوصية الجديدة التي بدأ المجتمع الجزائري يتخذها خصوصا مع الجيل الجديد الذي يختلف عن جيل الإستقلال " [187] ص 02 ، أي أن التكوين المهني العمومي إختصاصته لا تخدم المتكونين في الوقت الحاضر ، لكن المدارس الخاصة تقترح الإختصصات الأكثر ملائمة مع الإقتصاد و متطلباته الجديدة و هذا ما أبرزته السيدة " زهراء " رئيسة الجمعية الوطنية لترقية التكوين المهني و التشغيل منذ 08 سنوات ، و هذه الجمعية حصلت على إعتمادها في 1993 من طرف الدولة و هي تنشط حاليا : حيث قالت :**"أن** الأهداف التي تصب إلى تحقيقها تتمثل في إنشاء قيادة موحدة و برنامج لكافة التنظيمات الشبانية و القطاعات الإقتصادية و بالتالي تشكيل تنظيم شباني موحد في التسيير و الرؤية المسقبلية للبلاد ." [188] ص 03 ، من أجل التنمية الشاملة للبلاد .

و عليه نستطيع القول أن الإختصصات المدروسة في المدارس الخاصة متنوعة و مختلفة و أغلبيتها تتماشى مع متطلبات عصر التقدم و التكنولوجيا الحديثة المعتمدة على أحدث الوسائل المادية المتطورة و التي تحتاج هي الأخرى إلى اليد العاملة المؤهلة التي تتمكن من التحكم في هذه الوسائل الحديثة و التكنولوجيات الحديثة في عصر يعرف ثورة معلوماتية جد سريعة و متطورة .

* بعض التخصصات التي تدرس في مدارس التكوين المهني

المحاسبة	التسويق	اللغات	الحلاقة
الإعلام الآلي	التجارة الدولية	سكريتاريا	التجميل
البنوك	مصلح جمركي	التصوير	الخياطة
الجباية	عون عبور	مضيفات إستقبال	مصممة أزياء
الموارد البشرية	كمياء المخابر	الطبخ	التجميل
التسيير	المحاسبة	تدقيق في الحسابات	الفنون

- بطاقة إستعاب لا تقل عن عشرة مناصب [10] تكوينيــة .
- توفر شروط الأمن و الصحة ، قاعة بيداغوجية للدارسة بكل محتوياتها ، قاعة أعمال تطبيقية .

نتيجة إنتشار مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص في جميع أنحاء الوطن و إلتحاق عدد كبير من المتكونيين بهذه المدارس في دورتي التكوين السنوية في شهريي سبتمبر و فيفري ، و في تخصصات متنوعة و مستويات مختلفة ، صدر مرسوم تنفيذي رقم 01/419 المؤرخ في 2001/12/20 ، يلغي كل أحكام المرسوم التنفيذي 91/141 المؤرخ في 1991/05/11 .

و يهدف المرسوم التنفيذي رقم 01-419 المؤرخ في 2001/12/20 إلى تحديد دفتر الشروط المتعلق بإحداث مؤسسة خاصة للتكوين المهني و فتحها الملحق بهذا القرار .

5.5.7. 1. أحكــام عامـة : [189] ص 18 .

المادة 2 : المؤسسة الخاصة للتكوين المهني في مفهوم هذا المرسوم ، هي كل مؤسسة يؤسسها شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص قصد تقديم تكوين مهني يرمي على إكتساب تأهيل مهني أو تحسينه ، بمقابل أو مجانا و تثبت طاقة إستيعاب بعشرين [20] منصب تكوين على الأقل .
المادة 3 : يمكن المؤسسة الخاصة للتكوين المهني أن تنشيء ملحقة أو عدة ملحقات في أمكنة متجاورة أو متباعدة ، بإقليم الولاية التي تتواجد فيها هذه المؤسسة .
تخضع الملحقة إلى نفس النظام القانوني و الجبائي الذي تخضع له مؤسسة الإرتباط .
المادة 4 : تشارك المؤسسات الخاصة للتكوين المهني في تطبيق السياسة الوطنية للتكوين المهني و في تحقيق أهدافها ، و تساهم في المجهود الوطني لتطوير التكوين المهني الأولي و المتواصل و ترقيته و تقدم بهذه الصفة ، تكوينا يهدف إلى ضمان تأهيل مهني قصد شغل وظيفة مدفوعة الأجر أو حرة ، أو إلى تحسين تأهيل مهني أثناء الشغل .
المادة 6 : يجب أن يكون التكوين الذي تقدمه المؤسسات الخاصة للتكوين المهني و الذي يحضر لشهادات دولة ، مستجيبا للمقاييس البيداغوجية المطبقة على المدارس العمومية ، و نستنتج هنا أن هناك إختلاف بين المرسوم التنفيذي رقم 91/141 المؤرخ في 1991/05/11 و بين المرسوم التنفيذي رقم 01- 419 المؤرخ في 12/20/ 2002 حيث نجد أن طاقة الإستعاب زادت من 10 مناصب إلى أكثر من 20 منصب ، بالإضافة أن كل مدرسة للتكوين بإمكانها فتح ملحقة تابعة لها في مكان قريب منها أو بعيد عنها ، لكن على مستوى الولاية التي توجد بها المدرسة.

2- إعتماد المؤسسة الخاصة للتكوين المهني.

المادة 8 : يخضع إحداث المؤسسة الخاصة للتكوين المهني إلى إعتماد يمنح بقرار من والي الولاية التي تنشأ بإقليمها المؤسسة ، بناء على إقتراح من لجنة الإعتماد بالولايـة .

المادة 10 : تتكون لجنة الإعتماد الولائية من :

- المدير الولائي المكلف بالتكوين المهني رئيسا
- ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي ، عضـوا .
- ممثل مديرية التربية الوطنية بالولاية ، عضوا .
- ممثل مديرية الصحة بالولاية ، عضوا
- ممثل مديرية التشغيل بالولاية ، عضوا
- ممثل المصالح الولائية المكلفة بالتنظيم المحلي ، عضوا .
- مدير مؤسسة عمومية للتكوين المهني ، يقترحه المدير الولائي المكلف بالتكوين المهني من بين مديري المؤسسات العاملين داخل الولاية ، عضوا .
- مدير مؤسسة خاصة للتكوين المهني ، يقترحه نظراؤه ، عضوا .
- ممثل غرفة الحرف بالولاية ، عضوا .

3- فتح المؤسسة الخاصة للتكوين المهني و سيرها و مراقبتها [189] ص 20 .

- الشروط التي تتوفر في مدير المدرسة الخاصة للتكوين :

المادة 20 **:** حيازة شهادة تعليم أو تكوين عاليين و إثبات تأهيل مهني يساوي على الأقل مستوى التكوين الأعلى المقدم في المؤسسة .

- التمتع بخبرة مهنية لا تقل عن خمس [5] سنوات في ميدان التكوين أو التربية أو التعليم .
- عدم التعرض لعقوبة نتيجة جناية أو جنحة ، مخالفة لحسن السلوك .
- عدم التعرض لإجراء تأديبي بسبب سلوك مخالف لأخلاق الوسط التربوي .

المادة 23 : يتعين على المؤسسة الخاصة للتكوين المهني أن تبرم مع المتمرن أو مع وليه الشرعي عقد تكوين يرفق نموذجه بدفتر الشروط المنصوص عليه في المادة 9 أعلاه .

المادة 31 : تخضع المؤسسة الخاصة للتكوين المهني و ملحقاتها إلى إحترام نفس قواعد النظافة و الأمن و المساحة و نقاوة المباني المشترطة على المؤسسات العمومية للتكوين المهني الموضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتكوين المهني .

5.5.7. 2. الوسائل التحفيزية و التنظيمية [189] ص 22

المادة 35 : تكون شروط المساعدة التقنية و البيداغوجية و كيفياتها المنصوص عليها في المادة 34 أعلاه ، موضوع إتفاقية تبرم بين المؤسسة العمومية للتكوين المهني و المؤسسة الخاصة للتكوين المهني .و هذا يعني أنه بإمكان المؤسسة الخاصة للتكوين المهني بطلب منها أن تتلقى مساعدة تقنية و بيداغوجية من المؤسسات العمومية للتكوين المهني .

المادة 37 : يتعين على مؤسسات التكوين المهني المعتمدة تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 91- 141 المؤرخ في 11 مايو سنة 1991 و المذكور أعلاه ، تحت طائلة الغلق النهائي ، الإمتثال لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 91-141 في 11 مايو سنة 1991 و المذكور أعلاه ، تحت طائلة الغلق النهائي ، الإمتثال لأحكام هذا المرسوم خلال أجل أقصاه سنة واحدة إبتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

و بهذا نستنتج أن المرسوم التنفيذي رقم 91-141 الذي يحدد شروط إنشاء المؤسسات المعتمدة للتكوين المهني و مراقبتها قد ألغي بالمرسوم الجديد رقم 01-419 المؤرخ في 2001/12/20 الذي حدد شروط إحداث المؤسسات الخاصة للتكوين المهني و فتحها و مراقبتها .

5.5.7. 2. الشروط المتعلقة بإحداث مؤسسة خاصة للتكوين المهني و فتحها [190] ص 03 .

أ/ الإلتزامات الإداريـــة :

المادة الأولى : يقدم طلب الإعتماد قصد إحداث و فتح مؤسسة خاصة للتكوين المهني من طرف المؤسس أو المسؤول الذي تخول له كل السلطات لتمثيل الشخص المعنوي .

يحتوي الملف التقني للطلب على مايلي :

- دفتر الشروط المطبق على طلبات إعتماد و فتح مؤسسة خاصة للتكوين المهني و ملحقتها ، المصادق و الموقع عليه من طرف المؤسس و عند الإقتضاء من طرف المسؤول المخول له كل السلطات لتمثيل الشخص المعنوي .

- إستمارة طلب الإعتماد لإحداث و فتح مؤسسة خاصة للتكوين المهني [ط إ 1] و عند الإقتضاء طلب فتح ملحقة [ط ف م]ترفق بالوثائق الإدارية التالية :

أ- بالنسبة للشخص الطبيعي :

1- مستخرج من عقد الإزدياد

2- شهادة الجنسية

3- مستخرج من سجل السوابق العدلية

ب- بالنسبة للشخص المعنوي

1- مستخرج من عقد إزدياد المسؤول المخول له كل السلطات لتمثيل الشخص المعنوي .

2- نسخة من النظام القانوني الخاص بالهيئة .

ب/ الإلتزامـــات التقنية و البيداغوجية

المادة السادسة : يجب أن تستجيب مباني المؤسسة و ملحقاتها ، و كذا التجهيزات التقنية و البيداغوجية المناسبة مع أنماط التكوين المحددة في المادة 4 أعلاه ، للشروط المقررة فيما يخص المساحة و الخصوصيات التقنية و النظافة و الأمن .

يقيم إحترام هذه الشروط من طرف مصالح التكوين المهني للولاية ، حسب التخصصات و التكوينات المراد تقديمها طبقا للمقاييس التقنية البيداغوجية المعمول بها في المؤسسات التابعة للقطاع العمومي للتكوين و التعليم المهنيين .

المادة العاشرة : تطبيقا للمادة 26 من المرسوم التنفيذي المذكور في المادة 2 أعلاه ، يمكن المؤسسة الخاصة للتكوين المهني أن تقوم بإدخال تخصصات جديدة للتكوين عند توفر الشروط التقنية و البيداغوجية اللازمة لتدريسها و المنصوص عليها في التنظيم المعمول به و عندما تتم معاينتها قانوني من طرف مصالح مديرية التكوين المهني للولاية .

المادة السادسة عشر : يعرض عدم إحترام بنود دفتر الشروط هذا ، و المعاين قانونا من طرف المديريات الولائية المكلفة بالتكوين المهني أو أسلاك المفتشين ، المؤسسة الخاصة للتكوين المهني المعنية لعقوبات إدارية يمكن أن تبلغ حد الغلق النهائي للمؤسسة .

و نجد مستويات التأهيل في مؤسسات التكوين التابعة للقطاع الخاص: -عون متخصص - عون مؤهل -عامل عالي التأهيل -تقني -تقني سامي

و عليه فإن الحكومة فرضت شروط لمدارس التكوين الخاصة لابد من الخضوع لها لفتح مدرسة خاصة للتكوين ، فقامت بفرض شروط على المؤسسات الخاصة للتكوين العالي ، و اعطت لها مهلة سنة لإتخاذ التدابير اللازمة من أجل مطابقة نشاطها مع المرسوم التنفيذي الصادر في 2005/06/15

5.5.7. 3. شروط المعاهد التكوين الخاصة

و هكذا قامت الدولة بفرض شروط على المعاهد التكوين الخاصة ، بموجب المرسوم التنفيذي الموقع من طرف رئيس الحكومة في إطار تطبيق المادة 42 من القانون التوجيهي للتعليم العالي ، بأن تلتزم بدفتر الشروط الجديد أو تتعرض لسحب إعتمادها ، حيث كل المؤسسات الخاصة التي تمارس تكوينا تقنيا عال تخضع للحصول على إعتماد يسلم بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي بناء على تقرير اللجنة ، و من بين الشروط الصارمة المفروضة من طرف الجهات الوصية حول هذه المؤسسات الخاصة ، أنها تخضع للإدارة الفعلية و الدائمة :

- لابد للمدير أن يكون متحصل على شهادة الدكتوراه أو شهادة تتوج تكوينا فيما بعد التدرج .
- أن تكون له أقدمية مهنية بـ 05 سنوات على الأقل .
- لم يسبق له أن تعرض لعقوبات مخالفة للأخلاق المهنية .
- كل تغيير للمدير البيداغوجي يبلغ للوزير في مدة لا تتعدى الشهر الواحد .

و يمكن للمؤسسة الخاصة الإستفادة من مساعدات تقنية و بيداغوجية من مؤسسة عمومية وفق عقود و إتفاقيات في المقابل لابد لهذه المؤسسات أن " توفر للطلبة عند أول تسجيل لهم جدولا تظهر فيه كلفة التكوين لمجل المسار الذي يؤدي إلى الشهادة المطلوبة ، و لا يمكن إجراء زيادة في كلفة الدراسة لطور تكويني شرع فيه إلا في حدود 5% من المبلغ المحدد أصلا كما ينص المرسوم في مادته 17 أنه " يجب أن يكون للمؤسسة المعتمدة نظام داخلي يجب أن يبلغ للطلبة و يلصق في مكان يكون سهل الوصول إليه " ، زيادة على شروط النظافة و الأمن و الوقاية و الحماية الصحية ." [191] ص 02 ،وأن تحرص المؤسسة الخاصة للتكوين على المستوى العلمي للأساتذة و العدد المطلوب لضمان التكوين ، كما يمنع على هذه المعاهد أن تستعمل التسميات الخاصة بالمؤسسات العمومية للتعليم و التكوين العالي ، بالإضافة لخضوعها للمراقبة التقنية و البيداغوجية و المتابعة و تقييم المصالح المعنية للإدارة المركزية بوزارة التعليم العالي ، أما بالنسبة للطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا ، يتعين على المؤسسة إبرام عقد تكوين مع

الطالب تحدد فيه الحقوق و الواجبات و منها مكان التكوين و مدته و تاريخ الشروع فيه و الشهادة التي تتوج التكوين ،و الحجم الساعي الإجمالي لكل تعليم نظري و تطبيقي و كلفة التكوين و كيفية تسديدها.

أما إمتحانات التقييم النهائية لكل مادة من مواد المسار الدراسي تنظم تحت مسؤولية لجان إمتحان يتولى رئاستها أساتذة تعينهم المؤسسة العمومية للتعليم العالي القرب التي تقدم تكوينا في الشعبة المعنية ، أما بالنسبة للطلبة الحائزين على الشهادات من المعاهد الخاصة أن يقدموا طلبا للمشاركة في مسابقة الإلتحاق بالتكوين العالي لما بعد التدرج .

5.5.7. 4. بعض المدارس الخاصة للتكوين

مدرسة التكوين المتعددة من طرف الدولة بقرار رقم 194/01 . 268 /1998 الواقعة بمدينة مليلة و تقترح التكوين في التخصصات التالية :

- إعلام ألي ، تسويق ، صيانة ، كمياء مخبرية ، سكريتاريا طبية ، أمانة مديرية ، تركيب عدسات طبية ، سكريتاريا ، حلاقة و خياطة .
- مدرسة الحداثة تقع في بن عكنون ، تقترح دروس في الإنجليزية حتى المستوى 12 لجميع المستويات Medical – Busnes دروس إنجليزية خاصة في منهجية التحكم في ألة التصوير.

تقوم هذه المدرسة الخاصة بتهيئة الطلبة للإمتحانات الخاصة بالجامعات الأمريكية و البريطانيـــة تقترح دروس في التركية المدرسة الوحيدة في الجزائر التي تقدم تكوين في تعلم هذه اللغة التركية بالإضافة إلى وجود معاهد التكوين المتخصصة في إختصصات معينة هي :

- معهد التكوين في التسويق
- معهد التكوين في الإعلام الألي
- مدارس الحلاقة و الخياطة و الفنون .

ومثلا في ولاية البويرة وحدها حسب إحصائيات التي قدمها مدير التكوين المهني هناك حوالي " 280 تلميذ متربص الذين يزاولون تكوينهم في مؤسسات خاصة للتكوين " [192] ص 09 .

و توجد في الوقت الحالي 14 مؤسسة تكوينية خاصة في ولاية البليدة، و ملحقتين، حيث نجد:
- 06 مدارس لتعليم الحلاقة و التجميل – 03 مدارس لتعليم الخياطة – 06 مدارس لتعليم الإدارة و الإعلام الألي – 01 للخبازة و الحلويات .

و منه نستطيع القول أن الإختصصات المقترحة في المدارس الخاصة تشمل مختلف التخصصات التي تسعى إلى مواكبة العصر و التقدم و الإزدهار في الحياة الإجتماعية ، لكن ما لاحظناه أنه لا توجد مدارس تقترح إختصصات التي تتطلب وسائل بيداغوجية كبيرة و هذا لإرتفاع أسعارها و تبقى الدولة وحدها و المراكز التكوين العمومية القادرة على إقتراح هذا النوع من التخصصات ، لكن هذا لا يمنع من أن هذه المدارس تعمل على وضع إستراتيجيات جديدة طويلة المدى لمواجهة المشكلات الإجتماعية ، و سوف نقوم بعرض المدارس التكوينية الخاصة التي اخترناها و هي مدارس تابعة للقطاع الخاص و مسيرة من طرف الخواص و يلتحق بها مع كل دخول دراسي عدد كبير من التلاميذ للتخصص في تخصصات مختلفة أغلبها حديثة و هذا من اجل التعمق أكثر و التعرف عن قرب على هذه المدارس الخاصة للتكوين التي أصبحت اليوم واقع تربوي و ظاهرة إجتماعية واضحة في مجتمعنا حيث أينما توجهنا عبر القطر الوطني نجد إنتشار هذه المدارس بأعداد كبيرة و بالتالي فإن المجتمع يشهد تحولات عميقة عبر جميع الأصعدة بما في ذلك الصعيد التربوي و خاصة التكوين المهني الذي يعتبر المحرك الأساسي لعجلة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

و تعتبر المدرسة دائما المحرك الأساسي الرئيسي لكل تقدم و نهضة و إستقرار أي مجتمع لكن ما يؤخذ على المدرسة الجزائرية أنها لم تطور منهاجها و لم تساير التغيرات الداخلية و الخارجية السريعة فغابها عن هذه المستجدات جعلها محل إنتقاد من طرف الجميع فرغم تتابع الإصلاحات لتحسين وضعية التعليم بالمدرسة الجزائرية ، إلا أن الوضع بقي على حاله هذا ما أدى إلى ظهور المدارس الخاصة و إستغلال أصحابها ظروف المدرسية العمومية كمبرر لوجودها ، فكان إنتشارها في البداية بعيدا عن أي قانون يصرح بإنشاءها إلا غاية نهاية التسعينات أين تم إعتمادها من طرف الدولة ، حيث تعد المدرسة الخاصة ضرورة املتها التغيرات الحاصلة في المجتمع فبإمكانها المساهمة في تخفيف العبء عن الدولة ، لكنها في نفس الوقت يمكن أن تكون نخبوبة بإعتبارها فئة إجتماعية و ثقافية خاصة و هذا ما قد ينتج صراعات داخل المجتمع يكون بغنى عنها حيث المدرسة الخاصة للتكوين ضرورة أملتها التغيرات الحاصلة في العالم و في المجتمع الجزائري ، حيث بإمكان مدارس التكوين الخاصة المساهمة في تخفيف العبء عن الدولة ، دون أن تكون مدارس نخبوية بإعتبارها تضم فئة من المجتمع لها مميزاتها الخاصة ، في مجتمع ألف رعاية الدولة له في جميع شؤونه التربوية و الصحية و الإجتماعية .

ملخـص الفصـل

من خلال هذا الفصل حاولنا معرفة لمحة تاريخية عن التعليم الخاص في العالم و هذا لإن المجتمعات الحديثة أدركت أن الإنبعاث الحضاري و التطور الإجتماعي و الإقتصادي مرتبط بما تحققه

التربية من أهداف و بما تزود به أفراد المجتمع من قدرة على التكيف مع المستجدات التي يشهدها مجتمعهم و العالم من بينها التعليم الخاص في فرنسا و إنجلترا و كذا التعليم الخاص في اليمن و دول الخليج و لبنان ، حيث قدمنا نماذج الدول الروبية و العربية التي إنتهجت سياسة التعليم الخاص إذ قامت بهذه التجربة منذ زمن طويل و بالتالي تكون قد تجاوزت نوعا مرحلة التوترات إزاء هذه القضية .

تطرقنا لظهور التعليم الخاص في المجتمع الجزائري و أهم التطورات و التغيرات التي عرفها التعليم و الثورة المعرفية و التقنية ، و تعدد وسائل و طرق التعليم و كذا أهم الأبعاد التي عرفها هذا النوع من التعليم و البعد الثقافي الذي إتخذه بإعتبار مؤسسي هذه المدارس الخاصة ذوي إنتماء غربي يدفعون عن اللغة الفرنسية و الرافضون لهذه المدارس و الذين يدفعون عن اللغة العربية ، كما إتخذ البعد الإجتماعي من خلال ما قد تسببه المدارس الخاصة من إنتاج للطبقية في المجتمع ، و يكون قد إتخذ البعد السياسي من خلال الإعتراف بهذه المدارس و كذا مشروعه الذي إنتهجته الوزارة المعنية وصولا بواقع التكوين المهني الخاص لنصل إلى مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص وواقعها اليوم في المجتمع الجزائري و ما تقدمه من إمتيازات للتلاميذ عن غيرها من مراكز التكوين العمومية و إلتحاق المتكونيين بها من مختلف الفئات الإجتماعية و مختلف الأعمار من أجل تلقي التكوين الذي يناسبهم و يسمح لهم من الدخول إلى عالم الشغل.
و منه يتضح لنا مما سبق أن التغيرات التي تمس المجتمع تؤثر حتما على النسق التعليمي الذي هو بحاجة إلى التجديد الدائم من خلال إنتهاج سياسة تربوبة موضوعية و شاملة بعيدة عن كل الصراعات داخل المجتمع .

6.7.الإستنتـــاج العـــام

تقتضي الدراسة العلمية لأي موضوع من المواضيع تحديد الإطار النظري الذي يجسد من خلاله الباحث التصور الذي يرغب فيه و هذا حتى يتمكن من تحديد الأبعاد النظرية و كذا المنهجية لمشكلة الدراسة و لذا فإنه في البحوث العلمية خاصة في الدراسات الإجتماعية لابد أن تبنى الإشكالية بدقة و موضوعية مع تحديد المقاربة المنهجية المتبعة و صياغة الفرضيات صياغة دقيقة تحدد من خلالها المتغيرات ، بالإضافة إلى إختيار العينة و الطريقة المناسبة لذلك مع الإعتماد على التقنيات و المناهج المناسبة للدراسة الميدانية ، بالإضافة إلى إختيار المقاربات النظرية التي تناسب الموضوع المدروس ،و البحث في تطور التعليم في الجزائر و ظهور المدارس الخاصة للتكوين في الجزائر ، ألزمنا بأن نقوم بمعرفة نبذة تاريخية عن التعليم في الجزائر بصفة عامة و أهم المراحل التي عرفها قطاع التعليم ، بدءا بالتعليم قبل دخول الإستعمار و اهم الملامح التي إتسم بها .

و مع الإحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 ، فإن ملامح التعليم في الجزائر عرفت تغيرات ، و هذا نتيجة السياسة الإستعمارية التي إنتهجتها السلطات الفرنسة في القضاء على التعليم و على الشخصية العربية و المقومات الإسلامية للشعب الجزائري و هذا بنشر اللغة الفرنسية و الأمية بين أوساط الفئات الإجتماعية و حتى يتمكن المستعمر من إبعاد الجزائريين عن التعليم ، و تعلم كتاب الله و تحفيظه في الزوايا التي كان يراها خطأ عليه و من أجل تكوين أعوان لخدمة أهدافه أنشات ثلاث مدارس حكومية و كانت تهدف إلى تكوين مرشحين للوظائف الدينية و القضائية و التعليمية و الإدارية بالإضافة على تأسيس مدارس دينية مسيحية و كانت تسير من طرف مسحيين و فتحت أبوابها للمسلمين في بعض المناطق الجزائرية و كان ذو طابع تبشيري مسيحي مشجعا من طرف السلطات الإستعمارية ، لكن الأحزاب السياسية و الجمعيات العلمية و الزوايا لعبت دور هام في مكافحة السياسة الفرنسية ، و عملت على نشر التعليم بين مختلف الشرائح الإجتماعية ، و القضاء على الأمية و نشر اللغة العربية و إعادة بناء الشخصية القومية و العربية و الإسلامية و هذا من خلال التعليم العربي الحر الذي كان ذو طابع ديني و لغوي و نشأ قبل الحرب العالمية الأولى لكنه تطور و نمى بفضل الجهود التي بذلتها جمعية العلماء المسلمين بعد تكوينها سنة 1931 ، و التي تعتبر أهم منظمة وطنية أشرفت على تطوير التعليم العربي الحر خلال الفترة الممتدة من 1931 إلى 1956 خاصة بعد أن إستول الإستعمار على المعاهد الثقافية و حولها إلى ثكنات للجيش .

إن الجزائر بعد الإستقلال وجدت نفسها أمام مشاكل عديدة ، خاصة في مجال التربية و التعليم حيث كانت نسبة الأمية مرتفعة بالإضافة إلى نقص الهياكل البيداغوجية و المادية و المؤطرين و الإطارات اللازمة لتأطير عملية التعليم حيث بعد إسترجاعها للسيادة الوطنية بدأ الحديث عن طور المدرسة الجزائرية ، فكانت أول ما قامت به الدولة الجزائرية المستقلة هو تحديد إنطلاقة السنة الدراسية الأولى في عهد الجزائر المستقلة حيث كانت المدرسة الجزائرية خلال سنوات الإستقلال الأولى تسيير بما ورثته من قلة إطارات و هياكل للإستقبال و مشكلة سيطرة اللغة الفرنسية فعملت على تسيير النظام الموروث بكل محاسنه و مساوئه حتى لا يصاب الجهاز التعليمي بالشلل ، و بالتالي كان على الجزائر الخروج من هذه المشاكل التي خلفها الإستعمارالفرنسي وراءه ، فقامت بالإهتمام بهذا القطاع و عملت على جزأرة التعليم و ديمقراطيته و هذا بإجبارية التعليم على كل طفل بلغ الست سنوات ، فسعت إلى إعادة بناء هذا القطاع عن طريق المخططات التنموية التي زادت من تطور وتقدم مختلف مؤسسات التكوين المهني بكل هياكله المادية و البشرية و عملت على إصلاح مختلف المؤسسات التربوية و التعليمية و التكوينية سواء الأساسية أو الثانوية و حتى الجامعة و مراكز التكوين المهني و هذا للتحسين من هذا القطاع بكل جوانبه البداغوجية و المادية .

و كانت من بين الإهتمامات الكبرى للدولة الإهتمام بقطاع التكوين المهني الذي يعد المحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية بإعتباره يسعى لتكوين اليد العاملة المؤهلة التي تتحكم في الألات و التسيير الأنسب لمختلف الأقسام حيث عرف تطور خاصة بعد المخططات التنموية و بالضبط بعد سنة 1967 ، حيث عرف مجال التكوين المهني تطور كبير و سريع و هذا زيادة في عدد مراكز التكوين المهني و إنتشارها عبر مختلف ولايات الوطن ، وزيادة التخصصات و كذا المؤطرين و تكوين المعلمين في هذا المجال ، حيث كان لهذا القطاع علاقة وطيدة بينه و بين النظام التربوي العام و لعب دور في إستعاب التلاميذ المتسربين من المدارس و الذين لم يسعفهم الحظ في إكمال دراستهم الثانوية أو الجامعية ، فكانت له أبعاد و أشكال مختلفة و حدد أهداف سعى من أجل تحقيقها .

إلا أن قطاع التكوين المهني و رغم كل الجهود المبذولة فيه ، فقد عرف مشاكل عديدة ، و كذا النظام التربوي العام ، في مختلف المجالات ، مما أدى مع بداية التسعينات و أهم التغيرات السياسية و كذا الإجتماعية و الإقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري ، إلى ظهور التعليم الخاص في الجزائر و الذي لا نعتبره وليد الصدفة لكن جذوره في الجزائر تمتد إلى ما قبل الإستعمار ، فظهر التعليم الخاص و كان بصورة غير شرعية و مع بداية 2000 ألفين ، أصبح التعليم الخاص مشروع في الجزائر و أعطي الإعتماد لفتح مدارس خاصة ، لمختلف مستويات التعليم و تحت رقابة الدولة .و هذا ما هو معمول به في الدول الرأسمالية و كذا مختلف الدول العربية مثل مصر ، لبنان ، و دول الخليج ، و بالتالي أصبحت الجزائر من بين الدول التي تعطي الفرصة للمستثمرين للإستثمار في مجال التعليم و التكوين المهني لكن تحت رقابة الدولة و بشروط تضعها الوزارة الوصية و هذا لإن المدرسة الخاصة ضرورة أملتها التغيرات الحاصلة في المجتمع الجزائري ، و بهذا إنتشرت مدارس للتكوين المهني في الجزائر و تعطي تكوينا في مختلف التخصصات التي تقترها مراكز و معاهد التكوين ، و يلتحق مع كل دخول تكويني العديد من التلاميذ بهذه المدارس من مختلف الفئات الإجتماعية و مختلف الأعمار ، خاصة التلاميذ المتسربين من المدارس و الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على شهادة التعليم الأساسي أو شهادة البكالوريا و لم يتمكنوا من الإلتحاق بمراكز التكوين العمومية ، فيتوجهوا مباشرة إلى مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص التي تقترح عليهم تكوينا في تخصصات مختلفة من أجل الحصول على شهادة تمكنهم من الدخول إلى عالم الشغل و الحصول على منصب شغل .

إن هذه المدارس تستقطب العديد من التلاميذ مع كل موسم خاص بالتكوين المهني ، لذا حاولنا من خلال الفرضيات التي تم وضعها في بحثنا التحقق منها عن طريق الدراسة الميدانية و هذا بنزولنا إلى أرض الميدان و هي المدارس الخاصة للتكوين و التي تسير و تمول من طرف الخواص لكن تحت إشراف الدولة

و هذا لتعمق أكثر في الموضوع و التمكن من التعرف على من هم الفئات الملتحقة بهذا النوع من المدارس التي تقدم خدماتها مقابل دفع مبالغ مالية مرتفعة ، و اهم الأسباب التي دفعتهم للإلتحاق بهذه المدارس ، مع فهم ماتقدمه المدرسة الخاصة للتكوين للملتحق بها من إمتيازات لا توجد بمراكز التكوين العمومية ، و معرفة اهم الأسباب وراء إنتشار هذه المدارس عبر القطر الوطني و لماذا تستقطب الأساتذة و التلاميذ بهذ الأعداد الهائلة ، و معرفة ما مدى صلاحية الشهادة المقدمة و هل تسمح لحاملها من الدخول إلى عالم الشغل أو الإرتقاء المهني ، و هذا من خلال التحليل و التفسيير للنتائج الميدانية التي سنعرضها في الباب الثاني و هو الإطار الميداني للدراسة.

خاتمة البـــاب

من خلال هذا الباب حاولنا تحديد الإطار النظري للدراسة ، و المتمثل في الدراسات السابقة و التي تطرقنا من خلالها للدراسات التي أجريت في كل مصر و سوريا أي الدول العربية المجاورة و كذا دولة البحرين بإعتبارها دولة من دول الخليج العربي و هذا لإنعدام الدراسات السابقة في الجزائر و لم توجد سوى مقالات في الجرائد أو في المجالات و هذا لإن ظاهرة التعليم الخاص في الجزائر حديثة النشئة ، كما تطرقنا إلى المقاربات النظرية التي يدخل في إطارها الموضوع من النظرية البنائية الوظيفية و نظرية إبن خلدون و نظرية التغير الإجتماعي حيث سمحت لنا من تحديد الهيكل النظري للدراسة حتى نتمكن من صياغة الإطار المنهجي للدراسة بطريقة موضوعية و علمية ، و من أجل فهم تطوير منظومة التربية و التكوين المهني في الجزائر كان لابد علينا من معرفة نبذة تاريخية عن تطور التعليم في الجزائر و أهم المراحل التي مر بها و التي كانت السبب الرئيسي في بلورت ملامحه الحالية و هذا منذ العهد العثماني إلى ما بعد الإستقلال ، و كذا عرفنا لمحة تاريخية عن التكوين المهني و ظهوره في الجزائر و أبعاده و كذا أشكاله و أهم المشاكل التي عرفها و علاقته بالنظام التربوي العام و مدى مساهمته في إستعاب التلاميذ المتسربين و الذين لم يسعفهم الحظ في إكمال دراستهم ، و وضعيتة و تطوره و هذا بظهور مدارس خاصة للتكوين المهني ، بعد ظهور التعليم الخاص في الجزائر و مشروعيته من طرف الدولة و موقف الأطراف المساندة و المعارضة و تحت رقابتها و بالتالي أصبح يلتحق العديد من المتكونيين بهذه المدارس الخاصة للحصول على تكوين في التخصص الذي يرغبون فيه و سنحاول من خلال الدراسة الميدانية التعمق أكثر في هذه المدارس الخاصة للتكوين و معرفة أهم مميزات هذه المدارس و كذا معرفة الفئة المبتحقة بهذه المدارس و إنتمائها الإجتماعي ، و فهم أهم الأسباب وراء إلتحاق التلاميذ بهذا النوع من المدارس و عدم إلتحاقهم بمراكز التكوين العمومية .

الفصل 8
تفريـغ و تحليل البيانات و النتائـــج

بعد الإنتهاء من الباب النظري للدراسة الذي قدمناه في الباب الأول الذي سمح لنا من الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة جاء دور الباب الثاني و هو البحث الميداني و التي تعتبر ركنا رئيسيا للدراسة و البحث العلمي و هذا من أجل تكملة الموضوع إعتمدنا على هذه التقنية بهدف وصف الميدان بإعتبار المدارس الخاصة ظاهرة جديدة في المجتمع و هذا حسب طبيعة الموضوع المدروس و جمع المعطيات من الميدان عن طريق أدوات الجمع من المقابلة و كذا الإستمارة و ملئ المعطيات الضرورية ، و طبيعة الموضوع هي التي تفرض على الباحث إتباع منهجية البحث التي يراها مناسبة ، نظرا لأهمية البحث و هذا من أجل إكساب الدراسة الصبغة العلمية و الموضوعية .

و لهذا فإنه بعد جمع البيانات و المعلومات حول ميدان الدراسة و المتمثل في مدارس التكوين الخاصة و تحديد عينة البحث و هذا بإختيار نوع العينة المناسبة للموضوع و المتمثلة في التلاميذ و كذا الأساتذة و بإستخدام أدوات البحث العلمي و إتباع المنهج الصحيح بهدف تحليل المشكلة تحليلا موضوعيا لإكتشاف الحقيقة ، و بعد القيام بجمع المعطيات من الميدان الخاص بالموضوع ، و هذا عن طريق العينة المستعملة في البحث ننطلق مباشرة إلى تبويب هذه البيانات و هذا من خلال القيام بحصرها في جداول إحصائية و تحليلها عن طريق النسب المئوية و هذا من أجل الوصول للنتائج الخاصة بالدراسة .

و عليه من الضروري القيام بتفريغ البيانات في جداول إحصائية حسب ترتيب أسئلة الإستمارة و كذلك حسب فرضيات الدراسة المعتمدة ، و بعدها القيام بطرح النتائج المتوصل إليها و نتحقق من مدى تحقق الفرضيات و ذلك إنطلاقا من النسب المئوية و الوصول إلى النتائج الجزئية و العامة .

من أهم سمات البحث العلمي هو التطرق إلى الجانب النظري للدراسة و هذا من أجل الإلمام بالموضوع نظريا ، و بعد تطرقنا إلى الجانب النظري لبحثنا ، ننطلق في هذا الفصل لمعالجة المعطيات النظرية في الواقع أي في في الميدان الذي إخترناه للدراسة و المتمثل في مدارس التكوين الخاصة و هي

عبارة عن ثلاث مدارس خاصة للتكوين تقع في ولاية البليدة ، حيث تعتبر الدراسة الميدانية مجالا لجمع البيانات و هي بالطبع مكملة للدراسة النظرية بهدف الوصول إلى نتائج علمية تقترب من الدقة للظاهرة المدروسة من أجل هذا تم إستعمال تقنيات البحث الميداني بما فيها إختيار العينة المناسبة إلى جانب المناهج و الأدوات التي تساعد على جمع المعطيات حيث تم الإعتماد على الملاحظة المباشرة و المقابلة المنظمة التي ساعدتنا في جمع المعطيات و هذا عن طريق الإجتماع وجها لوجه مع مدراء المدارس و الأساتذة و التلاميذ بالإضافة إلى إستمارة الإستبيان .

كما إعتمدنا على تحليل البيانات عن طريق أدوات التحليل من التحليل الكمي الذي يمثله الجدوال الإحصائية و النسب المئوية ، أم التحليل الكيفي فيتمثل في التعليق على النسب المئوية مع مناقشة التعليق و تفسيير النتائج كما تم الإعتماد على الفرز المسطح و هو عبارة عن جدول كبير ينقسم إلى أقسام وصولا للإستنتاج و الذي ينقسم بدوره إلى نتائج جزئية و عامة و ذلك لتأكيد الفرضيات أو نفيها و هذا حتى نتمكن من الوصول إلى تأكيد الفرضيات الخاصة بالموضوع أو نفيها بمعنى التحقق منها ميدانيا .

سنحاول من خلال هذا الفصل التحقق من فرضيات الدراسة المعمول بها و التي توصلنا إليها من خلال إشكالية البحث ، و يكون هذا بطريقة منفصلة عن طريق تفريغ الجداول و القيام بتحليل النسب المئوية التي تم التوصل إليها بعد تطبيق تقنية الإستمارة المعتمدة في بحثنا ، و بالتالي و من خلال تفريغ و تحليل النتائج قمنا بتحليل و تفسير مدى تأثير كل المؤشرات المستعان بها لقياس كل المتغيرات على حدى و التوصل إلى نتائج الدراسة الميدانية و بالتالي إلى النتائج الجزئية لكل فرضية ثم النتائج العامة للدراسة .

1.8. تفريغ البيانات المتعلقة بالبيانات الأولية

1.1.8. تفريغ الجداول الخاصة بالبيانات الأولية

الجدول رقم -01- توزيع المبحوثين حسب متغير السن .

الفئات العمرية	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
[15-17]	56	% 37.33
[18- 20]	41	% 27.33
[21-23]	24	% 16
[24- 26]	17	% 11.33
[26- +]	12	% 8
المجمـوع	**150**	**% 100**

من خلال معطيات هذا الجدول المتعلق بمتغير السن ، يظهر لنا أن أغلبية المتربصين المسجلين في مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص هي الفئة العمرية ما بين [15-17 [سنة و ذلك بنسبة 37.33 % ، ثم تليها الفئة العمرية ما بين [18-20 [و ذلك بنسبة 27.33 % ، أما نسبة 16 % تمثل الفئة العمرية ما بين [21-23 [سنة ثم الفئة العمرية ما بين [24-26 [سنة و ذلك بنسبة 11.33 % أما أقل نسبة فهي 8% و تمثل الفئة العمرية الأكثر من 26 سنة .

و منه و من خلال كل هذا نستنتج أن هذا النوع من المدارس يستقطب فئات عمرية مختلفة و فئة الشباب أكثر فئة من الفئات الأخرى خاصة الشباب الذين لم يسعفهم الحظ لإكمال دراستهم في المرحلة المتوسطة و المرحلة الثانوية خاصة .

رسم بياني رقم 01 يمثل توزيع المبحوثين حسب السن

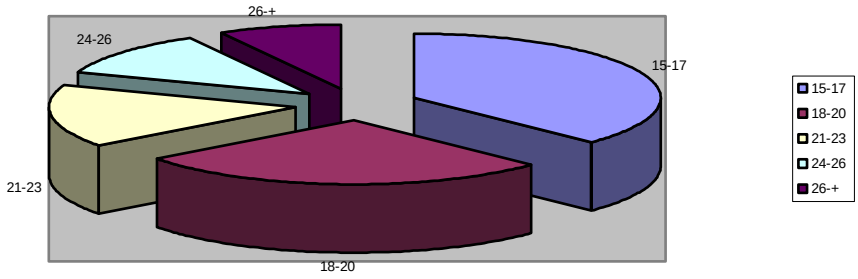

الجدول رقم -02- توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس :

الجنس	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
ذكــور	68	45.33
إنــاث	82	54.66
المجمــوع	**150**	**% 100**

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور ، حيث تمثل أعلى نسبة و هي 54.66 % بينما نسبة الذكور تمثل 45.33 % و الفرق بينهما ليس كبير حيث يمثل نسبة 9.33 % .

و منه نستطيع القول أن مدارس التكوين الخاصة تستقطب التلاميذ من كلا الجنسين أي الذكور و الإناث معا ، و هذا إن دل فيدل على أن التعليم بصفة عامة و التعليم الخاص بصفة خاصة يلتحق به فئة

الشباب من كلا الجنسين أي الذكور و الإناث و يتيح الفرصة لكلاهما للحصول على تكوين في الإختصاص الذي يرغبون فيه .

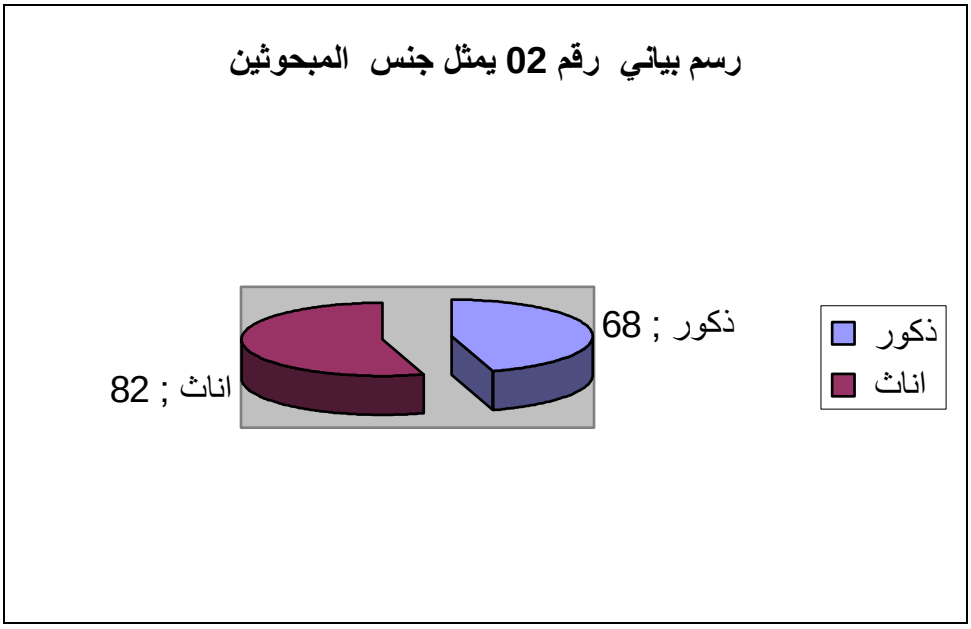

الجدول رقم -03- يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي :

المستوى التعليمي	التكرار [ك]	النسبة المئوية
متوسط	59	% 39.33
ثانوي	84	%56
جامعي	07	%4.66
المجموع	**150**	**% 100**

إن معطيات الجدول المتعلقة بالمستوى التعليمي للتلاميذ ، نلاحظ ان ذوي المستوى الثانوي هي أكبر نسبة و تمثل 56% ،أما نسبة 39.33 % تمثل المستوى المتوسط ، أما أقل نسبة و هي 4.66 % فتمثل أصحاب المستوى الجامعي ، و لم يتم إدراج المستويات التعليمية الأخرى أي الإبتدائي لأن من شروط الإتحاق بهذه المدارس هو المستوى المتوسط أي التاسعة أساسي و ما فوق .

و منه نستطيع القول أن هذه المدارس تستقطب مستويات تعليمية مختلفة و متعددة و هذا لتنوع التخصصات المتوفرة بها .

الجدول رقم 04 : يبين توزيع أفراد العينة حسب الإختصاص المدروس :

الإختصاص	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
اللغات	20	%13.33
المحاسبة	21	%14
البنوك	15	%10
التسويق	21	%14
التسيير	16	%10.66
الإعلام الألي	25	%16.66
قانون أعمال	17	%11.33
تسيير موارد بشرية	15	%10
المجمـوع	**150**	**%100**

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الإختصصات الأكثر طلبا من طرف المبحوثين تختلف من تخصص إلى أخر ، حيث نلاحظ أن الإختصاص الأكثر إقبال من طرف التلاميذ هو الإعلام الألي الذي يمثل نسبة 16.66 % ثم يليه المحاسبة و الذي يمثل نسبة مئوية تقدر ب 14 % ثم تأتي في المرتبة الثالثة اللغات بنسبة 13.33 % ، في حين نسبة 11.33% تمثل إختصاص قانون أعمال ثم تليها نسبة 10.66 % و التي تمثل نسبة التسيير ، و في النهاية نجد نسبة 10% و التي تمثل إختصاصين و هما البنوك و تسيير الموارد البشرية و هذا الأخير أغلبية المبحوثين فتيات .

و منه نستطيع القول أن نسبة المبحوثين في مختلف الإختصاصات متقاربة فيما بينها و تدخل هذه الإختصاصات في إطار الحاجة الإجتماعية التي يتطلبها المجتمع بكل قطاعاته و بالتالي يخضع الإقبال على مختلف الإختصاصات إلى قانون العرض و الطلب الذي يحدده السوق .

و عليه نستنتج أن الأفراد الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة يخترون التخصصات التي يرغبون فيها وفق رغباتهم الشخصية و كذلك وفق ما يتطلبه سوق العمل ، و بالتالي فإن المدرسة الخاصة للتكوين تسعى لكي توفر للملتحقين بها أغلب التخصصات التي يطلبونها .

رسم بياني رقم 03 يمثل التخصصات المختارة

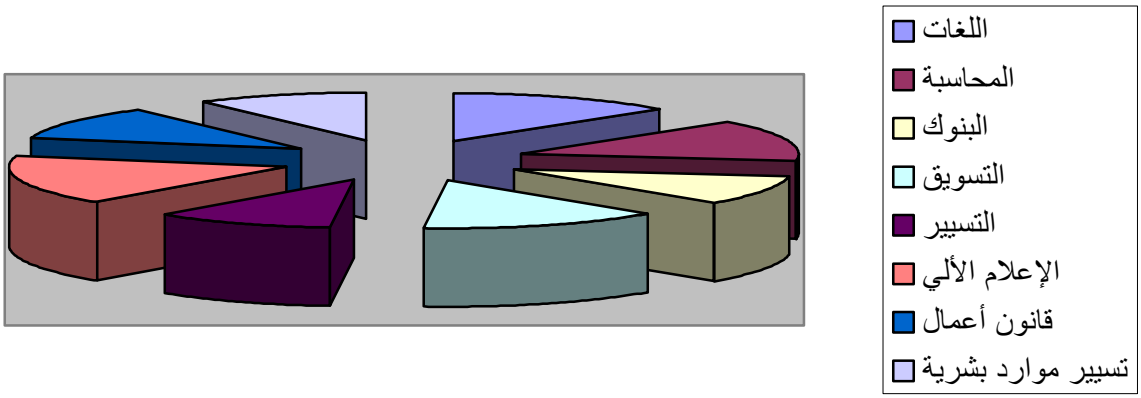

الجدول رقم 05 : يبين توزيع أفراد العينة حسب المنطقة الجغرافية :

المنطقة الجغرافية	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
الريف	7	% 4.66
حضري	88	%58.66
شبه حضري	55	%36.66
المجموع	**150**	**%100**

يتبين من خلال الجدول التالي أن نسبة جد قليلة من المتمدرسين بالمدارس التابعة للقطاع الخاص يقطنون في الريف و تمثل نسبة 4.66% ، أما أعلى نسبة و هي 58.66 % يقطنون في مناطق حضرية أي في وسط المدن ، ثم تليها نسبة 36.66% من المتمدرسين يقطنون بمناطق شبه حضرية أي بضواحي المدينة ، و هذا إن دل يدل على أن أغلبية المدارس الخاصة تتمركز في المناطق الحضرية و هذا لتوفر الوسائل الضرورية من جهة و إلى إرتفاع الكثافة السكانية من جهة و إلى إرتفاع الطلب على التعليم و التكوين من طرف الأفراد ، بالإضافة إلى قرب مدارس التكوين من المبحوثين مقارنة بالمناطق الشبه حضرية و الريفية .

الجدول رقم 06 : يبين توزيع أفراد العينة حسب نوعية السكن .

نوعية السكن	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
فيلا	80	% 53.33
شقة	57	% 38
مسكن تقليدي	13	% 8.66
المجموع	**150**	**%100**

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلبية المبحوثين يقطنون بفيلات و هذا بنسبة مئوية تقدر بـ 53.33 % ، أما بقية المبحوثين فيتوزعون بين عمارة و هذا بنسبة 38 % أما أقل نسبة فهي 8.66 % فتمثل المبحوثين الذين يقطنون في مساكن تقليدية و منه نستنتج أن المبحوثين الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة يختلف المستوى المعيشي من مبحوث إلى أخر حيث نجد أن أغلب الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة تتمتع أسرهم بمستوى مادي راقي و مستوى معيشي مرتفع و بمدخول مالي مرتفع و خير دليل على ذلك نوع السكن الذي يقيمون فيه فأغلبية مساكنهم عبارة عن فيلات من النوع الرفيع و هذا حسب تصريحات بعض المبحوثين ، بالإضافة إلى أن أغلبيتهم يقطنون في أحياء سكنية جد فاخرة .

رسم بياني رقم 04 يمثل نوع سكن المبحوثين

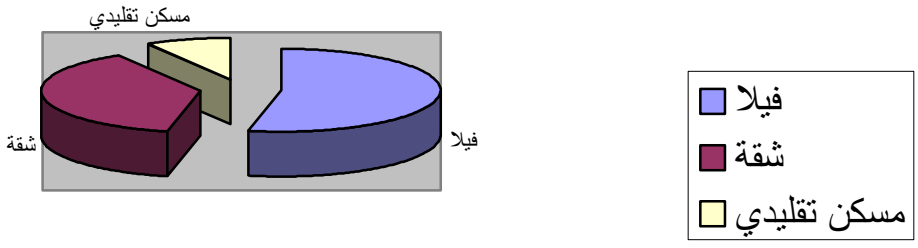

الجدول رقم 07 : يبين العلاقة بين المستوى التعليمي للأباء بالسن .

فئات العمر مستوى تعليم الأباء	[17-15]		[20-18]		[23-21]		[26-24]		[+ 26]		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	02	3.57	01	2.43	01	4.16	01	5.88	01	8.33	06	4
إبتدائي	04	7.14	05	12.19	03	12.5	02	11.76	01	8.33	15	10
متوسط	11	19.64	07	10.07	03	12.5	03	17.64	02	16.66	26	17.33
ثانوي	16	28.57	09	21.95	07	19.16	05	29.41	05	41.66	42	28
جامعي	23	41.07	19	46.34	10	41.66	06	35.29	03	25	61	40.66
المجموع	56	%100	41	%100	24	%100	17	%100	12	%100	150	%100

يبين هذا الجدول العلاقة بين مستوى تعليم الأباء و سن المبحوثين ، حيث من خلال الجدول يتضح لنا أن أغلبية المبحوثين أبائهم ذوي مستوى تعليمي عالي و هو جامعي و ذلك بنسبة 40.66 % ثم تليهم نسبة 28 % من المبحوثين أبائهم ذوي مستوى ثانوي في حين نجد أن 17.33% أبائهم ذوي مستوى متوسط ، أما ذوي المستوى الإبتدائي فيمثلون نسبة 10% في حين تمثل نسبة 4% دون المستوى ، في حين نجد أن أغلبية المبحوثين يتمركزون في الفئة العمرية ما بين 18 و 20 سنة و هم الذين مستوى التعليمي للأب جامعي و ذلك بنسبة 46.34 % .

و منه نستطيع القول أنه كلما إرتفع المستوى التعليمي للأباء كلما زاد الإلتحاق بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص و هذا إن دل إنما يدل على الوعي الثقافي لأباء المبحوثين بمستوى المدارس الخاصة و ماتقدمه للملتحقين بها من الناحية التكوينية هذا خاصة للمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 20 سنة و الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على شهادة البكالوريا . و منه كلما إرتفع المستوى التعليمي للأباء كلما زاد تشجيعهم للإلتحاق بمدارس التكوين الخاصة .

و منه فإن المستوى التعليمي للأباء يلعب دور مهم في إختيارهم لنوع التعليم الذي يناسب مستواهم التعليمي و الثقافي و الذي يمكنهم من تقييم المدرسة العمومية ، و بالتالي إختيار التعليم الأكثر تناسبا لمستواهم التعليمي .

الجدول رقم 08 : يبين العلاقة بين المستوى التعليمي للأمهات بالسن .

فئات العمر / مستوى تعليم الأمهات	[17-15]		[20-18]		[23-21]		[26-24]		[+ 26]		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	08	14.28	10	24.39	04	16.66	07	41.17	03	25	32	21.33
إبتدائي	04	7.14	05	12.19	05	20.83	01	5.88	01	8.33	16	10.66
متوسط	11	19.64	12	29.26	/	/	04	23.52	04	33.33	31	20.66
ثانوي	18	32.14	09	21.95	08	33.33	05	29.41	03	25	43	28.66
جامعي	15	26.78	5	12.19	07	29.16	/	/	01	8.33	28	18.66
المجموع	**56**	**%100**	**41**	**%100**	**24**	**%100**	**17**	**%100**	**12**	**%100**	**150**	**%100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أغلبية المبحوثين المستوى التعليمي لأمهاتهم هو الثانوي و ذلك بنسبة 28.66 % ، ثم تليها نسبة 21.33% و التي تمثل الأمهات دون مستوى ، في حين نجد نسبة 20.66% و تمثل الأمهات ذوي المستوى المتوسط ثم تليها نسبة 10.66 % و هي أقل نسبة و تمثل المبحوثين الذين أمهات لديهم المستوى الإبتدائي .

و منه نستنتج أن المستوى التعليمي للأمهات له دور في إختيار التلاميذ لمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص حيث نجد أن الفئة العمرية ما بين 21 و 23 سنة و الذين المستوى التعليمي للأم هو ثانوي و ذلك بنسبة 33.33 % و لذا فإن المستوى التعليمي يتدخل في إختيار التلاميذ لمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص

الجدول رقم 09 : يبين علاقة مهنة الأباء بجنس المبحوثين .

الجنس / مهنة الأباء	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ف1 : الإطارات	29	43.93	30	37.97	59	40.68
ف2 : الفلاحين	06	9.09	2	2.53	08	5.51
ف3 : العمال البسطاء	10	15.15	13	16.45	23	15.86
ف 4 : أصحاب المهن الحرة	21	31.81	34	43.03	55	37.93
المجموع	**66**	**% 100**	**79**	**%100**	**145**	**%100**

ملاحظة : هناك من أباء المبحوثين المتوفين و عددهم 05 .

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن أغلبية المبحوثين البنات أبائهم أصحاب مهن حرة و هذا بنسبة 43.03 % أما الذكور فأغلبية أبائهم يعملون إطارات و هذا بنسبة 43.93 % و منه نجد أن أغلبية المبحوثين الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص أبائهم يعملون إطارات بمؤسسات عمومية و خاصة و هذا بنسبة تقدر بـ 40.68 % ، في حين هناك من الأباء أصحاب مهن حرة و هذا بنسبة تقدر بـ 37.93 % في حين نجد أن المبحوثين الذين أبائهم يعملون فلاحين أو كعمال بسطاء فهي نسب متقاربة و منه نستنتج أن اغلبية المبحوثين ان ابائهم يتمتعون بمستوى تعليمي و مادي مرتفع يسمح لهم بإختيار هذا النوع من المدارس .

الجدول رقم 10: يبين علاقة مهنة الأمهات بجنس المبحوثين .

الجنس / مهنة الأمهات	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ف1 : الإطارات	17	25.75	26	31.70	43	29.05
ف2 : الماكثات بالبيت	25	37.87	19	23.17	44	29.72
ف3 : العمال البسطاء	13	19.69	13	15.85	26	17.56
ف 4 : أصحاب الحرف اليدوية	11	16.66	24	29.26	35	23.64
المجموع	**66**	**% 100**	**82**	**%100**	**148**	**%100**

ملاحظة : هناك من أمهات المبحوثين المتوفين و عددهم 02

نستنتج من خلال هذا الجدول أن أغلبية الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص أمهات الذكور منهم ماكثات بالبيت و هذا بنسبة 37.87 % ، في حين امهات البنات فهن إطارات و هذا بنسبة 31.70 % و النسبة متقاربة فيما بينهم و تقدر بـ 06.67 %، و بالتالي فإننا نجد أغلبية المبحوثين أمهاتهم ماكثات بالبيت و هذا بنسبة تقدر بـ 29.72 % و كذلك هنالك من يعملن كإطارات و هذا بنسبة 29.05 % و هذا إن دل فإنه يدل على أن أمهات المبحوثين يتمتعون بمستوى فكري معين يسمح لهم من التدخل في في إختيار نوع المدارس الأفضل لإبنائهم .

الجدول رقم11 : يبين علاقة الجنس بالنشاط الأكثر ممارسة في المنطقة .

الجنس / البيئة الجغرافية	الذكـور		الأنثـى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الزراعـة	08	11.76	10	12.19	18	12
الصناعـة	12	17.64	28	34.14	40	26.66
التجـارة	30	44.11	14	17.07	44	29.33
الإدارة	18	26.47	30	36.58	48	32
المجموع	**68**	**% 100**	**82**	**%100**	**150**	**%100**

نستنتج من خلال هذا الجدول ان النشاط الأكثر ممارسة في المنطقة لدى الذكور هي التجارة و هذا بنسبة 44.11 % في حين النشاط الأكثر ممارسة لدى الإناث هو الإدارة بنسبة 36.58 % و عليه نجد أن أغلبية المبحوثين النشاط الأكثر ممارسة في المنطقة التي يقطنون بها هي الإدارة بنسبة 32 % وكذا التجارة و ذلك بنسبة 29.33 % و كذلك الصناعة و هذا بنسبة 26.66 % و هذا ما يدل على أن المناطق التي يقطن بها المبحوثين تكثر بها التجارة و المؤسسات الإدارية و هذا ما يدفع بالذكور إلى التوجه إلى التخصصات التي تتناسب و النشاط الممارس في المنطقة أما البنات فيتوجهون إلى الإختصصات التي تتناسب و النشاط الممارس في المنطقة و هذا لتوفر فرص العمل بسرعة .

الجدول رقم12 : توزيع المبحوثين حسب عدد الأفراد داخل الأسرة .

عدد الأفراد	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
] 02- 01[	11	7.33
] 04 -03[	55	36.66
] 06-04[	44	29.33
] 08 -06[	23	15.33
] + -08 [	17	11.33
المجمـوع	**150**	**% 100**

نستنتج من خلال هذا الجدول أن أغلبية المبحوثين عدد أفراد الأسرة يتراوح ما بين 03 و 04 فرد بالبيت و هذا بنسبة 36.66 % و أما عدد الأفراد ما بين 01 و 02 فتقدر بنسبة 7.33 % ، و هذا ما

يدل على أن أغلبية المبحوثين عدد الأفراد داخل البيت ليس مرتفع و هذا ما يسمح لأسر المبحوثين من توفير لأبنائهم كل الوسائل المادية الضرورية من اجل الحصول على التكوين المناسب لأبناهم دون التفكير في المصاريف التي يتطلبها التكوين .

2.1.8. نتائــج البيانات الأوليـــة

1- تبين من المعطيات أن معظم التلاميذ الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص ، هم من فئة الشباب بصفة عامة و فئة المراهقين بصفة خاصة حيث تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 20 سنة و لكن أكبر فئة عمرية هي بين 15 و 17 سنة و هذا بنسبة 37.33 % ، في حين نجد أن كلا الجنسين الإناث و الذكور يلتحقون بهذا النوع من المدارس و هذا بنسبة متقاربة بين الجنسين ، كما أن معظم المبحوثين لديهم المستوى الثانوي بنسبة تقدر بـ 56 % ، و هذا إن دل فإنه يدل على أن مدارس التكوين الخاصة تستقطب الشباب من فئات عمرية مختلفة و من كلا الجنسين الذكور و الإناث حيث تعطي الفرصة للتلاميذ الراسبين في شهادات التعليم الأساسي و شهادة البكالوريا وحتى الذين لم يسعفهم الحظ في إكمال دراستهم في الحصول على تكوين معين في إختصاص معين و إكتساب شهادة التي تسمح لهم بالدخول إلى عالم الشغل و بالتالي الحصول على مكانة إجتماعية داخل المجتمع .و هذا ما يمثله الجدول رقم [1] و [2] و [3] .

2- نستنتج أن أغلبية المبحوثين إختاروا تخصص الإعلام الألي و هذا بنسبة 16.66 % و كذا إختصاص المحاسبة بنسبة 14 % و هذا راجع أن هذين التخصصين الأكثر طلبا من طرف التلاميذ الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة ، وهذا راجع إلى سوق العمل الذي يطلب في أغلب أحين هذا النوع من التخصصات و بالتالي يخضع إختيار التلاميذ لنوع الإختصصات إلى الطلب الإجتماعي و إلى قانون العرض و الطلب و هذا ما يمثله الجدول [04] .

3- إن أغلبية المبحوثين يقطنون وسط المدينة و ذلك بنسبة تقدر بـ 58.66 % ، و هذا راجع إلى الكثافة السكانية المرتكزة في وسط المدن و بالتالي على تمركز مختلف المؤسسسات الإقتصادية و الإجتماعية داخل المدن الكبرى و بالتالي تتمركز المدارس التابعة للقطاع الخاص في وسط المدن .و هذا ما يمثله الجدول رقم [05] .

4- و جدنا أن أغلبية المبحوثين يقطنون في مساكن من نوع فيلا و هذا بنسبة 53.33 5 أما بقية المبحوثين فيقطنون بمساكن من نوع شقة و مسكن تقليدي و هذا ما يدل على أن أغلبية المبحوثين يتمتعون بمستوى مادي مرتفع و هذا ما يمثله الجدول رقم [06] .

5- إستنتجنا أن أغلبية المبحوثين يتمتع أوليائهم بمستوى تعليمي مرتفع ، حيث نجد أن معظم أباء التلاميذ الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة لديهم مستوى جامعي و هذا بنسبة تقدر بـ 40% في حين المستوى التعليمي لأمهات المبحوثين فهو ثانوي و هذا بنسبة 28.66 % ، و هذا عن دل فغنما يدل على أن اسر المبحوثين يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع يسمح لهم بإختيار نوع المدارس المناسبة لإبنائهم و كذا نوع التخصص الذي يدرسونه و بالتالي يساهمون في التخطيط لمستقبل أبنائهم المهني و توجيههم التوجيه الذي يتناسب و مستواهم التعليمي و الثقافي و هذا ما يمثله الجدول رقم [07] و [08] .

6- إستنتجنا أن اغلبية المبحوثين أباؤهم إطارات و هذا بنسبة تقدر بـ 40.68 % ، في حين ان اغلبية أمهات المبحوثين ماكثات بالبيت و كذا الإطارات بنسبة متقاربة و الفرق بينهما 0.67 % و هذا يدل على أن معظم أسر المبحوثين يعملون في مناصب شغل عليا في مؤسسات عمومية و خاصة بالإضافة ان اغلبية أباء المبحوثين يشتغلون في مهن حرة و هذا بنسبة 37.93 % و هذا يدل على أنهم يشتغلون بالإدارة و التجارة و هي النشاطات الأكثر ممارسة في المناطق التي يقيمون فيه و منه فغن اولياء التلاميذ الذين يدرسون بمدارس التكوين الخاصة يتمتعون بمستوى مالي مرتفع و كذا بمستوى فكري و ثقافي معين يسمح لهم بإختيار نوع المدارس المناسبة لإبنائهم ليدرسون بها . و هذا ما يمثله الجدول رقم [09] و رقم [10] .

7- وجدنا أن اغلبية المبحوثين فيما يخص النشاط الأكثر ممارسة في المناطق التي يقطنون بها هي الإدارة و هذا بنسبة تقدر بـ 32% ثم تليها التجارة و هذا بنسبة 29.33 % و هذا ما يدل على إختيار الذكور للتخصصات التي تتماشى و النشاطات الأكثر ممارسة في مناطق إقامتهم و نفس الشئ للإناث حيث يخترن في اغلبية الأحيان التي تسمح لهن بالدخول إلى الإدارة و هو النشاط الأكثر ممارسة في المناطق التي يقيمون بها و هذا ما يمثله الجدول رقم [11] .

8- من خلال النتائج السابقة وجدنا أن أغلبية المبحوثين عدد الأفراد في الأسرة الواحدة يتراوح ما بين 03 و 04 افراد داخل الأسرة الواحدة و هذا يدل على أن أسر المبحوثين لايوجد لديهم عدد أطفال كبير و هذا من أجل ان توفر لهم كل اللوازم المادية اللازمة من أجل الحصول على تكوين مناسب و جيد يسمح لهم بضمان المستقبل المهني لإبنائهم .

و عليه و من خلال هذه النتائج الأولية العامة نستنتج ما يلـي :

- معظم التلاميذ الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص هم من فئة الشباب بصفة عامة و فئة المراهقين بصفة خاصة و من كلا الجنسين .

- أغلبية المبحوثين لديهم المستوى الثانوي و معظمهم إختاروا التخصصات الأكثر طلبا في سوق العمل كالإعلام الألي و المحاسبة و الموارد البشرية .

- أغلبية المبحوثين يقطنون في وسط المدينة و هذا لقرب مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص من مساكنهم و بالتالي سهولة الوصول إليها .

- معظم المبحوثين يقطنون بمساكن من نوع فيلا و هذا يدل على إرتفاع المستوى المادي للتلاميذ الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة .

- اغلبية المبحوثين أوليائهم يتمتعون بمستوى تعليمي عال و كذلك مستوى مهني مرتفع و محترم و هذا يدل على المستوى المادي و الثقافي لأسر المبحوثين و الذي كان من بين أهم المؤشرات إختيار هذا النوع من المدارس .

- اغلبية المبحوثين نجد أن النشاط الأكثر ممارسة في المناطق التي يقيمون بها هي الإدارة و كذلك التجارة و هذا ما يدفع بالمبحوثين إلى إختيار التخصصات التي يدرسونها بالإضافة ان عدد الأفراد داخل أسر المبحوثين متوسط و هذا مايسمح لإسرهم بالتخطيط الجيد لمستقبل ابنائهم .

2.8. تفريغ البيانات المتعلقة بالفرضية الأولـى

1.2.8. تفريــغ الجـداول المتعلقــة بالفرضــية الأولــى

الجدول رقم 13 : يبين كيفية إلتحاق أفراد العينة بالتكوين في مدارس التكوين الخاصة .

الطريقــة	التكــرار [ك]	النسبة المئوية %
رغبة من الباحث نفسه	89	59.33
توجيه من طرف الأخرين	61	40.66
المجمــوع	150	100

من خلال هذا الجدول يتبين بأن أغلبية المبحوثين تمت عملية إلتحاقهم بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص رغبة من المبحوث نفسه و هذا بنسبة 59.33 % و بعدها توجيه من طرف الأخرين و هذا بنسبة تقدر بـ 40.66 % و هذه النسبة الضئيلة مقارنة بالنسبة الأخرى و هذا إن دل فإنه يدل على أن التلاميذ الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة تكون لهم دراية و معلومات مسبقة عن هذه المدارس و هذا ما يدفعهم لإختيار هذا النوع من المدارس .

الجدول رقم 14 : يبين تلقي أفراد العينة لمعلومات مسبقة عن مدارس التكوين الخاصة .

تلقي معلومات	التكـرار [ك]	النسبة المئويـة %
نعـم	116	77.33
لا	34	22.66
المجمـوع	150	100

من خلال هذا الجدول نستنتج أن اغلبية المبحوثين كانت لهم معلومات مسبقة عن مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص و هذا بنسبة تقدر بـ 77.33 % ، أما نسبة 22.66 % فتمثل المبحوثين الذين لم تكن لهم معلومات مسبقة عن هذه المدارس و هي نسبة جد قليلة مقارنة بالنسبة الأولى و هذا يعود لإهتمام المبحوثين بهذا النوع من المدارس و جمع أكبر المعلومات عن هذه المدارس قبل الإلتحاق به .

الجدول رقم 15 : يبين أسباب عدم إلتحاق أفراد العينة بمراكز التكوين العمومية .

الأسباب	التكـرار [ك]	النسبـة المئويـة %
وجـود مسابقة القبول	49	32.66
البرامج و المحتوى	23	15.33
نقص الوسائل المادية	37	24.66
عدم توفر التخصصات الازمة	41	27.33
المجموع	**150**	**100**

من خلال هذا الجدول نستنتج أن اغلبية الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص كانت هناك أسباب تمنعهم من الإلتحاق بمراكز التكوين العمومية ، حيث أغلبية المبحوثين يرفضون الإلتحاق بمراكز التكوين العمومية لوجود مسابقة الدخول و ذلك بنسبة 32.66 % ، و كذلك لعدم توفر التخصصات التي يطلبونها و هذا بنسبة 27.33 % ، في حين نسبة 24.66 % من المبحوثين يرون أن مراكز التكوين العمومية تنقص بها الوسائل المادية ، أما اقل نسبة من المبحوثين و هي نسبة 15.33 % من المبحوثين فإنهم يرون أن البرامج و محتوى الدروس لا تتلائم و متطلبات المجتمع في الوقت الحالي و هذا يدل على أن المجتمع يعرف حركة تغير في مختلف المجالات بما في ذلك التكوين المهني و ما يقدمة من تخصصات و تكوينات .

ومنه نستطيع القول أن التخصصات المقترحة من طرف مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص و التي تتماشى و متطلبات العصر ، تشير إلى اوضاع جديدة طرأت على البناء الإجتماعي و كذا على النظم داخل المجتمع الجزائري .

الجدول 16 : يبين كيفية تلقي أفراد العينة المعلومات الخاصة بمدارس التكوين الخاصة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة .

الفئات / الوسائل	[15-17]		[18-20]		[21-23]		[24- 26]		أكثر من 26		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الجرائد	5	8.92	7	17.07	5	20.83	3	17.64	5	41.66	25	16.66
التلفزيون	11	19.64	12	29.26	10	41.66	7	41.17	4	33.33	44	29.33
الإذاعة	6	10.71	3	7.31	3	12.5	4	23.52	1	8.33	17	11.33
الأنترنت	31	55.35	13	31.70	4	16.66	1	5.88	2	16.66	51	34
الملصقات الإشهارية	3	5.35	6	14.63	2	8..33	2	11.76	/	/	13	8.66
المجموع	**56**	**100**	**41**	**100**	**24**	**100**	**17**	**100**	**12**	**100**	**150**	**100**

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن اغلبية المبحوثين كانت لهم معلومات تلقوها عن مدارس التكوين الخاصة عبر وسائل الإعلام المختلفة حيث نجد ان الفئة العمرية ما بين 15 و 17 سنة و هي فئة المراهقين كان تلقيهم للمعلومات عن طريق الإنترنت بنسبة 55.35 % و هذا لإن هذه الفئة كثيرة الإتصال بشبكات الإنترنت ، في حين نجد أن الفئة العمرية ما بين 18 و 20 سنة تلقت المعلومات عن طريق شبكة الإنترنت بنسبة 31.70 % ، أما الفئة العمرية ما بين 21 و 23 سنة فكان تليقها للمعلومات عن طريق التلفزيون بنسبة 41.66 % و هذا لإن فئة الشباب تهتم بمشاهدة التلفزيون ، أما الفئة العمرية ما بين 24 و 26 سنة فكان تليقها للمعلومات عن طريق وسائل الإعلام البصرية و السمعية و هذا بنسبة 41.17 % و 23.52 % ، أما الفئة العمرية أكثر من 26 سنة فكانت عن وسائل الإعلام المكتوبة و عليه فإن أغلب المبحوثين تلقوا معلومات عن مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص عن طريق الإنترنت و هذا بنسبة 34 % أما أقل نسبة الذين تلقوا المعلومات عن هذه المدارس عن طريق الملصقات الإشهارية و هذا بنسبة 8.66 % .

و منه نستنتج أن وسائل الإتصال المختلفة سواء السمعية أو البصرية دور كبير و هام في إصال المعلومات المتعلقة بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص و هذا ما يساعد على إنتشار هذا النوع من

المدارس و هذا عن طريق التقدم التكنولوجي في وسائل الإتصال التي أصبحت اليوم منتشرة في المجتمع الجزائري .

الجدول رقم 17 : يبين توزيع أفراد العينة حسب كيفية إختيار التخصص المدروس .

كيفية الإختيار	التكـــرا [ك]	النسبة المئوية %
رغبة في التخصص	89	59.33
إرادة الأسرة	23	15.33
مكتب الإستقبال	7	4.66
الأصديقاء	31	20.66
المجمـــوع	150	% 100

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن أغلبية المبحوثين تمت عملية إختيارهم للتخصص الذي يدرسون فيه رغبة منهم و هذا بنسبة 59.33 % ، تليها عن طريق الأصديقاء و هذا بنسبة 20.66 % و بعدها إقتراح و إرادة أسرة المبحوث و هذا بنسبة 15.33 % ، اما اخر نسبة فهي 4.66 % و تمثل تدخل مكتب الإستقبال للمدرسة نفسها و منه نستطيع القول أن إختيار المبحوثين للتخصصات التي يدرسون بها كان رغبة منهم و كذلك عن طريق الأصديقاء و هذا لإحتكاكهم بهم بعد أن لم يسعفهم الحظ في مواصلة دراستهم الثانوية و منه نستنتج أن اليوم أصبح الشباب في مجتمعنا يختارون التخصصات التي يرغبون فيها من أجل الحصول على التكوين الذي يتناسب و مواهبهم و قدارتهم الذهنية و هذا إن دل إنما يدل على التغير الإجتماعي الذي أصبحنا نراه اليوم .

رسم بياني رقم 05 يمثل اختيار المبحوثين للتخصص

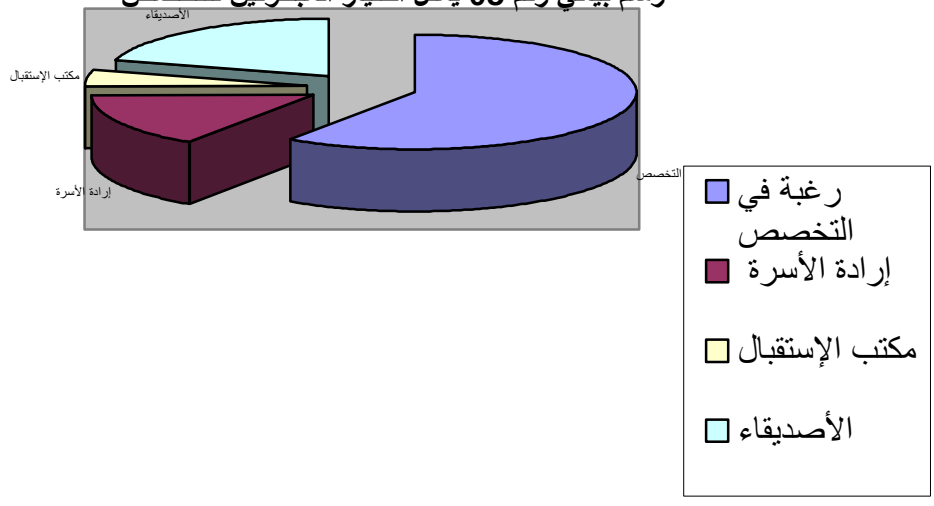

الجدول رقم 18 : يبين توزيع أفراد العينة حسب التخصصات المرغوب فيها في مدارس التكوين الخاصة

التخصصات المرغوبة	التكـرار [ك]	النسبـــة %
نعـــم	101	67.33
لا	49	32.66
المجموع	150	% 100

من خلال هذا الجدول نستنتج أن أغلبية المبحوثين يرون ان مدارس التكوين التابعة لقطاع الخاص تقدم لهم التخصصات التي يرغبون فيها و هذا بنسبة تقدر بـ 67.33 % ، أما أقل نسبة فهي التي يرون من خلالها أن مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص لا تقدم لهم التخصصات التي يرغبون فيه و هذا بنسبة تقدر بـ 32.66 % .

و منه نستنتج أن مدارس التكوين الخاصة تسعى لتوفر للملتحقين بها كل التخصصات التي يرغبون فيها و التي تتماشى و متطلبات العصر .

الجدول رقم 19 : يبين توزيع أفراد العينة حسب تسجليهم في مراكز التكوين العمومية قبل الإلتحاق بمدارس التكوين الخاصة و علاقته بالجنس :

الجنس / التسجيل في مراكز العمومية	الذكـــور		الإنـــاث		المجمـــوع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعـــم	26	38.23	45	54.87	71	47.33
لا	42	61.76	37	45.12	79	52.66
المجموع	68	100	82	100	150	100

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن أغلبية المبحوثين لم يسجلوا بمراكز التكوين العمومية و هذا بنسبة 52.66 % ، في حين نجد أن نسبة 47.33 % من المبحوثين لم يسجلوا في مراكز التكوين العمومية لكن الفرق بينهم ليس كبير حيث يقدر بـ 5.33 % ، في حين نجد ان أعلى نسبة عند الذكور و هي 61.76 % من المبحوثين الذكور لم يسجلوا في المراكز العمومية في حين54.87 % من المبحوثين الإناث قد سجلوا من قبل في مراكز التكوين العمومية .

و منه نستنتج أن هناك من المبحوثين توجهوا للتسجيل في مراكز التكوين العمومية و لكن لعدم توفر كل ما يطلبونه فإنهم تراجعوا و توجهوا إلى مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص و هذا ما يدل على الوضعية الغير ملائمة التي تعريفها مراكز التكوين العمومية .

الجدول رقم 20 : يبين توزيع أفراد العينة حسب تلقيهم معلومات مسبقة عن مدارس مراكز التكوين العمومية .

تلقي معلومات مسبقة	التكـرار [ك]	النسبة المئوية %
نعـم	61	40.66
لا	89	59.33
المجمـوع	150	100

من خلال هذا الجدول يتضح أن اغلبية المبحوثين لم ين لديهم معلومات مسبقة عن مراكز التكوين العمومية و هذا بنسبة تقدر بـ 59.33 % ، في حين نجد نسبة 40.66 % من المبحوثين لديهم معلومات مسبقة عن هذه المراكز .

و منه نستنتج أن أغلبية المبحوثين لم تكن لديهم المعلومات الكافية عن مراكز التكوين العمومية لذا سجلوا بها و بمجرد حصولهم على المعلومات الضرورية عن هذه المدارس فإنهم رفضوا الإلتحاق بها .

رسم بياني رقم 06 يمثل تلقي المبحوثين للمعلومات

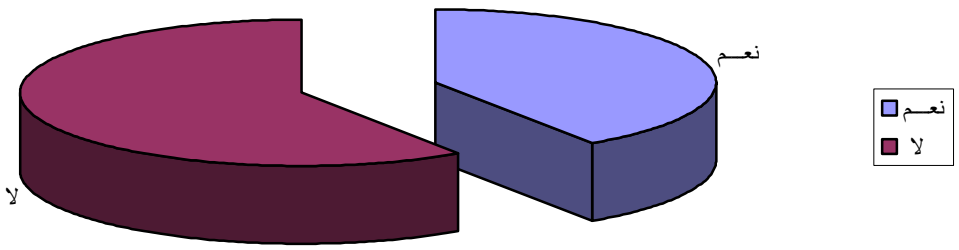

الجدول رقم 21 : يبين أسباب تخلي أفراد العينة عن مراكز التكوين العمومية و علاقته بالجنس.

الجنس	الذكـور		الإنـــاث		المجـــوع	
اسباب التخلي	ك	%	ك	%	ك	%
عدم التسجيل في التخصص المرغوب	18	26.47	38	46.34	56	37.33
عدم توفر الوسائل المادية و البيداغوجية	12	17.64	14	17.07	26	17.33
نقص فرص العمل في التخصص المقترح	31	45.58	19	23.17	50	33.33
كثافة و محتوى البرامج	7	10.29	11	13.41	18	12
المجـموع	68	100	82	100	150	100

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن أغلبية المبحوثين تخلوا عن مراكز التكوين العمومية و هذا لعدة أسباب مختلفة و متعددة ، حيث 37.33 % من المبحوثين يرون أن عدم تسجيلهم في التخصص المرغوب فيه هو السبب في تخليهم عن المراكز العمومية ، في حين نجد 33.33 % يرون أن التخصص المقترح من طرف هذه المراكز تنقص فيه فرص العمل و الحصول على منصب شغل ، اما 17.33 % من المبحوثين يجدون أن المراكز العمومية تنعدم بها الوسائل البداغوجية و المادية الضرورية لتقديم التكوين بصورته الكاملة ،أما أقل نسبة و هي 12 % يرون أن البرامج مكثفة و محتوها جد كبير ، أما أعلى نسبة عند الذكور و هي 45.58 من الذكور يرون أن التحصصات المقترحة في المراكز العمومية لا تعطيهم الفرص للدخول إلى عالم الشغل و هذا لعدم طلب المؤسسات لهذه التخصصات في حين نجد أن 46.34 % من الإناث تخلوا عن مراكز التكوين العمومية و هذا يعود لعد تسجيلهم في التخصصات التي يرغبون فيها .
وعليه نستنتج أن ما تقدمه مراكز التكوين العمومية لا يتناسب و ما تطلبه فئة الشباب اليوم ، حيث نجد أن أغلبية التخصصات المقترحة لا تتماشى و متطلبات العصر ، في حين نجد أن البرامج و محتوها جد مكثف بالإضافة إلى عدم توفر الوسائل البداغوجية و المادية الضرورية في المراكز العمومية .

و منه نجد أن الإختصصات التي تقترحها المراكز العمومية لا توجد لها أي صلة أو إرتباط بحاجيات و متطلبات المجتمع في مرحلة تطوره من الناحية الإقتصادية و الإجتماعية .

الجدول رقم 22 : يبين أسباب عدم توجه أفراد العينة بمراكز التكوين العمومية حسب متغير الجنس .

الجنس	الذكــور		الإنـــاث		المجمــوع	
أسباب عدم التوجه	ك	%	ك	%	ك	%
البيروقراطية	19	27.94	19	23.17	38	25.33
عدم توفر الوسائل المادية	14	20.58	13	15.85	27	18
محدودية التخصصات	11	16.17	25	30.48	36	24
وجود مسابقة للدخول	16	23.52	15	18.29	31	20.66
عدم ملائمة مواقيت التدريس	8	11.76	01	12.19	18	12
المجموع	68	100	82	100	150	100

من خلال هذا الجدول الذي يعبر عن أسباب عدم توجه المبحوثين إلى مراكز التكوين التابعة للقطاع العمومية و ذلك حسب متغير الجنس ، نجد أن أعلى نسبة تقدر بـ 25.33 % يرون ان عدم إلتحاقهم بمراكز التكوين العمومية يعود إلى وجود البيروقراطية ، في حين نجد نسبة 20.66 % يرون أن من أهم الأسباب التي تمنعهم من الإلتحاق بهذه المدارس هي وجود مسابقة الدخول ، و24 % من المبحوثين يرون أن الإختصصات التي تقترحها هذه المراكز محدودة في إختصصات معينة و تقليدية أما 18 % منهم يرون أن هذه المراكز لاتتوفر بها الوسائل المادية الضرورية ، في حين 12% من المبحوثين يرون أن التوقيت غير مناسب .

و تتوزع هذه النسب لدى الذكور ، كالتالي حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـ 27.94 % يرون أن عدم إلتحاقهم بهذه المراكز سببه البيروقراطية ، و كذا عدم توفر الوسائل المادية الضرورية و هذا بنسبة 20.58 % ، أما الإناث اعلى نسبة هن من يرون أن عدم إلتحاقهم هو ان مراكز التكوين العمومية بها إختصصات قليلة و محدودة و هذا بنسبة 30.48 % ، ثم تليها نسبة 23.17 % يرون وجود البيروقراطية

و عليه نستنتج أن اغلبية المبحوثين يرفضون التوجه إلى مراكز التكوين العمومية و تعود ألسباب حسب رأيهم إلى وجود البيروقراطية خاصة بالنسبة للذكور ، عكس الإناث اللواتي يرون أن الأسباب الحقيقة ترجع على عدم توفر الإختصصات اللازمة و الضرورية و التي تتناسب و طلب المؤسسات الإقتصادية و كذا وجود مسابقة للدخول و هذا مايشكل عقبة للإلتحاق بهذه المراكز .

الجدول رقم 23: يبين رأي أفراد العينة في إحتواء مراكز التكوين المهني على الوسائل المادية و البيداغوجية .

وجود الوسائل البداغوجية و المادية	التكـرار [ك]	النسبة المئوية
تــوجد	23	15.33
لا تــوجد	127	84.66
المجمــوع	150	% 100

يتضح لنا من خلال الجدول التالي الذي يمثل رأي المبحوثين في إحتواء مراكز التكوين المهني على الوسائل المادية و البيداغوجية الضرورية و اللازمة لسير الحسن للتكوين ، حيث اعلى نسبة و هي 84.66 % من المبحوثين يرون أن هذه المراكز لا تحتوي على الوسائل البيداغوجية و المادية الضرورية ، في حين أقل نسبة و هي 15.33 %. منهم يرون أن هذه المراكز تحتوي على الوسائل البيداغوجية و المادية الضرورية .

و منه نستنتج أن مراكز التكوين التابعة للقطاع العمومي تنعدم بها الوسائل المادية و البيداغوجية الضرورية لتمكين المتربصين من الحصول على التكوين المناسب الذي يسمح لهم بالدخول إلى عالم الشغل بيد عاملة مؤهلة .

رسم بياني رقم 07 يمثل توفر الوسائل البيداغوجية

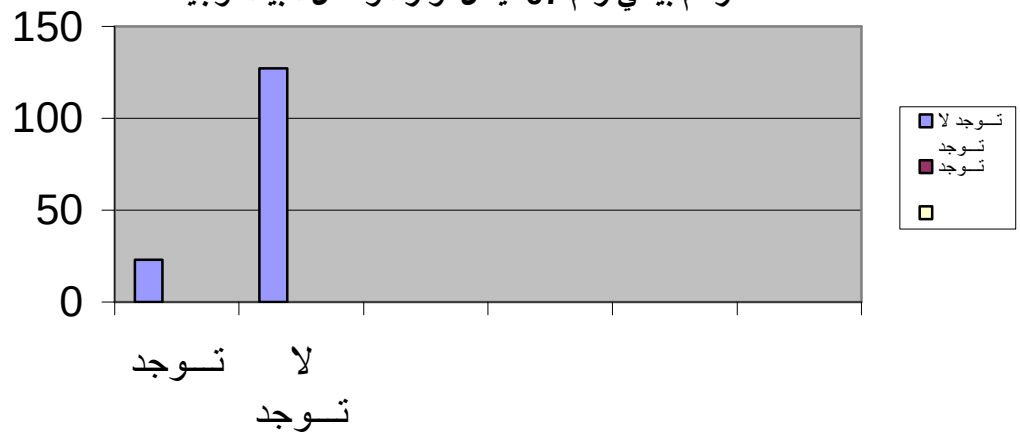

الجدول رقم 24 : يبين تقيم أفراد عينة البحث لمراكز التكوين العمومية .

تقيم مراكز التكوين العمومية	التكـرار [ك]	النسبة المئوية %
في المستوى	62	41.33
دون المستوى	88	85.66
المجموع	150	% 100

من خلال الجدول التالي يتبين أن أغلبية المبحوثين يرون أن مراكز التكوين العمومية دون المستوى المطلوب و هذا بنسبة 85.66 % ، في حين 41.33 % من المبحوثين يرون أن هذه المراكز في المستوى و حسب رأيهم أن هذه المراكز ليست في المستوى المطلوب و هذا يرجع إلى نقص الوسائل البداغوجية والمادية الضرورية ، بالإضافة إلى قلة التخصصات التي تتماشى و متطلبات العصر و احتياجات المجتمع الإقتصادية و الإجتماعية .

2.2.8. نتائــج الفرضيــة الأولــى

من خلال الفرضية الأولى حاولنا معرفة اهم الأسباب التي تدفع بالمبحوثين الإلتحاق بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص و عدم التوجه للمراكز التكوين العمومية فكانت النتائج كالتالي :

1- أغلب المبحوثين تمت عملية إلتحاقهم بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص رغبة من المبحوث نفسه و هذا بنسبة 59.33 % ، و هذا إن دل فإنه يدل على أم مدارس التكوين الخاصة أصبحت مؤسسة تربوية و تكوينية تخضع لكل المقاييس و الشروط التي تتوفر في المراكز العمومية و بالتالي فإن هذه المدارس تعطي الفرصة للملتحقين بها في إختيار التخصص الذي يرغبون فيه و التسجيل به ، و كذلك نجد أن معظم المبحوثين تلقوا كل المعلومات اللازمة بمدارس التكوين الخاصة قبل الإلتحاق بها و هذا بنسبة تقدر بـ 77.33 % و عليه فإن إلتحاقهم بها كان عن قناعة و دراية تامة بها و منه أصبحت اليوم مدارس التكوين الخاصة مؤسسة إجتماعية لها دور هام في مجال التكوين و التربية و يلتحق بها سنويا أعداد هائلة من أفراد المجتمع و من فئات إجتماعية مختلفة تسعى من اجل الحصول على تكوين معين في التخصص الذي تراه مناسب لدخولها عالم الشغل و هذا ما يمثله الجدول رقم 13 و 14 .

2- أغلبية المبحوثين لم يلتحقوا بمراكز التكوين التابعة للقطاع العام و هذا لأسباب عديدة و مختلفة ، حيث أن أغلبيتهم لم يلتحقوا بهذه المراكز و هذا لوجود مسابقة الدخول و هذا بنسبة تقدر ب 32.66 % و كذا عدم توفر التخصصات الكافية و هذا بنسبة 27.33 % و عليه فإن أغلبية المبحوثين انه من أهم الأسباب التي تمنعهم من الإلتحاق بمراكز التكوين العمومية هو وجود مسابقة الدخول و حتى إن تم النجاح في المسابقة فليس بإمكانهم التسجيل في التخصص الذي يرغبون فيه و منه فإن مراكز التكوين العمومية لا تعطي الفرصة لجميع المتربصين بالإلتحاق بها و لا حتى بإختيار التخصص المرغوب فيه و عليه فهي لا تقدم كل التسهيلات اللازمة للملتحقين بها حتى يتمكنوا من إختيار التخصص المرغوب فيه و الذي يسمح لهم بالدخول إلى الحياة الإجتماعية و بالتالي الحياة العملية و هذا ما يمثله الجدول رقم 15 .

3- أغلبية المبحوثين كانت لهم معلومات مسبقة عن مدارس التكوين الخاصة و هذا عن طريق وسائل افعلام المختلفة ، خاصة ألنترنت و هذا بنسبة 34 % و هي أعلى نسبة ، و كذا عن طريق التلفزيون و هذا بنسبة 29.33 % ، ومنه نستنتج أن أغلبية المبحوثين هم فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم ما بين 14 و 20 سنة و هي الفئة من المجتمع الأكثر إستعمال لشبكة الأنترنت سواء في البيت أو عن طريق مقاهي الأنترنت و هي الفئة الأكثر إتصال بشبكة الأنترنت و كذلك التلفزيون ، وعليه فإن وسائل الإتصال المختلفة سواء السمعية منها أو البصرية أو حتى المكتوبة لها دور هام في نشر و إيصال المعلومات لأفراد المجتمع و شرائحه المختلفة خاصة فئة الشباب التي تسعى من أجل التكوين في تخصص معين ، و عليه فإن وسائل الإتصال تعد عنصر من عناصر ديناميكية المجتمع و هذا ما يمثله الجدول رقم 16 .

4- إن أغلبية المبحوثين كانت لهم الرغبة في التخصص الذي يدرسون فيه في مدارس التكوين الخاصة و هذا بنسبة 59.33 % و هي أعلى نسبة ، بحيث يتم إختيارهم للتخصص الذي يرغبون فيه وفق قدراتهم العقلية و ميولهم و كذلك وفق مشارعهم المهنية التي يسعون إلى تحقيقها ، بالإضافة إلى إحتياجات المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية المختلفة و ما تطلبه هذه المؤسسات من يد عاملة مؤهلة ، حيث نجد مدارس التكوين الخاصة تمنح للملتحقين بها كل التخصصات التي يرغبون فيها و هذا بنسبة 67.33 % عكس مراكز التكوين العمومية التي لا نجد بها سوى بعض التخصصات التي ليس لها أي صلة بإحتياجات المجتمع التي يطلبها من أجل النمو و التقدم و مسايرة العصر و متطلباته الحديثة ، و هذا ما يمثله الجدول رقم 17 و 18 .

5- أغلبية المبحوثين لم يسجلوا في مراكز التكوين العمومية قبل الإلتحاق بمدارس التكوين الخاصة و هذا بنسبة تقدر بـ 52.66% ، في حين نجد أن هناك من المبحوثين من سجل في مراكز التكوين العمومية و

هذا بنسبة 47.33 % ، ولكن بمجرد أنهم لم يجدوا سوى التخصصات التي لا تراعي التنظيم و التنسيق بينها و بين متطلبات المجتمع ، فإنهم توجهوا لمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص ، في حين نجد 59.33 % من المبحوثين و هي اعلى نسبة لم تكن لهم معلومات مسبقة عن مراكز التكوين العمومية لذا توجهوا للتسجيل بها و لكن عندما وجدوا بها نقص في التحضير و إنعدام التقنية و كذا عدم تناسب التخصصات المقترحة بإحتياجات مختلف المؤسسات الإجتماعية و الإقتصادية و نتيجة لوضعية مراكز التكوين العمومية فإنهم توجهوا للمدارس التكوين الخاصة و هذا ما يمثله الجدول رقم19 و20 .

6- اغلبية المبحوثين كانت من اهم الأسباب التي دفعتهم للتخلي عن مراكز التكوين العمومية عدم التسجيل في التخصص الذي يرغبون فيه و هذا بنسبة 37.33 % و هي أعلى نسبة و هناك من يرى أن هناك نقص في فرص العمل في التخصص المقترح بنسبة 33.33 % ، بالإضافة إلى عدم توفر الوسائل المادية و البيداغوجية الضرورية بالإضافة إلى كثافة محتوى البرامج التكوينية ، و منه فإن مراكز التكوين المهني العمومية تقترح على الملتحقين بها تخصصات ليست مسايرة للتطور الإقتصادي و الإجتماعي للمجتمع ، بالإضافة إلى إنعدام التطوير في البرامج و الأجهزة المستعلمة و هذا لا يتناسب وفق التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده المجتمع عامة و المجتمع الجزائري خاصة ، و هذا ما يمثله الجدول رقم 21.

7- إن معظم المبحوثين يفضلون الإلتحاق بمدارس التكوين الخاصة و يرفضون مراكز التكوين العمومية ، و هذا لإنتشار البيروقراطية بنسبة 25.33 % و كذلك محدودية التخصصات بنسبة 24% و هناك من يرى عدم توفر الأجهزة و الوسائل المادية الضرورية للسير الحسن لعملية التكوين ، و كذا عدم ملائمة مواقيت التدريس التي تتناسب و مواقيت عملهم بالنسبة للمبحوثين الذين يعملون ، و بالتالي نجد مراكز التكوين العمومية توجد بها سوى الأجهزة التقليدية و التي لا تتماشى مع الأجهزة الحديثة المستوردة من طرف المؤسسات الإقتصادية العمومية و كذا الخاصة و عليه فإن مراكز التكوين العمومية لا تستطيع تكوين اليد العاملة المؤهلة و منه نستنتج أنه لا يوجد ربط بين جهاز التكوين المهني و بين عالم التشغيل و منه لا يتحقق التناسب و الإنسجام بين الطلب الإقتصادي و الإجتماعي و بين اليد العاملة المؤهلة ، و هذا ما يمثله الجدول رقم 22.

8- أغلبية المبحوثين يرون أن مراكز التكوين العمومية لا تحتوي على الأجهزة و الوسائل المادية الضرورية و اللازمة لتلقي الدروس و هذا بنسبة 84.66 % ، و أغلبية المبحوثين يرون أن هذه المراكز دون المستوى و هذا بنسبة 85.66 % ، و منه نستنتج أن مراكز التكوين العمومية لا تحتوي الوسائل و الأجهزة الضرورية لسير عملية التكوين خاصة مع التطور التكنولوجي السريع في مختلف الميادين و الذي

يحتاج إلى تغيير في الأجهزة المستعلمة و منه فإنها لا ترقى للمستوى الذي تطلبه حاجيات و متطلبات المجتمع بكل مؤسساته سواء الإجتماعية أو الإقتصادية و هذا ما يمثله الجدول رقم 23 و 24 .

و عليه نستنتج ان إلتحاق المبحوثين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص يعود لوضعية مراكز التكوين العمومية و التي تمثلت في مايلي :

- المدرسة الخاصة تترك الحرية التامة للملتحقين بها في إختيار التخصص الذي يرغبون فيه ، و بالتالي يختارون التخصص وفق ما تطلبه المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية المختلفة و هذا ما ينعدم في المراكز التكوينية العمومية

- وجود مسابقة الدخول إلى المراكز التكوين العمومية و هذا ما يمنع المبحوثين بالإلتحاق بها ، و إن تم النجاح في المسابقة فإنه لا يتم إختيارهم للتخصص الذين يرغبون فيه و الذي يرونه مناسبا في بناء مستقبلهم المهني .

- يتم التخلي من طرف أغلبية المبحوثين عن مراكز التكوين العمومية و التوجه إلى المدارس الخاصة للتكوين نتيجة عدم توفر الوسائل البيداغوجية و المادية بمراكز التكوين العمومية ، بالإضافة إلى كثافة و محتوى البرامج و كذلك إنتشار البيروقراطية ونقص في فرص العمل في التخصص المقترح ، و كذلك عدم ملائمة مواقيت التدريس خاصة للذين يعملون و يودون الدراسة و الحصول على تكوين معين في نفس الوقت و بالتالي فإنها لا ترقى للمستوى المطلوب الذي تتطلبه فئة معينة من المجتمع .

و منه نستخلص أن مراكز التكوين العمومية يوجد بها ضعف في التنسيق بين مختلف المؤسسات من جهة و حاجات و متطلبات المجتمع في مادة التكوين المهني من جهة أخرى .

ومنه نجد أن التنظيم و سير الدروس و تخطيط البرامج و محتواها لا يسير في إتجاه واحد ، و الفرق واضح في المناهج المتبعة و إختلافها المتزايد ، و كذلك الفرق في شروط القبول و التأطير ، بالإضافة إلى التخصصات المقترحة كل هذا يؤدي إلى تكوين عائقا أساسيا لتطوير سياسة حقيقة للتكوين تستجيب لمتطلبات النمو الإقتصادي و الإجتماعي ، و بالتالي فإن برامج التكوين و محتواها و كذا نقص الوسائل المادية و البيداغوجية اللازمة و كذا التخصصات المقترحة و التي أغلبها لا تتماشى و متطلبات العصر الذي نعيشه اليوم ، و منه نستطيع القول أن مراكز التكوين العمومية لا تسعى إلى إكتساب تأهيل مهني تطبيقي و نظري للملتحقين بها ، و لهذا يتم توجه أغلبيه المبحوثين لمدارس التكوين الخاصة و التي تقدم لهم

كل التسهيلات التي يطلبونها من أجل الحصول على التكوين المناسب و الذي يسمح لهم بالحصول على الشهادة التي يرغبون فيها و التي تمكنهم من الدخول إلى عالم الشغل و بالتالي تحقيق أهدافهم المهنية .

و عليه فإن الفرضية القائلة :

"إلتحاق الأساتذة و التلاميذ بالمدرسة الخاصة يعود إلى وضعية مراكز التكوين العمومية "

قد تحققت من خلال النتائج الميدانية.

3.8. تفريغ البيانات المتعلقة بالفرضية الثانيـــــة

1.3.8 . تفريغ الجداول المتعلقة بالفرضية الثانيـة

الجدول رقم 25 : يبين تقييم سعر التكوين من طرف المبحوثين حسب المبلغ المدفوع .

سعر التكوين	**2500 دج**		**3000 دج**		**3500 دج**		**المجموع**	
تقييم سعر التكوين	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مرتفـع جدا	01	%1.17	03	%6.38	04	%22.22	08	%5.33
مرتفـع	31	%36.47	20	%42.55	08	%44.44	59	%39.33
مقبــول	53	%62.35	24	%51.06	06	%33.33	83	%55.33
منخفـض	-	-	-	-	-	-	-	-
المجمــوع	85	100	47	100	18	100	150	100

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن أعلى نسبة و هي 55.33 % من المبحوثين يرون ان سعر التكوين مقبول ، في حين نجد 39.33 % من المبحوثين يرون أن السعر مرتفع ، لإي حين أقل نسبة و هي 5.33 % من المبحوثين يجدون أن سعر التكوين مرتفع جدا ، في حين لم نجد أحد من المبحوثين يرى أن سعر التكوين منخفض ، و تتوزع هذه النسب على الذين يدفعون 2500 دج نجد منهم أعلى نسبة تقدر بـ 62.35 % يرون أن سعر التكوين في متناولهم و مقبول ، عكس الذين يرونه مرتفع و هذا بنسبة 36.47 % .

كما نجد المبحوثين الذين يدفعون 3000 دج أعلى نسبة يرونه سعر مقبول و هذا بنسبة 51.06 % ، في حين نجد 42.55 % منهم يرونه مرتفع .كما نجد المبحوثين الذين يدفعون 3500 دج يرون أنه

مرتفع و هذا بنسبة 44.44 % ، أما نسبة 33.33% منهم يرونه أنه مقبول أما أقل نسبة و هي 22.22% من المبحوثين يرونه مرتفع جدا .

و منه نستنتج أن أغلبية المبحوثين يجدون المبلغ الذين يدفعونه شهريا مقابل تلقيهم التكوين مقبول و في مقدورهم دفعه شهريا ، و هذا ما يدل على أن الأفراد الذين يلتحقون بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص يتمتعون بمستوى مادي لا بأس بهم و يسمح لهم من الدفع هذه المبالغ شهريا دون أن يجدونها مرتفعة أي أن الفئة الملتحقة بهذا النوع من المدارس من عائلات تتمتع بدخل شهري يسمح لهم بإختيار نوع التعليم و التكوين لإبنائهم دون مراعاة سعر التكوين ، و بالتالي فإن الناحية المادية لا تشكل بالنسبة لهؤلاء الفئة عائقا ماديا .

الجدول رقم 26 : يبين إمتلاك المبحوثين لجهاز الكمبيوتر في البيت و إرتباطه بشبكة الأنترنت .

مرتبط بشبكة الأنترنت	مرتبـــط		غيــرمرتبط		المجمــوع	
إمتلاك جهاز كمبيوتر	ك	%	ك	%	ك	%
نعــم	76	66.08	39	33.91	115	76.66
لا	-	-	-	-	35	23.33
المجمــوع	76	100	39	100	150	100

يتضح لنا من خلال الجدول التالي أن أعلى نسبة و هي 76.66 % تمثل المبحوثين الذين يمتلكون جهاز كمبيوتر في البيت ، أما أقل نسبة و هي 23.33 % من المبحوثين يمثلون المبحوثين الذين لا يملكون جهاز كمبيوتر في البيت و الفرق بين النسبتين عالي حيث يقدر بـ53.33 %، و هذا ما يدل على أن أغلبية المبحوثين يمتلكون جهاز كمبيوتر في البيت ، كما نلاحظ أن 66.08% من المبحوثين الذين يمتلكون جهاز كمبيوتر مرتبط بشبكة الأنترنت ، في حين 33.91 % من المبحوثين الذين يملكون جهاز كمبيوتر غير مرتبط بشبكة الأنترنت .

و منه نستنتج أن معظم الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة يمتلكون جهاز كمبيوتر في البيت ، و أغلبيتهم مرتبط بشبكة الأنترنت و عليه فإن بمقدور أسر المبحوثين أن توفر لهم جهاز كمبيوتر و يكون متصل بشبكة الأنترنت و هذه ليس في مقدور كل أسرة دخله الشهري متوسط ، بإعتبار سعر جهاز الكمبيوتر و كذا سعر الأنترنت و بالتالي لا تستطيع كل أسرة أن توفر لإبنائها هذه الوسيلة من وسائل الإتصال التي تكلف الكثير ، و عليه نجد أن أسر المبحوثين الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع

الخاص يتمتعون بمكانة مادية معتبرة داخل المجتمع تسمح لهم بإختيار نوع المدارس التي تناسب أبنائهم و كذا مستواهم المادي .

الجدول رقم 27 : يبين مطالعة أفراد الأسرة للجرائد و المجالات المختلفة .

مطالعة الجرائد و المجالات	التكـرار [ك]	النسبة المئويـــة %
نعـــم	143	% 95.33
لا	07	% 4.66
المجمـوع	150	% 100

من خلال الجدول التالي و الذي يبين مطالعة أفراد أسر المبحوثين للجرائد و المجالات المتنوعة ، نجد أغلبية المبحوثين أفراد أسرهم يطالعون الجرائد و المجالات بنسبة 95.33 % و التي تمثل 143 مبحوث ، بينما نجد نسبة 4.66 % من المبحوثين أسرهم لا يطالعون الجرائد و المجالات ، و منه نستنتج أن اسر المبحوثين يهتمون بمعرفة الأخبار اليومية و عليه مدى إرتفاع الوعي الثقافي لإسر الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة .

رسم بياني رقم 08يمثل مطالعة الجرائد و المجلات

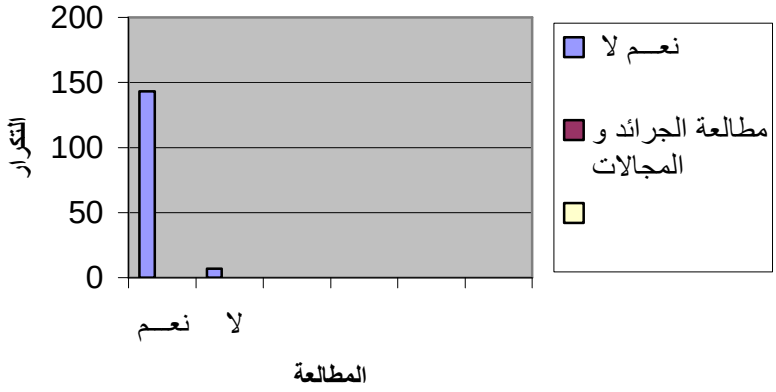

الجدول رقم 28 : يبين لغة المطالعة للجرائد و المجالات المختلفة .

لغـة المطالعـة	التكـــرار [ك]	النسبة المئويـــة %
فرنسيـــة	46	% 30.66
عربيـــة	27	% 18
عربيـة + فرنسيـــة	77	%51.33
المجمـوع	150	%100

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن اغلبية أفراد المبحوثين لغة مطالعتهم للجرائد و المجالات المختلفة هي الفرنسية و العربية في نفس الوقت و هذا بنسبة 51.33 % و هي أعلى نسبة ، في حين هناك من يفضلون المطالعة باللغة الفرنسية فقط و هذا بنسبة 30.66 % ، اما اقل نسبة و هي 18% من يفضل المطالعة للجرائد و المجالات باللغة العربية .

و عليه نستنتج أن معظم أفراد أسر المبحوثين يطالعون الجرائد و المجالات المتنوعة المواضيع بكلا اللغتين العربية و الفرنسية في نفس الوقت و هذا ما يدل على أن أفراد أسر المبحوثين يتمتعون بمستوى تعليمي عال يمكنهم من المطالعة بلغات مختلفة .

الجدول رقم 29 : يبين عدد السيارات التي تملكها عائلات المبحوثين

الجنس	**الذكور**		**الإناث**		**المجموع**	
إمتلاك سيارة	ك	%	ك	%	ك	%
لا شيء	-	-	02	2.43	02	1.33
سيارة	05	7.35	19	23.17	24	16
سيارتين	21	30.88	47	57.31	68	45.33
أكثرمن سيارتين	42	61.76	14	17.07	56	37.33
المجموع	68	100	82	100	150	100

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن أغلبية المبحوثين عائلاتهم تمتلك سيارتين و هذا بنسبة 45.33 % و هي أعلى نسبة ، ثم تليها نسبة 37.33 % يملكون أكثر من سيارتين و بعدها نسبة 16 % من المبحوثين يملكون سيارة واحدة ،ثم تأتي أقل نسبة و هي 1.33 % من المبحوثين لا يملكون سيارة ، حيث نجد أن أعلى نسبة عند الذكور و هي 61.76 % من المبحوثين يملكون سيارتين أما أقل نسبة و هي 7.35 % يملكون سيارة واحدة فقط في حين لم نجد حد من الذكور لا يملك سيارة ، أما عند المبحوثين الإناث فأعلى نسبة و هي 57.31 % يملكون سيارة واحدة فقط أما اقل نسبة و هي 2.43% لا يملكون سيارة .

و منه نستنتج أن اغلبية المبحوثين أسرهم يملكون من سيارة إلى سيارتين و هناك من يملكون حتى ثلاث سيارات في حين نسبة قليلة جدا من يملك سيارة واحدة ، و هذا ما يدل على أن أسر المبحوثين يتمتعون بدخل شهري مرتفع يسمح لهم بإقتناء سيارات لإنفسهم و لإبنائهم ،حيث لاحظنا أن اغلبية المبحوثين يملكون سيارة خاصة سواء الإناث أو الذكور و هذا ما يدل على ان أسر الملتحقين بمدارس

التكوين الخاصة يتمتعون بمكانة مادية عالية داخل المجتمع بحيث تعد السيارة مؤشر من مؤشرات الحياة الإجتماعية الراقية بحيث لا يستطيع إلا الفرد الذي دخله مرتفع من إقتنائها و هذا لإرتفاع سعرها ، و علية تعد مؤشر من مؤشرات إرتفاع المستوى المادي داخل المجتمع .

الجدول رقم 30 : يبين حضور الأب إلـى ملتقيات داخل و خارج الوطن حسب المستوى التعليمي للأب .

المستوى التعليم للأب / حضور ملتقيات علمية	أمي		إبتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	-	-	-	-	-	-	11	26.19	32	52.45	43	28.66
لا	06	100	15	100	26	100	31	73.80	29	47.54	107	71.33
المجموع	06	100	15	100	26	100	42	100	61	100	150	100

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن أغلبية المبحوثين أبائهم لا يذهبون إلى ملتقيات علمية و هذا بنسبة 71.33 % ، أما اقل نسبة و هي 28.66 % من المبحوثين نجد أبائهم يتوجهون إلى ملتقيات علمية و مهنية مختلفة ، حيث نجد أعلى نسبة لدى فئة المبحوثين الذين أبائهم لديهم مستوى تعليمي عال و هو جامعي و هي نسبة 52.45 % منهم ، أما اقل نسبة و هي 47.54 % من اباء المبحوثين الذين لديهم مستوى جامعي لا يتوجهون إلى ملتقيات علمية و هناك 26.19 % من المبحوثين الذين أبائهم لهم المستوى ثانوي حضروا ملتقيات علمية ، في حين 73.80 % من الذين لديهم المستوى الثانوي لم يحضروا إلى ملتقيات و ندوات علمية .

أما المبحوثين الذين أبائهم لديهم مستوى تعليمي منخفض و هو أمي و إبتدائي و كذا متوسط فإنهم لم يحضروا لا ندوات و لا ملتقيات علمية و هذا بنسبة 100% .

و منه نستنتج أن اغلبية أباء المبحوثين لم يحضروا ندوات و ملتقيات علمية ، لكن هناك من المبحوثين من حضروا ملتقيات و ندوات علمية داخل و خارج الوطن خاصة في الفئة المبحوثين الذين يتمتع أبائهم بمستوى تعليمي جامعي ، و عليه نستطيع القول أن ان الفئات الإجتماعية التي تترد على هذا النوع من الملتقيات هي التي تتمتع بمستوى تعليمي عال و منه كلما كان المستوى التعليمي عال كلما زاد التردد على هذا النوع من الملتقيات .وكلما كان المستوى التعليمي منخفض كلما قلة فرصة المشاركة .

ومنه نستخلص أن الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص معظمهم أبائهم يتمتعون بمستوى تعليمي عال و مستوى ثقافي يسمح لهم بمعرفة نوع التعليم و التكوين الذي يناسب ابنائهم

الجدول رقم 31 : يبين مكان حضور أباء المبحوثين للملتقيات و الندوات العلمية .

حضور الملتقيات العلمية	التكـرار [ك]	النسبة المئــوية
داخل الوطــن	13	% 30.23
خـارج الوطـن	08	% 18.60
داخـل و خـارج الوطن	22	% 51.16
المجمــوع	43	% 100

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن أغلبية المبحوثين الذين أبائهم حضروا ملتقيات و ندوات علمية أكبر نسبة منهم وهي 51.16 % حضروا هذه الملتقيات داخل و خارج الوطن ، ثم تليها نسبة 30.23 % منهم من حضروا داخل الوطن فقط ، واخر نسبة هي 18.60 % من الذين حضروا للملتقيات العلمية خارج الوطن فقط .

و عليه نستنتج أن معظم اباء المبحوثين الذين حضروا إلى ملتقيات و ندوات علمية أغلبها كان خارج و داخل الوطن و هذا ما يدل على المستوى التعليمي العالي الذي يتمتعون به

الجدول رقم 32 : يبين نوع المناقشات التي تكثر في البيت بين أفراد عائلة المبحوثين .

نوع المناقشات التي تكثر في البيت	التكـرار [ك]	النسبـــة المئوية %
سياسية + إقتصادية	73	34.27
علمية + ثقافية	45	21.12
رياضية + فنية	57	26.76
مواضيع عائلية	38	17.84
المجمــوع	213	100

من خلال الجدول يتضح لنا أن أغلبية المبحوثين داخل البيت المواضيع السياسية و الإقتصادية و هذا بنسبة 34.27 % و هي أعلى نسبة ثم تليها المواضيع الرياضية و الفنية ، ثم تليها المواضيع العلمية و الثقافية بنسبة 21.12 % ، ثم تليها اقل نسبة و هي 17.84 % تخص المواضيع العائلية ، و عليه نستنتج

أن اغلبية أسر المبحوثين تكثر بها المواضيع الثقافية المتنوعة و هذا إن دل إنما يدل على المستوى الثقافي العالي الذي تتمتع بها أسر المبحوثين .

الجدول رقم 33 : يبين توزيع الدخل الشهري حسب أولياء المبحوثين.

الوالدين	الأبـــاء		الأمهـــات	
الدخل الشهري	التكرار [ك]	النسبة المئوية %	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
[10.000دج-15.000 دج]	2	% 1.33	13	% 8.66
[15.001 دج -20.000 دج]	3	% 2	44	% 29.33
[20.001 دج -25.000 دج]	7	% 4.66	11	% 7.33
[25.001دج -30.000 دج]	20	% 13.33	29	% 19.33
[30.001 دج -35.000 دج]	8	% 5.33	-	-
[35.001 دج -40.000 دج]	33	% 22	-	-
[أكثر من 40.000 دج	77	% 51.33	-	-
بدون أجـــر	-	-	53	% 35.33
المجمـــوع	150	%100	150	% 100

الجدول التالي يبين توزيع اجور أولياء المبحوثين ، حيث نلاحظ أن اعلى نسبة عند الأباء و هي 51.33 % و التي تمثل الفئة التي يتراوح دخلهم أكثر من 40.000 دج ، ثم تليها نسبة 22 % وتمثل الذين يتراوح أجرهم ما بين 35.001 دج و 35.000 دج ، ثم تليها نسبة 13.33 % و التي تمثل الذين يتراوح أجرهم ما بين 25.001 دج و 30.000 دج ، ثم نسبة 5.33 % و التي تمثل الفئة ما بين 30.001 دج و 35.000 دج ، ثم نسبة 2 % و التي تمثل فئة ما بين 15.001 و 20.000 دج ، أقل نسبة و هي 1.33 % و التي تمثل الذين تتراوح أجورهم ما بين 10.000 و 15.000 دج .

أما الأمهات فنج أغلبهن ما كثات في البيت و لا يتقاضين أجورا بصفتهن لا يعملن ، حيث بلغت نسبة اللواتي لا يتقاضين أجورا 35.33 % ، في حين نجد اللواتي يعملن تبلغ أكبر نسبة عندهم 29.33 % يتراوح أجرهم ما بين 15.001 دج و 20.000 دج ، ثم تليها نسبة 19.33 دج يتراوح الأجر ما بين

25.001 و 30.000 دج ، ثم تليها نسبة 8.66 % ممن تتراوح أجورهم ما بين 10.000 و 15.000 دج و أقل نسبة و هي 7.33 % اللواتي يتراوح الدخل الشهري ما بين 20.001 دج و 25.000 دج .

و عليه نستنتج ان اغلبية المبحوثين أبائهم يفوق دخلهم الشهري 40.000 دج ، في حين يتراوح الدخل الشهري للأمهات اللواتي يعملن ما بين 15.001 دج و 20.000 دج ، و هذا الدخل يدل على أن الأسر التي تختار مدارس التكوين الخاصة لإبنائها تتمتع بمستوى مال مرتفع و مكانة إقتصادية معتبرة داخل المجتمع تمكنها من إختيار نوع التكوين و التعليم الأنسب و الأفضل لأبنائها .

الجدول رقم 34 : يبين إمتلاك المبحوثين لمكتبة خاصة في المنزل و علاقته بالمستوى التعليمي للاب .

المستوى التعليمي للأب / وجود مكتبة في البيت	أمي		إبتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	**-**	-	-	-	21	80.76	33	78.57	61	100	115	76.66
لا	**06**	100	15	100	05	19.23	09	21.42	-	-	35	23.33
المجموع	**06**	100	15	100	26	100	42	100	61	100	150	100

من خلال الجدول التالي و الذي يبين وجود مكتبة خاصة في منزل المبحوثين و هذا حسب المستوى التعليمي لأبائهم ، نجد أعلى نسبة و هي 100 % عند المبحوثين الذين أبائهم لديهم المستوى الجامعي ، في حين 78.57 % من الذين أبائهم لديهم المستوى الثانوي يمتلكون مكتبة خاصة ،ثم تليها نسبة 80.76 % من المبحوثين الذين ابائهم لديهم المستوى المتوسط يمتلكون مكتبة خاصة ، في حين أباء المبحوثين الذين لديهم المستوى التعليمي الإبتدائي و الأمي لا يملكون مكتبة خاصة ، حيث نجد 19.23 % من الذين لديهم المستوى المتوسط لا يمتلكون مكتبة خاصة و كذا الذين لديهم المستوى الثانوي لا يمتلكون مكتبة و هذا بنسبة 21.42 % ، و منه نجد أن اسر المبحوثين الذين يتمتعون بمستوى تعليمي و ثقافي مرتفع يمتلكون مكتبة خاصة في البيت و هذا بنسبة 76.66 % و هي اعلى نسبة ، اما نسبة 23.33 % و هي اقل نسبة لا يمتلكون مكتبة خاصة في البيت .

ومنه نستنتج أن أغلبية أسر المبحوثين خاصة الأسر التي يكون فيها الأب له المستوى الجامعي توجد مكتبة خاصة بمنازلهم ، و هذا ما يدل على أسر المبحوثين تسعى من أجل إقتناء الكتب المختلفة و تحرص على أن تكون موجودة مكتبات خاصة في البيت و هذا من أجل أن تنشر الثقافة لإبنائها و هذا ما يدل على أن أسر المبحوثين يتمتعون بمستوى ثقافي و علمي مرتفع يسمح لهم بإختيار التعليم و التكوين

الذي يناسب مستواهم الثقافي و العلمي , و بالتالي تكون هذه الفئة المثقفة داخل المجتمع و التي تهتم بتنويع رصيدها الثقافي لها و لإبنائها .

الجدول رقم 35 : يبين نوع الكتب التي المتوفرة للمبحوثين داخل البيت .

نوعية الكتب المتوفرة	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
علمية + أدبية	52	% 23.74
دينية+ تاريخية	61	% 27.85
قصص و روايات	37	% 16.89
ثقافية متنوعة	85	% 38.81
المجموع	219	% 100

من خلال الجدول التالي و الذي يبين نوعية الكتب المتوفرة في المكتبة الخاصة لأسر المبحوثين حيث نجد أعلى نسبة و هي 38.81 % و التي تمثل الكتب ثقافية متنوعة ، ثم تليها نسبة 27.85 % و التي تمثل الكتب الدينية و التاريخية ،ثم تليها نسبة 23.74 % و التي تمثل الكتب العلمية و الأدبية ، و أخر نسبة و هي 16.89 % و التي تمثل كتب القصص و الروايات ، و منه نستنتج أن اغلبية أسر المبحوثين يفضلون مطالعة مختلف الكتب الثقافية المتنوعة و هذا من أجل زيادة رصيدهم الثقافي الذي يمكنهم من رفع المستوى الثقافي لإبنائهم و هذا مؤشر يدل على أن اسر المبحوثين يتمتعون بمستوى ثقافي مرتفع .

و منه نستخلص أن اغلبية المبحوثين يطالعون مختلف الكتب خاصة الثقافية المتنوعة ، بحيث نجد أسرهم تحرص على أن توفر لهم مختلف الكتب في البيت و هذا يعتبر كمؤشر للمستوى الثقافي للأسرة ، و بالتالي التنويع في معاريفهم الثقافية و العلمية المختلفة .

الجدول رقم 36 : يبـين لغة مطالعة الكتب في البيت حسب متغير الجنس .

الجنس	ذكــور		الإنـــاث		المجمـــوع	
لغة المطالعة	ك	%	ك	%	ك	%
فرنسيــة	19	% 27.94	20	% 24.39	39	% 26
عربيــة	07	%10.29	14	% 17.07	21	% 14
إنجيزيـة	02	%2.94	05	% 6.09	07	% 4.66
عربية +فرنسية	29	% 42.64	27	% 32.92	56	% 37.33
إنجليزية+فرنسية	08	%11.76	10	% 12.19	18	% 12
فرنسية +عربية +إنجليزية	03	% 4.41	06	% 7.31	09	% 6
المجمـوع	**68**	**%100**	**82**	**%100**	**150**	**%100**

يمثل هذا الجدول لغة مطالعة الكتب التي يطالعها المبحوثين و أسر المبحوثين ، حيث نجد أغلبية المبحوثين يطالعون الكتب باللغة العربية و الفرنسية و هذا بنسبة 37.33 % ، بينما نجد 26 % الذين يطالعون مختلف الكتب باللغة الفرنسية ثم تليها نسبة 14 % ممن يطالعون باللغة العربية ، في حين نجد 12 % من المبحوثين و أسرهم يطالعون الكتب باللغة الإنجليزية و الفرنسية ثم تليها نسبة 6% و هم الذين يطالعون باللغة الفرنسية و العربية و الإنجليزية ، و أخر نسبة و هي نسبة 4.66 % و هم الفئة الذين يطالعون مختلف الكتب باللغة الإنجليزية .

الجدول رقم 37 : يبين إمتلاك المبحوثين لسيارة خاصة و علاقته بالجنس.

الجنس	ذكــور		الإنـــاث		المجمـــوع	
إمتلاك سيارة خاصة	ك	%	ك	%	ك	%
أمتلك	42	% 61.76	09	% 10.97	51	% 34
لا أمتلك	26	% 38.23	73	% 89.02	99	% 66
المجمـوع	**68**	**%100**	**82**	**%100**	**150**	**%100**

من خلال الجدول التالي و الذي يبين لنا إمتلاك المبحوثين لسيارة خاصة حسب متغير الجنس ، يتضح لنا أن اغلبية المبحوثين لا يمتلكون لسيارة خاصة و هذا بنسبة 66 % و هي أعلى نسبة ، في حين نجد أن هناك من يمتلك سيارة خاصة و هذا بنسبة 34 % ، كما أننا نجد عند الإناث وهي 89.02 %

اللواتي لا يمتلكن سيارة خاصة ، في حين نجد أقل نسبة وهي 10.97 % اللواتي يمتلكن سيارة خاصة ، كما أننا نجد 61.76 % من المبحوثين الذكور يملكون سيارة خاصة أما 38.23 % منهم لا يمتلكون سيارة خاصة .

و منه نستنتج أن ان هناك نسبة لا بأس بها من المبحوثين يمتلكون سيارة خاصة سواء الذكور او الإناث ، و هذا إن دل فإنه يدل على القدرة الشرائية العالية لفسر المبحوثين و التي تمكنهم من شراء سيارة خاصة لإبنائهم و بالتالي مؤشر يدل على المستوى المادي المرتفع لإسر الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة.

الجدول رقم 38 : يبين مكان قضاء العطل لدى المبحوثين .

مكان قضاء العطل	التكـرار [ك]	النسبة المئويـــة %
داخل الوطــن	83	% 55.33
خارج الوطــن	67	% 44.66
المجمــوع	150	% 100

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن معظم المبحوثين يقضون عطلهم السنوية داخل الوطن و هذا بنسبة 55.33 % و هي أعلى نسبة ، اما البقية فيقضون عطلهم السنوية خارج الوطن و هذا بنسبة 44.66 % و هي أقل نسبة ، لكن الفرق بينهما ليس كبير حيث يقدر بـ 10.67 % ، و منه نستنتج ان نسبة معتبرة من البحوثين من يقضون عطلهم خارج الوطن ، و هذا يدل على القدرة المادية المرتفعة لإسر المبحوثين التي تمكنهم من قضاء العطلة السنوية خارج الوطن خاصة التكاليف المادية تسلتزم قضاء العطل السنوية خارج الوطن .

الجدول رقم 39 : يبين إرتباط المبحوثين بشبكة الأنترنت .

إتصال بشبكة الأنترنت	التكــرار [ك]	النسبة المئويـــة %
يوميـــا	107	%71.33
أحيـــانـا	43	% 28.66
المجمــوع	150	% 100

من خلال الجدول التالي و الذي يبين مدى إرتباط المبحوثين بشبكة الأنترنت ، نجد أن اغلبية المبحوثين على إتصال بشبكة الأنترنت يوميا و هذا بنسبة 71.33 % ، أما نسبة 28.66 % و هي أقل نسبة تمثل المبحوثين الذين هم على إتصال بشبكة الأنترنت أحيانا ، و منه نستنتج أن اغلبية المبحوثين على إتصال بشبكة الأنترنت سواء عبر أجهزة كمبيوتر الموجودة في البيت أو في المقاهي الأنترنت .

و منه نستنتج ان أغلبية المبحوثين إمكانيتهم المادية تمكنهم من الإتصال بشبكة الأنترنت و دفع نفقات إضافية خاصة بشبكة الأنترنت .

جدول رقم 40 : يبيـن نوع الهاتف النقال المكتسب من طف المبحوثيــن .

نوع الهاتف النقال	التكــرار [ك]	النسبـة المئويــة %
هاتف متعدد الخدمات Multimédia	131	% 87.33
هاتف عــادي	19	% 12.66
المجمــوع	150	% 100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أغلب المبحوثين يملكون هاتف نقال متعدد الخدمات و هذا بنسبة 87.33 % و هي أعلى نسبة ، في حين نجد أقل نسبة و هي 12.66 % من المبحوثين الذين يملكون هاتف عادي ، و منه نستنتج ان اغلبية المبحوثين يملكون هاتف نقال متعدد الخدمات ، و هذا إن دل فإنه يدل على أن معظم أسر المبحوثين دخلهم الشهري مرتفع و يتمتعون بمكانة مادية داخل المجتمع تمكنهم من شراء لإبنائهم هاتف نقال غالي الثمن ، و عليه فإن الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة تتمتع أسرهم بمكانة مادية لا باس بها داخل المجتمع .

الجدول رقم 41 : يبين مكان قضاء المبحوثين للعطل الصيفية .

العطلة / مكان الإقامة	داخل الوطن		خارج الوطن		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
فنادق سياحية	12	14.45	35	52.23	47	31.33
شقق سياحية	37	44.57	29	43.28	66	44
فيلات خاصة	09	10.84	03	4.47	12	8
مخيمات صيفية	25	30.12	-	-	25	16.66
المجموع	83	100	67	100	150	100

إن الجدول التالي يمثل الأماكن التي يقضي فيه المبحوثين عطلهم الصيفية رفقة العائلة سواء داخل أو خارج الوطن ، حيث نجد من بين 150 مبحوث نسبة 44 % يقضون العطلة الصيفية في شقق سياحية ، بينما 31.33 % يقيمون في فنادق سياحية ثم تليها نسبة 16.66 % من يقضي العطلة في مخيمات صيفية ، اما أخر نسبة و هي 8 % من يقضي العطلة الصيفية في فيلات خاصة .

و تتوزع هذه النسب بين الذين يفضلون قضاء العطلة داخل الوطن ، حيث نجد أعلى نسبة و هي 44.57 % من يفضلون قضاء العطلة في شقق سياحية ، ثم تليها نسبة 30.12 % يقضون عطلتهم في مخيمات صيفية ، ثم تليها نسبة 14.45 % يقضونها في فنادق سياحية ، أما اخر نسبة 10.84 % يقضونها في فيلات خاصة .

اما بالنسبة للذين يفضلون قضاء عطلتهم الصيفية خارج الوطن ، نجد أعلى نسبة و هي 52.23 % من يقضونها في فنادق سياحية ، ثم تليها نسبة 43.28 % من يقيمون في شقق سياحية و أخر نسبة و هي 4.47 % من يقضون العطلة الصيفية في فيلات خاصة .

و عليه نستطيع القول أن اغلبية المبحوثين الذين يقضون عطلهم الصيفية داخل الوطن يقيمون في شقق و فنادق سياحية و كذلك فيلات و مخيمات صيفية .أما الذين يقضونها خارج الوطن فيقيمون خاصة في فنادق سياحية و شقق سياحية اما نسبة قليلة يقيمون في فيلات خاصة ، و هذا رغم ما تكلفه هذه الأسفار السياحية من أموال كثيرة .

و منه نستنتج أن هذه الفئة من المجتمع و التي تقضي عطلها الصيفية في اماكن رقية و مرتفعة الثمن سواء خارج أو داخل الوطن تتمتع بمستوى مادي عالي يسمح لها من إختيار هذه الأماكن لقضاء العطلة الصيفية ، و هذا مؤشر يدل على المستوى المادي المرتفع لأسر المبحوثين .

الجدول رقم 42 : يبين لغة التحدث داخل البيت و علاقته بمستوى التعليمي للأب .

المستوى التعليم للأب لغة التحدث	أمي		إبتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الفرنسيـة	-	-	-	-	-	-	11	26.19	44	72.13	55	36.66
العربيــة	06	100	12	80	14	53.84	09	21.42	02	3.27	43	28.66
العربية+ الفرنسية	-	-	-	-	07	26.92	22	52.38	15	24.59	44	29.33
أخـر	-	-	03	20	05	19.23	-	-	-	-	08	5.33
المجموع	06	100	15	100	26	100	42	100	61	100	150	100

من خلال بيانات الجدول يتضح لنا أن من بين 150 مبحوث على مستوى الثلاث مدارس ، سجلنا أعلى نسبة و التي قدرت بـ 36.66 % و تمثل المبحوثين الذين يتحدثون باللغة الفرنسية داخل البيت ، ثم نجد نسبة 29.33 % من المبحوثين الذين يتحدثون باللغة العربية و الفرنسية معا ، ثم تليها نسبة 28.66 % من الذين يتحدثون باللغة العربية ، أما اقل نسبة و هي 5.33 % فأجابوا بأخر و هي التحدث باللغة الأمازيغية داخل البيت.

كما نجد أن اعلى نسبة و هي 100 % من المبحوثين الذين أبائهم لديهم المستوى أمي يتحدثون العربية في البيت فقط ، ثم تليها نسبة 80 % من الذين أبائهم لديهم المستوى الإبتدائي يتحدثون باللغة العربية ، ثم تليها 72.13 % من المبحوثين الذين أبائهم لديهم المستوى الجامعي يتحدثون باللغة الفرنسية فقط داخل البيت ، ثم تليها نسبة 53.84 % من المبحوثين الذين ابائهم لديهم المستوى المتوسط يتحدثون باللغة الغربية فقط داخل البيت ، و بعدها تليها نسبة 52.38 % من المبحوثين الذين أبائهم لديهم المستوى الثانوي يتحدثون اللغة الفرنسية و العربية معا داخل البيت .

و منه نستنتج أن أغلبية المبحوثين الذين يتحدثون باللغة الفرنسية داخل البيت ، خاصة المبحوثين الذين لدى أبائهم مستوى تعليمي عالي ، أما الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط فيتحدثون باللغة الفرنسية و العربية معا داخل البيت ' و هذا ما يدل على المستوى التعليمي العالي الذي تتمتع به أسر المبحوثين حيث إزدواجية لغة التحدث داخل الأسرة تدل على المستوى الثقافي العالي الذي تتمتع به الأسرة و بتالي المجتمع بأكمله .

الجدول رقم 43 : يبين البرامج الأكثر مشاهدة داخل البيت من طرف أفراد الأسرة .

البرامج المشاهدة	التكـرار [ك]	النسبة المئويـــة %
برامج علمية	34	% 22.66
برامج وثائقية	31	% 20.66
برامج ترفيهية	26	% 17.33
برامج ثقافية	59	% 39.33
المجمـــوع	150	% 100

من خلال بيانات الجدول التالي يتضح لنا أن البرامج الأكثر مشاهدة من طرف أفراد أسر المبحوثين هي البرامج الثقافية و هذا بنسبة 39.33 % و هي أعلى نسبة ، ثم تليها نسبة 22.66 % و التي تمثل الذين يفضلون مشاهدة البرامج العلمية ، ثم تليها نسبة 20.66 5 من الذين يفضلون مشاهدة البرامج الوثائقية ، أما أخر نسبة و هي 17.33 % و التي تمثل الذين يفضلون مشاهدة البرامج الترفيهية .

و منه نستنتج ان اغلبية أفراد اسر المبحوثين يفضلون مشاهدة البرامج الثقافية و البرامج العلمية ، و هذا نتيجة المستوى الثقافي الذي تتمتع به أسر الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص .

الجدول رقم 44 : يبين المصروف اليومي للمبحوثين و علاقته بالجنس .

الجنس	ذكـور		الإنـــاث		المجمـــوع	
المصروف اليومي	ك	%	ك	%	ك	%
[100دج-200 دج]	09	13.23	39	47.56	48	32
[201دج-300 دج]	11	16.17	28	34.14	39	26
[301 دج -400 دج]	25	36.76	09	10.97	34	22.66
[401دج -500 دج]	18	26.47	04	4.87	22	14.66
[أكثر من 500 دج[	05	7.35	02	2.43	07	4.66
المجمـوع	**68**	**%100**	**82**	**%100**	**150**	**%100**

من خلال بيانات الجدول التالي يتضح لنا أن من بين 150 مبحوث ، نجد على نسبة و هي 32 % من المبحوثين الذين يتراوح مصروفهم اليومي ما بين 100 دج و 200 دج ، ثم تليها نسبة 26 % و التي تمثل المبحوثين الذين يتراوح مصروفهم اليومي ما بين 201 دج و 300 دج ، ثم تليها نسبة 22.66 % و التي تمثل المبحوثين الذين يتراوح مصروفهم اليومي بـ 301 دج و 400 دج ، ثم تليها نسبة 14.66 %

من الذين يقدر ما بين 401 دج و 500 دج ، اما أخر نسبة و تقدر بـ 4.66 % و تمثل المبحوثين الذي يقدر مصروفهم اليومي أكثر من 500 دج .

أما بالنسبة للذكور فنجد أعلى نسبة تقدر بـ 36.76 % من المبحوثين الذكور الذين يتراوح مصروفهم اليومي ما بين 301 دج و 400 دج ، اما اقل نسبة فتمثل 7.35 % من الذين يقدر مصروفهم اليومي أكث من 500 دج ، أما بالنسبة للإناث فأعلى نسبة تقدر بـ 47.56 % من المبحوثيين الإناث اللواتي يتراوح مصروفهن اليومي ما بين 100دج و 200 دج ، اما أقل نسبة فهي 2.43 % من اللواتي يفوق 500 دج مصروفهن اليومي .

و منه نستنتج أن اغلبية المبحوثين يقدر مصروفهم اليومي ما بين 100 دج و 300 دج ، و يتفاوت بين الذكور و الإناث و هذا كل حسب إحتياجاته ، حيث نجد أن المصروف اليومي للذكور أكثر من الإناث ، و منه نستخلص أن أسر المبحوثين تتمتع بمستوى مادي يسمح لها بإعطاء لإبنائها مصروف يومي يتراوح ما بين 100 دج و 200 دج و هذا يدل على أن اسر المبحوثين لديهم مستوى مادي عالي يسمح لهم بإختيار مدارس التكوين الخاصة .

الجدول رقم 45 : يبين المبحوثين الذين لديهم غرفة خاصة و علاقته بنوع السكن .

نوع السكن / وجود غرفة خاصة	فيلا		شقة		مسكن تقليدي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	71	88.75	21	36.84	05	38.46	97	64.66
لا	09	11.25	36	63.15	08	61.53	53	35.33
المجمـوع	80	100	57	100	13	100	150	100

يتضح لنا من خلال الجدول التالي أنه من بين 150 مبحوث و مبحوثة على مستوى الثلاث المدارس ، نجد أكبر نسبة و هي 64.66 و تمثل المبحوثين الذين لديهم غرفة خاصة في البيت ، اما اقل نسبة وهي 35.33 % فتمثل المبحوثين الذين ليس لديهم غرفة خاصة .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يقطنون في منازل من نوع فيلا ، فنجد أغلبية المبحوثين لديهم غرفة خاصة و هذا بنسبة 88.75 % ، في حين نجد 11.25 % لا يمتلكون غرفة خاصة ، أما الذين لديهم منزل من نوع شقة فنجد أعلى نسبة و هي 63.15 % فتمثل المبحوثين الذين ليس لديهم غرفة خاصة ، أما

36.84 % منهم لديهم غرفة خاصة ، أما المبحوثين الذين يقطنون في مساكن تقليدية فنسبة 61.53 % منهم ليس لديهم غرفة خاصة ، أما أقل نسبة و هي 38.46 لديهم غرفة خاصة .

و منه نستنتج أن اغلبية المبحوثين لديهم غرفة خاصة ، خاصة المبحوثين الذين يقطنون في مساكن من نوع فيلا ، و هذا ما يدل على الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة لأسرهم الإمكانيات المادية الكافية التي تمكنهم من بناء فيلات بها غرف كثيرة و بتالي يكون لكل أفراد الأسرة غرفة خاصة بهم ، و هذا ما يدل على أن الملتحقين بهذا النوع من المدارس هم من الفئة الإجتماعية التي لديها مستوى مادي لا بأس به داخل المجتمع .

الجدول رقم 46 : يوضح مصدر ملابس المبحوثين حسب متغير الجنس .

الجنس	**ذكــور**		**الإنـــاث**		**المجمـــوع**	
مصدر اللباس	**ك**	**%**	**ك**	**%**	**ك**	**%**
محــلي	-	-	-	-	-	-
أجنبـي	29	42.64	52	63.41	81	54
اجنبي و محلي	39	57.35	30	36.58	69	46
المجمــوع	**68**	**%100**	**82**	**%100**	**150**	**%100**

من خلال الجدول التالي و الذي يمثل مصدر ملابس المبحوثين حسب متغير الجنس ، نجد أن اعلى نسبة و هي 54 % تمثل المبحوثين الذين مصدر ملابسهم أجنبي فقط في حين نجد أن اقل نسبة و هي 46 % من المبحوثين الذين مصدر ملابسهم محلي و أجني في نفس الوقت .

و تتوزع هذه النسب لدى الذكور بأعلى نسبة منهم و التي تفضل اللباس الأجنبي و المحلي معا و قدرت بـ 57.35 % ، ثم تليها نسبة 42.64 % الذين يفضلون اللباس الأجنبي فقط .

بينما الإناث نجد اعلى نسبة و هي 63.41 % و اللواتي يشترين اللباس الأجنبي فقط ، في حين نجد أقل نسبة و هي 36.58 % اللواتي يفضلن اللباس الأجنبي و المحلي معا ، كما نجد أن لا احد سواء الذكور اوالإناث يشتري اللباس المحلي فقط .

و منه نستنتج أن أغلبية المبحوثين مصدر لباسهم أجنبي سواء الذكور أو الإناث ، خاصة الإناث يفضلن شراء اللباس الأجنبي مهما كانت الأسعار بإعتبارهن متتبعات للموضا ، أما الذكور فمصدر ملابسهم بين الأجنبي و المحلي معا ، في حين لا يوجد من يرتدي اللباس المحلي لوحدة ، و هذا إن دل فيدل على أن

اسر المبحوثين لديهم إمكانيات مادية مرتفعة تسمح لهم بإعطاء الحرية لإبنائهم بإقتناء نوع الملابس الذي يرتدونه دون مراعاة الأثمان الخاصة بالملابس مهما كانت الأسعار باهضة بالنسبة للملابس التي مصدرها أجنبي .

الجدول رقم 47 : يبين الأجهزة الكهرومنزلية الموجودة في البيت و علاقته بنوع السكن .

نوع السكن	فيلا		شقة		مسكن تقليدي		المجموع	
وجود غرفة خاصة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تلفزة+برابول	166	46.49	112	39.02	73	45.62	351	43.12
ثلاجة+فرن +مكيف	101	28.29	99	34.49	87	54.37	287	35.25
غسالة	51	14.28	43	14.98	-	-	94	11.54
ميكروأوند	49	13.72	33	11.49	-	-	82	10.07
المجمــوع	357	100	287	100	160	100	814	100

من خلال الجدول التالي و الذي يوضح الأجهزة الكهرومنزلية الموجودة في منازل المبحوث و علاقتها بنوع السكن ، نجد أعلى نسبة و هي 43.12 % و تمثل أغلبية المبحوثين يملكون تلفزة و برابول ، تليها نسبة 35.25 % الذين لديهم ثلجة + فرن + مكيف ، ثم تليها نسبة 11.54 % من الذين يملكون غسالة بالإضافة إلى بقية الأجهزة الكهرومنزلية الأخرى ، أما اخر نسبة و هي 10.07 % المبحوثين الذين يملكون ميكروأوند .

و تتوزع هذه النسب حسب نوع المسكن ، حيث نجد المبحوثين الذين يقطنون في فيلات أعلى نسبة و هي 46.49 % يملكون تلفزة + برابول ، بينما نجد نسبة 13.72 % من المبحوثين الذين يقطنون فيلات يملكون ميكروأوند ، أما الذين يقطنون في شقق فأعلى نسبة تمثل 39.02 % الذين يملكون تلفزة+ برابول ، أما اقل نسبة هي 11.49 % يملكون ميكروأوند ، أما بالنسبة للذين يملكون مسكن تقليدي فأعلى نسبة و هي 54.37 % الذين يملكون ثلاجة+فرن +مكيف أما اقل نسبة و هي 45.62 تلفزة + برابول و لايوجد أحد ممن يقطن في مسكن تقليدي لديه ميكوأوند و لا غسالة .

ومنه نستنتج ان اغلبية المبحوثين الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص ، خاصة الذين يقطنون بفيلات يمتلكون معظم الأجهزة الكهرومنزلية الضرورية ، حيث وجدنا البعض لديه أكثر من جهاز في البيت ، و عليه نستنتج أن معظم الملتحقين بهذا النوع من المدارس بمقدورهم شراء جميع الأجهزة

الكهرومنزلية الضرورية للبيت و حتى الأجهزة ذات الثمن الباهض و قليلة الإستعما و هذا ما يدل على إرتفاع المستوى المادي لأسر المبحوثين .

الجدول رقم 48 : يبين المبحوثين الذين لديهم خادمة في البيت و علاقته بنوع السكن .

نوع السكن	فيلا		شقة		مسكن تقليدي		المجموع	
وجود خادمة في البيت	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	47	58.75	21	36.84	-	-	68	45.33
لا	33	41.25	36	63.15	13	100	82	54.66
المجمـوع	80	100	57	100	13	100	150	100

من بين 150 مبحوث و مبحوثة على مستوى الثلاث مدارس وجدنا ، أعلى نسبة تقدر بـ 54.66 % من المبحوثين لا توجد لديهم خادمة في البيت ، في حين نجد 45.33 % من المبحوثين لديهم خادمة في البيت ، بحيث نجد المبحوثين الذين يقطنون في فيلات لديهم خادمة في البيت و هذا بنسبة 58.75 % أما اقل نسبة و هي 41.25 % تمثل الذين لا توجد لديهم خادمة في البيت ، أما المبحوثين الذين يقطنون في شقق فنجد 36.84 % توجد لديهم خادمة في البيت ، اما 63.15 % لا توجد لديهم خادمة في البيت ، أما المبحوثين الذين يقطنون في مساكن تقليدية لا توجد لديهم خادمة في البيت و هذا بنسبة 100 % .

و منه نستنتج أن اغلبية المبحوثين الذين يقطنون في فيلات توجد لديهم في البيت خادمة يومية و هناك من لديهم أكثر من خادمة ، في حين الذين يقطنون في شقق هناك من توجد لديهم خادمة ، اما الذين يقطنون في مساكن تقليدية لا توجد لديهم خادمة .و عليه فإن اسر الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص لديهم مستوى مادي مرتفع يسمح لهم بأن تكون لديهم خادمة في البيت و بالتالي إختيار نوع التكوين لإبنائهم دون مراعاة المبلغ الذي سيكلفه التكوين لإبنائهم.

2.3.8. النتائـــج الفرضيـــة الثانـية :

من خلال الفرضية الثانية حاولنا معرفة ما إذا كان للوضع المادي و الثقافي لأسر المبحوثين دور في إلتحاقهم بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص ، فكانت النتائج كالتالي :

1- أغلبية المبحوثين الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص يقيمون سعر التكوين على أنه مقبول و هذا بنسبة 55.33 % ، خاصة الفئة التي تدفع مبلغ 2500 دج شهريا و هذا بنسبة 62.35 % ، في حين نجد أغلبيتهم يملكون جهاز كمبيوتر في البيت بنسبة 76.66 % و مرتبط بشبكة الأنترنت بنسبة 66.08 % وهذا ما يمثله الجدول رقم 25 و 26 .

2- معظم المبحوثين تمتلك أسرهم سيارتين و هذا بنسبة 45.33 % ، في حين 1.33 % فقط منهم لا يملكون سيارة أ ي ما يعادل مبحوثين من بين 150 مبحوث و مبحوثة و هذا يعد مؤشر من مؤشرات إرتفاع المستوى المادي ، و هذا ما يمثله الجدول رقم 29.

3- أغلبية المبحوثين يفوق الدخل الشهري لأبائهم 40.000 دج ، أما الأمهات اللواتي يعملن فإنه يتراوح دخلهم الشهري ما بين 15.001 دج و 20.000 دج ، كما أنه معظم المبحوثين لا يمتلكون سيارة خاصة و هذا بنسبة 66 % ، في حين نجد أن أغلبية المبحوثين الذكور يمتلكون سيارة خاصة و هذا بنسبة 61.76 % ، أما بالنسبة للعطل الصيفية فأغلبية المبحوثين يقضون عطلهم الصيفية داخل الوطن و هذا بنسبة 55.33 % و هذا ما يدل على أن أغلبية أسر المبحوثين يتمتعون بمستوى مادي مرتفع يمكنهم من إقتناء سيارة خاصة لأبنائهم و كذا قضاء عطلة صيفية و هذا ما يمثله الجدول رقم 33 و 37 و 38.

4- وجدنا أغلبية المبحوثين على إتصال دائم بشبكة الأنترنت و هذا بنسبة 71.33 % ، في حين معظم المبحوثين خاصة الذكور يمتلكون هواتف نقالة متعددة الخدمات ،و هذا ما يدل على القدرة الشرائية المرتفعة للملتحقين بمدارس التكوين الخاصة و هذا ما يمثله الجدول رقم 39 و 40 .

5- وجدنا أن معظم المبحوثين يقضون عطلهم الصيفية في شقق سياحية و هذا بنسبة 44 % ، في حين أغلبيتهم يتراوح مصروفهم اليومي ما بين 100 دج و 200 دج ، كما أن لديهم غرف خاصة و هذا بنسبة 64.66 % ، كما ان مصدر ملابسهم أجنبي بنسبة 54 % ، و هذا ما يمثله الدول رقم 41 و44 و 45 و 46 .

6- أغلبية المبحوثين يمتلكون كل الأجهزة الكهرومنزلية الضرورية من ثلاجة و تلفزة و مكيف و بارابول و كذا فرن و غسالة و حتى الأجهزة الغير ضرورية مثل الميكرواوند و هذا بنسبة 10.07 % ، في حين نجد 54.66 % لا يمتلكون خادمة في البيت ، في حين 58.87 % ممن يقطنون في فيلات لديهم خادمة في البيت ، و هذا ما يدل على ان أسر المبحوثين يتمتعون بمستوى مادي مرتفع يمكنهم من إحضار خادمة في البيت ، و هذا ما يمثله الجدول رقم 47 و 48 .

7- أغلبية المبحوثين هم و أفراد أسرهم يطالعون الجرائد و المجالات المختلفة و المتنوعة و هذا بنسبة 95.33 % ، في حين نجد أن لغة المطالعة باللغتين العربية و الفرنسية و هذا بنسبة 51.33 % ، كما نجد 71.33 % من أباء المبحوثين لا يحضرون إلى ملتقيات علمية ، في حين الأباء الذين لديهم المستوى الجامعي يحضرون الملتقيات و الندوات العلمية و هذا بنسبة 52.45 % ، و هذا داخل الوطن وخارجه بنسبة 51.16 % ، و هذا ما يدل على المستوى العلمي و الثقافي الذي تتمتع به أسر المبحوثين ، و هذا ما يمثله الجدول رقم 27 و 28 و 30 و 31 .

8- أغلبية المبحوثين تكثر في بيوتهم المناقشات السياسية و الإقتصادية بين أفراد الأسرة و هذا بنسبة 34.27 % ، في حين نجد أن معظمهم توجد لديهم مكتبات خاصة في البيت و هذا بنسبة 76.66 % و تتنوع الكتب الموجودة بها خاصة الكتب الثقافية المتنوعة و هذا بنسبة 38.81 % ، و نجد ان لغة المطالعة فرنسية و عربية معا و هذا بنسبة 37.33 % ، و هذا ما يدل على حرص أسر المبحوثين على زيادة الرصيد الثقافي لكل أفراد الأسرة بما في ذلك الأبناء و هذا لإرتفاع المستوى العلمي و الثقافي لأباء المبحوثين و هذا ما يمثله الجدول رقم 32 و 34 و 35 و 36 .

9- أغلبية المبحوثين نجد ان لغة التحدث بين أفراد الأسرة هي اللغة الفرنسية و هذا بنسبة 36.66 %، أما نجد البرامج الأكثر مشاهدة من طرف أسر المبحوثين هي البرامج الثقافية و هذا بنسبة 39.33 % ، و اغلبية المبحوثين لديهم جهاز كمبيوتر في البيت مرتبط بشبكة الأنترنت بنسبة 66.08 % و هذه مؤشرات تدل على أن اسر المبحوثين يحرصون على زيادة المعارف الثقافية لأبنائهم و هذا نتيجة المستوى الثقافي الذي يتمتعون به و هذا ما يمثله الجدول رقم 42 و 43 و 26 .

و منه و من خلال كل ما تقدم ، فإننا نستنتج أن أسر الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص تتمتع بخصوصيات مادية معينة تمكنها من إختيار مدارس التكوين الخاصة لأبنائها و يمكن تحديدها في ما يلي :

- اغلب أسر المبحوثين يمتلكون سيارة و اكثر من سيارة و هذا ما يدل على إرتفاع المستوى المادي لأسر المبحوثين .

- معظم المبحوثين يقضون العطل الصيفية مع أسرهم ، فهناك من يقضيها داخل الوطن و هناك من يقضيها خارج الوطن و تختلف أماكن قضائها من فنادق سياحية إلى شقق سياحية و هذا رغم الأثمان الباهضة التي

تكلفها فترة قضاء العطلة الصيفية خاصة أسعار الفنادق الفاخرة ، و هذا ما يدل على أن أسرهم بمقدورهم المادي دفع هذه المبالغ .

- أغلبية أسر المبحوثين يفوق دخلهم الشهري 40.000 دج ، و هذا ما يجعلهم يقيمون سعر التكوين على انه مقبول رغم إرتفاعه .

- نجد لدى معظم المبحوثين جهاز كمبيوتر مرتبط بشبكة الأنترنت رغم إرتفاع ثمن الإشتراك ، جميعهم يمتلك هواتف نقالة متعددة الخدمات رغم إرتفاع أثمانها ، و هناك من يمتلكون سيارة خاصة ، و هذا ما يدل على إرتفاع المستوى المادي .

- معظم المبحوثين لديهم الأجهزة الكهرومنزلية الضرورية و الغير الضرورية في البيت ، بالإضافة أن لديهم غرف خاصة ، و كذا خادمة في البيت و هذا ما يدل على أن لديهم مستوى مادي مرتفع يمكنها من إكتساب الضروريات و الكماليات .

- كما نستنتج أن الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة تتمتع أسرهم برصيد ثقافي معين له خصوصيات معينة يمكن تلخيصها في مايلي :

- أسر المبحوثين يحرصون على زيادة الرصيد الثقافي لأبنائهم و هذا من خلال التوفير لأبنائهم مكتبة خاصة بها كتب متنوعة المواضيع و هذا باللغتين العربية و الفرنسية و حتى الإنجليزية و هذا إن دل فإنه يدل على الوعي الثقافي الذي تتمتع به أسرهم .

- نجد الأسر التي ابائهم لديهم المستوى الجامعي يحضرون إلى ملتقيات و ندوات علمية داخل و خارج الوطن ، كما أن لغة التحدث داخل البيت هي اللغة الفرنسية ، و لغة مطالعة الجرائد و مختلف المجالات فهي باللغة العربية و الفرنسية معا ، فهذا دليل على المستوى العلمي و الثقافي الذي تتمتع به أسر المبحوثين.

- أكثر المناقشات التي تكثر في البيت هي المناقشات المتنوعة من سياسية إلى إقتصادية إلى ثقافية متنوعة ، بالإضافة إلى البرامج المشاهدة من طرف أفراد الأسرة فهي متنوعة خاصة البرامج الوثائقية و الثقافية ، كما أن البرامج المشاهدة من طرف الجميع هي البرامج الوثائقية و كذا الثقافية المتنوعة ، بالإضافة إلى وجود جهاز كمبيوتر مرتبط بشبكة الأنترنت و بالتالي نجد أن أسر المبحوثين تحرص على التنويع في معارف

أبنائهم خاصة الثقافية و العلمية منها و هذا إن دل فإنما يدل على المستوى التعليمي و الثقافي الذي تتمتع به أسر المبحوثين و تمكنهم من إختيار نوع المدارس التي تكون أبنائهم .

و عليه نستخلص أن أسر الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص تتمتع بوضع مادي مرتفع يسمح لها بإختيار مدارس التكوين الخاصة لأبنائها رغم تكاليف التكوين المرتفعة الثمن ،وكذلك تتمتع أسر الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة بمستوى علمي و ثقافي معين يسمح لها بإختيار نوع التعليم و التكوين الخاص لأبنائها دون غيره .

و منه نستنتج أن الفرضية القائلـــــة :
"يلعب الوضع المادي و الثقافي دورا حاسما في إلتحاق التلاميذ بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص ."
قد تحققت من خلال المعطيات الميدانـــية .

4.8. تفريغ البيانات المتعلقة بالفرضية الثالثـــة

1.4.8. تفريغ الجداول المتعلقة بالفرضية الثالثـــة

الجدول رقم 49 : يبين شروط الإلتحاق بمدارس التكوين الخاصة:

شروط الإلتحـــاق	التكـرار [ك]	النسبة المئويـــة %
المستـــوى التعليمي	133	88.66
نتائج الفصل الثالث	17	11.33
مسابقـة	-	-
لا شيء	-	-
المجمـــوع	150	% 100

من خلال الجدول التالي و الذي يمثل شروط إلتحاق المبحوثين بمدارس التكوين التابعة للقطاع نجد أعلى نسبة و هي 88.66 % من المبحوثين إلتحقوا بمدارس التكوين الخاصة وفق مستواهم التعليمي ، أما 11.33 % منهم كان حسب نتائج الفصل الثالث ، و لم يجب أحد عن من شروط افلتحاق بمدارس التكوين الخاصة عن طريق مسابقة

و منه نستنتج أن معظم المدارس الخاصة للتكوين ليس من شروطها وجود مسابقة بل تعتمد فقط على المستوى التعليمي للتلميذ و هذا حسب كل تخصص .

الجدول رقم 50 : كيفية تعرف المبحوثين على المدرسة الخاصة حسب متغير الجنس .

الجنس / كيفية التعرف على المدرسة	ذكــور		الإنـــاث		المجمـــوع	
	ك	%	ك	%	ك	%
عن طريق الإعلان	18	26.47	09	10.97	27	18
عن طريق الأسرة	10	14.70	43	52.43	53	35.33
عن طريق الأصديقاء	37	54.41	29	35.36	66	44
طرق أخرى	03	4.41	01	1.21	04	2.66
المجمـوع	**68**	**%100**	**82**	**%100**	**150**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أنه من بين 150 مبحوثة و مبحوثة ، هناك نسبة 44 % و هي أعلى نسبة الذين تعرفوا على المدرسة الخاصة عن طريق الأصديقاء ، في حين نجد 35.33 % من تعرفوا عليها عن طريق الأسرة ، أما 18 % من المبحوثين كانت معرفتهم بالمدرسة الخاصة عن طريق الإعلان ، أما اخر نسبة و هي 2.66 % منهم من تعرف عليها بطرق أخرى .

أما بالنسبة للذكور فنجد أعلى و هي 54.41 % من الذكور تعرفواعلى المدرسة عن طريق الأصديقاء ، في حين أقل نسبة و هي 4.41 % بطرق أخرى .

أما بالنسبة للإناث فأعلى نسبة تمثل 52.43 % من تعرفن على المدرسة الخاصة عن طريق الأسرة ، أما أقل نسبة و هي 1.21 % من الإناث من تعرفن عليها بطرق أخرى .

و منه نستنتج أن اغلبية المبحوثين تعرفوا على المدرسة الخاصة للتكوين عن طريق الأصديقاء ، و هذا لإن الفئة الملتحقة بمدارس التكوين الخاصة هي من فئة الشباب ، خاصة عند الذكور فهم الأكثر إحتكاك ببعضهم البعض ، أما الأمر يختلف عند الإناث حيث نجد أغلبيتهن تعرفن على المدرسة الخاصة للتكوين عن طريق الأسرة ، و هذا ما يدل على المدرسة الخاصة أصبحت اليوم في مجتمعنا مؤسسة إجتماعية لها دورها الفعال داخل المجتمع .

الجدول رقم -51 – يبين لغة التدريس داخل القسم

لغة التدريس	التكـرار [ك]	النسبة المئويـــة %
الفرنسية	113	75.33
العربية	-	-
العربية + الفرنسية	37	24.66
المجمــوع	150	% 100

من خلال الجدول التالي و الذي يمثل لغة التدريس داخل المدارس الخاصة للتكوين نجد أن أغلب المواد تدرس باللغة الفرنسية و هذا بنسبة 75.33 % ، في حين نجد هناك بعض المواد تدرس باللغة العربية و الفرنسية و هذا بنسبة 24.66 % ، و منه نستنتج أن المدرسة الخاصة للتكوين تحرص على تدريس المواد باللغة الفرنسية و هذا حتى يتمكن التلاميذ من كسب التكوين باللغة الفرنسية و هذا من أجل توسيع معرفهم و زيادة حظوظ العمل خاصة عند الشركات الأجنبية و الخاصة .

الجدول رقم 52 : يبين عدد التلاميـذ داخل القسم

عدد التلاميذ	التكـرار [ك]	النسبة المئويـــة %
12-08	19	12.66
16-12	30	20
20-16	68	45.33
24-20	33	22
المجمــوع	150	% 100

من خلال الجدول التالي نجد أن عدد التلاميذ داخل القسم الواحد يتراوح ما بين 16 إلى 20 تلميذ و هذا بنسبة 45.33 % ، ثم تليها نسبة 22 % و تمثل عدد التلاميذ ما بين 20 و 24 تلميذ ، ثم نسبة 20 % تمثل العدد ما بين 12 و 16 تلميذ ، و أخر نسبة و هي 12.66 % تمثل العدد من 08 إلى 12 تلميذ .و منه نستنتج ان المدرسة الخاصة تحرص على أن يكون عدد التلاميذ داخل القسم الواحد مت بين 16 و 20 تلميذ و هذا حتى يستوعب جميع التلاميذ الدروس جيدا .

الجدول رقم 53 : يبين أسس إختيار أفراد العينة للتخصص المدروس حسب الجنس .

الجنس	ذكــور		الإنـــاث		المجمـــوع	
أســس الإختيارللتخصص	ك	%	ك	%	ك	%
رغبة شخصية	06	8.82	04	4.87	10	6.66
وفق قدرات الذهنية	14	20.58	11	13.41	25	16.66
رغبة الأسرة	03	4.41	19	23.17	22	14.66
حظوظ العمل أكثر	28	41.17	35	42.68	63	42
إقتراح أحد الأصديقاء	17	25	13	15.85	30	20
المجمـوع	**68**	**%100**	**82**	**%100**	**150**	**%100**

من خلال الجدول التالي يتضح لنا على مستوى الجنسين ، ان معظم المبحوثين أختاروا التخصص الذي يدرسون فيه على أساس أن حظوظ العمل متوفرة أكثرا فيه و هذا بنسبة 42 % و هي أعلى نسبة ، ثم تليها نسبة 20 % كان التخصص من إقتراح أحد الأصديقاء ، ثم تليها نسبة 16.66 % كان الإختيار وفق القدرات الذهنية للمبحوث ثم تليها نسبة 14.66 % كانت رغبة الأسرة ، أما اخر نسبة و هي 6.66 % كانت رغبة شخصية من طرف المبحوث نفسه ، و يختلف الأمر بين الذكور و الإناث ، حيث نجد أن الذكور أعلى نسبة و هي 41.17 % تمثل الذكور الذين إختاروا التخصص لتوفر حظوظ العمل الأكثر ، ثم تليها نسبة 25 % إقتراح أحد الأصديقاء ، أما بالنسبة للإناث فأعلى نسبة 42.68 % تمثل الإناث اللواتي إخترن التخصص لتوفر حظوظ العمل أكثر ، ثم تليها نسبة 23.17 % كان إقتراح من الأسرة .

و منه نستنتج أن اغلبية المبحوثين إختاروا التخصص الذي يدرسون فيه على أساس توفر حظوظ العمل فيه أكثر من غيره ، و بالتالي نجد أن الملتحقين بمدرس التكوين التابعة للقطاع الخاص يحرصون على التخطيط لمستقبلهم المهني ، و المدرسة الخاصة هي التي تعطيهم الفرصة في إختيار التخصص الذي يرغبون فيه دون أن تضع أمامهم أي عراقيل بيداغوجية خاصة في التوجيه .

الجدول رقم 54 : يبين توفر المدرسة الخاصة على الوسائل البيداغوجية و الوسائل المادية .

توفر الوسائل المادية و البيداغوجية	التكـرار [ك]	النسبة المئويـــة %
نعـم	128	85.33
لا	22	14.66
المجمــوع	150	% 100

من خلال الجدول التالي و الذي يمثل توفر المدرسة الخاصة على الوسائل المادية و البيداغوجية الضرورية نجد على أنها تتوفر على كل الوسائل الضرورية اللازمة و هذا بنسبة 85.33 % ، في حين نجد أقل نسبة و هي 14.66 % من المبحوثين يرون على أنها لا تتوفر بها الوسائل المادية و البيداغوجية ، و منه نستنتج على أن المدرسة الخاصة للتكوين تحرص بأن توفر للتلاميذ كل الوسائل البيداغوجية و المادية الضرورية لسير عملية التكوين ،دون أي مشاكل أو عراقيل .

الجدول رقم 55 : بين رضى المبحوثين عن التخصص الذين يدرسون فيه

رضى المبحوثين عن التخصص المدروس	التكـرار [ك]	النسبة المئويـــة %
راض	136	90.66
غير راض	14	9.33
المجمــوع	150	% 100

من خلال الجدول التالي يتضح أن أعلى نسبة و هي 90.66 % تمثل المبحوثين الذين هم راضون عن التخصص الذي يدرسون فيه ، في حين نجد 9.33 % من المبحوثين غير راضون على التخصص الذي يدرسون فيه و هي نسبة قليلة مقارنة بالنسبة الأولى .

و عليه نستنتج أن اغلبية الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة هم راضون على التخصص الذي يدرسون فيه و هذا لإنه من إختيارهم ، حيث تحرص المدرسة الخاصة على أن يختار الطالب نفسه التخصص الذي يدرس فيه حتى يتمكن من إستوعاب دروسه و التعمق فيه أكثر .

الجدول رقم 56 : بين وجود معلومات مسبقة لدى المبحوثين عن الشهادة المتحصل عليها .

الجنس	ذكـــور		الإنـــاث		المجمـــوع	
وجود معلومات	ك	%	ك	%	ك	%
لدي فكـرة	42	61.76	51	62.19	93	62
لا توجد فكرة	26	38.23	31	37.80	57	38
المجمــوع	**68**	**%100**	**82**	**%100**	**150**	**%100**

من خلال الجدول التالي و الذي يمثل ما إذا كان للمبحوثين معلومات مسبقة عن الشهادة المتحصل عليها من مدارس التكوين الخاصة ، حيث نجد أن 62 % من المبحوثين لديهم معلومات مسبقة ، في حين 38 % فقط ليس لديهم معلومات مسبقة .

حيث نجد أن لدى الذكور 61.76 % منهم لديهم معلومات مسبقة عن الشهادة المتحصل عليها ، في حين 38.23 % من الذكور ليس لديهم معلومات مسبقة ، أما بالنسبة للإناث فنجد 62.19 % منهن لديهن معلومات مسبقة ، أما 37.80 % ليس لديهن معلومات مسبقة .

و منه نستنتج أن معظم الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص لديهم معلومات مسبقة حول الشهادة المتحصل عليها من طرف هذه المدارس .

الجدول رقم 57 : يمثل رأي المبحوثين في الشهادة المتحصل عليها الذين أجابوا بلديهم فكرة .

الجنس	ذكـــور		الإنـــاث		المجمـــوع	
وجود معلومات	ك	%	ك	%	ك	%
معترف بهـا	35	83.33	38	74.50	73	78.49
غير معترف بها	07	16.66	13	25.49	20	21.50
المجمــوع	**42**	**%100**	**51**	**%100**	**93**	**%100**

من خلال الجدول التالي نجد أن من بين 93 مبحوث و مبحوثة الذين أجابوا بان لديهم فكرة عن الشهادة المتحصل عليها نجد أعلى نسبة و هي 78.49 % من المبحوثين يرون على أن الشهادة المتحصل عليها معترف بها من طرف مختلف المؤسسات ، في حين نجد أقل نسبة و هي 21.50 % تمثل المبحوثين الذين يرون على انها غير معترف بها .

بالنسبة للذكور نجد أن 83.33 % من المبحوثين الذكور يرون على أنها معترف بها ، في حين نجد 16.66 % منهم يرون على أنه غير معترف بها ، أما بالنسبة للإناث نجد 74.50 % منهن يرون على أنه غير معترف بها ، في حين نجد 25.49 % منهن يرون على أنه غير معترف بها .

و منه نستنتج أن معظم الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص ،رون أن الشهادة المتحصل عليها من طرف هذه المدارس معترف بها من طرف مختلف المؤسسات الإجتماعية لذا إلتحقوا بها من أجل الدراسة و التكوين و الحصول على شهادة تِؤهلهم للدخول إلى عالم الشغل و العمل في التخصص الذي يرغبونه .

الجدول رقم 58 : يبين تأهيل الشهادة المتحصل عليها و علاقتها بمستوى التعليمي للمبحوثين .

المستوى التأهيل	**متوسط**		**ثانوي**		**جامعي**		**المجموع**	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إكمال الدراسات	15	25.42	21	25	-	-	36	24
الإرتقاء المهني	11	18.64	14	16.66	02	28.57	27	18
دخول عالم الشغل	31	52.54	39	46.42	-	-	70	46.66
مكملة لشهادة	-	-	09	10.71	05	71.42	14	9.33
الحصول على شهادة	02	3.38	01	1.19	-	-	03	2
المجموع	**59**	**100**	**84**	**100**	**07**	**100**	**150**	**100**

يوضح الجدول التالي توزيع المبحوثين حسب تأهيل الشهادة و علاقته بالجنس ، فنجد أن أغلبية المبحوثين يرون أن التكوين في المدرسة الخاصة يمنح لهم شهادة التي تسمح لهم بالدخول إلى عالم الشغل و هذا بنسبة 46.66 % ، ثم تليها فكرة إكمال الدراسات العليا و هذا بنسبة 24 % ، ثم تليها نسبة 18 % و التي تمثل فكرة الإرتقاء المهني بالنسبة للمبحوثين الذين يعملون ، أما النسبة التي تليها فهي نسبة 9.33 % و تمثل الذين يودون الحصول على شهادة مكملة للشهادة التي هم متحصلون عليها من قبل ، أما أخر نسبة و هي 2 % و تمثل المبحوثين الذين يدرسون من أجل الحصول على شهادة كضمان للمستقبل .

كما نجد أن الهدف من الحصول على شهادة من المدرسة الخاصة للتكوين يختلف حسب مستوى التعليمي لكل مبحوث ، حيث نجد الذين لديهم المستوى متوسط معظمهم يسعى للحصول على شهادة من أجل الدخول إلى عالم الشغل و هذا بنسبة 52.54 % ، اما اقل نسبة و هي3.38 % فتمثل الذين يريدون

الحصول على شهادة فقط ، اما الذين لديهم المستوى الثانوي فنجد أعلى نسبة و هي 46.42 % الذين يودون الدخول إلى عالم الشغل بالشهادة المتحصل عليها ، أما بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم المستوى الجامعي فهدفهم من الشهادة المتحصل عليها هي تكملة للشهادة التي هم متحصلون عليها و هذا بنسبة 71.42 % ، اما أقل نسبة و هي 28.57 % الذين يسعون للإرتقاء المهني .

و منه نستنتج ان أغلبية الملتحقين بالمدرسة الخاصة يلتحقون بمدارس التكوين التابعة للقطاع و هدفهم الوحيد الحصول على الشهادة التي تؤهلهم للدخول إلى عالم الشغل ، و هناك من يسعى للإرتقاء المهني في منصب عمله و هناك من يرى أنها تسمح له بأن تكون له مكانة إجتماعية بين أفراد المجتمع .

الجدول رقم 59 : يبين رأي المبحوثين في الشهادة المتحصل عليها في الدخول إلى عالم الشغل و علاقتها بالجنـس :

الجنس	**ذكـور**		**الإنـــاث**		**المجمـــوع**	
تأهيل الشهادة	**ك**	**%**	**ك**	**%**	**ك**	**%**
تسمح الدخول عالم الشغل	39	57.35	57	69.51	96	64
لا تسمح بالدخول عالم الشغل	29	42.64	25	30.48	54	36
المجمـوع	**68**	**%100**	**82**	**%100**	**150**	**%100**

من خلال الجدول التالي و الذي يوضح رأي المبحوثين في الشهادة المتحصل عليها و إمكانية الحصول على منصب شغل بهاته الشهادة ، حيث نجد أعلى نسبة و هي 64 % من المبحوثين يرون انها تسمح لهم بالدخول إلى عالم الشغل ، أما اقل نسبة و هي 36 % من المبحوثين يرون أنها لا تسمح لهم بالدخول إلى عالم الشغل ، و يختلف الرأي بين الذكور و الإناث ، حيث نجد أعلى نسبة و هي 57.35 % من المبحوثين الذكور يرون أن الشهادة المتحصل عليها تسمح لهم بالدخول عالم الشغل ، أما أقل نسبة و هي 42.64 % منهم يرون أنها لا تسمح لهم بالدخول عالم الشغل ، أما بالنسبة للإناث فنجد أعلى نسبة و هي 69.51 % من المبحوثين الإناث يرون أنها تسمح لهم بالدخول إلى عالم الشغل أما أقل نسبة و هي 30.48 % من الإناث يرون أنها لا تسمح لهم بالدخول عالم الشغل .

ومنه نستنتج ان أغلبية الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص ، يرون أن الشهادة المتحصل عليها من طرف هذه المدارس تسمح لهم بالدخول إلى عالم الشغل و الحصول على منصب شغل في المؤسسات العمومية و الخاصة المختلفة و بتالي الحصول على مكانة إجتماعية .

جدول رقم 60 : يبين علم المبحوثين بإعتراف المؤسسات العمومية بالشهادة المتحصل عليها و علاقتها بالجنس .

الجنس / الشهادة المتحصل عليها	ذكــور		الإنـــاث		المجمـــوع	
	ك	%	ك	%	ك	%
تعترف المؤسسات العمومية بالشهادة	37	54.41	54	65.85	91	60.66
لا تعترف المؤسسات العمومية بالشهادة	31	45.58	28	34.14	59	39.33
المجمــوع	**68**	**%100**	**82**	**%100**	**150**	**%100**

من خلال الجدول التالي و الذي يمثل علم المبحوثين بمدى إعتراف المؤسسات المختلفة بالشهادة المتحصل عليها من طرف المدرسة الخاصة للتكوين ، حيث نجد أعلى نسبة و هي 60.66 % تمثل المبحوثين الذين يرون أن مختلف المؤسسات تعترف و تقبل شهادة المدرسة الخاصة ، في حين نجد 39.33 % من المبحوثين يرون أنها غير مقبولة لدى مختلف المؤسسسات .

أما بالنسبة للذكور فنجد أعلى نسبة و هي 54.41 % يرون انها مقبولة لدى المؤسسات ، في حين نجد 45.58 % منهم يرون أنه غير معترف بها ، أما بالنسبة للإناث نجد 65.85 % من المبحوثين الإناث يرون أنه معترف بها ، أما 34.14 % من المبحوثين الإناث يرون أنه غير معترف بها .
و منه نستنتج أن اغلبية الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص يرون أن الشهادة المتحصل عليها من المدرسة الخاصة للتكوين معترف بها من طرف جميع المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية المختلفة سواء العمومية أو الخاصة .

الجدول رقم 61 : يبين وجود أحد أصديقاء متخرج من المدرسة الخاصة و علاقته بالجنس .

الجنس / وجود احد الأصديقاء	ذكــور		الإنـــاث		المجمـــوع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعـم	41	60.29	30	36.58	71	47.33
لا	27	39.70	52	63.41	79	52.66
المجمــوع	**68**	**%100**	**82**	**%100**	**150**	**%100**

يوضح الجدول التالي ما إذا كان لإحد المبحوثين أصديقاء متخرجين من المدرسة الخاصة للتكوين ، حيث نجد أغلبية المبحوثين ليس لديهم أصديقاء متخرجين من المدرسة الخاصة للتكوين و هذا بنسبة 52.66 % في حين نجد أن أقل نسبة و هي 47.33 % من المبحوثين لديهم أصديقاء متخرجين من المدرسة الخاصة للتكوين ، حيث نجد اغلبية الذكور لديهم أصديقاء متخرجين من المدرسة الخاصة و هذا بنسبة 60.29 % ، أما نسبة 39.70 % فتمثل المبحوثين الذين ليس لديهم أصديقاء ، اما بالنسبة للإناث نجد أعلى نسبة و هي 63.41 فتمثل المبحوثين الإناث اللواتي ليس لديهن أصديقاء متخرجين من المدرسة الخاصة للتكوين ، في حين نجد نسبة 36.58 % تمثل اللواتي لديهن أصديقاء متخرجين من المدرسة الخاصة للتكوين .

و منه نستنتج أن اغلبية المبحوثين ليس لديهم أصديقاء متخرجين من المدرسة الخاصة لتكوين .

الجدول رقم 62 : يبين عمل أحد الأصديقاء المتخرجين من المدرسة الخاصة للمبحوثين الذين أجابوا بنعم و علاقته بالجنس :

الجنس	**ذكـــور**		**الإنـــاث**		**المجمـــوع**	
يعمل أو لا يعمل	ك	%	ك	%	ك	%
يعمل	25	60.97	09	30	34	47.88
لا يعمل	16	39.02	21	70	37	52.11
المجمـوع	41	%100	30	%100	71	%100

من خلال الجدول التالي و الذي يمثل 71 من المبحوثين الذين أجابوا بوجود أحد الأصديقاء المتخرجين من المدرسة الخاصة للتكوين حسب الجنس ، حيث نجد اعلى نسبة و هي 52.11 % من المبحوثين الذين لديهم أحد الأصديقاء المتخرج من المدرسة الخاصة للتكوين و هو لا يعمل ، في حين نجد 47.88 % من المبحوثين الذين لديهم أحد الأصديقاء و هو يعمل . و تتوزع النسب بين الذكور و الإناث كاتالي :

بالنسبة للذكور نجد أعلى نسبة و هي 60.97 % تمثل أحد الأصديقاء الذي يعمل بعد تخرجه ، في حين نسبة 39.02 % تمثل الذي لا يعمل ، أما بالنسبة للإناث نجد نسبة 70 % من الذي يعمل ، في حين نسبة 30 % و هي أقل نسبة تمثل وجود أحد الأصديقاء و لا يعمل بعد تخرجه .

و منه نستنتج أن اغلبية الملتحقين بالمدرسة الخاصة للتكوين لديهم أحد الأصديقاء المتخرجين من هذه المدارس و لم يتمكنوا من الحصول على منصب عمل سواء في المؤسسات الإقتصادية العمومية أو الخاصة .

الجدول رقم 63 : أسباب عدم حصول المتخرجين من المدرسة الخاصة للتكوين على منصب شغل و علاقته بالجنس .

الجنس	**ذكــور**		**الإنـــاث**		**المجمـــوع**	
الأسباب	**ك**	**%**	**ك**	**%**	**ك**	**%**
عدم إعتراف مؤسسات القطاع العام بالشهادة	11	68.75	13	61.90	24	64.86
قلة المناصب في التخصص	03	18.75	03	14.28	06	16.21
البيروقراطية	02	12.5	05	23.80	07	18.91
المجمــوع	**16**	**%100**	**21**	**%100**	**37**	**%100**

من خلال الجدول التالي و الذي يمثل 37 من الذين لديهم أحد الأصديقاء المتخرجين من المدرسة الخاصة للتكوين و لم يحصلوا على منصب شغل ، حيث نجد أعلى نسبة و هي 64.86 % لم يسعفهم الحظ في الحصول على منصب شغل و هذا لعدم إعتراف المؤسسات العمومية بالشهادة المتحصل عليها من المدرسة الخاصة ، في حين نجد نسبة 18.91% لإنتشار البيروقراطية ، أما اقل نسبة و هي 16.21 % تمثل قلة المناصب في التخصص المدروس .أما بالنسبة للذكور فنجد أعلى نسبة و هي 68.75 % لعدم إعتراف المؤسسات العمومية بالشهادة المتحصل عليها ، في حين لدى الإناث نجد أعلى نسبة و هي 61.90 % لعدم إعتراف مختلف المؤسسات العمومية بالشهادة المتحصل عليها .

و منه نستنتج أن معظم المتخرجين من المدرسة الخاصة رغم التكوين الذي يتحصلون عليه يتلقون صعوبات في الحصول على منصب شغل و هذا لعدة أسباب منها و على الأخص عدم إعتراف المؤسسات العمومية بالشهادة المتحصل عليها من المدرسة الخاصة ، و بالتالي يرفضون توظيفهم على هذا الأساس رغم أن هذه المدارس معترف بها من طرف الدولة و تقدم لها إعتمادات من الوزارة الوصية .

الجدول رقم 64 : تقييم المدرسة الخاصة للتكوين من طرف المبحوثين و علاقته بالجنس .

الجنس	ذكــور		الإنـــاث		المجمـــوع	
تقييم المدرسة الخاصة	ك	%	ك	%	ك	%
توفر الوسائل المادية	19	27.94	09	10.97	28	18.66
الجدية و الإنضباط	10	14.70	17	20.73	27	18
التسجيل في التخصص المرغوب	18	26.47	38	46.34	56	37.33
شهادة معترف بها	21	30.88	18	21.95	39	26
المجمـوع	**68**	**%100**	**82**	**%100**	**150**	**%100**

من خلال الجدول التالي و الذي يمثل تقييم المبحوثين للمدرسة الخاصة ، حيث نجد أعلى نسبة و هي 37.33 % و التي تمثل المبحوثين الذين يرون أن المدرسة الخاصة للتكوين تسمح للملتحقين بها بالتسجيل في التخصص الذي يرغبون فيه دون أي شروط . في حين تليها نسبة 26 % منهم من يرى أن الشهادة المتحصل عليها معترف بها من طرف المؤسسات المختلفة ، ثم تليها نسبة 18.66 % و الذين يرون أن المدرسة الخاصة تتوفر بها كل الوسائل المادية الضرورية ، ثم تليها نسبة 18 % و التي يرى المبحوثين أن المدرسة الخاصة بها الإنضباط و الجدية .حيث نجد أن الذكور يرون أن المدرسة الخاصة تمنح شهادة معترف بها و هذا بنسبة 30.88 % و هي أعلى نسبة ، في حين نجد الإناث يرون أنها تسمح بالتسجيل في التخصص الذي يرغبون فيه و هذا بنسبة 46.34 %.

و منه نستنتج أن اغلبية المبحوثين يرون ان المدرسة الخاصة للتكوين تمنح لهم عدة فرص و بهل عدة إمتيازات تحفز التلاميذ الإلتحاق بها ، حيث معظم الملتحقين بها يرون أن المدرسة الخاصة تسمح للتلاميذ بإختيار التخصص الذي يرغبون فيه و كذلك تتوفر على الوسائل المادية و البيداغوجية الضرورية ، بالإضافة إلى الجدية و الإنضباط و أهم ذلك فهي تمنح للمتخرجين منها شهادة تكوين في التخصص معترف بها من طرف مختلف المؤسسات العمومية و الخاصة .

و بالتالي فغن المدرسة الخاصة للتكوين أصبحت اليوم مؤسسة إجتماعية و تكوينية لها مكانتها الإجتماعية داخل المجتمع و هي مؤسسة تربوية و تكوينية فعالة داخل المجتمع تسعى لتكوين كفاءات في تخصصات مختلفة و متنوعة تسمح بمسايرة عصر العولمة .

2.4.8. نتائـــج الفرضيـــة الثـــالثـــة

من خلال الفرضية الثالثة حاولنا معرفة مدى تلقي المتخرجين من المدرسة الخاصة للتكوين صعوبات في الحصول على منصب عمل و هذا لعدم إعتراف المؤسسسات العمومية بالشهادة المتحصل عليها فكانت النتائج كالتالي :

1- إن المدرسة الخاصة للتكوين لا تضع امام الملتحقين بها أي شروط ، سوى المستوى التعليمي للراغبين في الإلتحاق بالمدرسة الخاصة و هذا بنسبة 88.66 % ، و لهذا فإن أغلبية المبحوثين تعرفوا على المدرسة الخاصة للتكوين عن طريق الأصديقاء و هذا بنسبة 44 % و هذا ما يمثله الجدول رقم 49 و 50 .

2- إن المدرسة الخاصة للتكوين تعطي تكوين في تخصصات مختلفة و هذا باللغة الفرنسية خاصة و هذا بنسبة 75.33 % و هي أعلى نسبة ، و يتراوح عدد التلاميذ داخل القسم الواحد ما بين 16 و 20 تلميذ و هذا بنسبة 45.33 % و هذا ما يمثله الجدول رقم 51. و 52 .

3- أغلب المبحوثين كان إختيارهم للتخصص الذي يدرسون فيه لأن به حظوظ العمل أكثر من تخصص اخر و هذا بنسبة 42 % ، بحيث نجد أن المدرسة الخاصة للتكوين تحتوي على كل الوسائل البيداغوجية و المادية الضرورية بنسبة 85.33 % ، فنجد معظم المبحوثين راضون عن التخصص الذي يدرسون فيه بنسبة 90.66 % و هذا ما يمثله الجدول رقم 53 و 54 و 55 .

3- معظم المبحوثين لديهم فكرة عن الشهادة المتحصل عليها من المدرسة الخاصة للتكوين بنسبة 62 % ، بحيث أغلبيتهم يرى أنه معترف بها لدى المؤسسات المختلفة بنسبة 78.49 % و هذا ما يمثله الجدول رقم 56 و 57.

4- أغلبية المبحوثين يرون أن الشهادة المتحصل عليها تؤهلهم للدخول إلى عالم الشغل دون أي صعوبات و هذا بنسبة 46.66 % ،ويرون ان هذه الشهادة تسمح لهم بالعمل و هذا بنسبة 64 % و هذا لأن المؤسسات العمومية تعترف بالشهادة المتحصل عليها من المدرسة الخاصة و هذا حسب رأي المبحوثين و هذا بنسبة 60.66 % و هذا ما يمثله الجدول رقم 58 و 59 و 60 .

5- أغلبية المبحوثين ليس لديهم أحد الأصديقاء متخرجين من المدرسة الخاصة للتكوين و هذا بنسبة 52.66 % ، لكن هناك من المبحوثين من لديهم أحد الأصديقاء متخرج من المدرسة الخاصة بنسبة 47.33 % ، حيث وجدنا أن اغلبية المتخرجين من المدرسة الخاصة لا يعملون و هذا بنسبة 52.11 % ،

و هذا يعود لتلقيهم صعوبات بعدم إعتراف المؤسسات العمومية خاصة بالشهادة المتحصل عليها و هذا بنسبة 64.86 % ، و هذا ما يمثله الجدول رقم 61 و 62 و 63 .

6- أغلب المبحوثين يرون أن المدرسة الخاصة للتكوين بها إيجابيات تحفزهم لتسجيل بها ، حيث تسمح للملتحقين بها بالتسجيل في التخصص الذي يرغبون فيه بنسبة 37.33 % بالإضافة للجدية و الإنضباط الذي يسود فيها و هذا بنسبة 18 % و هذا ما يمثله الجدول رقم 64.

و منه نستخلص أن المدرسة الخاصة للتكوين أصبحت اليوم ظاهرة إجتماعية في المجتمع الجزائري و هذه المدرسة تحت إشراف الدولة و رقابتها ، حيث نستنتج أن المدرسة الخاصة تسعى لتكوين تلاميذ في مختلف التخصصات بحيث :

- المدرسة الخاصة للتكوين لا تضع أمام الملتحقين بها أي شروط ، سوى المستوى التعليمي أي لا توجد مسابقة للإلتحاق بها ، و كذلك التسجيل في التخصص الذي يرغب فيه الملتحق بها .

- تتوفر المدرسة الخاصة على كل الوسائل المادية و الضرورية اللازمة لسير عملية التكوين ، فنجد أغلبية المسجلين في المدرسة الخاصة هم راضون عن التخصص الذي يدرسون فيه ، بحيث تقدم لهم التكوين في مختلف التخصصات باللغة الفرنسية .

- أغلبية الملتحقين بالمدرسة الخاصة لديهم فكرة عن الشهادة المتحصل عليها ، بحيث تمكنهم من الدخول إلى عالم الشغل .

- إن المدرسة الخاصة تسمح للملتحقين بها من الحصول على تكوين شامل و معمق في التخصص الذي يدرسون فيه ، و هذا لأن المدرسة الخاصة للتكوين تحرص أن يسود الإنضباط و الجدية و توفر كل الوسائل الضرورية و كذا إختيار الأساتذة الذين لديهم خبرة في المادة المدرسة سواء خبرة في التعليم العالي أو التكوين المهني .

- أغلبية المتخرجين المدرسة الخاصة يتلقون صعوبات في الحصول على منصب شغل خاصة لدى المؤسسات العمومية ، و هذا لعدم إعتراف المؤسسات العمومية بالشهادة المتحصل عليها من المدرسة و بالتالي أغلبيتهم لا يجد منصب شغل إلا في المؤسسات الخاصة و يبقى هذا المشكل مطروح بعد تخرج المتكونين من المدرسة الخاصة رغم أن الإمتحانات النهائية الخاصة بالتخرج تجرى في معاهد و مراكز التكوين التابعة للقطاع العام .

و منه نستنتج ان رغم ما تقدمه المدرسة الخاصة من إمتيازات للملتحقين بها و خضوعها لشروط التي تخضع لها مراكز و معاهد التكوين التابعة للقطاع الخاص ، و رغم حصولهما على الإعتماد من وزارة التكوين المهني و إعتراف الدولة بهذه المدارس إلا أن المتخرج من المدرسة الخاصة للتكوين يجد صعوبات في الحصول على منصب عمل و هذا لعدم إعتراف المؤسسات العمومية بالشهادة المتحصل من المدرسة .

و عليه فإن الفرضية القائلـــــة :

"عدم إعتراف المؤسسات العمومية بالشهادة المتحصل عليها يؤدي إلى تلقي صعوبات للمتخرجين من مدارس التكوين الخاصة "

قد تحققت من خلال النتائج الميدانية.

5.8. تفريغ و تحليل البيانات الخاصة بالأساتـــذة

1.5.8. تفريــغ البيانات الأوليـــة و بيانات الفرضية الأولى و الثالثة

الجدول رقم 65 : توزيع المبحوثين حسب متغير الســن

الفئات العمرية	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
[25-35]	08	26.66
[35- 45]	14	46.66
[45-55]	05	16.66
[55-+]	03	10
المجمـوع	30	% 100

من خلال الجدول التالي و الذي يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير السن ، نجد معظم الأساتذة يتراوح أعمارهم ما بين 35 و 45 سنة و هذا ما تمثله أعلى نسبة و هي 46.66 % ، ثم تليها الفئة العمرية ما بين 25 و 35 سنة بنسبة 26.66 % ، ثم تليها نسبة 16.66 % تمثل الفئة ما بين 45 و 55 سنة أما أخر نسبة فهي 10 % تمثل الذين أعمارهم أكثر من 55 سنة .

ومنه نستنتج أن معظم المبحوثين الأساتذة يتراوح أعمارهم ما بين 35 و 45 سنة .

الجدول رقم 66 : توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
ذكــور	21	70
إنــاث	09	30
المجمــوع	30	% 100

الجدول التالي يمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس ، فنجد أعلى نسبة و هي 70 % و تمثل المبحوثين الذكور ، ثم تليها نسبة 30% و تمثل المبحوثين الذكور .

و منه نستنتج أن المدرسة الخاصة للتكوين نجد بها أغلبية الأساتذة ذكور ، أما البقية فهن إناث و هذا لمواقيت العمل المسائية التي لا يستطيع العمل بها سوى الأساتذة الذكور .

الجدول رقم 67 : يبين شهادة المبحوثيــن .

المستوى	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
تقني سامي	07	23.33
ليسانس	14	46.66
ماجستير	06	20
دكتوراه	03	10
المجمــوع	30	% 100

من خلال الجدول التالي نجد اعلى نسبة و هي 46.66 % تمثل المبحوثين الذين لديهم شهادة ليسانس ، ثم تليها نسبة 23.33 % و التي تمثل الذين لديهم شهادة تقني سامي ، ثم تليها نسبة 20 % و التي تمثل الذين لديهم شهادة ماجستير ، و أخر نسبة و هي 10 % تمثل الذين لديهم الدكتوراه .
و منه نستنتج أن المدرسة الخاصة تحرص على أن يكون مستوى الذين يدرسون بالمدرسة الخاصة مستواهم جامعي .

الجدول رقم 68 : يبين تدريس المبحوثين في المراكــز العمومية .

تدريس في المراكز العمومية	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
نعــم	22	73.33
لا	08	26.66
المجمــوع	30	% 100

من خلال الجدول التالي نجد أعلى نسبة و هي 73.33 % تمثل المبحوثين الذين درسوا في مراكز التكوين العمومية ، ثم تليها نسبة 26.66 % تمثل المبحوثين الذين لم يدرسوا في مراكز التكوين العمومية ، و بالتالي نستنتج أن مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص توظف الأساتذة الذين لديهم خبرة في التخصص الذي يدرسون فيه .

الجدول رقم 69 : يبين مدة المبحوثين الذين درسوا في مراكز التكوين العمومية .

مدة التدريس	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
[1 – 5] سنة	06	27.27
[5- 10] سنة	12	54.54
أكثر من 10 سنة	04	18.18
المجمــوع	22	% 100

من خلال الجدول التالي و الذي يبين 22 مبحوث الذي أجابوا بأنهم درسوا في مراكز التكوين العمومية ، نجد أعلى نسبة و 54.54 % من المبحوثين الذين درسوا في مراكز التكوين العمومية لفترة ما بين 5 إلى 10 سنوات ، ثم تليها نسبة 27.27 % من الذين درسوا من الفترة من 1 إلى 5 سنوات ، ثم أخر نسبة و هي 18.18 من الذين درسوا أكثر من 10 سنوات .

و منه نستنتج أن المدرسة الخاصة للتكوين توظف الأساتذة الذين لديهم خبرة في مجال التكوين المهني تتجاوز الخمس سنوات و هذا تتمكن المدرسة الخاصة من أن تضع البرنامج المناسب و الملائم لسير عملية التكوين و يكون مطابق في نفس الوقت للبرامج التي توجد في مراكز التكوين العمومية .

الجدول رقم 70 : يبين تدريس المبحوثين في مكان أخر

التدريس في مكان أخر	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
نعــم	13	43.33
لا	17	56.66
المجمــوع	30	% 100

من خلال الجدول التالي و الذي يمثل ما إذا كان هناك من المبحوثين من يدرس في مكان أخر في نفس الوقت ، حيث نجد 56.66 % لا يدرسون في مكان أخر ، أما 43.33 % من المبحوثين يدرسون في مكان أخر .و منه نستنتج أن المدرسة الخاصة تعطي الفرصة للأساتذة الذين يدرسون في مكان اخر من التدريس في المدرسة الخاصة .

الجدول رقم 71 : يبين مكان تدريس المبحوثين في مكان أخر

مكان التدريس	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
ثانويــة	02	15.38
جامعة	05	38.46
مركز تكوين عمومي	02	15.38
مدرسة خاصة	04	30.76
المجمــوع	13	% 100

الجدول التالي يمثل من 13 مبحوث الذين أجابوا بأنهم يدرسون في مكان أخر ، نجد أعلى نسبة و هي 38.46 يدرسون في الجامعة ، ثم تليها نسبة 30.76 % ممن يدرسون في مدرسة خاصة أخرى ، ثم تليها نسبة 15.38 % و تمثل الذين يدرسون في الثانوية و كذلك في مركز تكوين عمومي بنسبتين متساويتين .

ومنه نستنتج أن المدرسة الخاصة يدرس بها أساتذة من مستويات تعليمية مختلفة حيث نجد أغلب الذين يدرسون في المدرسة الخاصة للتكوين لديهم خبرة مهنية في التخصص الذي يدرسون فيه ، فمنهم من درس في الجامعة و منهم من درس في الثانوية و هناك من يدرس في مراكز التكوين العمومية .

الجدول رقم 72 : يبين المراكز العمومية و ما تعانيه من مشاكل حسب رأي المبحوثين .

وجود مشاكل	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
نعـــم	23	76.66
لا	07	23.33
المجمـوع	30	% 100

من خلال الجدول التالي و الذي يوضح المشاكل التي تعاني منها المراكز العمومية ، نجد 76.66 % من يرى أنها تعاني من مشاكل ، في حين نجد 23.33 % من المبحوثين يرى انها لا تعاني من أي مشاكل ، و بالتالي فغن المراكز العمومية في الوقت الحالي تعاني من مشاكل و هذا حسب راي الأساتذة الذين يدرسون في المدرسة الخاصة .

الجدول رقم 73 : يبين المشاكل التي تعاني منها المراكز العمومية .

المشاكل	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
البرامج التعليمية	05	21.73
لغة التدريس	06	26.08
الطرق البيداغوجية	05	21.73
الإكتظاظ داخل القسم	07	30.43
المجمـوع	23	% 100

الجدول التالي يوضح أهم المشاكل التي تعاني منها المدارس الخاصة ، حيث من بين 23 مبحوث الذين يرون أن المراكز العمومية تعاني من مشاكل نجد أعلى نسبة و هي 30.43 % يرون أنها تعاني من مشكلة إكتظاظ المتربصين داخل القسم ، ثم تليها نسبة 26.08 % يرون لغة التدريس غير ملائمة ، ثم تليها نسبة 21.73 % و هي أخر نسبة يرون من خلالها مشكلة البرامج التكوينية و كذا الطرق البيداغوجية بنسبتين متساويتين .

و منه فإن مراكز التكوين العمومية تعاني من مشاكل بيداغوجية ، و بالتالي تدفع بالأساتذة الإلتحاق بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص .

الجدول رقم 74 : توفر المدرسة الخاصة على الوسائل البيداغوجية و المادية اللازمــة .

توفر المدرس على الوسائل	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
نعــم	25	83.33
لا	05	16.66
المجمــوع	30	% 100

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن نسبة 83.33 % من المبحوثين يرون أن المدرسة الخاصة تتوفر على كل الوسائل البيداغوجية و المادية و الضرورية ، أما نسبة 16.66 % من المبحوثين يرون أنها لا تتوفر على الوسائل المادية و البيداغوجية الضرورية .

و منه نستنتج ان اغلبية المبحوثين يرون ان المدرسة الخاصة توجد بها الوسائل المادية و البيداغوجية اللازمة و الضرورية .

الجدول رقم 75: أسباب إلتحاقــك بالمدرسة الخاصة :

الأسباب	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
وضعية المراكز العمومية	19	63.33
توفر المدرسة الخاصة للإمكانيات	07	23.33
الاجر المغري	04	13.33
المجمــوع	30	% 100

الجدول التالي يمثل السباب التي دفعت بالأساتذة الإلتحاق بالمدرسة الخاصة ، فنجد أعلى نسبة و هي 63.33 % من المبحوثين إلتحقوا بالمدرسة الخاصة و هذا لوضعية المراكز العمومية ، ثم تليها نسبة 23.33 % من إلتحق بها و هذا لتوفرها على الإمكانيات الضرورية لسير عملية التكوين ، أما اخر نسبة و هي 13.33 % من إلتحقوا بها و هذا بسبب الأجر المغري الذي تمنحه المدرسة الخاصة للأساتذة .

و منه نستنتج أن أغلبية الأساتذة الملتحقين بالمدرسة الخاصة للتكوين يعود لوضعية المراكز العمومية و المشاكل و النقائص التي توجد فيها .

الجدول رقم 76 : يبين إعتماد المدرسة الخاصة على التجارب المدراس التكوين في العالم

إعتمادها على التجارب العالمية	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
نعـــم	23	76.66
لا	07	23.33
المجمـــوع	30	% 100

__من خلال الجدول التالي و الذي يوضح إعتماد المدرسة الخاصة على التجاري المدارس العالمية للتكوين ، حيث نجد أعلى نسبة و هي 76.66 % يرون أنها تعتمد على التجارب المدارس التكوينية في العالم خاصة الفرنسية منها ، ثم تليها نسبة 23.33 % يرون أنها لا تعتمد .

و منه نستنتج أن المدرسة الخاصة للتكوين تعتمد على تجارب المدارس التكوينية في العالم ، و هذا نتيجة التغيرات الإجتماعية و الإقتصادية التي يعرفها العالم .

الجدول رقم 77 : يبين التخصصات الموجودة في المدرسة الخاصة وتماشيها و متطلبات السوق .

تماشي التخصصات و متطلبات السوق	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
نعـــم	28	93.33
لا	02	6.66
المجمـــوع	30	% 100

الجدول التالي يمثل التخصصات الموجودة في المدرسة الخاصة و تماشيها و متطلبات السوق ، حيث نجد أن نسبة 93.66 % و هي أعلى نسبة يرون أن التخصصات المقترحة في المدرسة الخاصة تتماشى و متطلبات سوق العمل ، في حين أقل نسبة و هي 6.66 % يرون أنها لا تتماشى و متطلبات السوق .

و منه نستنتج ان المدرسة الخاصة للتكوين تقترح تخصصات تتماشى و متطلبات السوق الحالية و التي تبحث عنها مختلف المؤسسات .

الجدول رقم 78 : يبين أسس إختيار المدرسة الخاصة للتخصصات التي تدرس في المدرسة الخاصة .

أسس الإختيار	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
التخصصات الأكثر طلبا في سوق العمل	13	43.33
التخصصات الحديثة	06	20
التخصصات الغير متوفرة في مراكز العمومية	08	26.66
التخصصات المطلوبة من التلاميذ	03	10
المجمـوع	30	% 100

من خلال الجدول التالي نجد أعلى نسبة و هي 43.33 % تمثل المدرسة الخاصة و إختيارها للتخصصات الأكثر طلبا في سوق العمل ، ثم تليها نسبة 26.66 % تمثل التخصصات الغير متوفرة في المراكز العمومية ، ثم تليها نسبة 20 % و تمثل التخصصات الحديثة ، أما أخر نسبة و هي 10% تمثل التخصصات الأكثر طلبا من التلاميذ .

و منه فإن المدرسة الخاصة للتكوين تختار التخصصات التي تدرس في المدرسة الخاصة ، حسب التخصصات الأكثر طلبا في سوق العمل و هذا حتى يتمكن المتخرجين من المدرسة الخاصة الحصول على منصب شغل في أجال قصيرة بعد التخرج .

الجدول رقم 79 : يبين أماكن حظوظ المتكون في الحصول على منصب شغل .

توفر حظوظ العمل الأكثر	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
المؤسسات العمومية	03	10
المؤسسات الخاصة	27	90
المجمـوع	30	% 100

يوضح الجدول التالي المؤسسات التي يمكن للمتخرج من المدرسة الخاصة الحصول على منصب شغل بها، حيث نجد أعلى نسبة و هي 90% يرون المؤسسات الخاصة ، اما 10 % من المبحوثين يرون أن المؤسسات العمومية .

و من نستنتج أن المتخرجين من المدرسة الخاصة لديهم الحظ أكثر في الحصول على منصب شغل المؤسسات الخاصة أكثر من المؤسسات العمومية و هذا لعدم إعتراف هاته الأخيرة بالشهادة .

الجدول رقم 80 : يبين الشهادة الأكثر فعالية في سوق العمل .

الشهادة الأكثر فعالية	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
شهادة المراكز العمومية	08	26.66
شهادة المدرسة الخاصة	05	16.66
معــا	17	56.66
المجمــوع	30	% 100

من خلال الجدول التالي نجد أن 56.66 % من المبحوثين يرون أن الشهادة المتحصل عليها من المدرسة و المراكز العمومية لهما مفعول في سوق العمل ، ثم تليها نسبة 26.66 % من يرى الشهادة المتحصل عليه من المراكز العمومية ، أما اخر نسبة و هي 16.66 % يرون الشهادة المتحصل عليه من المدرسة الخاصة .

و منه نستنتج أن شهادة المراكز العمومية و الخاصة كلاهما لهما مفعول في السوق العمل ، لكن شهادة المراكز العمومية أكثر و هذا لإعتراف المؤسسات بالشهادة المتحصل عليها ، أما الشهادة المتحصل عليه من المدرسة الخاصة ليس مفعول و هذا لعدم إعتراف المؤسسات العمومية بهذه الشهادة و بالتالي المتخرجين من المدرسة الخاصة للتكوين يجدون صعوبات في الحصول على منصب شغل .

الجدول رقم 81 : يبين تطور المدرسة الخاصة حسب رأي المبحوثين .

الرأي في المدرسة الخاصة	التكرار [ك]	النسبة المئوية %
في تطور و تحسن	10	33.33
ستصبح من أهم المؤسسات التكوينية	08	26.66
سيزيد عددها في السنوات القادمة	12	40
المجمــوع	30	% 100

من خلال الجدول التالي نجد أعلى نسبة و هي 40 % و تمثل المبحوثين الذين يرون أن المدرسة الخاصة للتكوين سيزيد عددها في السنوات القادمة ، ثم تليها نسبة 33.33 % يرون أنها في تطور و تحسن ، أما اخر نسبة و هي 26.66 % يرون أنها ستصبح من أهم المؤسسات التكوينية في مجال التكوين المهني .

و منه نستنتج أن الأساتذة الذين يدرسون في المدرسة الخاصة يرون أن المدرسة الخاصة ستصبح من أهم المؤسسات التكوينية في مجال التكوين و التعليم في مجتمعنا ، وسيكون لها دور فعال في المجتمع و هذا بتكوين العديد من اليد العاملة المؤهلة ، و بالتالي هي في تحسن و تطور و بهذا سيزيد عددها في السنوات القادمة و هذا نتيجة إقبال التلاميذ عليه بأعداد هائلة كل سنة .

2.5.8. النتائج الخاصة بالبيانات الأولية و الفرضية الأولى و الثالثة

من خلال النتائج الخاصة بالأســاتذة نستنتج ما يلي :

1- المبحوثين الأساتذة تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 45 سنة و هذا بنسبة 46.66 % ، و معظمهم ذكور بنسبة 70 % ، و متحصلين على شهادة ليسانس بنسبة 46.66 % و هذا ما يمثله الجدول رقم 65 و 66 و 67 .

2- أغلب المبحوثين درسوا من قبل في مراكز التكوين العمومية و هذا بنسبة 73.33 % و كانت المدة تتراوح ما بين 5 و 10 سنوات بنسبة 54.54 % ، و هناك من لم يدرس في مكان أخر بنسبة 56.66 % ، اما الذين درسوا في مكان اخر فكان في الجامعة بنسبة 38.46 % ، و هذا ما يمثله الجدول رقم 68 و 69 و 70 و 71 .

3-أغلب المبحوثين يرون أن المراكز العمومية تعاني من مشاكل و هذا بنسبة 76.66 % ، و من هذه المشاكل الإكتظاظ داخل القسم بنسبة 30.43 % ، في حين تتوفر المدرسة الخاصة على الوسائل و البيداغوجية الضرورية بنسبة 83.33 %و هذا ما يمثله الجدول رقم 72 و 73 و 74 .

4- أغلب المبحوثين إلتحقوا بالمدرسة الخاصة بسبب وضعية المراكز العمومية للتكوين بنسبة 63.33 % ، في حين يرون ان المدرسة الخاصة تعتمد على التجارب المدارس الخاصة للتكوين العالمية في برامجها التكوينية بنسبة 76.66 % ، و المدرسة الخاصة توجد بها تخصصات التي تتماشى و متطلبات السوق العمل بنسبة 93.33 % ، و يتم إختيار التخصصات وفق التي تكون الأكثر طلبا في سوق العمل بنسبة 43.33 % ، و هذا ما يمثله الجدول رقم 75 و 76 و 77 و 78 .

5- أغلب المبحوثين يرون أن المتخرجين من المدرسة الخاصة لديهم الحظوظ في الحصول على منصب شغل في المؤسسات الخاصة بنسبة 90 % ، و بالتالي الشهادة المتحصل عليها من المراكز العمومية لها فعالية أكثر من الشهادة المتحصل عليها من المدرسة الخاصة بنسبة 56.66 % ، و بالتالي فإن الأساتذة

يرون أن المدرسة الخاصة سيزيد عددها في السنوات المقبلة بنسبة 40 % و هذا ما يمثله الجدول رقم 79 و 80 و 81 .

و منه و من خلال كل ما سبق نستنتج أن الأساتذة الملتحقين بالمدرسة الخاصة لهم خصائص منها هي :

- يتراوح سن الأساتذة الملتحقين بالمدرسة الخاصة ما بين 35 و 45 سنة ، و معظمهم ذكور .
- هناك من الأساتذة من درس بالمراكز العمومية للتكوين ، و هناك من يدرس في أماكن أخرى و هي الجامعة .
- أغلب الأساتذة إلتحقوا للتدريس بالمدرسة الخاصة و يعود هذا لوضعية المراكز العمومية و نقص الوسائل البيداغوجية و المادية الضرورية اللازمة ، و توفرها بالمدرسة الخاصة للتكوين و كذا تحسين مستواهم المادي بالإضافة إلى إعتمادها في وضع برامجها إلى التجارب العالمية .

- التخصصات المقترحة في المدرسة الخاصة تتماشى و متطلبات سوق العمل ، في حين نجد المتخرجين من المدرسة الخاصة لديهم حظوظ كبيرة في الحصول على منصب شغل في المؤسسات الخاصة أكثر من المؤسسات العمومية و هذا لعدم إعتراف المؤسسات العمومية بالشهادة المتحصل من المدرسة الخاصة ومنه الفرضية القائلة:

"إلتحاق الأساتذة و التلاميذ بالمدرسة الخاصة يعود إلى وضعية المراكز العمومية ".

قد تحققت من خلال النتائج الميدانية.

6.8. النتـــــائج العامـــــة

لاشك أن التعليم و التكوين في الجزائر بمراحله المختلفة و أنماطه قد خطى خطوات جبارة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا ، و هذا بفضل المخططات الإنمائية و الإصلاحات التربوية و التكوينية التي قامت بها الجزائر في هذا المجال و ذلك من أجل تلبية متطلبات المجتمع من أيدي عاملة متخصصة و إطارات مختلفة ، و هذا بتخطيطها كي تكون بالأعداد و التخصصات المطلوبة و تكيفها مع إقتصاد السوق الحالي و الذي يفرض اليد العاملة المؤهلة ، و المختصين في تخصصات حديثة تتماشى و متطلبات السوق العالمية ، ومنظومة التربية و التكوين في الجزائر خطت خطوات هامة خاصة في مجال التكوين المهني ، أدى إلى ظهور مدارس خاصة تابعة للقطاع الخاص و مسيرة من طرف الخواص و هذا تحت رقابة الدولة بحيث الوزارة الوصية هي التي تقدم إعتمادات لفتح هذه المدارس .

و من خلال موضوع دراستنا حاولنا معرفة خصائص التلاميذ الملتحقين بهذا النوع من المدارس ، و الفئات الإجتماعية التي ينتمون إليها ، و أسباب عزوفهم عن الإلتحاق بمراكز التكوين العمومية و إلتحاقهم بالمدارس الخاصة للتكوين و ما توفره لهم من إمتيازات ، و من خلال فرضيات الدراسة التي تم وضعها و عرض معطياتها و نتائجها الجزئية توصلنا إلى النتائج العامة التاليــة :

1- إن مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص تستقطب مع كل سنة دراسية ، تلاميذ بأعداد هائلة من كلا الجنسين ، و هذا من أجل الحصول على تكوين في تخصص معين يتماشى و قدارتهم الذهنية و رغباتهم الشخصية ، حيث نجد أغلب الملتحقين بمدارس التكوين الخاصة من فئة الشباب ، أي ما بين السن 15 سنة و 17 سنة ، و هم أغلب التلاميذ الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على شهادة التعليم الأساسي أو شهادة البكالوريا ، و معظمهم له المستوى الثانوي ، و إختاروا التخصصات الأكثر طلبا في سوق العمل كالتسويق ، و الإعلام الألي للتسيير ، و تسيير الموارد البشرية و غيرها ، و نجد أنهم يقطنون في وسط المدينة لقرب هذه المدارس من أماكن إقامتهم ، و يتمتع أوليائهم إما بمستوى تعليمي عال أو بمستوى مادي مرتفع ، ونجد أن النشاط الأكثر ممارسة في منطقتهم هي الإدارة و التجارة .

2- إن الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص توجهوا لهذه المدارس ، نتيجة وضعية مراكز التكوين العمومية ، بحيث نجد أن بالمراكز العمومية تخطيط البرامج و محتواها لا يسير في إتجاه واحد و الفرق يظهر في المناهج المتبعة و كذلك شروط القبول و التأطير ، بالإضافة إلى البيروقراطية و نقص التخصصات الحديثة التي تتماشى و متطلبات السوق العالمية ، أيضا نقص في الوسائل المادية و البيداغوجية الضرورية مقارنة بمدارس التكوين الخاصة التي تتوفر بها كل الأجهزة اللازمة كذا التأطير البيداغوجي الضروري لسير عملية التكوين و كذا توفرها على التخصصات المتنوعة ، بالإضافة للإنضباط و الجدية و إنعدام البيروقراطية .

3- إن من اهم عوامل إلتحاق التلاميذ بمدارس التكوين الخاصة هو المستوى المادي و الثقافي لأسر الملتحقين بها ، بحيث نجد أغلب أسر التلاميذ يتمتعون سواء بمستوى مادي مرتفع أو مستوى ثقافي عال و في بعض الأحيان الإنثنين معا ، حيث نجد أن هناك من أسر المبحوثين الذين لديهم مستوى إقتصادي مرتفع يفوق دخلهم الشهري 40.000 دج شهريا ، و بالتالي فإن أبناهم الذين لم يسعفهم الحظ في إكمال دراستهم يسجلونهم في مدار س خاصة دون الإهتمام بالتكلفة المادية للتكوين .

إن المستوى الثقافي لأسر التلاميذ له دور في إختيار أسر المبحوثين لمدارس التكوين الخاصة خاصة بعد رسوبهم في شهادة البكالوريا ، فهم لا يقبلون الإخفاق المدرسي لأبنائهم خاصة و أوليائهم يتمتعون بمستوى

ثقافي و تعليمي عال ، و بالتالي فإن الطبقة المثقفة تقوم بإختيار المدارس المناسبة لأبنائها بما ينسجم مع ضروريات الهيمنة للطبقة المثقفة و بالتالي فإن الأسرة المثقفة تنقل إلى أبنائها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة رأس مالها الثقافي .

4- إن المتخرجين من المدرسة الخاصة للتكوين رغم حصولهم على شهادة معترف بها من طرف الدولة نتيجة إعتماد هذه المدارس من وزارة التكوين المهني ، إلا أنه بعد تخرجهم يتلقون صعوبات في الحصول على منصب شغل رغم توفرها على الوسائل المادية و البيداغوجية الضرورية ، و كذا التخصصات الحديثة و التي تدرس باللغة الفرنسية ، خاصة و ان الملتحقين بهذه المدارس يظنون أن بعد تخرجهم بإمكانهم الحصول على منصب شغل ، لكن بعد التخرج تصادفهم صعوبات خاصة أمام المؤسسات الإجتماعية و الإقتصادية العمومية فنجد معظمهم يتوجه للمؤسسات الخاصة التي توظفهم في أغلب الأحيان أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإقتصادي .

5- إن الأساتذة الملتحقين بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص ، لديهم مستوى تعليمي عال و شهادات من ليسانس إلى ماجستير إلى حتى دكتوراه ، ويتمتعون بخبرة مهنية معتبرة في التخصصات التي يدرسون فيها فهناك من درس في مراكز تكوين عمومية و هناك من يدرس في نفس الوقت في الجامعة أو معاهد التكوين العمومية ، و أغلبيتهم إلتحقوا بمدارس التكوين الخاصة و هذا نتيجة لوضعية مراكز التكوين العمومية أو لتحسين وضعفهم المادي حسب تصريح بعض الأساتذة ، و يرون ان المدرسة الخاصة توفر لهم كل متطلبات التكوين الضرورية ، و أن التخصصات الموجودة بها تتماشى و متطلبات السوق ، ويرون أن هذه المدارس سيزيد أعدادها في السنوات القادمة ، و تصبح من أهم المدارس التكوينية في قطاع التكوين المهني.

و منه نستخلص أن المجتمع الجزائري عرف تغيرات و تحولات في مجالات مختلفة ، و عرف إنتقال من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي الذي يعتمد على الملكية الفردية ، و فتح المجال أما الخواص للإستثمار في مختلف القطاعات من القطاع الإقتصادي و إنشاء مؤسسات إقتصادية خاصة ، و كذا قطاع الصحة و هذا بفتح مستشفيات خاصة ، و غيرها من القطاعات و جاء اليوم فتح المجال للخواص للإستثمار في قطاع التربية و التكوين و فتحه أمام الخواص و بهذا فتحت مدارس خاصة أبوابها للتلاميذ في التعليم العام و كذا في التكوين ، و منه إنتشرت مدارس خاصة للتكوين في المجتمع الجزائري و أصبحت منتشرة في جميع الولايات و يلتحق بها تلاميذ بأعداد هائلة كل سنة و هي في تزايد مستمر سنة بعد سنة و هذه نتيجة الأعداد الهائلة من التلاميذ الذين يلتحقون بها سنويا ، فنجد أن هذه المدرسة تحصل على إعتمادها من وزارة االتكوين المهني ، و هي بهذا تحت رقابة الدولة و تخضع لكل معايير و شروط مراكز التكوين

العمومية ، و تقدم في نهاية التكوين شهادة معترف بها من طرف الدولة ، و يلتحق بهذا النوع من المدارس تلاميذ يتمتع أوليائهم بمستوى مادي مرتفع أو بمستوى تعليمي و ثقافي عالي يمكنهم من إختيار هذا النوع من المدارس لأبنائهم ، ويعود عدم تسجيلهم في مراكز التكوين العمومية نتيجة لوضعية هذه المراكز ، بحيث المدارس الخاصة تتوفر على الوسائل الضرورية و التأطير الخاص بالأساتذة فهي تختار الأساتذة الذين يمتلكون شهادات عليا و خبرة مهنية معتبرة في مجال تخصصهم .

و بالتالي فلابد من الإهتمام بقطاع التربية و التكوين بحيث يعد إستثمارا للموارد البشرية ، و مساهمة هذا القطاع في المداخيل يتم أساسا عن طريق إعطاء مهارات و معارف تنعكس على إنتاجية العمل و عندما يؤدي هذا القطاع إلى تحسين إنتاجية العمل فإن مردود سوق يزداد و يزداد بذلك الدخل الذي يحصل عليه ، و على هذا يكون العائد هو الدخل الإضافي الذي يحصل عليه العامل بسبب مستواه التكويني.

و عليه فإن التربية و التكوين تعد إستثمارا لرؤوس الأموال لا مجرد خدمة إستهلاكية ، و هذا ما تقدمه اليوم مدارس التكوين الخاصة لهذا القطاع .

و عليه نستنتج أن :

- أن الظروف التي مر بها المجتمع الجزائري أدت إلى ظهور التعليم الخاص في الجزائر .

- تستقطب المدرسة الخاصة مع كل موسم دراسي فئات إجتماعية لها أهداف إجتماعية و ثقافية و إقتصادية تمكنت المدرسة الخاصة من توفيرها لها بعد أن عجزت المدرسة العمومية .

- إن إلتحاق الأساتذة والتلاميذ بالمدرسة الخاصة يعود أساسا لفشل المدرسة العمومية و تدهور مكانتها في المجتمع نتيجة المشاكل التي تعرفها .

- إن المدرسة الخاصة للتكوين تعد المنفذ الوحيد لفئة من المجتمع تتمتع بخصوصيات مادية و ثقافية تسمح لها من إختيار نوع التعليم المناسب لأبنائها دون التفكير في المبالغ المالية .

- إن المدرسة الخاصة في الجزائر تضم فئة إجتماعية تتميز بمستوى مادي جيد ، و بمستوى ثقافي عالي ، فهي تستغل فشل نظام التربية و قطاع التكوين المهني في أداء مهامه لإستقطاب العدد الأكبر من التلاميذ .

- إن المدرسة الخاصة في الجزائر سواء في التعليم العام أو التكوين المهني هي مدرسة نخبوية تضم فئة معينة من المجتمع تتمتع بخصوصيات معينة حيث يتمتع أولياء التلاميذ بمكانات مرموقة داخل المجتمع و مناصب مهنية عالية بالإضافة إلى أصحاب الأموال و رجال الأعمال .

ملخص الفصـــل

من خلال هذا الفصل تحت "عنوان تفريغ و تحليل البيانات و النتائج الخاصة بفرضيات الدراسة " و الذي قمنا من خلاله بتفريغ و تحليل البيانات الأولية و بيانات الفرضيات لكل من التلاميذ و الأساتذة و قمنا بعرض النتائج المتوصل إليها التي تم جمعها بأدوات جمع المعطيات من الملاحظة المباشرة التي إستعملت كأداة من خلال الملاحظات لعملية التلاميذ و إتصالهم بمكتب المعلومات في المدارس الخاصة و ملاحظتهم في الأقسام و أوقات الراحة و كذلك المقابلة التي ساعدتنا على جمع البيانات عن طريق الإجتماع بالتلاميذ و مدراء المدارس الخاصة و الأ و هذا بعد تحليل النسب المئوية ، و عرض النتائج الجزئية للبيانات الأولية و بيانات الفرضيات و كذا النتائج العامة للدراسة الميدانية المتوصل إليها من خلال ربط مؤشرات الفرضيات ببعضها البعض ، و في الأخير قمنا بعرض النتائج العامة للدراسة و هذا بعد التحقق من فرضيات الدراسة ميدانيا و هذا عن طريق المعطيات الميدانية المتحصل عليه من خلال الدراسة الميدانية التي تعتبر المكمل الرئيسي للدراسة النظرية .

و منه توصلنا إلى أن معظم الملتحقين بالمدارس الخاصة ينتمون إلى فئات إجتماعية في المجتمع تتمتع بخصوصيات مادية و ثقافية تسمح لها من الإلتحاق بهذا النوع من التعليم خاصة و ان تكلفة التخصص تكلف الكثير من الأموال ، فأصحاب الدخل المتوسط لا يستطعون من إدخال أبنائهم لمثل هذا النوع من المدارس .

و بالتالي المدرسة الخاصة ضرورة أملتها التغيرات الخارجية و الداخلية لذا ، فإنها بإمكانها المساهمة في تخفيف العبء على الدولة و المساهمة في التنمية الإجتماعية ، و بالتالي لابد من المراقبة الصارمة لهذه المدارس حتى لا تكون ذات طابع تجاري هدفه الربح بل لابد أن تسعى لتحقيق الأهداف التربوية و التكوينية و أن تتفادى إحداث صراعات داخل المجتمع يكون بغنى عنها .

خاتمـــة البـــاب :

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى الدراسة الميدانية و التي تعد من أهم مراحل البحث العلمي فهي مجالا لجمع المعطيات بهدف الوصول إلى نتائج علمية تقترب من الدقة و الموضوعية من اجل هذا تم إستعمال تقنيات البحث الميداني بما فيها كيفية إختيار العينة إلى جانب المناهج بحيث موضوع الدراسة يفرض على الباحث إتباع مناهج معينة بغرض تحليل المشكلة تحليلا موضوعيا للإجابة على التساؤلات المطروحة و الوصول إلى الحقيقة و الأدوات التي تساعد على جمع المعطيات الخاصة حيث قمنا تفريغ النتائج العامة و عرض نتائجها عن طريق نتائج جزئية ، و بعد التحقق من نتائج الفرضيات تحليلها توصلنا إلى النتائج العامة و هذا عن طريق النتائج الميدانية ، و بالتالي تمت الدراسة الميدانية من خلال معرفة مدى الإرتباط بين مؤشرات الفرضيات و هذا بتكميم الإجابات و تصنيفها في الجداول الإحصائية و ترجمتها إلى أرقام ة نسب مئوية و تمثلت في الإعتماد على أهم التقنيات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية من الملاحظة و الإستمارة و هذا من أجل جمع المعطيات و المعلومات اللازمة التي تتطلبها دراسة مدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص ، دون أن ننسى العينة المستخدمة في الدراسة و التي تمكن الباحث من الوصول إلى النتائج الدقيقة و الموضوعية و التي تعطي البحث الصبغة الموضوعية و العلمية .

و في نهاية الدراسة توصلنا على أن الفرضيات التي تم وضعها في الدراسة قد تحققت من خلال الدراسة الميدانية للموضوع و بالتالي نستخلص أنه كان لزاما على الدولة الجزائرية بعد الإستقلال أن تفتح أبواب المدارس لكل أفراد المجتمع بإختلاف إنتمائهم الإجتماعي قصد إعطاء نفس فرص التعليم من خلال إقرار ديمقراطية التعليم كمبدأ أساسي يقوم عليه النظام التربوي إلى ضمان مجانية و إلزامية التعليم .

و اليوم أصبح ما يسمى بالمدرسة الخاصة و هي واقع يعرفه المجتمع الجزائري و منتشرة عبر كل أنحاء الوطن و يلتحق بها العديد من التلاميذ و الأساتذة ، و هي تستقطب فئة معينة من المجتمع لها خصوصياته المادية و الثقافية .

خاتمـــــة

إن البلدان الرأسمالية و المصنعة تفطنت أن العالم يدخل معترك الإقتصاد العالمي الذي يعتمد على العلمية و التكنولوجيا الحديثة بالدرجة الأولى ، فبدؤوا في التفكير لمواجهة هذا الوضع الجديد و الطرق الناتجة لمواجهة هذا الواقع و التحديات التي رفعتها من أجل مواجهة التحدي و التكيف مع شروط القرن .

إن محاولة التنافس في القرن 21 خلقت قوى عمل منتجة ، حيث عملت العولمة على زيادة النمو الإقتصادي في بعض البلدان إذا ما أرادت الصناعة أن يبقى لها دور ، فإنها تحتاج اليوم إلى تنظيم طرق الإنتاج القائمة على وسائل الإنتاج الحديثة و المتطورة ، و التي تحتاج بدورها إلى المهارات الحديثة و الكفاءات لتلبية المتطلبات الفنية و الإجتماعية للمشاركة في أدوار إنتاجية في مجتمع دائم التغير و متجه نحو التنمية الإجتماعية و الإزدهار الثقافي .

إن التعليم الفني و المهني هو المكون الأساسي الأكثر صلة بإكتساب المعرفة و المهارات التي يحتاج إليها العمال في معظم الصناعات التحويلية و الخدماتية ، و هذا لما يلعبه من دور هام في تحسين الإنتاج و الإنتاجية ، و منه نجد أن الجزائر منذ الإستقلال خطت خطوات هامة في جميع المجالات من أجل مواكبة عصر التقدم التكنولوجي و عصر العولمة و التنافس ، حيث عرفت تغير إجتماعي مس مختلف القطاعات ، بحيث يعتبر جزء من عملية أكبر و أوسع من عمليات التطور في المجتمع و هي التي يطلق عليها إسم التغير الثقافي و يشمل التغير الثقافي كل تغير يحدث في الجوانب المادية و غير المادية للثقافة و في العلوم و الفنون و الفلسفة و التكنولوجيا و اللغة و الأداب هذا بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في أشكال المجتمع و بنيانه و في قواعده و نظمه .

و لهذا فإن الجزائر بعد الإستقلال إختارت النظام الإشتراكي في العمل على تنمية إقتصادها الوطني ، فكان عليها تطبيق أسلوب التخطيط في أداء العملية الإقتصادية ، لهذا عرفت منظومة التربية و التكوين تطورات و تغيرات من أجل النهوض بهذا القطاع الذي يساهم في التنمية الإقتصادية بدرجة كبيرة ، خاصة و أن قطاع التكوين المهني كان ضعيف البنية مباشرة بعد خروج الإستعمار فخطت الجزائر خطوات هامة في هذا المجال و ما خصصته من ميزانية ضخمة لهذا القطاع ، لكن رغم هذا لم تتمكن من خلق اليد العاملة المتخصصة لتنمية الإقتصاد ، رغم أن هذا القطاع أصبح يستقطب أكبر عدد من الأفراد سنة بعد سنة

و خاصة الذين إنقطعوا عن الدراسة و ادركوا أن مخرجهم الوحيد في الحياة العملية يكمن في التأهيل في أحد المهن ، الشيء الذي يسمح لهم بالإندماج بصفة فعالة في عالم الشغل ، لكن و رغم المجهودات المبذولة في هذا الميدان لم تكن هذه المراكز سوى مراكز لإستعاب العدد الهائل للراسبين و المتسربين و لم تستطيع مواجهة تحديات العولمة و التطور التكنولوجي السريع ، و بالتالي لم تقدم اليد العاملة للشركات الإقتصادية ، خاصة و أن التخصصات لم يحدث فيها أي تجديد ، بالإضافة إلى قلة الوسائل المادية و البيداغوجية الضرورية لسير عملية التكوين .

و مع دخول الجزائر نظام السوق الحر ، عرفت عدة قطاعات الخوصصة بما في ذلك قطاع الصحة و القطاع الإقتصادي و كذا قطاع السياحة ، وجاء الدور لقطاع التربية فتم مع بداية 2001 خوصصة المدارس و ظهور مدارس خاصة تشمل التعليم العام بكل مستوياته بعد أن كان هذا حكرا على الدولة و كانت تنشط في سرية فأصبحت مع بداية 2004 مدارس معتمدة من طرف الدولة ، و هذا بعد أن أعطي الضوء الأخضر لمدارس التكوين المهني و للخواص للإستثمار في هذا القطاع ، و هذا تحت رقابة الدولة خاصة و أن التعليم الخاص أصبح اليوم ضمن نظامنا التعليمي في عصر العولمة و الحداثة و التكنولوجيات المتطورة .

و بعد الدراسة التي قمنا بها ، نستنتج من خلال البحث النظري و الميداني ، أن جراء التغير الإجتماعي و نتيجة للتغيرات الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية و السياسية التي عرفتها الجزائر و نتيجة تغير مختلف البنيات الإجتماعية و كذا وظائفها ، فبعد الدراسة التي قمنا بها و من خلال تفحصنا لفرضيات الدراسة جيدا توضح لدينا ، ان ظهور المدارس الخاصة للتكوين المهني في الجزائر كان نتيجة التحولات التي عرفها العالم و المجتمع الجزائري خاصة و التي فرضت على الأفراد التوجه نحو التخصص في مهن جديدة و التوسع في التحكم في الألات و التقنيات الحديثة التي تتماشى و التقدم العلمي ، و بهذا فتح المجال أمام الخواص للإستثمار في قطاع التكوين المهني و فتحت مدارس خاصة للتكوين بشروط خاصة تضعها وزارة التكوين المهني ، و هذا من اجل إعطاء فرصة للتلاميذ المتسربين و الراسبين في مختلف المراحل التعليمة و الذين لم يسعفهم الحظ في الدخول إلى مراكز التكوين العمومية الإلتحاق بمدارس التكوين التابعة للقطاع الخاص خاصة أن هذه المدارس لا تضع مسابقة للدخول ، فنجد أن هذه المدارس مع كل دخول تكويني يلتحق بها العديد من التلاميذ من مختلف الفئات الإجتماعية و مختلف الأعمار و مختلف المستويات التعليمية .

و بهذا فإن مدارس التكوين الخاصة تعطي الفرصة للمتسربين و الراسبين في التعليم العام الإلتحاق بها و الحصول على تكوين في التخصص الذي يرغبون فيه ، حيث نجد أن هؤلاء الملتحقين بمدارس

التكوين التابعة للقطاع الخاص لهم خصائص مادية و ثقافية يتمتعون بها حيث نجد أن من أهم أسباب الإلتحاق بمدارس التكوين الخاصة هو الوضعية التي تعاني منها مراكز التكوين العمومية و هي نقص في الوسائل المادية و البيداغوجية بالإضافة إلى التخصصات المقترحة فهي تخصصات قديمة و لا تتماشى و متطلبات العصر .و بالتالي لم تستطيع مراكز التكوين العمومية من تلبية الطلب الإجتماعي و الإقتصادي ، عكس ما توفره المدرسة الخاصة للتكوين ، حيث نجد أنها تترك إختيار التخصص المدروس للتلميذ ، وفق قدراته العقلية و ميولاته الشخصية و كذا ما تحتاج إليه المؤسسات الإقتصادية الخاصة و العمومية ، كذا لغة التدريس بكلا اللغتين العربية و الفرنسية ، بالإضافة إلى توفر الوسائل التعليمية اللازمة لذلك .

تعتبر نظرة المتكونين لمراكز التكوين العمومية و المشاكل المختلفة التي تعاني منها، من أهم العوامل التي تدفع بهذه الفئة من المجتمع الإلتحاق بمدارس التكوين الخاصة ، حيث يتمتع أسرهم بمستوى مادي مرتفع يسمح لهم بدفع مصاريف التكوين التي تكلف الكثير من الأموال ، بحيث لا يستطيع أصحاب الدخل الضعيف من إلحاق أبنائهم بمثل هذه المدارس ، بالإضافة إلى المستوى الثقافي العالي لأسر المبحوثين و الذي يسمح لهم بتقييم المدرسة الخاصة .

و عليه فإن المدرسة الخاصة اليوم تستقطب فئة إجتماعية من المجتمع تتمتع بخصوصيات مادية و ثقافية تجعلها تختلف عن باقي الفئات الإجتماعية الأخرى ، و تمتاز بخصوصيات معينة تجعلها تختار التعليم الخاص لأبنائها حتى تمتاز عن بقية شرائح المجتمع ، فنستطيع القول أن المدرسة الخاصة اليوم هي مدرسة نخبوية تستقطب نخبة معينة من المجتمع الجزائري ، و منه فإن المدرسة الخاصة للتكوين تتيح الفرصة للأفراد في إختيار التعليم الذي يناسب مستواهم المالي و الثقافي ، و بالتالي تتيح الفرصة لأفرادها لكي يكتسبوا المهارات التي تحتاج إلى نظم الإنتاج القائمة على التكنولوجيا الحديثة و هذا من أجل تحسين المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري ، و ذلك بتنمية الإقتصاد و هذا يتطلب تحسين المستوي العلمي و المعرفي للأفراد ، و بالتالي فإن المدرسة لابد أن تتلائم مع التغيرات الثقافية السريعة و أن توجه كل عنايتها و في الوقت ذاته لتحقيق حاجات و ميول و قدرات الأفراد ، و منه فإن النجاح الإقتصادي و السياسي و الإجتماعي لأي مجتمع يعتمد على مبادئ تكافؤ الفرص، و بالتالي فإن هذا النوع من التعليم يعمل على تدعيم الطبقة التي تتمتع بحظوظ معينة ، تتمثل في المناصب السياسية و القيادية و الإجتماعية و بالتالي المحافظة على الإرث الثقافي لطبقة إجتماعية معينة .

حيث كان Bordieu محقا عندما أكد أن ثقافة النخبة هي أقرب ما تكون إلى ثقافة المدرسة ، في حين أن أبناء الأوساط البرجوازية الصغيرة و بشكل أولي [العمال و المزارعين] لا يستطعون الحصول

إلا بمشقى ما هو معطى بشكل " طبيعي " لإبناء الطبقة المثقفة ، كالأسلوب و الذوق و الفكر و مجمل المواقف ، و بهذا فإن نظرية المواهب و القدرات ماهي إلا مجرد سراب في صحراء قاحلة .

و منه فإن مدارس التكوين الخاصة أصبحت ظاهرة إجتماعية تربوية ملحوظة ، لكن هناك مشاكل تواجهها على مختلف الأصعدة إذ أنه رغم الشروط التي وضعتها الوزارة الوصية و مختلف القوانين لكن ضبطت مراكز للتكوين الخاصة منحتها وزارة التكوين و التعليم المهنيين إعتمادا بنفس الدرجة مع مراكز التكوين العمومية لكن هذه المدارس تقدم دروسا في مستويات جامعية و تمنح شهادات دراسات تتضمن أن المتربص له شهادة تعادل شهادة جامعية عليا ، في حين أن حدود ما يمكن للمدارس الخاصة أن تقدمه حسب القانون هو " شهادة الكفاءة المهنية " كأدنى حد و " شهادة تقني سامي " كأقصى حد و لا تمنح المدارس الشهادات بل تمنحها مراكز التكوين العمومية .

كذلك نجد بعض المدارس التي تدعي أنها معتمدة من مدارس و معاهد أجنبية و في بعض الحالات يدعون أنها فروعا لجامعات و هو ما يعتبر مغالطة ، في حين أن المدارس التي تكون معتمدة من دول أجنبية في الجزائر ، مجبرة على المرور عن طريق وزارة التكوين و التعليم المهنيين .

و هل نستطيع القول أن هذه المدارس الخاصة قد لبت مطالب الملتحقين بها من تأمين فرص عمل كل في إختصاصه ليتم من خلال ذلك نهوض و بناء المجتمع في مقاومة كل أشكال الغزو و خاصة الثقافي و إلا فالنتيجة زيادة التبعية للغرب لذا لابد من خطة إستراتيجية لإستعاب معظم الخرجين في مجالات التكوين و إخضاع ذلك كله إلى غايات التنمية الإجتماعية و الإقتصادية .

هل المدارس الخاصة اليوم هي بديلة عن المدارس الحكومية ؟

و هل مدارس التكوين الخاصة اليوم أصبحت سوى مؤسسات خاصة تسعى للإحتيال و النصب على الأشخاص و السعي وراء الربح السهل و السريع ، دون العمل على تحقيق هدفها الرئيسي و هو التكوين من أجل التنمية و التقدم ؟

قائمة المراجع

1– مجلة الدراسات السوسيولوجية، ظاهرة الشباب، الجزء الأول، العدد 02، أبريل 1991، جامعة عنابة.

2 - جـريدة المجـاهد ، العدد 131 ، 05 أكتوبر 1962 .

3– وزارة التربية ، مؤتمرات إحصائية 99/98 ، مديرية التخطيط .

4- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، [1979] .

5- علي بن هادية، بلحسن البليش، الجيلالي بن الحاج يحي، القاموس الجديد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

6- Paul Albon « Probléme humaine de l'entreprise **«** , Collection du Mode . entreprise Gestion Social , sans année.

7- جورج فريدمان ، و بيار نافيل ، رسالة في سوسيولوجيا العمل ، ترجمة [يولاند عمانوئيل] منشورات عويدات ، بيروت ، باريس ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، ط 1 ، ج1 ، [1985] .

8 – د/ محمد قباري إسماعيل، علم الإجتماع الصناعي، منشأت المعارف، الإسكندرية، مصر، بدون سنة.

9- إبراهيم مصطفى، حامد عبد القادر ، أحمد حسن الزيات ، محمد علي النجار ، المعجم الوسيط ، الجزء الثاني ، دار الدعوة ، إسطنبول ، تركيا ،[1989] .

10 – ديتكن ميشيل ، قاموس علم الإجتماع و علوم التربية ، ترجمة إسماعيل محمد حسن ، دار الطباعة ، بيروت ، لبنان ، بدون سنة .

11- بوفلجة غياث، الأسس النفسية للتكوين و مناهجه ، سلسلة المجتمع ،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، [1984] .

12- عبد الرحمان محمد عيسيوي، علم النفس الصناعي، مؤسسة الشباب ، الجامعة للطابعة و النشر، مصر،[1989] .

13- أحمد عزت راجع ،علم النفس الصناعي، دار العربية للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، سنة [1965] .

14- سعيد راضية و أخريات ، المدرسة الخاصـة فـي الجزائر ، مذكرة نهاية ليسانس ، جامعة الجزائر ، [1995-1994] .

15- Daniel Hanet , la formation professionnel par ses propres majeurs dans les payés en voie de développement , 2 eme édition , Paris , (1993).

16- أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات الرعاية و التنمية الإجتماعية ، إنجليزي ، فرنسي ،عربي ، دار الكتاب المصري ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، القاهرة ، ط1 ،[1987] .

17- جورج فريدمان وبيار نافيل ، رسالة في سوسيولوجيا العمل ، ترجمة يولاند عمانوئيل ، منشورات عويدات ، بيروت ، باريس ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط1- ج1- ، [1985] .

18- عبد الكريم تقوهونين ، التكوين المهني في الجزائر و موقف العمال منه ، دراسة حالة [سوناكوم] أطروحة دبلوم الدراسات المعمقة ، معهد علم الإجتماع ، جامعة الجزائر ، سبتمبر، [1983].

19- Paul Foulquié , Vocabulaire des sciences sociales , Paris , P.U.F , ,Art , Formation , (1978) .

20- Ministère du Travail et des Affaires Sociales, Revues Algérienne du Travail , Alger , N°5 , Aout (1968) .

21- عبد القادر الهاشمي ، التكوين المهني في أقطار المغرب العربي و جدواه الإقتصادية و الإجتماعية ، الجزائر ، مطبعة النخلة ، المعهد العربي للثقافة العالية و البحوث العلمية ، بدون سنة .

22- محمد جمال برعي ، فن التدريب الحديث في مجالات التنمية ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، [1970] .

23- أحمد عزت راجع ، علم النفس الصناعي ، الإسكندرية ، الدار العربية للطباعة و النشر ، [1965] .

24- هيئة الأبحاث و الترجمة ، الأصيل القاموسي العربي الوسيط ، ط1 ، بيروت ، دار الراتب الجامعية .

25- يوسف مخائيل اسعد ، رعاية المراهقين ، مكتبة غريب ، بيروت ، [1991] .

26- محمد لبيب النجيحي ، دور التربية في التنمية الإجتماعية و الإقتصادية للدول العربية ، [1995] .

27- طلعت همام ، قاموس العلوم النفسية و الإجتماعية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، [1984] .

28- عبد الغني مغربي ، التفكير الإجتماعي عند إبن خلدون ، [ترجمة محمد الشرين بن دالي] ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،[1986] .

29 – سيد أحمد بيومي ، علم الإجتماع ، الدار الجامعية ، الجزائر ، [1989] .

30- محمد عبد الغني سعودي ، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير و الدكتوراه ، المكتبة الأنجلومصرية ، ،القاهرة ،[1986] .

31- يوسف القاضي ، مناهج البحوث و كتاباتها ، دار المريخ ، الرياض ، [1979] .

32- حسن عبد الحميد أحمد رشوان ، مبادئ علم الإجتماع و ميادين البحث ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، سنة [1992] .

33- بودون ريمون ، مناهج علم الإجتماع ، تر شبئون الحاج هالة ، منشورات عويدات ، بيروت، ط1 ، [1972].

34- محمد الغريب عبد الكريم ، البحث العلمي ، التصميم ، المنهج و الإجراء ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،[1995].

35- عبد القادر حليمي ، مدخل إلى الإحصاء ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1، الجزائر ،[1994] .

36- أحمد حسين الرفاعي ، مناهج البحث العلمي ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، ط1 ،[1998].

37- إحسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، بدون سنة.

38- نائل عبد الحفيظ العواملة ، أساليب البحث العلمي ، قسم الإدارة العامة كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية، عمان ، ط1 ،[1997].

39- عمار بوحوش ، محمود الذنيبات ، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،[1995].

40- أحمد بدر ، أصول البحث العلمي و مناهجه ، و كالة المطبوعات ، الكويت ، [1991] .

41-GRAWITZ MADELINE , Méthodes des sciences social , ed dollaz K ,Paris , (1974).

42-ANGERS MAURICE , Initiation pratique a la méthodologie , casbah université , 2eme , Alger , (1997).

43- عبد الرحمان محمد عيسيوي ،القياس و التجريب في علم النفس و التربية ، دار النهضة العربية ، بيروت ،[1974].

44- إبراهيم مذكور ، معجم العلوم الإجتماعية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، [1975].

45- محمد حسن احسان، الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي، دار الطليعة، بيروت، ط2 ، [1986].

46- ذوقان عبيدات و اخرون ، البحث العلمي مفهومه و أدواته و أساليبه ، ط1 ،عمان ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، [1996].

47- رفيقة سليم محمود ، التعليم في البحرين ، مكتبة التربية العربية لدول الخليج ، الرياض ، [1987] .

48 - www .education .gov / 01/05/2003.

49 -www /arabic . tharwaprojetc.com /node/net /2003.

50 - www .thawra . alwwehda .gov /05/04/2005.

51- www . minshawi . com /02/04/2005.

52- منير عطا الله سليمان و أخرون ، تاريخ و نظام التعليم في جمهورية مصر العربية ، المكتبة الأنجلو مصرية ، ط3 ،[1972].

53 -w w w .march9online .net /htm/20%files/GjarPrivat .htm.30/12/2004.

54 - w w w .elaph .com /Elaph Web /Reports/2005/5/.net .

55- عبد الباسط محمد حسن ، علم الاجتماع : الكتاب الأول : المدخل ، دار غريب للنشر و الطباعة و التوزيع ، القاهرة ،[2002] .

56- منى عويس ، عبلة الأفندي ، التخطيط الإجتماعي و السياسة الإجتماعية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، [1996] .

57 – عطيات محمد خطاب ، أوقات الفراغ و الترويح ، ط3 ، القاهرة ،[1990].

58 – Guy Rocher , le Changement Social , Introduction à la Sociologie Générale , coll H.M.S ,point Paris ,(1968).

59– Neil Smesler , The Sociologie of economic life ,Prentice – Half , New jerzy , (1963).

60- محمد علي محمد و أخرون ، دراسات في التغير الإجتماعي ، دار المكتبة الجامعية ، القاهرة ،[1990

61– محمد أحمد الزغبي ، التغير الإجتماعي ، دار الطليعة للنشر و الطباعة ، بيروت ،[1978] .

62- عبد الله محمد عبد الرحمان ، علم الإجتماع ، النشأة و التطور ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،[1999].

63- أحمد البكلاوي ، التدخل السوسيولوجي للإعلام ، دار الكتاب الجامعي ، الإسكندرية ، بدون سنة .

64- Jean Gaufin , Les 50 mots clés de la sociologie , Edouard Privat éditions , France , (1972) .

65 – معن خليل عمر ، نقد الفكر الإجتماعي المعاصر ، ط2 ، دار الأفاق ، بيروت ، [1991] .

66– Abdeghani Meghrebi , Culture et Personnalité Algérienne de Massinissa à nos jours , édition ENAL ,O.P.U , Alger , (1986) .

67- علي مانع، جنوح الأحداث و التغير الإجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، [1966] .

68- حسن بهلول، الغزو الرأسمالي و مبادئ إعادة التنظيم الإقتصادي الوطني بعد الإستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، [1984].

69- المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي ، لجنة علاقات العمل ، مشروع تقرير علاقة التكوين بالشغل ، الدورة الرابعة عشر ، نوفمبر [1999] .

70- عبد القادر جغلول، المرأة الجزائرية، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، الجزائر،[1983].

71- الطاهر زرهوني ، التعليم في الجزائر قبل و بعد الإستقلال ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، [1994].

72- بوفلجة غياث ، التربية و متطلباتها ، د.م.ج ، الجزائر ،[1993] .

73 - محمد منير مرسي ، التعليم العام في البلاد العربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط2، [1974].

74- مصطفى زايد ، التنمية الإجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر ، د.م.ج ،[1986].

75- رابح تركي ، أصول التربية و التعليم ، الجزائر ، د.م.ج ، ط2 ، [1990].

76- سعيد عيادي ، التنشئة السياسية بين المدرسة و البيئة الثقافية ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الإجتماعية ، جامعة الجزائر ،[1990-1991] .

77- أحمد بن نعمان ، التعريب بين المبدأ و التطبيق ، مكتبة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، [1981

78- رابح تركي ، التعليم القومي و الشخصية الوطنية [1931-1956]، الشركة الوطنية للتوزيع ، الجزائر ، ط2، [1981] .

79- لجنة التعليم العليا ، منشور صادر في ديسمبر ، الجزائر ، سنة [1954] .

80- أحمد خطيب ، جمعية العلماء المسلمين و أثرها الإصلاحي في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، [1985] .

81- رابح تركي ، مشكلة الأمية في الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ،[1981] .

82- عبد القادر فوضيل ، التعليم الأساسي و نماذج ربطه بالتعليم الثانوي عربيا و عالميا ، مطبعة المنظمة العربية للتربية و الثقافة ، تونس ،[1992] .

83- عبد الرحمان سلامة ، التعريب في الجزائرمن خلال الوثائق الرسمية ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ،[1981]

84- وزارة التربية و التعليم ، مجلة تربوية ثقافية ، الجزائر ، العدد 789 ،[1982] .

85- مليكة بوداليا قريفو ، المدرسة الجزائرية من إبن باديس إلى بافلوف ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، [1989] .

86- محمد العربي ، المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية ، د.م.ج ، [1989].

87- مدني محمد توفيق ، إختيار الفرع في جامعة الجزائر و تمثيلات الطلبة إتجاه دراستهم ، رسالة لنيل ديبلوم الماجستير في علم الإجتماع ، لم تنشر ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الإجتماعية ، [1988].

88 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الميثاق الوطني ، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني ، الجزائر ،[1976].

89- المجلس الأعلى للتربية ، المبادئ العامة لسياسة التربوية الجديدة و إصلاح التعليم ، ملخص الوثيقة القاعدة ، مارس[1998] .

90 – هاشم محمد سعيد عبد الوهاب ، التعليم التقني في الوطن العربي ، الواقع و الإتجاهات ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، تونس ، [1985] .

91- L'Hacene Ouaragh , Economie Algerienne à l'epreuve de la demographie ; centre francais sur la population et le developpement , (1996).

92- صلاح الدين علي ، الخدمة الإجتماعية ، الهيئة العامة للتأليف و النشر ، الإسكندرية ، ط3 ،[1993]

93- عبد القادر الهاشمي ، التكوين المهني في أقطار المغرب العربي و جدواه الإقتصادية و الإجتماعية ، المعهد العربي للثقافة العالمية و بحوث العمل ، مطبعة النخلة ، الجزائر ، [1991].

94- الطاهر زرهوني ، التعليم في الجزائر قبل و بعد الإسقلال ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، [1994] .

95- مولود أمزيان ، وزير العمل و التكوين المهني ، تقرير عن التكوين المهني ، الجزائر ، سبتمبر[1979].

96-Voir PARPAIS GALIXTE : Formation Professionnelle et Formation Sociale , Le cas de l'Algerie Indépendante , Paris , P , U ,F ,(1977) .

97- راجع ملف الوثائق ، الإختيار الصناعي الجزائري ، وزارة الإعلام و الثقافة ، الجزائر ، العدد 08 ، [1971]

98 - Rapport d'Activité du Plan , Travail de Formation Professionnelle des Adultes , Alger, (1969).

99 - Michel Brugrin , les Institutions des F.P .de l'Algerie Indépendante , Paris , édition dumont , (1978) .

100 - Taleb El Ibrahimi , de la décolonisation à la révolution culturelle , 1962-1972, Sned ,(1973).

101- ميثاق الثورة الزراعية ، المعلن عنه في سنة 1971.

102 - EL KENZ Ali , Monographie d'une expérience Industrielle en Algérie , Le cas de la S-N-S d'Elhadjar , Thèse d'Etat , Parie ,(1983).

103-Mohamed Boutamine , les Fondements sociaux des Formation – des Professeurs , des enseignants professionnelles ,(p-c-p) ,Institut de sociologie , Alger, Thése de DEA,(1983).

104- نقلا من مشروع المخطط الخماسي 84/80 ، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ، ماي [1980]

105- بلقاسم بن مروان ، التكوين المهني و علاقته بالتنمية الإجتماعية ، أطروحة لنيل الماجستير ، معهد علم الإجتماع ،جامعة الجزائر ،[1984] .

106- N- Redjem , la Formation Professionnelle en Algerie , Edition ENAL , O.P.U , (1984).

107- تقرير عام للمخطط الخماسي ، وزارة العمل و التكوين المهني ،[1980- 1984] .

108- Deuxième Plan Quinquennal 1985 , Rapport Général .M.P-A.T , Janvier , (1985).

109- الكراريس البيداغوجية: المعهد الوطني للتكوين المهني، كتابة الدولة للتكوين المهني، الجزائر، نوفمبر،1981، العدد 1 .

110- مجلة الوحدة ، الجزائر ، العدد 124 ، ديسمبر [1981] .

111- Revue de Formation Professionnelle, Ministére du Travail et de Formation Professionnelle, Alger ,n°01 ,(1979) .

112- جريدة الشعب ، الجزائر ، سنة ، [1982] .

113- مطبوعات وزارة التكوين المهني، المخطط الخماسي، باب التكوين المهني في الجزائر، فبراير[1982] .

114- بوفلجة غياث ، التربية و التكوين في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،[1992]

115- فايز محمد قدورة ، التدريب المهني ، مجلة العمل العربية ،القاهرة ، العدد 10 ، [1977] .

116- صالح شنواني ، إدارة الأفراد و العلاقات الإنسانية ، دار الجمعات ، القاهرة ،[1988].

117- محمد خيري و محمد قريطم ، الأسس العامة للتدريب ، دار المعرفة ، القاهرة ،[1982] .

118- وهيب سمعان و محمد منير مرسي،الإدارة المدرسية الحديثة، دار العالم العربي ، القاهرة ، بدون سنة .

119- منصور فهمي ، إدارة القوى البشرية في الصناعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، [1978] .

120- عادل حسن ، الكفاية الإنتاجية للأفراد في الصناعة ، القاهرة ، دار الجامعات المصرية ، [1976].

121- محمد السيد أبو نبيل ، علم النفس الصناعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ،[1991] .

122- علتم فتحان موسى ، التدريب و تطوير الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة ، المعهد العربي للثقافة العالمية ، [1990] .

123- عبد الكريم درويش ، أصول الإدارة العامة ، مكتبة الإنجاز المصرية ،القاهرة ، [1976] .

124 - Pierre Binard , la Formation Continue , P.U.F , Paris , (1976) .

125- لسن جمان جي ، الصراع التكنولوجي الدولي ،تطوير و مزاحمة ، ترجمة أمنة المصري نور الدين ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، ط1، [1984] .

126- Mercelense , Travail pédagogiques , Formation dessablant ,Eddition ,p-a-f , l'éducation , 1er edition ,(1971) .

127- نقلا عن رسالة زميرلي ربيعة ، الوظائف الإجتماعية و الإقتصادية للتكوين ، لنيل الدراسات المعقمة ، [1981] .

128- بوخملة مسعود ، التكوين المهني و أثاره النفسية و الإجتماعية للعامل في المنشأت الصناعية الجزائرية ،[ش-د-م] ، معهد الإجتماع ،جامعة الجزائر ،[1983] .

129- صالح شبكشي ، العلاقات الإنسانية في الإدارة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، [1969].

130- المرسوم التنفيذي رقم 67/93 المؤرخ في 1993/03/10 ، المتضمن تنظيم التكوين المهني المقدم في مراكز التكوين المهني و عمال المؤسسات العمومية.

131- الميادين التكوينية، وزارة التربية، وزارة التكوين المهني، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي سنة 1983.

132- سوق العمل ، المنظمات و المؤسسات الوطنية .

133- وزارة التربية ، مؤشرات إحصائية 99/98 ، مديرية التخطيط .

134- مجلة المربي، مجلة دورية يصدرها المعهد الوطني للتكوين العالي لإطارات الشباب، الجزائر،العدد 6 ، [1993].

135- و هيب سمعان و اخرون ، دراسات في المناهج ، مكتبة الأنجلومصرية ، دار الجيل للطباعة ، القاهرة ، [1973].

136- وهيب سمعان ، التربية في العالم المعاصر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، [1985].

137- Olivier Cohen Steiner , l'enseignement aux Etat Unis , Paris ; d'après document fournis ,(1993).

138- د.ك ستيفنسون ، الحياة و المؤسسات في أمريكا ، مركز الكتب الأردنية ، عمان ،[1987].

139- محمد منير مرسي ، التربية المقارنة بين الأصول النظرية و التجارب العالمية ، عالم الكتب ، الإسكندرية ، [1998] .

140 - Société Universitaire d'Edition et de librairie (S.E.U.L) , le livre des instituteurs , Paris , (1974) .

141-Edition et vie active dans la société moderne, Paris ; rapport organisation coopération ,(1975).

142- وهيب سمعان ، محمد منير مرسي ، مدخل إلى التربية المقارنة ، المطبعة الفنية الحديثة ،القاهرة ،ط2 ، [1974].

143- أحمد إسماعيل حجي ، التربية المقارنة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،[2000] .

144- يوسف كرم ، لبنان الجديد ، منشورات المكتبة العصرية ،بيروت ، ط1 ، [1972] .

145- عايش محمد زيتون، أساليب التدريس الجامعي ، دار الشروق للنشر و التوزيع ،عمان ، ط1 ، [1995].

146- بدر سعيد الأغبري ، التعليم الجامعي الأهلي بين التأييد و المعارضة ، مؤتمر التعليم العالي الأهلي ، صنعاء ، المحور 1 ، جانفي[2001].

147- محمد منير مرسي ، التعليم في دول الخليج ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط3 ،[1995] .

148- خليل إبراهيم السعادات ، [الحاجة إلى التجديد التربوي] ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد 38 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، [1995] .

149- صلاح الدين /ع ، " خلافات بين مدراء التربية حول مشاريع الوزارة لتنظيم المؤسسة التعليمية " ، جريدة الشروق ، العدد 1638 ، 19 مارس [2006] .

150- محمد الطيب العلوي ،التربية بين الأصالة و التغريب ، منشورات دحلب ، بدون سنة .

151- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، لجنة علاقات العمل ، مشروع تقرير علاقة التكوين بالشغل ، الدورة الرابعة عشر ، نوفمبر[1999].

152- المجلس الأعلى للتربية ، مناقشة مشروع التعليم الخاص في الجزائر ، لجنة التعليم ، 1أفريل[1997].

153- عبد القدوس محمد بوزيان و أخرون ، [المدرسة الخاصة ليست هي الحل] ، جريدة الصحافة ، العدد 183 ، 04 سبتمبر[1999].

154- نادية لعزيز و أخريات ، [المدرسة الخاصة بين التجارة و البحث عن الشرعية]، جريدة الحقيقة ، العدد 24-25 ،31 ماي[1994].

155- النشرة الرسمية للتربية الوطنية، تنظيم التربية و التكوين في الجزائر، المديرية الفرعية للتوثيق، ط3 ، [1995] .

156 - Journal l'Authentique, (les écoles privés sont interdites) ;N° 1477 , 27 Septembre (1999).

157- Said Chekri , (l'enseigement privés face à l'ambroilogie juridique) ,journal l a Nation , N°230, 28 septembre (1999) .

158- ب/ مصطفى ، [إعت 26 مدرسة خاصة في ثماني ولايات] ، جريدة الخبر ،15 جوان[2005]

159- جريدة الخبر ،" المدارس الخاصة ممنوعة "، العدد 3 ، 27 سبتمبر[1999] .

160- مليكة صبيات ، المدارس الخاصة "، جريدة الخبر الأسبوعي ، العدد 89 ، من 15 إلى 21 نوفمبر [2000]

161- www .islamonline .net /Arabic /new/2006 .03/08/article 09.

162- هامل بن عيسى "، قريفو و مدرستها الخضراء "، جريدة اليوم ، العدد 468 ،20 سبتمبر[2000].

163- النشرة الرسمية للتربية الوطنية، تنظيم التربية و التكوين في الجزائر، المديرية الفرعية للتوثيق، ط3،[1995].

164- قدور بن مرسي ، [المدرسة الخضراء] ، الشروق اليومي ، العدد 103 ، 07 مارس [200].

165 -ASSIA , « L'enseigement privé reconnu « , le journal el WATEN , n° 3123 ,17/03.(2001).

166- NABILA Amir , « Benbouzid fait un pas en arriére » , le journal EL WATEN , n°4651 , 05-03-(2006) .

167- ب/ مصطفى، "إعتماد 26 مدرسة خاصة في ثماني ولايات"، جريدة الخبر، العدد 4431، 15 جوان[2005] .

168– ب/ مصطفى، "بن بوزيد ينفذ تهديداته ضد المدارس الخاصة"، جريدة الخبر، العدد 4516، 03 أكتوبر [2005] .

169– بوزانة / محامد، "الأولياء يطالبون بتطبيق المادة 25 من مرسوم إنشاء المدارس الخاصة"، جريدة الخبر، العدد 4637، 26 فيفري [2006] .

170– محامد / زكريا ،"أويحي يطلب إستفسارات من وزير التربية حول قضية المدارس الخاصة"، جريدة الخبر، العدد 4638 ، 27 فيفري [2006] .

171 – Kahina Benarab , « Les Parents Désemparés « ,Journal Le Jour d'Algerie « , n° 768 , 01/03/(2006) .

172- م / مراد ، "الأولياء يبلغون قلقهم للجنة التربية بالمجلس الشعبي الوطني"، جريدة الخبر، العدد 4640، 03/01/[2006].

173 – Nabila Saidoun , « Les Parents Réclament un Sursis « , le Journal LIBERTE , n°4088 , 01/03/(2006) .

174 – Mohamed Djadi, « Ecoles Privées : Fin de la Crise « , le journal le SOIR d'Algérie, n°4636 , 05/03/ (2006) .

175 – Karima Mokrani , « Les Ecoles Privées « Illégales « autorisées à rouvrir leurs portes « , le journal La Tribune , n°3244 , 05/03/ (2006) .

176 – Nabila Saidoun , « Ecoles Privées : Un sursis jusqu'à Juin « , le journal LIBERTE , n°4091 , 05/03/ (2006).

177 – Badiaa , « 98 Ecoles Privées sont déjà Agrées « , le journal l'Athentique , n°3520 , 01/06/ (2006) .

178– عماد فارس، " التدريس باللغة العربية حرص على مقوماتنا الوطنية"، جريدة المساء، العدد 2802، 06/01/ [2006] .

179– Salah Eddine , « Un Ultimatum pour l'écoles Privées « , le journal le quotidiens d'oran , n°3480 , 01/06/(2006).

180- عزيز ملوك، "إعتماد 100 مدرسة خاصة و رفض 39 ملفا"، جريدة الخبر، العدد 4718، 06/03/ [2006] .

181- مجلة المربي ، يصدرها المعهد الوطني للتكوين العالي لإطارات الشباب تيقصرين ، الجزائر ، العدد 06 ، [1997] .

182- خديجة عيادي ، " التكوين المهني و تحديات القرن القادم "، العالم السياسي ،العدد 610 ، 02/08/ [1998].

183- مجلة مستقبليات ، مجلة فصلية للتربية [التعليم الفني للقرن 21]، مكتب التربية الدولي ، جنيف ، العدد الأول ،مارس[1999] .

184- مقابلة مع السيدة شعبان ، نائب رئيس المؤسسات المعتمدة للتكوين المهني ، وزارة التكوين المهني ،05/05[2001].

185- جريدة الخبر اليومي ،"بن وزيد ينفذ تهديداته ضد المدارس الخاصة"، العدد 4516، 10/03[2005] .

186-Décret exécutifs n°91-141 du 11 Mai 1991, Fixant les conditions du création et du contrôle d'établissement agrées de Formation Professionnelle , (1991) .

187- جريدة الشعب ، [طلبة مهددون في وظائفهم] ، العدد 8023 ، 07/17 / [1989].

188- جريدة الشعب ، [جمعية التربية و التكوين المهني و التشغيل]، العدد 10193 ، 10/2/ [1993]

189– مرسوم تنفيذي رقم 01-419 مؤرخ في 2001/12/20 ، يحدد شروط إحداث المؤسسات الخاصة للتكوين المهني و فتحها و مراقبتها ، الجريدة الرسمية ، العدد 80 ، 12/26/ [2001] .

190– الجريدة الرسمية ، وزارة التكوين المهني ، قرار تحديد دفتر شروط فتح مؤسسة خاصة للتكوين المهني ، العدد 67 ، 10/13/ [2002] .

191– ح/ سليمان ، " الحكومة تفرض شروطا على المعاهد العليا الخاصة و تحدد مهلة سنة للمطابقة " ، جريدة الخبر ، العدد 4452 ، 20 /07/ [2005] .

192-Nacer Haniche , « Entre la détermination d’exister et l’exigence de se conformer aux textes « , le journal la Tribune , n°3253 , 15/03/ (2006) .

جامعـــة سعـد دحلـب البلـــيدة
معـــهد اللغـــات و العلـوم الإجتماعـية
قســم علــم الإجتــماع التربــوي
تخصص علــم الإجتمــاع التربــوي

رقم الإستمارة .....
تاريخ إجراء الإستمارة : ...../...../.....

الموضوع : مدارس التكوين الخاصة و نظام التربية و التكوين في الجزائر

عنــوان الدراســة :

البحث في عوامل الاختيار لدى الأساتذة و التلاميذ لمدارس التكوين الخاصة

إعداد الطالبــة :
- كنــودي إيمـان

تحت إشراف :
الدكتور / عبد الغني مغربي

ملاحظــة :

هذه الإستمارة تدخل في إطارالبحث العلمي ، فهي موجهة من أجل أغراض علمية بحتة .
نرجوا منكم ملئ هذه الإستمارة بعناية تامة . لكم الشكر مسبقا

ضع علامة X] في الإجابة التي تختارها

إستمـــارة خاصـــة بالأساتـــذة

البيانـــات العامـــة

1- السن .....سنة

2- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

3- ما هي الشهادة المتحصل عليها ؟

- ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

4 – هل درست في المراكز العموميه من قبل ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة نعم فما هي مدة التدريس ؟

- من 1 إلى 5 سنوات ☐

- من 5 إلى 10 سنوات ☐

- أكثر من 10 سنوات ☐

بيـــانات خاصة بالفرضية الأولى و الثالثة :

01- هل تدرس في نفس الوقت في مكان أخر ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم أذكر المكان ، فهل

ثانوية ☐ مركز تكوين عمومي ☐ جامعة ☐ مدرسة خاصة ☐

02- هل ترون أن مراكز التكوين العمومية تعاني من مشاكل ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة أذكر ما هي أسباب الأزمة؟ فهل هي :

- البرامج التعليمية ☐ -الطرق البداغوجية ☐

- لغة التدريس ☐ - الإكتظاظ داخ القسم ☐

03- هل توفر لك المدرسة الخاصة كل الوسائل المادية و البداغوجية اللازمة ؟

نعم ☐ لا ☐

04 – ما هي أسباب إلتحاقك بالمدرسة الخاصة ؟ فهل يعود إلى :

- وضعية المراكز العمومية ☐ - لما توفره المدرسة الخاصة من إمكانيات ☐

- الأجر المغري ☐

05- هل تعتمد مدرستكم على التجارب التكوينية و البداغوجية لمدارس التكوين في العالم ؟

نعم ☐ لا ☐

06- هل التخصصات المتوفرة في مدرستكم تتماشى و متطلبات السوق ؟

نعم ☐ لا ☐

07- على أي أساس يتم إقتراحات التخصصات في مدرستكم ؟

- التخصصات الأكثر طلبا في سوق العمل ☐
- التخصصات الحديثة ☐
- التخصصات الأكثر طلبا من طرف التلاميذ ☐
- التخصصات الغير موجودة في المراكز العمومية ☐

08 – هل المتكون يلقى حظوظ العمل أكثر ؟ لدى
- المؤسسات العمومية ☐
- المؤسسات الخاصة ☐

09-حسب رأيك ، مت هي الشهادة الأكثر فعالية في سوق العمل :
- الشهادة المتحصل عليها من مراكز التكوين العمومية ☐
- الشهادة المتحصل عليها من المدرسة الخاصة ☐
- معا ☐

10- كيف ترى تطور مدارس التكوين الخاصة ؟...
.....
.....

جامعـــة سعـد دحلـب البلـــيدة
معـــهد اللغـــات و العلـوم الإجتماعـية
قســم علـم الإجتـماع التربـوي
تخصص علـم الإجتمـــاع التربـوي

رقم الإستمارة .....
تاريخ إجراء الإستمارة : ...../...../.....

عنـوان الدراســة :

مدارس التكوين الخاصة و نظام التربية و التكوين في الجزائر
البحث في عوامل الإختيار لدى الأساتذة و التلاميذ لمدارس التكوين الخاصة

إعداد الطالبــة :
- كنودي إيمان

تحت إشراف :
الدكتور / عبد الغني مغربي

ملاحظــة :

إننا بصدد إجراء بحث علمي في إطار التكوين المهني ، فنطلب منكم ملء هذه الإستمارة بصدق و جدية حتى تساعدوننا في إجراء بحث جيد و مفيد ، و نعدكم بأن ه المعلومات المقدمة من طرفكم تبقى سرا و شكرا .

ضع علامة [X] في الإجابة التي تختارها

الإستمــارة الخاصــة بالتلاميذ

البيانــات العامــة

- السن سنة
- الجنس - ذكر ☐ - أنثى ☐
- المستوى التعليمي ؟

متوسط ☐ - ثانوي ☐ - جامعي ☐

- الإختصاص المدروس .....
- مكان الإقامة ؟ - ريفي ☐ - شبه حضري ☐ - حضري ☐
- طبيعة السكن ؟

فيلا ☐ -عمارة ☐ -سكن تقليدي ☐

- المستوى التعليمي للأب :

أمي ☐ - إبتدائي ☐ -متوسط ☐ -ثانوي ☐ -جامعي ☐

- المستوى التعليمي للأم

أمي- ☐ إبتدائي ☐ - متوسط ☐ - ثانوي ☐ - جامعي ☐

- مهنة الأب..... -
- مهنة الأم .....
- النشاط الأكثر ممارسة في المنطقة ؟

الزراعة ☐ - الصناعة ☐ - التجارة ☐ - الإدارة ☐

- عدد الأفراد في البيت .....

البيانات الخاصة بالفرضية الأولى

1-إلتحاقك بالتكوين كان :

رغبة منك ☐ - توجيها من طرف الأخرين ☐

- إذا كان من طرف أخرين أذكرهم ؟.....

2- هل لديك معلومات مسبقة حول هذا الإختصاص ؟ - نعم ☐ – لا ☐

3- لماذا لم تتوجه لمراكز التكوين العمومية ؟ فهل راجع إلى :

- وجود مسابقة ☐ -البرامج و محتوى التخصصات ☐
- نقص الوسائل المادية اللازمة ☐ – عدم توفر التخصصات الملائمة ☐

4-كيف تم تلقيك للمعلومات عن طريق وسائل الإعلام لمدارس التكوين الخاصة ؟

- تلفزيون ☐ -الإذاعة ☐ - الجرائد ☐ - أنترنت ☐ - الملصقات الإشهارية ☐

5- كيف كان إختيارك للإختصاص :

-رغبتا فيه ☐ – إرادة الأسرة ☐

-مكتب الإستقبال ☐ – الأصديقاء ☐

6- هل تقدم لك المدرسة الخاصة التخصصات التي ترغب فيها ؟ - نعم ☐ – لا ☐

7- هل سجلت من قبل في مراكز التكوين العمومية ؟ - نعم ☐ لا ☐

8- هل كانت لديك معلومات مسبقة عن مراكز التكوين العمومية ؟

- نعم ☐ لا ☐

9- ما هي الأسباب التي دفعت للتخلي عن مراكز التكوين العمومية ؟ فهل يعـود إلى :

- عدم التسجيل في التخصص المرغوب ☐

- عدم توفر الوسائل المادية و البداغوجية ☐

- نقص فرص العمل في التخصص المقترح ☐

- كثافة و محتوى البرامج ☐

9- حسب رأيك على ماذا يعود عدم إلتحاقك بمراكز التكوين العمومية ، فهل إلى :

-البيروقراطية ☐ - عدم توفر الوسائل المادية ☐ - محدودية الإختصصات ☐ مسابقة الدخول ☐ -عدم ملائمة مواقيت التدر

8- حسب رأيك ، هل تحتوي مراكز التكوين المهني على كل الوسائل البداغوجية و المادية الضرورية ؟

- نعم ☐ - لا ☐

8- كيف تقيم مراكز التكوين العمومية ؟

.....

البيانات الخاصة بالفرضية الثانية :

9/ ما هو مبلغ التكوين الذي تدفعه شهريا ؟ دج

10/ كيف تقيم سعر التكوين ؟

- سعر مرتفع جدا ☐
- سعر مرتفع ☐
- سعر مقبول ☐
- سعر منخفض ☐

11/هل تملك جهاز كمبيوتر ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم ، فهل هو مرتبط بشبكة الأنترنت ؟ مرتبط ☐ غير مرتبط ☐

12/ هل تطالعون الجرائد و المجالات في البيت ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم فما هي لغة المطالعة ؟ فرنسية ☐ عربية ☐ معا ☐

13/ ما هي عدد السيارات التي تملكها الأسرة ؟

- سيارة ☐
- سيارتين ☐
- أكثر من سيارتين ☐
- لا نملك ☐

14/ هل سبق لأحد الوالدين حضور ملتقيات و ندوات علمية ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم أين ؟
- داخل الوطن ☐
- خارج الوطن ☐
- داخل وخارج الوطن ☐

15/ما نوع المناقشات التي تكثر داخل البيت ؟

علمية ☐ سياسية ☐ رياضية ☐ إقتصادية دينية ☐ مواضيع عائلية ☐

16/ حدد الدخل الشهري للأب :

- ما بين 10.000 دج و 15.000 دج ☐
- ما بين 15.001 دج و 20.000دج ☐
- ما بين 20.001 دج و 25.000دج ☐
- ما بين 25.001 دج و 30.000دج ☐
- ما بين 30.001 دج و 35.000 دج ☐
- ما بين 35.001 دج و 40.000 دج ☐
- أكثر من 40.000 دج ☐

17/ إذا كانت الأم تعمل فحدد الدخل الشهري

- ما بين 10.000 دج و 15.000 دج ☐
- ما بين 15.001 دج و 20.000 دج ☐

- ما بين 20.001 دج و 25.000 دج ☐
- ما بين 25.001 دج و 30.000 دج ☐
- اكثر من 30.000 دج ☐
- بدون أجــر ☐

18/ هل تملكون مكتبة خاصة في البيت ؟ نعم ☐ لا ☐

19/ ما نوع الكتب المتوفرة في مكتبتكم ؟

علمية ☐ أدبية ☐ ثقافية متنوعة ☐ دينية و تاريخية ☐

قصص و روايات ☐

20/ ما هي لغة مطالعة الكتب لدى الأسرة ؟

فرنسية ☐ إنجليزية ☐ عربية ☐ فرنسية عربية ☐ فرنسية عربية إنجليزية ☐

21/هل تملك سيارة خاصة ؟ نعم ☐ لا ☐

22/ أين تقضي العطل السنويـــة ؟

داخل الوطن ☐ خارج الوطن ☐

23/ هل أنت على إتصال بشبكة الأنترنت ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم ، فهل ذلك ؟ يوميا ☐ أحيانا ☐

24/ ما نوع الهاتف النقال الذي تملكه ؟ نعم ☐ لا ☐

25/ أين تقيمون أثناء العطلة الصيفية ؟

- فنادق سياحية ☐
- مركبات سياحية ☐
- فيلات خاصة ☐
- شقق ☐
- مخيمات صيفية ☐

26/ ما هي لغة التحدث داخل البيت ؟ فرنسية ☐ عربية ☐ معا ☐ أخر ☐

27/ ما هي البرامج الأكثر مشاهدة داخل البيت ؟

- برامج علمية ☐
- برامج وثائقية ☐
- برامج ترفيهية ☐

- برامج ثقافية ☐

28/ كم يتحدد مصروفك اليومي ؟

- بين 100 دج و 200 دج ☐
- بين 201 دج و 300 دج ☐
- بين 301 دج و 400 دج ☐
- بين 401 دج و 500 دج ☐
- أكثر من 5000 دج ☐

29/ هل لديك غرفة خاصة ؟ نعم ☐ لا ☐

30/ ما هو مصدر الملابس التي ترتديها ؟

- أجنبي ☐
- محلي ☐
- محلي و أجنبي ☐

31/ ضع علامة X أمام الأجهزة الكهرومنزلية الموجودة في البيت ؟

- تلفزة ☐
- ثلاجة ☐
- فرن عادي ☐
- غسالة ☐
- مكيف ☐
- مكروأوند ☐
- بارابول ☐

32/ هل توجد خادمة في البيت ؟ نعم ☐ لا ☐

البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة .

33/ ما هي شروط إلتحاقك بالمدرسة الخاصة ؟

- المستوى التعيلمي ☐ - نتائج الفصل الثالث ☐ - مسابقة ☐ - لاشئ ☐

34/ كيف تعرفت على هاته المدرسة ؟

- عن طريق الإعلان ☐
- عن طريق الأسرة ☐
- عن طريق الأصدقاء ☐
- أخر..... ☐

35/ ما هي لغة التدريس داخل القسم ؟

- فرنسية ☐
- عربية ☐
- معا ☐

36/ على أي أساس إخترت التخصص الذي تدرس فيه ؟

- رغبة شخصية ☐
- وفقك قدرتك الذهنية ☐
- رغبة الأسرة ☐
- حظوظ العمل أكثر توفرا ☐
- إقتراح أحد الأصدقاء ☐

37/ هل تتوفر المدرسة على وسائل بيداغوجية وأجهزة كافية ؟

نعم ☐ لا ☐

38/ ها أنت راض عن التخصص الذي تدرس فيه ؟ راض ☐ غير راض ☐

39/ هل لديك معلومات مسبقة عن الشهادة المتحصل عليها ؟ لدي فكرة ☐ لا توجد فكرة ☐

40/ حسب رأيك هل الشهادة المتحصل عليها معترف بها ؟ معترف ☐ غير معتر ☐

41/ إلى ماذا تؤهلك هذه الشهادة ؟

- إكمال الدراسات العليا ☐
- الإرتقاء المهني ☐
- الدخول إلى عالم الشغل ☐
- مكملة لشهادة أخرى ☐
- أخر..... ☐

42 / إذا كنت ترغب بالدخول إلى عالم الشغل ، فهل تضن أن هذه الشهادة تسمح لك بذلك ؟ تسمح الدخول عالم الشغل ☐ لاتسمح الدخول عالم الشغل ☐

43/ هل تعلم ان ه الشهادة غير معترف بها من طرف المؤسسات العمومية ؟

تعترف المؤسسات العمومية ☐ لا تعترف بالمؤسسات العمومية ☐

44 / هل لديك أصديقاء متخرجين من مدارس التكوين الخاصة ؟

نعم ☐ لا ☐

45/ هل هو يعمل ؟

يعمل ☐ لا يعمل ☐

46/ الذين لا يعملون ، لماذا لم يتلقوا منصب عمل بعد تخرجهم ؟

.....

47/ كيف تقيم المدرسة الخاصة ؟

.....

.....